

للإمام العلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي

وُلد سنة ١٢٦٨ وتوفي سنة ١٣٣٨
رحمه الله تعالى

اعتنى به
عبد الفتّاح أبو غُدّة

وهو كتاب نفيس يُفيد المفسر والمحدث والفقيه والمقرىء والقارىء المجوِّد والأديب ودارس الشعر وكلِّ راغب في ثقافة قرآنية ممتازة، ويُعرِّف قارئَهُ بجهود علماء المسلمين وعنايتِهم الفائقةِ بالقرآنِ الكريم وعلومه.

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

الطبعة الأولى بمطبعة المنار في القاهرة سنة ١٣٣٤
الطبعة الثانية المعتَنَى بها في بيروت سنة ١٤١١
الطبعة الثالثة في بيروت سنة ١٤١٢
وهي مَزِيدة كثيراً على الطبعة الثالثة وأتمُّ منها

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص. ب: ٥٩٥٥ - ١٤ ويُطلبُ منها

قَالَ الإمَام مُحَمّد بن شهَاب الزُّهْرِي، التابِعيُّ الجليل رَضِيَ ٱللَّه عَنْه :
إنَّ هَذا العِلْمَ أدبُ الله الذي أدَّبَ بهِ نبيَّه عليْه الصَّلاة والسَّلام، وأدَّبَ به النبيُّ صَلّى الله عَليْه وَسَلّم أُمَّتَهُ، وَهُوَ أمانَةُ الله إلى رَسُولِهِ ليؤَدِّيَهُ عَلى مَا أُدِّيَ إليْه، فمَنْ سَمِعَ عِلمًا فليجْعله أمَامَهُ حُجَّةً فيما بَيْنه وبَيْنَ ٱللَّه تعَالى. رَوَاه الحَاكم في "معْرفة عُلُوم الحَديْث" ص ٦٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة المعتني بالكتاب:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرسول الصادق الأمين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد فإن خدمةَ كتاب الله تعالى والعنايةَ بتسهيل علومه، من أعظم الطاعات، وأشرف القربات الجليلة، وإنما ينهضُ بها على الوجه الأمثلِ الواحدُ بعدَ الواحد من العلماءِ الكبار بين الحين والحين. وقد حظي الكتابُ العزيز بالعناية التامة الكاملة في حياة الرسول صلّى الله عليه وسلّم وبعد التحاقه بالرفيق الأعلى، واستمرت تلك العناية الفائقة على توالي القرون إلى يومنا هذا، وتستمر إلى أن يَرِثَ اللَّهُ الأرضَ ومن عليها وهو خير الوارثين.

وكان من الذين وجَّهوا عنايتهم لخدمة القرآن العظيم وعلومه في العهد القريب: الإمامُ العلامة المفسر المحدثَ الفقيه الأصولي اللغوي المتفنن الذوَّاقة الشيخُ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى، فقد وجَّه عنايته إلى تفسير كتاب الله تعالى، وبَذَل فيه الوسعَ والطاقة حتى أنجزه وأكمله، وأَروَى به شوقَهُ العلميَّ فألَّف «تفسير القرآن الحكيم»، على الوجه الذي رسمه لنفسه وارتضاه.

وقد كان جديراً به أن يَنهض بذلك، ويَبلغَ فيه المبلغَ الحميد، لِمَا آتاه الله تعالى من غزارة العلم، ونصاعة الفهم، وسعة الاطلاع، وبُعد النظر، ومتانة الضبط، وقوة الإتقان، وتفنن المعرفة، وهذه صفات رفيعة قلَّ أن تجتمع في العلماء المتأخرين.

وجَعَل لهذا التفسير مقدمتين صُغْرَى وكُبْرى، والمقدمةُ الصُغْرَى كانت هذا

الكتابَ الذي سمّاه وعنونه باسم: «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، وذيَّل هذا العنوانَ بقوله: (على طريق الإتقان). وقد تحقَّقَ هذا الوصفُ في هذا الكتاب، فكان بحق وجدارة تِبياناً مُتقَناً لأهم علوم القرآن، التي تتقدمُ الدخول في دراسته واستجلاءِ معانيه.

وقد أودعه الشيخ زبدة ما وقف عليه من مباحث علوم القرآن الأصيلة، والموضوعات الهامة، والفرائد الدقيقة النادرة، بعيداً عن الحشو والفضول والمسائل المكرورة، التي اعتاد كثير من الكاتبين في علوم القرآن أن يملأوا بها تآليفهم.

لقد انتخب العلامةُ الجزائريُّ مباحثَ كتابه هذا انتخابَ العالم العارف الذوَّاقة، والمحقق المتقِن البصير، انتخبه من الكتب الكثيرة الوفيرة التي اطلع عليها مخطوطِها ومطبوعِها ــ وما أوسع اطلاعَه ومعرفتَه ــ، ومَخَضَها واصطفى خلاصة ما استحسنه منها، وكثيرٌ من تلك المخطوطات التي نقل منها حتى الآن غيرُ معروفة الأسماء والمسمَّيات للباحثين المعاصرين.

فلذا جاءت مباحثُ هذا الكتاب ــ على لطافة حجمه ــ في ذروة المعرفة المطلوبة من دارسي القرآن الكريم، ونوَّع تلك المباحثَ فأدخلَ فيها من علم الحديث والنحو والبلاغة والعربية وغيرِها ما رآه نفيساً وضرورياً متمماً للدراسة القرآنية، فأجاد وأفاد وأحسن.

وعِوَضاً عن ذكرِ جملةٍ من عناوين مباحثه ونفيس موضوعاته هنا، أرجو من القارىء أن ينظر في فهرس الموضوعات، فهي كفيلةٌ بإيقافِهِ على سمُوِّ مباحثِهِ وفرائد اختياراته ومزايا موضوعاته، في شتى نواحيها، ودوَّن المؤلِّفُ كلَّ ذلك بأسلوبٍ علمي منظَّم مفصَّل، ولفظٍ سهل جَزْل فصيح.

ويلاحظ أن المؤلف أوجز خطبة الكتاب إيجازاً تاماً، فلم يُشر فيها إلى شيء من التفصيل في مضمون الكتاب، أو عدد فصوله، أو تنوع مباحثه، أو جملةِ مزاياه: تواضعاً منه وهضماً لنفسه رحمه الله تعالى، وتَرَكَ الكتابَ يدل على سُموِّ مقامِهِ بنفسِه.

وجرت عادة المؤلف إذا نقل نصاً من كتاب وسمَّاه وسمَّى مؤلِّفه: أنه لا يلتزم دائماً نقلَ عبارته كما هي، بل قد يتصرف فيها ويحذف منها أو يُبدِّلُ بعضَ كلماتها

بأولى أو أخصَرَ منها، وتارة يَصُوغُ معنى كلام العالم بعبارة من عنده، ولا يُنبِّهُ على ذلك. وهذه طـريقة الحافظ ابن حجر قبلَه في «فتح الباري»؛ واللكنوي في «ظَفَر الأماني».

ويؤخذ على المؤلف أنه في هذا الكتاب وفي كتابه العظيم في مصطلح الحديث: «توجيه النظر إلى أصول الأثر»، حين يَنقُل بعض النصوص لأحد العلماء المسمَّيْنَ، يُبْهِمُ اسمَهُ ولا يُسمِّي كتابَه، فيُجْهَلُ القائلُ والمصدرُ جميعاً، وبهذا الأسلوب يُوعِّر طريقَ معرفتهما، مع أن نسبة الكلام إلى قائله تزيدُه فائدة ونفعاً، ولم أدر الوجهَ المُحَسِّنَ الذي دعا الشيخَ إلى اختيار هذا الأسلوب.

فتراه يقول: قال بعض العلماء، أو قال بعض المحدِّثين، أو قال بعض الأصوليين، والقائلُ ـ مثلاً ـ هو الحافظ ابن الصلاح أو الحافظ ابن حجر أو غيرُهما من ذوي المقام العلمي المعروف، وعلى سبيل المثال يقول في كتابه هنا في ص ١٧٣، (قال بعض النحاة في مبحث أسماء السُّوَر...)، والقائل مذكورٌ اسمُه واسمُ كتابه أمامَه، فإنه نقَلَ ذلك النص من «الإتقان» للسيوطي ١:١٦٢، وهو فيه هكذا: (قال أبو حيان في شرح التسهيل...). وقد تكرر منه هذا في مواضع كثيرة.

وهذه الهَنَةُ ونحوُها لا تَنقُصُ من قدر الكتاب وتميُّزِهِ بالمزايا العالية التي أشرتُ إليها فيما تقدم، فالكتابُ جديرٌ أن يكون مقرَّراً دراسياً في مستوىً جامعي، يَتعلَّمُ منه الطلبةُ ما يزيدهم بصيرةً ومعرفةً بالقرآن الكريم وعلومه، لما يتمتع به من التحقيق العلمي والأبحاث الهامة على وجه محرَّر وافٍ موجزَ.

والمزايا التي يتمتع بها هذا الكتاب هي التي دعتني إلى خدمته اصطفاءً، والعنايةِ به وإخراجِه في حُلَّةٍ قَشِيبة جميلة مُتْقَنَة تليق بمقامه، رجاءَ أن أَدخُلَ في زمرة خَدَمَةِ القرآن الكريم وعلومه بفضل الله وتوفيقه.

والكتاب فَرَغ منه مؤلِّفه تأليفاً في جمادى الأولى من سنة ١٣٣٥، كما أثبَتَ ذلك في آخره، وطُبع على وجهه: (الطبعة الأولى سنة ١٣٣٤)، والتوفيقُ بين هذين التاريخين أنه قد بدأ تأليفَه في سنة ١٣٣٤ أو قبلَها، وقدَّمه للمطبعة في سنة ١٣٣٤، وأُثبِتَ هذا التاريخُ على وجهِ الكتاب، إذ كان فيه البدءُ بطباعته، ولكن لم يكتمل

تأليفُه إلاَّ في منتصفِ سنة ١٣٣٥، وكذلك طباعته تمت فيها.

فالكتابُ قد طُبع في حياة مؤلفه رحمه الله تعالى ـ وقد توفي سنة ١٣٣٨ ـ بمطبعة المنار في القاهرة، من نحو ثمانين سنة، وجاءت طبعتُه جيدةً بالنظر إلى مستوى الطباعة في ذلك الحين، وقد أشرف المؤلف على تصحيحه، ومع هذا بقي فيه سهواتٌ وغلطات، استدركتها بالتصحيح دون الإشارة إليها إلاَّ نادراً، وعلى هذه الطبعة اعتمدت في نشره وإخراجه، وقد نَفِدَتْ نُسَخُهُ من أزمان بعيدة نفادَ انقطاع ونقد.

فرأيت إعادةَ طبعهِ مرةً ثانية ـ بتنظيم جديد وعنايةٍ رفيعة راقية، تجاري رقي الطباعة في هذا العصر ـ خِدْمَةً جُلَّى من الخدمات التي تُقدَّمُ للقرآن الكريم ودارسيه، فاعتنيت بضبطه وتفصيل مقاطعه وجُمَلِه، ليزيدَ يُسراً في فهمه وهضمه.

وأثبت في حواشي صفحات هذه الطبعة الثانية، أرقامَ الصفحات في الطبعة الأولى، نظراً إلى أنها كانت مرجعاً يُحالُ إليها تلك السنين الطوال، فتكون تلك الأرقامُ في الحواشي هاديةً دالةً على مواضع الإحالة في الطبعة الأولى.

ولم أعلق عليه إلاَّ قليلاً، حتى لا يكبُرَ ويتسعَ، ويضخُمَ حجمُه، وصنعتُ له الفهارس العامة التي تيسِّرُ الاستفادة منه، وترجمتُ لمؤلفه الترجمةَ اللائقةَ بمقامه العلمي.

وختاماً: أرجو من الله تعالى قبول صالح العمل، وحُسنَ ختامِ الأجل، كما أرجو من المستفيدين الترحماتِ علي، والله يجزي المتصدِّقين، والحمدُ لله رب العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدّة

في الرياض ٧ من شوال سنة ١٤١١

الشيخ طاهر الجزائري (*)

ترجمة المؤلف:

هو طاهر بن محمد صالح بن أحمد بن موهوب السَّمْعُوني الجزائري الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، ينتهي نسبه إلى سيدنا الحسن بن عليّ رضي الله عنهما.

كان رحمه الله إماماً علامةً ضليعاً، ومُتفنِّناً دقيقاً، جامعاً بين المعقول والمنقول، مؤرِّخاً أَثَرياً، لغوياً أديباً، أحدَ روَّاد النهضة الحديثة في البلاد العربية، ومن دُعاة التجديد فيها عِلماً وتأليفاً، ودعوة وأخلاقاً، وفكراً وسياسة.

ولد بدمشق سنة ١٢٦٨، في شهر ربيعٍ الآخر منها، وتوفي بها قُبيل ظهر الاثنين ١٤ من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٣٨، عن سبعين عاماً، ودُفن بمقبرة ذي الكِفْل بسَفْح قاسِيُون، كما هي وصيَّته رحمه الله تعالى.

(*) مصادر الترجمة: «تنوير البصائر بسيرة الشيخ طاهر» لتلميذه العلامة الشيخ محمد سعيد الباني الدمشقي، مطبعة الحكومة العربية السورية سنة ١٣٣٩، «كنوز الأجداد» ص ٩ ــ ٤٨ الطبعة الثانية، دار الفكر بدمشق ١٤٠٤، و«المعاصرون» ص ٢٦٨ ــ ٢٧٨ من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤٠١، كلاهما لتلميذ المترجَم أيضاً الأستاذ محمد كردعلي، «الأعلام» للأستاذ خير الدين الزِّرِكْلي ٣: ٢٢١، «معجم المؤلفين» للأستاذ عمر رضا كحالة ٥: ٣٥، مقال الأستاذ علي الطنطاوي في «رجال من التاريخ» ص ٣٧٥ ــ ٣٨٠، والأستاذ أنور الجندي في «تراجم الأعلام المعاصرين» ص ١٦٤ ــ ١٧٤، طبعة مكتبة الأنكلو المصرية بالقاهرة الطبعة الأولى سنة ١٩٧٠م، «أعلام دمشق في القرن الرابع عشر» للدكتور الشيخ محمد عبد اللطيف فرفور ص ١٤٩ ــ ١٥١، ومقدمة الناشر لـ «توجيه النظر» طبعة دار المعرفة ببيروت.

قَدِم والده الشيخ محمد صالح من الجزائر مهاجراً إلى دمشق سنة ١٢٦٣ مع الأمير عبد القادر الجزائري، وبقي فيها إلى أن توفي سنة ١٢٨٥، وكان فقيهاً مالكياً، وتولّى فيها إفتاء السادة المالكية(١).

تلقّى الشيخ طاهر العلم أولاً عن والده، ثم اتصل بغيره من علماء دمشق، فأخذ اللغة العربية والتركية والفارسية عن الشيخ عبد الرحمن البُوْشْنَاقي(٢)، وأخذ عن غيره الفرنسية، والسُّريانية، والعِبْرية، والحَبَشِيَّة، وكان يَعرف القبائلية البربرية لغة مواطنيه.

ثم صحب فقيه عصره العلامةَ الشيخَ عبد الغني الغُنَيميَّ الميداني الحنفي، المولود سنة ١٢٢٢، والمتوفى سنة ١٢٩٨، تلميذَ العلامةِ الإمام الشهير ابن عابدين رحمهما الله تعالى، فاستفاد الشيخ الجزائري من شيخه الغنيمي العلمَ واليقظة، والوعي في تطبيق الأحكام الشرعية على الواقع العملي، وتخرَّج به.

ومما قرأه عليه حاشية السعد التفتازاني: «التلويح» على «التوضيح» لصدر الشريعة رحمهما الله تعالى، في أصول السادة الحنفية، وقال: «إنه وَجَد منه تحقيقاً يُعْرِب عن غَزَارة علمه وارتقاء فكره، غير أنه كان يُؤْثِر الخمول على حبِّ الشهرة والظهور، فلا يرغب في المناقشة والتفصُّح في المجالس الحافلة، ولكنه إذا سُئل على انفرادٍ عن عويصات المسائل تجدُ منه حلاَّل المُعضلات، وكشَّاف الأستار عن الأسرار»(٣).

وسَاعَدَ الشيخ الجزائريَّ على النبوغ في العلم تفرُّغه التامُّ له، ونَهْمتُه الشديدة، وحافظتُهُ القوية، كما شهد له بهذه الخصلة الأخيرة تلميذاه: قال الأستاذ الباني: «كان قويَّ الحافظة التي تُوشِك أن لا تَنسَى شيئاً أشرفتْ عليه أو سمعته مهما طال

(١) «تنوير البصائر» ص ١٣٩، وفي كتابَـيْ الأستاذ كردعلي أنه تولى القضاء.
(٢) وتكتب هذه النسبة أحياناً: البشناقي، لذا تحرفت في «المعاصرون» إلى: البستاني.
(٣) «تنوير البصائر» ٧٣ ـ ٧٤.

الزمن!»[١]. وقال الأستاذ كردعلي: «... ساعده على إتقان ذلك قوة حافظته، فإنه ما مرَّ خاطره بشيء ونسيه!»[٢].

وهذا ما ساعد الشيخ على إرواء طموحه العلمي، إذ كان رحمه الله تعالى طُلَعةً متفنِّناً: دَرَس إلى جانب العلوم الشرعية والعربية: عدةَ لغات، والعلومَ الطبيعية، والرياضية، والفلكية، والتاريخية، والأَثَرية، وكاد ينفرد عن علماء عصره بمعرفة آثار السابقين ومؤلفاتهم.

أعماله: أسَّس نخبةٌ من علماء دمشق وأعيانها «الجمعية الخيرية» عام ١٢٩٤، فكان الشيخ من أعضائها العاملين فيها، وبعد برهة تحوَّلت إلى «ديوان معارف»[٢].

وفي العام التالي: ١٢٩٥ عُيِّن مفتشاً عاماً على المدارس الابتدائية[٣]. قال الأستاذ كردعلي: «وفي هذه الحِقْبة ظهر نبوغ شيخنا وعبقريَّته في تأسيس المدارس واستخلاص القديمة من غاصبيها، وحملِ الآباء على تعليم أولادهم، ووضع البرامج، وتأليف الكتب اللازمة»[٤].

وفي عام ١٢٩٦ نهض الشيخ رحمه الله للمساعدة على تأسيس المكتبة الظاهرية بدمشق[٥]، جُمع فيها أولاً مخطوطات عشر مدارس[٦]، كانت مبعثرة، ثم اتسعت حتى أصبحت إحدى المكتبات العظيمة في البلاد العربية.

---

(١) «تنوير البصائر» ص ١٢٧ و «المعاصرون» ص ٢٦٨.

(٢) «كنوز الأجداد» ص ١٠، و «المعاصرون» ص ٢٦٩.

(٣) وقع في «المعاصرون» ص ٢٦٩: «سنة ١٢٨٥» وهو خطأ مطبعي. وقد أصبحت الكتب التي كانت تدرَّس في المدارس الابتدائية آنذاك: مراجعَ لطلاب العلم في أيامنا! من ذلك: كتاب «الهدية العلائية» للعلامةِ علاءِ الدين المتوفى ١٣٠٧، نجلِ العلامة الشهير الفقيه ابن عابدين رحمهما الله تعالى، فإنه ألَّفه لطلاب المدارس الابتدائية!.

(٤) «كنوز الأجداد» ص ١١.

(٥) وممن ساعد على ذلك: الشيخ صالح المُنَيِّر (١٢٦٦ ــ ١٣٢١) قرينُ الشيخ طاهر، ومنافِرُه. انظر «أعلام دمشق» ص ١٣٩، و «كنوز الأجداد» ص ٢٠.

(٦) «كنوز الأجداد» ص ١١، و «المعاصرون» ٢٦٩، وسمَّى بعضَها الباني ص ٢٤.

«وبعد مدة أنشأ في القدس خزانة سماها «المكتبة الخالدية» وهي كتب الشيخ راغب الخالدي، ضُمَّت إليها كتب أسرته»[١].

واستمرَّ الشيخ يعمل ويدأب على التعليم والتأليف في غرفته في المدرسة العَبْدلِيَّة المنسوبة إلى عبد الله باشا العظم، سنين عديدة، كان خلالها عالماً معلِّماً مربِّياً مرجِعاً في العلم والرأي[٢].

وفي سنة ١٣٢٥ حَصَلَت له مضايقات من قِبَل السلطة فهاجر إلى مصر، واستُقْبِل بِتَرْحاب وإجلال من بعض علمائها وأدبائها كأحمد تِيْمُور باشا، وأَحمد زكي باشا، ومكث فيها ثلاث عشرة سنة، بعدها أحسَّ بمرض شديد أثقلَه، فرجع إلى دمشق سنة ١٣٣٨، وعُيِّن فوراً عضواً في «المجمع العلمي العربي»، ومديراً عاماً لدار الكتب الظاهرية.

لكنه لم يمكُث في دمشق إلاَّ أربعة أشهر[٣]، وتوفي بعدها رحمه الله تعالى.

سِماته الخَلْقية: «كان رحمه الله حسنَ الطَّلْعَة، معتدلَ القامة والجسم، حِنطيّ اللون، واسع الجبين، أسود الشعر والعينين، ذا لحية كثيفة، عصبيَّ المِزاج، سريع الحركة، واسع الخَطْو»[٤].

«كان لا يعرف الهُجْر، ولا يسبُّ سَباً قبيحاً، هذا مع حدَّة ظاهرة فيه، وإذا صَفَا ذهنه تُفْصح عبارته في محاضرته، وإلاَّ فيعتريها شيء من اللُّكْنة المغربية ممزوجة بالعامية الدمشقية، ولم يَجْرِ لسانُه بجملة واحدة باللهجة المصرية، مع أنه أقام في مصر أعواماً كانت تكفي لتقلب فيه اللهجة الشامية إلى اللهجة المصرية، وله تعبيرات خاصة وأساليبُ في مصطلحاته، ونَبَرَاتُه لطيفة تَحلُو من فمه، وما أُحصي عليه أن نَطَق يوماً بفُحش أو هُراء أو سَبّ، أو استعمل ما يُنافي الأدب ويقدحُ في المروءة، ويَمزحُ ويتندَّر أحياناً»[٥].

---

(١) «كنوز الأجداد» ص ١١، و«المعاصرون» ٢٦٩، وسمَّى بعضَها الباني ص ٢٤.

(٢) «تنوير البصائر» ص ٧٠، ١١٤ وما بعدها، ١٤٠.

(٣) «تنوير البصائر» ١٤٠، وفي «أعلام دمشق»: ثلاثة أشهر.

(٤) «تنوير البصائر» ١٣٩.

(٥) «المعاصرون» ص ٢٧٧، و«تنوير البصائر» ص ٩٨.

وكان عَزَباً لم يتزوج أبداً، ويتساهل في مظهره وملبسه مختاراً البَذَاذة والرَّثاثة، وقد شبَّه هو نفسَه بحال ابن الخشاب أحدِ النَّحْويين! وكان يسهر الليل كلَّه، أوائلُه مع أصحابه، وباقيه مع نفسه مطالعة وتأليفاً. وكان يحب السِّبَاحة والسياحة، والسير على الأقدام رياضةً[1].

سِماته الخُلُقية: «كان رحمه الله مثابراً على إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأدَّى في عُمُره فريضة حَجة الإسلام، وكان يتصدَّق بالسرِّ، ويطوي الليلة والليلتين مؤثراً على نفسه، وكان محافظاً على الصلاة في أول أوقاتها مهما حالت دونه الموانع، فحينما يسمع أذان الوقت يَذَرُ كلَّ شُغُل لديه، ويبادر فوراً إلى الصلاة إجابةً لنداء داعي الفلاح، وكم مرةً رأيته يدخل أولَ الوقت حانوت أحد أصدقائه في الأسواق ويصلِّي، وإذا كان في حفلة عامة ودخل الوقت يتَّجه نحو زاوية خالية من الناس ويصلي»[2].

«وكان ينكر على الظالمين ظُلمهم، ويقبِّح الظلم وإن نال عدوَّه، وينصفُ الناس من نفسه، والحكامُ يَخْشون سِراية أفكاره في العامة، وقد أخرجوه من منصبه في تفتيش المدارس، وعَرَضوا عليه وظيفةً لا يكون له فيها اتصال بالناس، فأَبَى، وظلَّ إلى آخر أيامه يعيش من بيع كتبه»[3].

«ولما كادتْ تنفد كتبه سأل أحمدُ تيمور باشا الشيخ علي يوسف[4] أن يكلِّم الخديوي في منحه مرتَّباً دائماً، أُسوةً بمن كان يمنحهم المرتَّبات من العلماء والأدباء، ونجحت الوساطة، ومُنِح الراتب، فلما خُبِّر به غضب أشدَّ الغضب، وقال للشيخ علي يوسف: كأني بك قلتَ للخديوي: إن الشيخ طاهراً أثنى عليك! نعم إني أثنيتُ عليه

---

(١) «كنوز الأجداد» ص ٢٣، ٢٥، و«تنوير البصائر» ص ١٣٧، وابن الخشاب، أوردتُ ترجمته في كتابي «العلماء العزاب» ص ٨١ ــ ٨٤.

(٢) «تنوير البصائر» ص ٩٨ ــ ٩٩.

(٣) «المعاصرون» ص ٢٧٠ ــ ٢٧١.

(٤) صاحب جريدة المؤيَّد، إحدى كُبْريات جرائد مصر. مترجم في «الأعلام» ٤: ٢٦٢.

لتأييده مشروع زكي باشا في خدمة الكتب العربية[١]، ولكن ما الذي يضمن لك أن لا يأتي الخديوي بضدٍّ هذا العمل الطيِّب يوماً فأذمَّه؟! فلماذا تُسَوِّد وجهك بسببي؟ ومَن أَذِن لك أن تُدخل نفسَك في خصوصيات أمري؟ اذهبْ فأَبْطلْ ما سعيتَ بإتمامه! ورَجَع يعيش عيش الكفاف والتقتير بأثمان ما بقي من كتبه!

فكان الشيخ علي يوسف يقول بعد ذلك: كنت أظن أن هذه الطبقة قد انقرضتْ، فلما رأيت الشيخ طاهراً علمت أنه لا يزال على وجه الأرض بقية منها»[٢].

وقال الأستاذ كردعلي: كان «يصلِّي الصلوات لأوقاتها، ويقيم شعائر الإسلام أنَّى كان، فقد زار مرة أحد معارض باريز، فكان إذا أدركتْه الصلاة صلَّى في الحديقة العامة، لا يبالي بانتقاد الناس هناك، ولا استغرابهم حركاته وسكناته»[٣].

«وكان لا يقول بالموسيقى والتمثيل»[٤].

سِماته العلمية: أقبل الشيخ على العلم إقبالاً كبيراً، وتفرَّغ له من كل الشواغل عنه، حتى خرج عن مألوف الناس في حياتهم وعاداتهم، فكان ذلك عوناً له على النبوغ فيه، وولوج مداخل كثيرة فيه.

فمن مظاهر ذلك: أنه «لم يتزوَّج حتى لا يَشْغَل ذهنَه بزوج وأولاد، وليكون أبداً مطلق العنان، يسيح في الأرض متى أراد، أو يَقْبَع في كِسْر داره وَسْط كتبه ودفاتره»[٥].

و «كان فراشه مُحَاطاً بسورٍ من الكتب والأوراق والمحابر والأقلام... وكان على

---

(١) يقصد الخبر المذكور في «كنوز الأجداد» ص ٢٢، وسيأتي نقل كلامه ص ٢٣.

(٢) «رجال من التاريخ» ص ٣٨٠. وانظر «تنوير البصائر» أيضاً ص ١٠٠، و «كنوز الأجداد» ص ١٧.

(٣) «كنوز الأجداد» ص ١٦.

(٤) «المعاصرون» ص ٢٧٠. وفي عبارة الأستاذ أنور الجندي ص ١٦٨ خلل كبير، وانقلاب للموضوع، إذ يقول عن الشيخ: «كان عصريَّ الفكر، يلمُّ بالموسيقى والتمثيل والفنون»!!.

(٥) «كنوز الأجداد» ص ١٨، و «المعاصرون» ص ٢٧٢.

قَدْر زهده باللذائذ المادية، راغباً باللذائذ الأدبية، وهي لذة العلم، ولذة الحرية والإطلاق، فكما أنه لا يقدر أن يصبر عن العلم والدراسة، لا يقدر أن يتقيد بقيد سوى ما قيَّده به الشرع والعرف، فكان أبعدَ الناس عن كل ما من شأنه تشويشُ الذهن، وتقييدُ الفكر، ووخز الضمير، لهذا لم يتزوج، مع علمه أن لا رهبانية في الإسلام، لعلمه أن للزوجة حقوقاً شرعية يجب أداؤها. واستغراقُ أوقاته في العلم، والسياحةِ لأجله، والدعايةِ إليه: يحول دون أداء حقوقها وحسن عشرتها.

«وكيف يتفرَّغ للزوجة والبنين والكسب الطيِّب لإعاشتهم مَن كان يقضي ليله سهراً، ويواصلُه بالنهار، في الدرس والبحث والتنقيب والتأليف والدعاية؟!»(١).

وكان رحمه الله حريصاً على وقته. فمن مظاهر ذلك: أنه كان يحب شرب القهوة. «ويجهِّز منها ما يكفيه أسبوعاً حتى لا يضيع وقته بطبخها كلما أراد تناوُلَ فنجان منها، وهكذا يشربها باردة بائتة أياماً لئلا يشتغل بها كلَّ ساعة عن مطالعته»(٢). فكان شربُه لها للاستعانة على السهر والنشاط، لا للتفكُّه بها.

وكان يحمل بعض ما لَطُف من الكتب وخَفَّ حمله في كُمِّه أو جيبه، ليقرأ فيه حيث تيسَّرت له القراءة، لئلا يَضيع شيء من وقته دون فائدة، كما يحمل أشياء أخرى من ضرورياته(٣).

وقال تلميذه الأستاذ الباني: «كان لا يَذَرُ مزاولة العلم في كل وقت وحين، ما بين تصنيف، وتنقيح، أو بحث وتنقيب، أو مذاكرة ومطالعة، وإذا استحسن كتاباً يعاود مطالعته مراراً عديدة»(٤).

ولهذا استولى عليه الجِدُّ في حياته وأموره كلها، فما عُرِف عنه الهزل ولا التَّصَابي(٥).

---

(١) «تنوير البصائر» ص ١٣٧.

(٢) «كنوز الأجداد» ص ٢٤.

(٣) «تنوير البصائر» ص ١٣٦.

(٤) «تنوير البصائر» ص ٩٣، «كنوز الأجداد» ص ٢٤.

(٥) «كنوز الأجداد» ص ٢٦ وفيه قصة.

ومن شدَّة انهماكه واستغراقه كان يشعر من نفسه بأثر سلبي على سَمْته وهِنْدامه ومزاجه، لذلك كان ينصح غيره باجتناب ما يشعر به، فيقول: «أنا شاذٌّ، ولا أحبُّ أن يقتديَ بي أحد»[١].

ونقل الأستاذ أنور الجندي نصيحة الشيخ بـ «الإقلال من القراءة أيام العطلة، والإكثار من الرياضة والتنقُّل في الحدائق؛ ذلك أن الانعكاف على الكتب يحبِّب الوحشة والانعزال عن الناس، فتُصبحُ نَفُوراً من كل جليس...»[٢].

تأليفه وتآليفه: كان الشيخ رحمه الله تعالى مجدِّداً في تآليفه، بالنظر إلى عصره وأهله، يحبُّ تقريب العلم إلى الناشئة المبتدئين، أكثر مما يحبُّ تضخيمَ تآليفه وتفخيمَه، والحشدَ فيه من النقول والفروع، والمناقشات والردود.

وكأنَّ هذه النزعة فيه قديمة، وتَقَـوَّتْ حين عُهِد إليه بالتفتيش العام على المدارس الابتدائية، فكان يَرَى حال المنتسبين إليها، والمتعلِّمين فيها، وصعوبة المقرَّرات عليهم، والبَوْن الشاسع بينهم وبينها.

فحمله حبُّه لإيصال العلوم إلى عقولهم وأفهامهم على أن يُقَرِّبه إليهم ما استطاع، ورأى أن قيامَه بنفسه بهذه المهمة خيرُ وسيلة وأقربُها لتحقيق المراد، ففعل، رحمه الله.

وبعدما يستعرض القارىء الكريم أسماء مؤلفاته الآتية، سيرى فيها هذه الظاهرة تماماً، وأن أكثرها إنما أُلِّف لتحقيق هذا الغرض، وباقيها حتى المطوَّلات كَتَبَه لتحقيق غرض آخر، أو أن طبيعته لا تقبل الاختصار، أو أن الاختصار لا يؤدي المطلوب.

وهل تحقَّق للشيخ غرضه في تذليل صعاب العلوم؟

يقول تلميذه الأستاذ محمد كردعلي ــ وهو معروف في نظراته الجديدة ــ: «وهو أبداً يختصر المطوَّلات من كتب الفنون ليسهِّلها على المبتدئين، وقد تمَّتْ له هذه الأمنية»[٣].

---

(١) «كنوز الأجداد» ص ٢٤.

(٢) «تراجم الأعلام المعاصرين» ص ١٦٧.

(٣) «المعاصرون» ص ٢٧٦.

ولا بدَّ من التنبيه إلى أن من يتمكَّن من تلخيص المطوَّلات، بأسلوب سهل مبسَّط للمبتدئين، وينجح في هذه المهمة: أن يكون على مستوى فائق من فهمه للعلم، وأن يكون ذا قدرة قوية في حسن التعبير وأداء المطلوب. وقد بكَّر الشيخ في الكتابة والتأليف «منذ كان في سنِّ الطلب حتى وافاه أجلُه»[١].

وأسماء مؤلفاته التي وقفتُ عليها هي:

١ ــ «إتمام الأنس بعَرُوض الفُرْس»، في علم العروض. قال الباني: هي موجزة ذاتُ فوائدَ بديعة»[٢] وهي ذيل على رسالته الآتية برقم ١٢، طبعت معها.

٢ ــ «إرشاد الألِبَّاء إلى تعليمِ ألف باء» قال الأستاذ كردعلي: «هو كتاب في علم التربية»[٣]. وقد طبع.

٣ ــ الإلمام بأصول سيرة النبـي عليه الصلاة السلام». مخطوط.

٤ ــ «أمثال العرب». هكذا سماه الباني، ولعله الآتي برقم ٢٨؟ ولعله أيضاً الذي سُمِّي في مقدمة «توجيه النظر» باسم: أشهر الأمثال؟

٥ ــ «بديع التلخيص وتلخيص البديع» طُبِعَ على الحجر سنة ١٨٧٨[٣]. وهو أقدم مؤلفاته حسب تاريخِ طبعه، كان عُمُر الشيخ حين طَبَعَه ستاً وعشرين سنة ميلادية، ويتفق مع عُمُره حين عُيِّن مفتشاً عاماً للمدارس الابتدائية.

٦ ــ «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، طُبع، وهو المقدمة الصغرى لتفسيره الآتي برقم ١٠. و «التبيان» هو هذا الكتابُ الذي بين يدي القارىء.

٧ ــ «تدريب اللسان على تجويد البيان». طُبعَ، وهو في علم التجويد، وذكره في كتابه «التبيان» ص ١٦، ١٧.

٨ ــ «التذكرة الطاهرية» ذكره الأستاذ الزركلي[٤] وقال: «هي من أجل آثاره،

---

(١) «المعاصرون» ص ٢٧٤.

(٢) «تنوير البصائر» ص ١٩.

(٣) «أعلام دمشق» ص ١٥٠. وكل ما أذكر له تاريخ طبع فهو منقول منه.

(٤) وقع في «الأعلام» للزركلي بلفظ (التذكرة الظاهرية)، أي بالظاء المنقوطة، وهو تحريف =

وهي مجموعة كبيرة في موضوعات مختلفة»، وفي «أعلام دمشق»: هي في «عدة مجلدات، ضمَّنها ما اختاره من فرائد المخطوطات والكتب النادرة».

٩ ـ «التسهيل المجاز إلى فن المُعَمَّى والألغاز». طُبع.

١٠ ـ «تفسير القرآن الحكيم» في أربعة مجلدات مخطوطة محفوظة بخطه في المكتبة الظاهرية بدمشق.

١١ ـ «التقريب إلى أصول التعريب». طُبع.

١٢ ـ «تمهيد العُرُوض إلى فن العَروض» طُبع سنة ١٨٨٦، ووصف الأستاذ الباني طريقته فيه بأكثر من صفحة، وهي طريقة عجيبة[١].

١٣ ـ «توجيه النظر إلى أصول الأثر» ألَّفه بمصر سنة ١٣٢٨، وطبعه هناك، قال في «تنوير البصائر»: «هو سِفْر جليل القدر، جَمَع فيه زُبدة ما جاء في كتب أصول الفقه وأصول الحديث من القواعد والفوائد مع التحقيق والتدقيق، بأسلوب بديع، مما يبرهن على سعة اطلاعه على علوم الشريعة الغراء»[٢]. واعتنيتُ به ويُطبَع الآن.

١٤ ـ «جِلاء الطبع إلى معرفة مقاصد الشرع». مخطوط[٣].

١٥ ـ «الجواهر الكلامية في العقيدة الإسلامية»، طبعت مرات، وكان الشيخ يضيف إليها إضافات كلما جدَّد طبعها، وطريقته فيها طريقة السؤال والجواب، الطريقة المُثْلى لدى المعاصرين.

١٦ ـ «الجوهرة الوسطى» أضافها إلى «الجواهر الكلامية».

١٧ ـ «رسالة في البيان».

= من المطبعة وقد ذكره على الصواب في فهرس مصادره ٨ : ٢٩٤، وأفاد أن الكتاب محفوظ بدار الكتب المصرية.

(١) «تنوير البصائر» ص ١٨.

(٢) «تنوير البصائر» ص ٣٦.

(٣) «أعلام دمشق» وذكره غيره بمضمونه «مقاصد الشرع».

١٨ ــ «رسالة في النحو».

١٩ ــ «رسالة وجداول في الخطوط القديمة والحديثة». ذَكَرَ ثلاثَتها الأستاذ كردعلي[١].

٢٠ ــ «شرح ديوان خطب ابن نُبَاتة». طُبع.

٢١ ــ «عقود اللآلي في الأسانيد العوالي». طُبع سنة ١٨٨٥.

٢٢ ــ «الفوائد الجِسام في معرفة خواص الأجسام». طبع سنة ١٨٨٣.

٢٣ ــ «الكافي» معجم لغوي ضاع أكثره، كما قال الأستاذ كردعلي[١].

٢٤ ــ «كتاب في التعليم الابتدائي». وهو «من مبتكراته، بناه على سعة اختباره غيرَ مقلِّدٍ أحداً من علماء البيداغوجيا»[٢].

٢٥ ــ كَنَانِيْش، فيها خلاصة ما طالعه من الأسفار[٣].

٢٦ ــ «مبتَدأُ الخبر في مبادىء علم الأثر»[٤].

٢٧ ــ «مختصر أدب الكاتب». طُبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٣٨.

٢٨ ــ «مختصر أمثال الميداني». ولعله الذي تقدم برقم ٤؟.

٢٩ ــ «مختصر البيان والتبيين». ذَكَر الثلاثةَ الأستاذ كردعلي[٥].

٣٠ ــ «مدُّ الرَّاحَة إلى أخذ المِسَاحة». ذكره الأستاذ الباني هو و«الفوائد الجسام» وقال عنهما: «جَمَع بهما شَتَات المسائل المبعثرة في الأسفار، والتقطها

---

(١) «المعاصرون» ص ٢٧٤.

(٢) «تنوير البصائر» ص ٧١.

(٣) هكذا قال الأستاذ كردعلي في «المعاصرون» ص ٢٧٥، و«كنوز الأجداد» ص ٣٠، ولعله «التذكرة الطاهرية»؟ ومفرد (الكنانيش): (كُنَّاشة) و (كُنَّاش)، وهو أوراق تُجعَل كالدفتر تُقيَّد فيها الفوائد والشوارد.

(٤) «أعلام دمشق» ص ١٥٠.

(٥) «المعاصرون» ص ٢٧٥.

التقاط اللآلىء من البحار، فَطَرَحَ الصَّدَف، وانتقى الدرر، ونظم عِقْدها بسلك السؤال والجواب، ليسهل تناولها على أذهان الطلاب، وأنفذ ضمن هاتين الفريدتين فوائد شتى ينتفع بها من هو أرقى طبقةً من المبتدئين، وجعلها «حاشية» على حِدَة»[١].

٣١ ـ «مدخل الطلاب إلى علم الحساب». طبع ثلاث مرات.

٣٢ ـ «مقدمة الكافي» وهو معجمه اللغوي الذي فُقِد أكثره، وتقدم برقم ٢٣.

٣٣ ـ «المنتقى من الذخيرة لابن بَسَّام». وهو «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» يريد جزيرة الأندلس، وهو من أرفع كتب التراجم والأدب الأندلسي.

٣٤ ـ «منية الأذكياء في قِصَص الأنبياء». عرَّبه عن التركية، وطُبع بدمشق بالمطبعة الخيرية سنة ١٢٩٩.

٣٥ ـ وقال الأستاذ كردعلي: «بلغني أنه دوَّن بعض الوقائع، ولم نعثر عليها بين أوراقه التي سُرق بعضها عند عودته من مصر إلى الشام»[٢].

وقال الأستاذ الزِّرِكْلي في «الأعلام»: «وفي الخزانة الظاهرية ٢٨ دفتراً بخطه، منها ما هو تراجم ومذكرات، وفوائد تاريخية وأسماء مخطوطات، منها ما رآه أو قرأ عنه، أتى على ذكرها خالد الريان في فهرس دار الكتب الظاهرية: التاريخ وملحقاته ٢: ٢٤٨ ـ ٢٧٥»[٣].

وذكر الأستاذ الباني من مؤلفات الشيخ كتابَ «أمنية الألمعي»، ولم يذكره غيره، مع أن الأستاذ كردعلي ذكر هذا الكتاب بين الكتب التي أشار الشيخ بطبعها، كما سيأتي ص ٢٢، وفي مقدمة ناشر «توجيه النظر»: «مختصر شرح كتاب أمنية الألمعي ومنية المدَّعي، في عشرين علماً، لابن الزبير الأُسواني». والله أعلم.

---

(١) «تنوير البصائر» ص ١٦.

(٢) «المعاصرون» ص ٢٧٦.

(٣) «الأعلام» ٣: ٢٢٢.

وكانت وفاة الأسواني سنة ٥٦٣، وله ترجمة جيدة في «معجم الأدباء» لياقوت ٤: ٥١ ـ ٦٦.

ويقوِّم الأستاذ كردعلي كتب الشيخ فيقول: «من أهم كتب الشيخ المطبوعة «شرح خطب ابن نباتة، و«إرشاد الألباء» و«التبيان» و«التقريب» و«توجيه النظر»، ففيها لباب علمه، وأثر من آثار قريحته، تجلّى فيها روح بحثه وغوصه على مسائل دقيقة، قلَّ أن تسنّى لغيره ممن عاصره الوصول إليها.

«وليس معنى هذا أن سائر ما طبعه الشيخ غير مفيد، بل المقصود أنه كُتب لغرض خاص، أُريد به تثقيف الناشئة، وهذه الكتب هي التي ظهرت فيها شخصيةُ الشيخ وثقوبُ ذهنه وسعةُ مداركه، وتلطُّفه في إبلاغ المعاني إلى العقول؛ وحرصُه على أن يُحِيل في الأكثر على عالِمٍ تقدَّمه، لأن الناس في العادة يقدسون الأموات أكثر من الأحياء»[١].

وأقول: إن الشيخ رحمه الله كان بارعاً في رسائله وكتبه التعليمية، من حيثُ قدرتُهُ على تذليل صعاب العلم وتقريبه للمبتدئين، ولا يُحسن هذا كلُّ كاتب. وكان محققاً في كتبه الكبيرة، جَمَع وحَقَّق، ولم يكن كغيره من المستكثرين كَحَاطِبي ليلٍ.

وظاهرة أخرى في فهرس مؤلفاته: هي التفنُّن والدخول في علوم شتى، فهي في العقائد، والتفسير، وعلوم القرآن، والتجويد وعلوم الحديث، والسيرة، والأصول، وعلوم البلاغة، واللغة العربية، وآدابها، والتعريب، والحكمة الطبيعية، والرياضيات، والتاريخ، والاطلاع على جمهرة كبيرة من مخطوطات التراث الإسلامي.

وبهذا صحَّ ما قيل فيه: «إنه مَعْلَمَة سيَّارة، أوخزانةُ علمٍ متنقِّلةٌ، وكيف لا يكون كذلك من آتاه خالقُه حافظة قوية، وذهناً وقاداً، وعقلاً يستعمله، فقد قرأ جميع ما طالت يده إليه من الكتب العربية التي طبعت في الشرق والغرب، أما

---

(١) «كنوز الأجداد» ص ٣١.

المخطوطات التي طالعها ولخصها في كنانيشه وجُزازاته فتعدُّ بالمئات»[١].

ومن سِمَاته العلمية: حرصه على إحياء كتب التراث، النافعة عامة، والتي تعالج فكرة معينة، أو تداوي نوعاً معيناً من أهل زمانه، علماء كانوا أو دونهم، أو غيرَ مسلمين.

يقول الأستاذ كردعلي في «المعاصرون» و«كنوز الأجداد»: وقد أحيا بالطبع عشرات من الكتب، منها «إرشاد القاصد» لابن ساعد الأنصاري، و«روضة العقلاء» لابن حبان البستي، و«الأدب والمروءة» لصالح بن جناح، و«الأدب الصغير» لابن المقفع، و«أمنية الألمعي»، و«تفصيل النشأتين» للراغب الأصفهاني، و«الفوز الأصغر» لمسكويه»[٢].

وأفاد العلَّامة الباني أن منها «بلاغات النساء» لأحمد بن طيفور[٣].

وأرشد من أغرق في التصوف إلى «قواعد» زَرُّوق، و«الروضة الأنيقة» للدَّميري[٣]، وكانت له يد بنَّاءة في نشر كتب الشيخ الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأسلوب حكيم.

قال الباني: «كان له مهارة فائقة في حروبه الأدبية، فقد اتخذ لنزع هذه القشور عن لُباب الشريعة الغراء أساليب عجيبة، ومن أعجبها أنه كان ينسخ أو يستنسخ كتب ابن تيمية أو ابن قيم الجوزية أو أبي شامة المقدسي وأمثالهم ممن لهم اليد الطولى في مكافحة البدع، ويبيعها بواسطة السماسرة في سوق الوراقين بثمن بخس، ثم يذيع أن الكتاب الفلاني الذي هو من النفائس، والمضنون به على غير أهله، قد بِيع بثمن بخس منذ يومين، حتى يشتهر، مؤمِّلاً أن يقع في أيدي مناوئيه بالرأي، فيطلعوا عليه، ويهتدوا بنبراسه، فيظفر رأيه برأيهم، وينضووا تحت لوائه من حيث لا يشعرون»[٤].

وقال أيضاً عن رسالة «حي بن يقظان»: «إن أسلوب هذه الرسالة بديع جداً في إثبات واجب الوجود، جل شأنه، بالعقل والفطرة، وقد أرشدني أستاذنا الفقيد أيام

---

(١) «كنوز الأجداد» ص ١٥.
(٢) «كنوز الأجداد» ص ٣٠.
(٣) «تنوير البصائر» ص ١٣١، ١٣٤، ١٤١.
(٤) «تنوير البصائر» ص ٣٧ و«كنوز الأجداد» ص ١٢.

الدراسة إلى هذه الرسالة وحضَّني على الاطلاع عليها، وأخبرني أنه نصح للمعلم جبر ضُومَط أستاذ الأدبيات العربية في المدرسة الكلية الأميركية السورية أن يطلع عليها[١].

وكان للشيخ اهتمام كبير بعلم التاريخ على اختلاف مناحيه: تاريخ أحداث ووقائع، وتاريخ دول، وتاريخ رجال، والتاريخُ «مرآة العصور الغابرة، ومرقاة الأجيال الحاضرة»[٢] «وأوصى به أبو حيان بنيه: عليكم بمطالعة التواريخ، فإنها تلقح عقلاً جديداً»[٣] «فمن أجل هذا عُني الشيخُ رحمه الله تعالى بإحياء التاريخ، وإرشاد المسترشدين وغيرهم إلى مزاولته، ودراسته وإنعام النظر به وبفلسفته، والدلالة على كتبه المفيدة، والسعي وراء نشرها وطبعها»[٤].

ومن مواقفه الدالة على حبِّه نشر آثار الأسلاف: ما حكاه الأستاذ كردعلي قال: «حَدَث أن صديقه الأستاذ أحمد زكي باشا نال بواسطة أحمد حشمت باشا وزير معارف مصر، اعتماداً بعشرة آلاف جنيه لطبع مجموعة من الكتب العربية القديمة النادرة، تبلغ فيما أذكر سبعة وعشرين كتاباً، ومنها ما يدخل في بضعة مجلدات، فتباطأ زكي باشا في الطبع. ومضت السنة، فقُيِّد المبلغ في نظارة المعارف على حساب السنة المقبلة، ولم يُخْرِج الباشا شيئاً، وهكذا حتى أُلغي الاعتماد باستقالة حشمت باشا.

فغضب الشيخ غضبة مُضَرية من عمل زكي باشا، وصارحه بقوله: لقد أسأت إلى الأمة العربية بإبطائك في إخراج الكتب للناس، وإذا ادعيت أنك تقصد نشرها سالمة من الخطأ، مشفوعة كلها باختلاف النسخ والتعاليق، فالتأنُّق لا حدَّ له، ويكفي

---

(١) «تنوير البصائر» ص ١٧.
(٢) «تنوير البصائر» ص ٣٠.
(٣) «تنوير البصائر» ص ٣١.
(٤) «تنوير البصائر» ص ٣٣.

أن ينتفع الناس بالموجود[١]، وظلَّ الشيخ أشهراً لا يكلم صديقه الزكي إلاَّ متكلِّفاً، كأنَّه عَبِثَ به، وحمل الضرر إلى مصلحته مباشرة! وأيُّ مصلحة أعلَقُ بقلبه من نشر آثار السلف»[٢].

ومن سماته العلمية أيضاً: حبُّه الاستفادة من مدنيات الأمم الأخرى غير المسلمة، فالثقافة والعلم أمر مشترك بين الجميع، فكان يُحبُّ أن يُفيد الأمم الأخرى بحضاراتنا وعلومنا، ويحبُّ أن يستفيد هو والأمَّةُ المسلمةُ أيضاً من علومهم وثقافاتهم، على أن لا يكون ذلك على حساب الإسلام ودون تعقُّل، فالتبعيَّة عند الشيخ رحمه الله غير واردة.

كتب إلى تلميذه كردعلي رسالة يقول له فيها: «إن الاقتباس من الأمم المترقية دليل على النباهة، لا كما يَظنُّ البُلْه، من أن في الاقتباس غضاضةً، ونريد بالاقتباس ما يُشعِر به هذا اللفظ من تلقي الأمور النافعة[٣]، لا كما يظنه المتكايسون من أن الأمم الراقية ينبغي أن يؤخذ منها كل شيء، حتى أداهم الأمر إلى أن يقلِّدوهم في الأمور التي يودُّون هم أن يَخْلُصوا منها...»[٤].

فالشيخ رجل علم، لا يصدُّه عن تحصيله والاستهداء به وصفُ مصدره: شرقي أو غربي، كما أن الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها التقطها.

---

(١) في «كنوز الأجداد» ص ١٥ عن الشيخ نفسه أنه كان يقول: «إن الإتقان لا حدَّ له، والأغلاط تصحَّح مع الزمن».

(٢) «كنوز الأجداد» ص ٢٢.

(٣) كأن الشيخ رحمه الله يشير إلى المعنى اللغوي، ففي «المسند» للإمام أحمد ٤: ١٢٦ـ ١٢٧ أن عبد الرحمن بن عمرو السُّلَمي وحُجْر بن حُجْر قالا: «أتينا العِرْباض بن سارية.. وقلنا: أتيناك زائرين وعائدين ومقتبسين»، فحدَّثهم بحديثه المشهور: وعَظَنا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم موعظة بليغة ذَرَفَت منها العيون، ووجلت منها القلوب. قال ابن الأثير في «النهاية» ٤: ٤ في تفسير «مقتبِسين»: «أي: طالبي علم». أي مسترشدين بعلمك، كما يسترشد السالك في الظلمة بنور قبسة نار يحملها في مَشْعَلِه.

(٤) «كنوز الأجداد» ص ٣٤.

وهو داعية إلى العلم، لا يمنعه عن تقديمه إلى فلان وفلان ما دام يجد عندهم قبولاً لقوله، وإصغاء لنصحه.

«كان رحمه الله من علماء الاجتماع والعُمران، لتوغُّلِه بأدب الإسلام وتاريخه السياسي والإداري والعمراني وكلٍّ ما له مساس باجتماعياته، ووقوفِه على طبقات أهله من الأمراء والوزراء والفلاسفة والعلماء وخاصته وعامته، واطلاعِه على أسباب ارتقاء دُوله وانحطاطها أو انقراضها، ووقوفِه على أحوال الأمم السائرة القديمة والحديثة، واطلاعِه على كل ما يترجَم عن مدنية الغرب وسياسته واجتماعياته، واحتكاكِه بعلمائهِ المستشرقين، وتبادله الاستفادة بينه وبينهم، حيث كان يَقتبِس منهم ما ينفع المسلمين، ويُقبِسهم ما يُثبتُ سماحة الإسلام ومدنيته، ومجد المسلمين وتمدُّنهم.

وهذا ما جعله في عداد حلقات السلسلة التي تصل الشرق بالغرب، كما شهد له بذلك علماء الشرق المستغربون، وعلماء الغرب المستشرقون. . .

وكان بينه وبينهم صداقة، يراسلهم ويراسلونه، على اختلاف قومياتهم، من إنكليز وإفرنسيس، ومجر، وألمان، وطليان، وإسبان، ونمسويين، وهولنديين، وإسويديين.

نخصُّ بالذكر منهم أمثال كولير المَجَري الإخْصَائي في الملل والنحل، وهرتن الألماني أستاذ الشرق بجامعة بون في ألمانيا، ومرغليوث، وبراون الإنكليزيين، وكاير مونكانو الإفرنسي، من كبار علماء الآثار، وكويري الطلياني. وكلهم من المعجبين به المغتبطين بصداقته»[(١)]، كما كان له صداقة مع كولدزيهر اليهودي[(٢)].

ولا ريب في صحة نظر الشيخ، ونُبْل مقصده، لكن قد يكون في تطبيقه زيادة حسن ظن بهم انفرد به عن علماء عصره، فكان بينه وبينهم منازلات!.

وتوسَّع الشيخ في اتصالاته العلمية بغير المسلمين، فكان «يصاحب جميع علماء الفرق، ويجالس المطران والحاخام، وشيخ العقل، ومقدم النصيرية، ومجتهد

---

(١) «تنوير البصائر» ص ٤٩ ــ ٥١.

(٢) «كنوز الأجداد» ص ١٨.

الشيعة، مثل ما يجالس إمام السُّنِّية والمفتي والفقيه والصوفي، ويناقشهم ضمن دائرة آداب البحث، ويُفيدهم ويَستفيد منهم. . . »[١].

«ولقد كانت له صداقة أكيدة بالعالم المطران يوسف داود السُّرياني، يَتَسَامران، ويتحدَّثان، ويَتهامَسَان ويتناقشان، وما أدري إن كان المطران أثَّر في الشيخ أو أثَّر الشيخ في المطران!! . . »[٢].

ولعلَّ من دافع زيادة حسن الظن ذاك الكتاب الذي كتبه الشيخ إلى المس «بل» أمينة سرِّ حاكم العراق، وهو في أواخر أيامه بمصر، وتاريخه قبل وفاته بستة أشهر ونصف، وقد خصَّ الشيخ بحفظ مسوَّدته تلميذَه الفكريَّ محمد كردعلي، بعد عودته إلى دمشق، فحفظها عنده، ثم نشر صورةً عنها في «كنوز الأجداد»[٣].

وما كان لعلماء عصره أن يتَّسع صدرهم لكل هذا التوسُّع من الشيخ، فكان منهم ما عبَّر عنه الأستاذ الباني «اتهامه بالمروق والزندقة، كما هو شأنهم مع كل مصلح مجدِّد» مع أنه «كان صُلْباً في دينه، لم يُعهد عليه منكر، ولم تُؤْثَر عنه فاحشة أو لهو، منذ نشأته إلى وفاته»[٤].

وبهذه النزعة العلمية (الغَلَّابة) للشيخ، الحاملةِ له على الاستفادة والإفادة من مختلِف المنازع والطوائف: كان يقول: «لو طلب مني اليهود أن أعلِّمهم ما تأخرت ساعةً عن إجابة طلبهم، لأن في تعليمهم تقريباً لهم منا، مهما كانت المباينة والفوارق بيننا وبينهم»[٥].

وقد شهد له الأستاذ كردعلي بأنه «صحب بعض الزنادقة، وما زال يصبِر على

---

(١) «تنوير البصائر» ص ٧٨.

(٢) «كنوز الأجداد» ص ١٩.

(٣) ص ٤٩ ــ ٥٦. وكأن الوئام الفكري بين الشيخ وكردعلي أكثر وأوثق منه بين الشيخ وتلميذه الآخر الشيخ محمد سعيد الباني، لذلك خصَّه بهذه «المسودة»، ولم يَبُحْ بها لغيره؟!.

(٤) «تنوير البصائر» ص ٩٥، ٩٦.

(٥) «كنوز الأجداد» ص ٢٠.

ما ينبو عنه سمعه من تصريحه وتعريضه، وما فَتِيءَ يلقِّنه أفكاره بالتؤدة مدة، حتى عاد به إلى حظيرة الدين، وهو لم يشعر ـ فيما أحسَب ـ بما دخل على عقله من التبدُّل. وصحب كثيراً من غلاة الشيعة والطوائف الباطنية، فما برح يتلطَّف بهم حتى أضعف من غُلَوائهم، وأبدلهم بعد الجفوة أُنساً، وغيَّر من انقباضهم وانقباض الناس عنهم، ليعيشوا في هناء وسط المجتمع الإنساني الأكبر»[١].

فالشيخ رحمه الله يمثِّل بهذا الخُلُق: «الداعية الصابر» الذي يقدِّم نفسه وسُمْعته (كبش فداء)، في سبيل وصوله إلى غرضه، وتحقيق أمنيته: الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العلوم والمعارف أياً كان مصدرها، وإيصال العلوم والمعارف الإسلامية إلى أي إنسان كان، عسى أن يستنير بنور الإسلام، فإن لم يصل معه إلى المقصود الأعظم، فليكن إلى أكبر قدر ممكن.

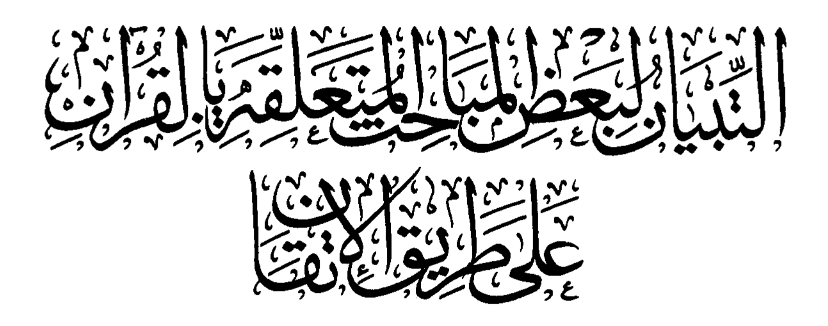
«فكثيراً ما كانت صِلاتُهُ بعلماء المشرقيات باعثة على تخفيف حَمَلاتهم على الإسلام ولو قليلاً، وهذا مما كان يهتم له»[٢]. كما أنه «أدخل النور على كثير من أذكياء العلماء من أصحابه»[٣] رحمه الله تعالى وأحسن إليه كِفاء نيَّته، في دار كرامته.

***

(١) «كنوز الأجداد» ص ٢٠.

(٢) «كنوز الأجداد» ص ١٨.

(٣) المصدر المذكور ص ١٩.



للإمام العلامة الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي

وُلد سنة ١٢٦٨ وتوفي سنة ١٣٣٨
رحمه الله تعالى

اعتنى به
عبد الفتاح أبو غُدّة

وهو كتاب نفيس يُفيد المفسر والمحدث والفقيه والمقرىء والقارىء المجوِّد والأديب ودارس الشعر وكلَّ راغب في ثقافة قرآنية ممتازة، ويُعرِّف قارئَهُ بجهود علماء المسلمين وعنايتهم الفائقةِ بالقرآنِ الكريم وعلومه.

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

بسم الله الرحمن الرحيم

/ الحمدُ لله، وسلامٌ على عبادِهِ الذين اصطَفَى، أما بعدُ فهذا كتابٌ قَصَدتُ به [٢]
تِبيانَ بعضِ المباحثِ المتعلقةِ بالقرآن، على طريق الإتقان(١).

وقد تَبِعتُ فيه أثَرَ العلماء الأعلام، الذين أحكموا الأمر أي إحكام،
وسَتَرى بفضل الله سبحانه من ذلك ما به جِلاءُ الأفهام، وَجَلاءُ الأوهام.

وقد رتَّبتُهُ على فصولٍ: ـ اثنَيْ عشَرَ فصلاً، تتلوها فوائدُ شَتَّى ـ.

(١) لا يعني المؤلِّفُ هنا بقوله: (الإتقان): كتابَ «الإتقان في علوم القرآن» للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، وإنما يعني بقوله: (على طريق الإتقان): أي على طريق تحرير المباحثِ فيه وإحكامِها وإتقانها دراسةً وتمحيصاً.

ويُلحَظُ أن المؤلف رحمه الله تعالى أوجز خطبة الكتاب إيجازاً تاماً، ولم يُشر فيها إلى شيء من التفصيل في مضمون الكتاب، أو عدد فصوله، أو تنوعِ مباحثه، وكثيرِ مزاياه، وسوى ذلك مما فاق به الكتبَ المؤلَّفةَ المكرورةَ في هذا العلم تواضعاً منه وهضماً لنفسه، واكتفاءً منه بأن النظر في الكتاب أوفى دلالةً على أهميته ومزاياه في موضوعه من الحديثِ عنه.

الفصل الأول

في بيان المكيِّ والمدنيِّ من القرآن، وما يُناسِبُ ذلك

/ اعلم أنَّ للناس في المكيّ والمدنيّ ثلاثَ اصطلاحات. [٣]

أحدُها: أنَّ المكيَّ ما نَزَل على النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم بمكة، والمَدَنيَّ ما نَزَل عليه بالمدينة، وعلى هذا تُثبَتُ الواسطةُ، فما نَزَل عليه بالأسفار لا يُطلَقُ عليه مكيٌّ ولا مدني، وذلك مِثلُ ما نَزَلَ عليه بتَبُوك. ويَدخُلُ في مكةَ ضواحيها، كالمُنزَلِ عليه بمِنىً وعَرَفاتٍ والحُدَيْبِيَة، ويَدخُلُ في المدينةِ أيضاً ضواحيها، كالمنزَلِ عليه ببَدْرٍ وأُحُدٍ وسَلْع.

الثاني: أنَّ المكيَّ ما وقع خِطاباً لأهل مكة، والمدنيَّ ما وقع خطاباً لأهل المدينة، وعليه يُحمَلُ قولُ من قال: ما كان في القرآن مِن: يا أيُّها الناسُ، فهو مكي، وما كان فيه من: يا أيُّها الذين آمنوا، فهو مَدَني، لأنَّ الغالبَ على أهل مكة كان الكُفرُ، فخُوطِبُوا بيا أيُّها الناس، وإن كان غيرُهم داخلاً فيهم، والغالبُ على أهل المدينة كان الإيمانُ، فخُوطِبُوا بيا أيها الذين آمنوا، وإن كان غيرُهم داخلاً فيهم.

الثالث: أن المكي ما نَزَل قبلَ الهجرة وإن نَزَل بغيرِ مكة، والمدنيُّ ما نَزَل بعدَ الهجرة وإن نَزَل بغير المدينة، هذا هو المشهورُ، وقد ذَهِلَ العلامةُ الماوَرْدِيُّ عن ذلك حيث قال: إنَّ البقرةَ مدنية في قولِ الجميع إلا آيَةً وهي: ﴿واتقوا يوماً / تُرْجَعُون فيه إلى الله﴾، فإنها نَزَلَتْ يومَ النَّحْر في حِجة الوَدَاع [٤] بِمِنىً، فإنَّ نُزولَهـا هناك لا يُخرجُها عن المدني في الاصطلاح، لأن ما نَزَل بعدَ الهجرة مدنيٌّ سواءٌ نَزَل بالمدينةِ أو بغيرِها.

وقد وقع له مِثلُ ذلك حيث قال: سُورةُ النساء مدنيةٌ إلَّا آيةً واحدةً، نزلَتْ بمكة في عثمانَ بنِ طلحة حين أراد النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أن يأخُذَ منه مفتاحَ الكعبةِ ويُسلِّمَه إلى العباس، فنزَلَتْ: ﴿إنَّ اللَّهَ يأمُرُكم أن تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها﴾. والكلامُ فيه كالكلامِ في الذي قبله.

علاماتٌ يُعرَفُ بها المكيُّ والمدني

كلُّ سُورةٍ فيها: يا أيها الناسُ، وليس فيها يا أيها الذين آمنوا، فهي مكية. وفي الحجِّ اختلاف.

وكلُّ سُورةٍ فيها كَلَّا فهي مكية.

وكلُّ سُورةٍ في أوَّلِها حُروفُ المعجم فهي مكية إلَّا البقرةَ وآلَ عمران، وفي الرَّعْدِ خلاف.

وكلُّ سُورةٍ فيها قِصَّةُ آدمَ وإبليسَ فهي مكية سوى البقرة.

وكلُّ سوُرةٍ فيها ذِكرُ المنافقين فهي مدنية سِوَى سورة العنكبوت.

وقال هشامُ بنُ عُروة عن أبيه: كلُّ سُورةٍ ذُكِرَ فيها الحُدودُ والفرائضُ فهي مدنية، وكلُّ ما كان فيه ذِكرُ القُرونِ الماضية فهي مكية.

وذَكَر أبو عَمْرو عثمانُ بن سعيد الدَّارِميُّ بإسنادِهِ إلى يحيى بن سَلَّام، قال: ما نَزَل بمكةَ وما نَزَلَ في طريقِ المدينةِ قبلَ أن يَبلُغَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم المدينةَ فهو من المكي، وما نَزَلَ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بعدَ ما قَدِمَ / المدينةَ فهو من المدني، وما كان من القرآنِ: يا أيُّها الذين آمنوا، فهو مَدَني، وما كان: يا أيها الناسُ فهو مكي. [٥]

وذَكَر أيضاً بإسنادِهِ إلى عُروة بنِ الزبير: ما كان من حَدٍّ أو فَرِيضةٍ فإنه أُنزِلَ بالمدينة، وما كان مِن ذِكرِ الأُمَمِ والعذابِ فإنه نَزَل بمكة.

وقال الجَعْبَرِيُّ: لمعرفة المكي والمدني طَريقان: سَمَاعي، وقِيَاسي،

فالسماعيُّ ما وَصَل إلينا نـزولُه بأحدِهما، والقياسيُّ كلُّ سورةٍ فيها: يا أيها الناسُ، فقط. أو كَلَّا، أو أوَّلُها حُروفُ تَهجٍّ سِوَى الزَّهْرَاوَيْنِ والرعدِ في وجه، أو فيها قِصةُ آدَمَ وإبليسَ سوى الطُّولَى فهي مكية[١]، وكذلك كلُّ سُورةٍ فيها قِصَصُ الأنبياء والأمم الخالية فهي مكية، وكلُّ سُورةٍ فيها فريضةٌ أوحدٌّ فهي مدنية. اهـ. والزَّهْراوَانِ: البَقَرَةُ وآلُ عِمران.

وقال مكي: كلُّ سُورةٍ فيها ذِكرُ المنافقين فمدنية. وزاد غيرُه: سِوَى العنكبوت، وفي «كامل» الهُذَلي: كلُّ سُورةٍ فيها سجدةٌ فهي مكية. اهـ.

وأخرج الحاكم في «مستدركه» والبيهقي في «دلائل النبوة» والبزَّار في «مسنده»، من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدِ الله، قال: ما كان، يا أيُّها الذين آمنوا، أُنزِلَ في المدينة، وما كان: يا أيُّها الناسُ، فبمكة، وأخرجه أبو عُبَيد في «فضائل القرآن» عن علقمة مُرسَلاً، وأخرج عن ميمونِ بن مِهْران قال: ما كان في القرآن: يا أيها الناسُ، أو يا بني آدم، فإنه مكي، وما كان: يا أيها الذين آمنوا، فإنه مدنيّ.

قال ابنُ الحَصَّار: قد اعتَنَى المتشاغِلُون بالنَّسْخ بهذا الحديث واعتمدوا عليه على ضعفِه، وقد اتفق الناسُ على أن (النساء) مدنية، وأوَّلها: يا أيها الناس، وعلى أن (الحج) مكية، وفيها: يا أيها الذين آمنوا اركَعُوا واسجُدُوا. وقال غيرُه: هذا القولُ / إن أُخِذَ على إطلاقِهِ ففيه نظر، فإنَّ سورةَ البقرة مدنية، [٦] وفيها: يا أيها الناس اعبُدُوا ربكم، وفيها: يا أيها الناسُ كُلُوا مما في الأرض، وسورةَ النساء مدنية، وأولها: يا أيها الناس اتقوا ربَّكم، وفيها: إن يَشأْ يُذْهِبْكم أيُّها الناس، وسورةَ الحجِّ مكية وفيها: يا أيها الذين آمنوا اركَعُوا واسجُدوا. فإن

---

(١) المعنيُّ بالطُّولَى: سُورةُ النساء. وهي السُّورةُ الرابعة في المصحف. وسُمِّيَتْ (الطُّولَى) بمقابل سورةِ الطلاق، وتُسمَّى هذه (سُورةَ النساءِ القُصْرَى).

أُرِيدَ أنَّ الغالبَ كذلك فصحيح، وكذا قال مكي: هذا إنما هو في الأكثر، وليس بعامٍّ، وفي كثيرٍ من السُّوَرِ المكيةِ: يا أيها الذين آمنوا.

تنبيه

وَرَدَتْ كَلَّا في القرآن في ثلاثةٍ وثلاثين مَوْضِعاً، وهي في خَمْسَ عَشْرَةَ سُورة، كلُّها في النصفِ الأخير من القرآن، وليس في النصف الأولِ منها شيء.

قال الشيخ عبد العزيز الدِّيْرِينِي:

وما نَزَلَتْ كَلَّا بِيَثْرِبَ فاعْلَمَنْ ... ولم تأتِ في القرآنِ في نِصفِهِ الأعلَى

ذِكْرُ المكيِّ والمدني من السُّوَر

قال ابنُ شِيْطَا: جملةُ ما نَزَل في المدينة تِسعٌ وعشرون سُورة، في النصف الأول خمسُ سُوَرٍ متوالياتٌ: الفاتحة، والبقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، ثم الأنفال، والتوبة، ثم الرَّعْد.

وإحدى وعشرون سُورةً في النصف الثاني، وهي: الحجُّ، والنُّور، والأحزاب، ثم القِتال، والفتح، والحُجُرات، ثم من الحَدِيد، إلى خاتمة التحريمِ عَشْرُ سُوَر، ثم الإنسانُ؛ وباقي سُوَرِ القرآن الخَمْسِ والثمانينَ مكيَّة، على خلافٍ في خمس، وهي القمر، والرحمن، والإخلاص والمُعَوِّذتان.

السُّوَر التي بين الحديدِ والتحريم ثمانٍ، وهي سورة المُجادِلة، والحَشْر، / والمُمْتَحَنَة، والصَّف، والجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق. [٧]

وقال أبو عُبَيد[١] في «فضائل القرآن» حدثنا عبدُ الله بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، قال: نزلَتْ بالمدينة سُورةُ البقرةِ، وآلِ عِمران، والنساءِ،

(١) وقع في الأصل المطبوع: (أبو عبيدة). وزيادة التاء خطأ.

والمائدةِ، والأنفالِ، والتوبةِ والحجِّ، والنورِ، والأحزابِ، والذين كفروا، والفتح، والحديد، والمُجادِلة، والحَشْرِ، والمُمْتَحَنة، والحَوارِيِّين ـ يريد الصَّفَ ـ والتغابُنِ، ويا أيها النبيُّ إذا طَلَّقتُم النساء، ويا أيها النبيّ لم تُحرِّمُ، والفجرِ، والليلِ، وإنَّا أنزلناه في ليلةِ القَدْر، ولم يكن، وإذا زُلْزِلَتْ، وإذا جاء نصرُ الله، وسائرُ ذلك بمكة.

وقال أبو بكر بن الأنباريّ: حدثنا إسماعيلُ بن إسحاق القاضي، أنبأ حَجَّاجُ بن مِنهال، أنبأنا هَمَّامٌ، عن قَتَادة، قال: نَزَل في المدينة من القرآن: البقرةُ، وآلُ عِمران، والنساءُ، والمائدةُ، وبراءةٌ، والرعدُ، والنَّحْلُ، والحجُّ، والنُّورُ، والأحزابُ، ومحمدٌ، والفتحُ والحُجُراتُ، والحديدُ، والرحمنُ، والمُجادِلَةُ، والحَشْرُ، والمُمْتَحَنَةُ، والصَّفُّ، والجُمُعة، والمنافقون، والتغابُنُ، والطلاق، ويا أيها النبي لم تُحرِّمُ إلى رأسِ العشر، وإذا زُلْزِلَتْ، وإذا جاء نصرُ الله، وسائرُ القرآن نَزَل بمكة.

وقال أبو الحسن بن الحَصَّار في كتابه في الناسِخ والمنسوخ: المَدَنيُّ باتفاق: عِشرونَ سُورةً، والمختَلَفُ فيه اثنتا عَشْرَةَ سُورةً، وما عدا ذلك مكيٌّ باتفاق.

أراد بالسُّوَرِ العشرين المدنيةِ باتفاق سُورةَ البقرة، وآلِ عِمران، والنساءِ، والمائدةِ، والأنفالِ، والتوبةِ، والنُّورِ، والأحزابِ، ومحمدٍ، والفَتْحِ، والحُجُراتِ، والحَدِيدِ، والمُجَادِلَةِ، والحَشْرِ، والمُمْتَحَنَةِ، والجُمُعَةِ، والمنافقون، والطلاقِ، والتحريمِ، والنصر.

وأراد بالسُّوَرِ الاثنَتَيْ عَشْرةَ المختلَفَ فيها: سُورةَ الفاتحةِ، والرَّعْدِ، والرحمنِ، والصَّفِّ، والتغابُنِ، والتطفيفِ، والقَدْر، ولم يكن، وإذا زُلْزِلَتْ، والإخلاصِ، والمُعوِّذَتين.

/ وأراد بالسُّورِ المكيةَ باتفاق: ما عدا ذلك، وهي اثنتانِ وثمانون سُورة، [٨]

وقد نَظَم ذلك ابنُ الحَصَّار في أبياتٍ قال في خِتامِها:

وليس كلُّ خِلافٍ جاء معتَبَراً   إلَّا خِلافٌ له حَظٌّ من النَّظَرِ [٢٢]

وقد جَرَى هذا البيتُ عند جهابذةِ العلماء مَجرَى الأمثال.

ذِكرُ المكيِّ والمدنيِّ من السُّوَرِ على ترتيبِ النزول

قال ابن الضُّرَيْس في «فضائل القرآن»: حدثنا محمد بنُ عبدِ الله بنِ أبـي جعفر الرازي، أنبأنا عَمْرُو بنُ هارون، حدثنا عثمان بن عطاء الخُرَاساني، عن أبيه، عن ابن عباس، قال:

كانت إذا نَزَلَتْ فاتحةُ سورةٍ بمكة كُتِبَتْ بمكة، ثم يَزِيدُ الله فيها ما شاء، وكان أوَّلَ ما نَزَل من القرآن اقْرَأْ باسم رَبِّك، ثم ن، ثم يا أيها المُزَمِّل، ثم يا أيها المُدثِّر، ثم تَبَّتْ يَدَا أبـي لَهَب، ثم إذا الشمسُ كُوِّرتْ، ثم سَبِّحْ اسمَ ربِّك الأعلى، ثم والليلِ إذا يَغْشَى، ثم والفجرِ، ثم والضُّحَى، ثم ألم نَشْرَح، ثم والعَصْر، ثم والعادياتِ، ثم إنَّا أعطيناك، ثم ألهاكُمُ التكاثُر، ثم أرأيتَ الذي يُكذِّبُ.

ثم قُلْ يا أيها الكافرون، ثم ألم تَرَ كيف فَعَل رَبُّك، ثم قل أعوذُ بربِّ الفَلَق، ثم قُلْ أعوذُ برب الناس، ثم قُلْ هو اللَّهُ أحَد، ثم والنَّجْمِ، ثم عَبَسَ، ثم إنَّا أنزلناهُ في ليلةِ القَدْرِ، ثم والشَّمْسِ وضُحَاها، ثم والسَّماءِ ذاتِ البُروج، ثم والتينِ، ثم لإيْلَـفِ قُرَيْش، ثم القارعةِ، ثم لا أُقْسِمُ بيومِ القِيَامة، ثم ويلٌ لكلِّ هُمَزَةٍ، ثم والمرسَلاتِ.

ثم ق، ثم لا أُقْسِمُ بهذا البَلَد، ثم والسماءِ والطارِقِ، ثم اقترَبَتْ الساعةُ، ثم ص، ثم الأعرافِ، ثم قُل أُوحِيَ، ثم يَسٓ، ثم الفرقانِ، ثم المَلاَئكةِ، ثم كٓهيٓعصٓ، ثم طٰه، ثم الواقعةِ، ثم طٰسٓمٓ الشُّعَراءِ، ثم طٰسٓ، ثم القَصَص، ثم بَنِي إسرائيل، ثم يُوْنُس، ثم هُوْد، ثم يُوْسُف، ثم الحِجْر، ثم الأنعام، ثم الصافَّات، ثم / لقمانِ، ثم سَبَأ، ثم الزُّمَر، ثم حمٓ المُؤْمِنِ، ثم حمٓ السجدةِ، [٩] ثم حمٓ عٓسق، ثم حمٓ الزُخْرُفِ.

ثم الدُّخَانِ، ثم الجاثيةِ، ثم الأحقافِ، ثم الذَّارِياتِ، ثم الغاشِيَةِ، ثم الكهفِ، ثم النَّحْلِ، ثم إنَّا أرسلنا نوحاً، ثم سورةُ إبراهيم، ثم الأنبياءِ، ثم المؤمنون، ثم تنزيلُ السجدة، ثم الطُّوْر، ثم تبارَكَ المُلْك، ثم الحاقَّة، ثم سأل، ثم عَمَّ يتساءلون، ثم والنازِعاتِ، ثم إذا السماءُ انفطَرَتْ، ثم إذا السماءُ انشَقَّتْ، ثم الرُّوْمِ، ثم العَنْكَبُوتِ، ثم وَيْلٌ للمطفِّفين، فهذا ما أنزل الله بمكة.

ثم أَنزَلَ بالمدينة سُورةَ البقرةِ، ثم الأنفالِ، ثم آلِ عِمران، ثم الأحزابِ، ثم الممتحَنَةِ، ثم النساءِ، ثم إذا زُلْزِلَتْ، ثم الحديدِ، ثم القِتالِ، ثم الرَّعْدِ، ثم الرَّحْمَـٰنِ، ثم الإنسانِ، ثم الطلاقِ، ثم لم يكن، ثم الحَشْرِ، ثم إذا جاء نصرُ الله، ثم النُّورِ، ثم الحجِّ، ثم المنافقون، ثم المُجادِلَةِ، ثم الحُجُراتِ، ثم التحريمِ، ثم الجمعةِ، ثم التغابُنِ، ثم الصفِّ، ثم الفَتْحِ، ثم المائدةِ، ثم براءة.

وقد سَقَط من هذه الروايةِ ذِكرُ فاتحةِ الكتاب فيما نَزَل بمكة.

وقال أبو بكر محمد بن الحارث بن أَبْيَضَ في «جزئه» المشهور: حدثنا أبو العباسِ عُبَيْدُ الله بن أعْيَن البغداديُّ، حدثنا حسَّان بن إبراهيم الكِرْمانيُّ، حدثنا أميَّةُ الأزْدِيُّ، عن جابر بن زيد، قال: أوَّلُ ما أَنزَل اللَّهُ من القرآن بمكة: اقرأ باسم ربك، ثم ن والقلم، ثم يا أيها المُزمِّل، ثم يا أيها المدثر، ثم الفاتحة، ثم تَبَّتْ يدا أبـي لهب.

ثم إذا الشمسُ كُوِّرَتْ، ثم سَبِّح اسْمَ رَبِّك الأعلى، ثم والليلِ إذا يَغْشَى، ثم والفَجْرِ، ثم والضُّحَى، ثم ألم نشرح، ثم والعَصْرِ، ثم والعادِياتِ، ثم الكوثرِ، ثم ألهاكم، ثم أرأيتَ الذي يُكذِّبُ، ثم الكافرون، ثم ألم تَرَ كيف، ثم قل أعوذُ بربِّ الفَلَق، ثم قل أعوذُ بربِّ الناس، ثم قل هُوَ الله أحد.

ثم والنَّجْمِ، ثم عَبَسَ، ثم إنَّا أنزلناه، ثم والشمسِ وضحاها، ثم البُروجِ، / ثم والتينِ، ثم لإيْلَـٰفِ، ثم القارعةِ، ثم القيامةِ، ثم وَيْلٌ لكل هُمَزَة، [١٠] ثم والمُرْسَلاتِ، ثم ق، ثم البلدِ، ثم الطارقِ، ثم اقتربَتْ الساعةُ، ثم صٓ، ثم

الأعرافِ، ثم الجِنِّ، ثم يَس، ثم الفُرقان، ثم الملائكةِ، ثم كَهيَعصَ، ثم طَه، ثم الواقعةِ، ثم الشعراءِ، ثم طَس سليمان، ثم طَسم القَصَص.

ثم بني إسرائيل، ثم التاسعة يعني يونسَ، ثم هُود، ثم يُوسُف، ثم الحِجْر، ثم الأنعام، ثم الصافاتِ، ثم لُقْمَان، ثم سَبَأ، ثم الزُّمَرِ، ثم حَم المُؤْمِن، ثم حَم السجدة، ثم حَم الزُّخْرُف، ثم حَم الدُّخَان، ثم حَم الجاثِيَة، ثم حَم الأحقاف، ثم الذارياتِ، ثم الغاشِيَة.

ثم الكهف، ثم حَم عَسق، ثم تنزيل السجدة، ثم إبراهيم، ثم الأنبياء، ثم النَّحْل أرْبَعِينَ وبقيتُها بالمدينة، ثم إنَّا أرسلنا نُوحاً، ثم الطُّورِ، ثم المؤمنون، ثم تبارَك، ثم الحاقَّةُ، ثم سأَلَ، ثم عَمَّ يَتساءلون، ثم والنازعاتِ، ثم إذا السماءُ انفطَرَتْ، ثم إذا السماءُ انشقَّتْ، ثم الرُّوْمُ، ثم العنكبوتِ، ثم ويلٌ للمطففين، فذاك ما أُنْزِلَ بمكة.

وأُنزِلَ بالمدينة سُورةُ البقرة، ثم آلِ عِمران، ثم الأنفال، ثم الأحزابِ، ثم المائدة، ثم الممتَحَنَةِ، ثم النساءِ، إذا زُلْزِلَتْ، ثم الحَدِيدِ، ثم القِتالِ، ثم الرَّعْدِ، ثم الرحمن، ثم الإنسان، ثم الطلاق، ثم لم يكن، ثم الحَشْر، ثم إذا جاءَ نصرُ الله، ثم النورِ، ثم الحجِّ، ثم المنافقون، ثم المُجادِلَةِ، ثم الحُجُراتِ، ثم التحريم، ثم الجمعةِ، ثم التغابُن، ثم سَبَّحَ الحَوَارِيِّين، ثم الفتح، ثم التوبةِ خاتمةِ القرآن.

قال الحافظُ جلال الدين[1]: هذا سِياقٌ غريب، وفي هذا الترتيب نظر؛ وجابرُ بن زيد من علماء التابعين بالقرآن، وقد اعتَمَد برهانُ الدين الجَعْبَرِي على هذا الأثر في قصيدته التي سَمَّاها «تقريبَ المأمول في ترتيبِ النزول»[2].

***

(١) يعني: السيوطي في «الإتقان في علوم القرآن» ١: ٧٣. وسيكرِّرُ المؤلف اسمَ الإمام السيوطي بلفظِ: قال الحافظ جلالُ الدين.

(٢) أوردها الحافظ السيوطي في «الإتقان» ١: ٧٣ ــ ٧٤.

ذِكرُ أوَّلِ ما نَزَل من القرآن

/ اختُلِفَ في أوَّلِ ما نَزَل من القرآن على ثلاثةِ أقوال: [١١]

القول الأول: اقرأْ باسمِ رَبِّك، وهذا هو الصحيح.

رَوَى الشيخان وغيرُهما، عن عائشة أنها قالت: أوَّلُ ما بُدِىءَ به رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم من الوَحْي الرُّؤْيَا الصادقةُ في النوم، فكان لا يَرى رُؤيا إلا جاءت مِثلَ فَلَقِ الصُّبْح. ثم حُبِّبَ إليه الخلاء، فكان يأتي حِراءَ فيَتحنَّثُ فيه الليالِيَ ذَوَاتِ العَدَد[١]، ويتزوَّدُ لذلك، ثم يَرجِعُ إلى خديجة فتزوِّدُهُ لمثلِها حتى فجأهُ الحَقُّ وهو في غارِ حِراء.

فجاءه المَلَكُ فيه فقال: اقرَأْ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: فقلتُ: ما أنا بقارىء، فأخذني فغَطَّني حتى بَلَغ مني الجُهْدَ، ثم أرسَلَني، فقال: اقرَأ، فقلتُ: ما أنا بقارىء، فغَطَّني الثالثةَ حتى بَلَغ مني الجُهدَ، ثم أرسَلَني، فقال: اقرَأْ باسْمِ رَبِّك الذي خَلَقَ، حتى بَلَغ ما لم يَعْلَم، فرَجَع بها[٢] رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم تَرْجُفُ بَوَادِرُه[٣]. الحديث. الغَطُّ العَصْرُ الشديد والكَبْسُ.

---

(١) هذه الصيغةُ في الفعل: (يتَحنَّثُ)، ماضِيها: (تَحنَّث)، والأصلُ فيها أن تَدُلَّ على تلبُّسِ المُضافَةِ إليه بمعناها، مثل تعلَّمَ، تكلَّمَ، تبسَّمَ، تضجَّرَ، تدثَّرَ. . . ، إلا عِدَّةَ أفعال منها جاءت للسَّلْب أي لاجتنابِ فاعِلِها المعنى الذي تضمَّنَتْهُ، مثل: تحنَّثَ إذا تباعَدَ عن الحِنث وهو الإثم، وتَحرَّجَ، إذا فَعَل ما يَخْرُج به عن الحَرَج، وتأثَّمَ، كذلك، وتهجَّدَ إذا تَرَكَ الهُجُودَ وهو النومُ بالليل، وتحوَّب إذا تَرَك الحَوْبَ، وهو الذَّنْبُ والمعصية. فهذه الأفعالُ للتَرْكِ والتجنُّبِ عن مدلولِ مادَّتها اللغوية.

(٢) الضمير في قوله: (فرَجَعَ بها) يعود إلى الآياتِ التي سَمِعَها من المَلَك.

(٣) البوادر هنا: جَمْعُ بادِرَة، وهي لَحْمةٌ بين المنكِب والعُنُق. وفي رواية أخرى: (يَرْجُفُ بها فؤادُه)، أي: قَلْبُه.

وقال أبو عُبَيد في «فضائل القرآن»: حدثنا عبدُ الرحمن، عن سفيان، عن ابن أبـي نَجِيح، عن مُجاهِدٍ، قال: إنَّ أوَّلَ ما نَزَل من القرآن اقرأ باسْم ِ ربك، ون والقَلَم ِ.

وأخرج ابنُ أُشْتَهْ في «كتاب المصاحف»، عن عُبَيْد بن عُمَيْر، قال: جاء جبريل إلى النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم بنَمَطٍ فقال: اقرَأْ، قال: ما أنا بقارىء، قال اقرَأْ باسم ربك. فيَرَوْنَ أنها أوَّلُ سُورةٍ أُنزِلَتْ من السماء.

وأَخرَجَ عن الزهري، أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان بحِراءٍ، إذْ أَتَى مَلَكٌ بنَمَطٍ من دِيباجٍ فيه مكتوبٌ اقرَأْ باسْم ِ رَبِّك الذي خَلَقَ ـ إلى ـ ما لم يَعْلَمْ.

القولُ الثاني: يا أيها المُدَثِّرُ، رَوَى الشيخان، عن أبـي سَلَمة بنِ عبدِ الرحمن / بـن عوف، أنه قال: سألتُ جابرَ بنَ عبد الله: أيُّ القرآن أُنزِلَ أوَّلَ؟ فقال: يا أيها المُدَّثِر، فقلتُ: نُبِّئْتُ أنه اقرَأْ باسْم ِ ربك الذي خَلَق، فقال: لا أُخبِرُك إلا بما قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: جاوَرْتُ في حِراء، فلما قضيتُ جِواري هَبَطْتُ فاسْتَبْطَنْتُ الواديَ، فنُودِيتُ، فنظرتُ أمَامي وخَلْفي وعن يَمِيني وعن شِمَالي، فإذا هو جالسٌ على عرشٍ بين السماءِ والأرض، فأتيتُ خديجةَ فقلتُ: دَثِّرُوني وصُبُّوا عليَّ ماءً بارداً، وأُنزِلَ عليَّ: ﴿يا أيها المدثر، قُمْ فأَنْذِرْ، ورَبَّك فكَبِّر﴾. [١٢]

وأجاب أربابُ القول ِ الأول عن ذلك بأنَّ جابراً سمِعَ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يَذكُرُ قصةَ بدءِ الوحي، فسَمِعَ آخِرَها ولم يَسمع أوَّلَها، فتوهَّم أنها أولُ ما أُنزِل، وليس الأمرُ كذلك.

نعَمْ هي أوَّلُ ما نَزَل بعدَ اقرَأْ باسم رَبِّك، ويؤيِّدُ ذلك ما في الصحيحين أيضاً عن أبـي سَلَمة أنه قال: أخبَرَني جابرٌ أنه سَمِعَ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يُحدِّثُ عن فَترةِ الوحي، فقال في حديثه:

فبينا أنا أمشي، إذْ سمعْتُ صوتاً من السماء، فرفعتُ بصري قِبَلَ السماء، فإذا المَلَكُ الذي جاءني بحِرَاء قاعدٌ على كرسيٍّ بين السماءِ والأرض، فَجُئِثْتُ منه حتى هَوَيْتُ إلى الأرض(١)، فجئتُ أهلي فقلت: زَمِّلُوني، زَمِّلُوني، فزَمَّلُوني، فأَنزَلَ اللَّهُ تعالى: (يا أيُّها المُدَثِّر، قُمْ فأنذِرْ) إلى (فآهْجُر). ـ قال أبو سَلَمة: والرِّجْزُ الأوثان ـ ثم حَمِيَ الوحيُ وتتابَع. اهـ.

فقولُهُ: فإذا المَلَكُ الذي جاءني بحِراء، يَدُلُّ على أنَّ هذه القصةَ متأخرةٌ عن قِصَّةِ حِراء التي أُنْزِلَ فيها اقرأْ باسم ربك.

القولُ الثالثُ: سُورَةُ الفاتحة، قال في «الكشاف»: ذَهَب ابنُ عباس ومُجاهِدٌ إلى أنَّ أولَ سورة نَزلَتْ اقرأ، وأكثَرُ المفسرين إلى أنَّ أوَّلَ سُورةٍ نَزلَتْ / فاتحةُ الكتاب. قال الحافظ ابنُ حجر: والذي ذَهَب إليه أكثَرُ الأئمة هو الأول. [١٣] وأما الذي نَسَبه إلى الأكثرِ فلم يَقُل به إلا عدَدٌ أقلُّ من القليلِ بالنسبة إلى من قال بالأول. اهـ.

وطريقُ الجمع بين الأقوال أن يقال: إنَّ أوَّلَ ما نَزَل من الآياتِ: اقرَأْ باسم رَبِّك إلى قوله: ما لم يعلم، وأوَّلَ ما نَزَل من أوامِر التبليغ: يا أيها المُدَثِّر وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة.

وقد ورد في الصحيح، عن عائشة أنها قالت: إنَّ أول ما نَزَل سُورةٌ من المفصَّل، فيها ذكرُ الجنةِ والنار، حتى إذا ثَابَ الناسُ إلى الإسلام نَزَل الحلالُ والحرام.

وقد استُشْكِلَ ذلك، بأنَّ أولَ ما نَزَل: اقرأ، وليس فيها ذِكرُ الجنة والنار، وأُجيبَ بأنَّ مِنْ مقدَّرةٌ، أي مِن أوَّلِ ما نَزَل، والمرادُ سُورةُ المدثر، فإنها أولُ ما نَزَل بعدَ فترةِ الوحي، وفي آخِرِها ذِكرُ الجنَّةِ والنار، فلعل آخِرَها نَزَل قبلَ نزولِ بقية: اقرَأْ.

---

(١) جُئِثَ الرَّجُلُ بالبناء للمفعول: فَزِعَ وذُعِرَ. (المؤلف).

فَــرْع

أخرج الواحديُّ من طريقِ الحسين بن واقِد، قال: سمعتُ عليَّ بن الحسين يقول: أوَّلُ سُورةٍ نَزلَتْ بمكةَ: اقرَأْ باسمِ ربِّك، وآخِرُ سُورةٍ نَزلَتْ بها: المؤمنون، ويقالُ: العنكبوت؛ وأوَّلُ سُورةٍ نَزلَتْ بالمدينة: وَيْلٌ للمطفِّفين، وآخِرُ سُورةٍ نزلَتْ بها: بَرَاءَة؛ وأوَّلُ سُورةٍ أعلنَها رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بمكة: النَّجْم.

وفي شرح البخاري لابن حجر: اتفقوا على أنَّ سُورةَ البقرة أوَّلُ سورة أُنزِلَتْ بالمدينة، وفي دَعْوَى الاتفاقِ نظر، لقولِ عليّ بن الحسين المذكورِ.

فَرْعٌ في أوائِلَ مخصوصة

أوَّلُ ما نَزَل في القتال

[١٤] / روى الحاكم في «المستدرك»، عن ابن عباس أنه قال: أوَّلُ آيةٍ نَزَلَتْ في القِتال: أُذِنَ للَّذِينَ يُقاتَلُون بأنهم ظُلِمُوا. وأَخرَجَ ابنُ جرير، عن أبي العالِيَة أنه قال: أوَّلُ آيةٍ نزلَتْ في القتالِ بالمدينةِ: وقاتِلُوا في سبيلِ الله الذين يُقَاتِلُونَكم. وفي «الإكليل» للحاكم أنَّ أوَّلَ ما نَزَل في القِتالِ: إنَّ الله اشتَرَى من المؤمنين أموالَهم وأنفُسَهم.

أوَّلَ ما نَزَل في الخَمْر

رَوَى الطَّيَالِسِيُّ في «مسنده»، عن ابن عُمَر قال: نَزَل في الخمر ثلاثُ آيات، فأوَّلُ شيء: يَسألُونَك عن الخمر والميسِر، الآية، فقيل: حُرِّمَتْ الخمرُ، فقالوا: يا رسول الله، دَعْنا ننتفعْ بها كما قال الله، فسَكَتَ عنهم، ثم نزلَتْ هذه الآيةُ: لا تَقْرَبُوا الصلاةَ وأنتم سُكَارَى. فقيل: حُرِّمتْ الخمرُ، فقالوا: يا رسول الله، لا نشرَبُها قُرْبَ الصلاة، فسَكَتَ عنهم، ثم نَزَلَتْ: يا أيها الذين آمَنُوا إنما الخمرُ والمَيْسِرُ، فقال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: حُرِّمَتْ الخمرُ.

أوَّلُ ما نَزَل في الأطعمة

قال ابن الحَصَّار: أوَّلُ آيةٍ نزلَتْ في الأطعمةِ بمكة آيةُ الأنعام: قُلْ لا أجِدُ فيما أُوْحِيَ إليَّ مُحَرَّماً. ثم آيةُ النَّحْل: فكُلُوا مما رزقكم الله حلالاً طيِّباً. إلى آخرها. وبالمدينةِ آيةُ البقرة: إنما حَرَّمَ عليكم المَيْتَةَ، الآية. ثم آيةُ المائدة: حُرِّمَتْ عليكم الميتةُ. الآية.

ورَوَى البخاريّ، عن ابن مسعود أنه قال: أوَّلُ سُورةٍ أُنزِلَتْ فيها سَجْدةٌ: / النَّجْمُ. وقال الفِرْيَابِي: حدثنا وَرْقاءُ، عن ابن أبـي نَجيح، عن مُجاهِد في [١٥] قوله: لَقَدْ نَصَرَكم الله في مواطِنَ كثيرةٍ، قال: هي أوَّلُ ما أنزلَ الله من سُورةِ بَرَاءَة. وقال أيضاً: حدثنا إسرائيل، أنبأنا سعيد، عن مَسْرُوق، عن أبـي الضُّحَى أنه قال: أوَّلُ ما نَزَل من سُورةِ براءة: انفِرُوا خِفافاً وثِقالاً، ثم نَزَل أوَّلُها، ثم نَزَل آخِرُها.

وأخرَجَ ابنُ أُشْتَه في «كتاب المصاحف»، عن أبـي مالكٍ أنه قال: كان أوَّلُ بَرَاءة: انفِرُوا خِفافاً وثِقالاً، سَنَواتٍ، ثم أُنْزِلَتْ براءةُ أوَّلَ السورة فأُلِّفَتْ بها أربعون آية.

وأَخرَجَ أيضاً من طريق داود، عن عامرٍ في قوله: انفِرُوا خِفافاً وثقالاً، قال هي أوَّلُ آيةٍ نَزَلَتْ في براءة في غَزْوَةِ تَبُوك، فلمَّا رجَعَ من تبوك نزلَتْ براءة إلى ثمانٍ وثلاثين آيةً من أولها.

وأَخرَجَ من طريقِ سفيان وغيرِه، عن حبيب بن أبـي عَمْرَة، عن سعيد بن جُبَير قال: أوَّلُ ما نَزَل من آلِ عِمران: هذا بَيَانٌ للناسِ وهُدَىً ومَوْعِظَةٌ للمتقين، ثم أُنزِلَتْ بقيتُها يومَ أُحُد.

ذكرُ آخِرِ ما نَزَل من القرآن

اختُلِفَ في ذلك أيضاً.

فرَوَى الشيخان، عن البَرَاءِ بن عازب أنه قال: آخِرُ آيةٍ نَزَلَتْ: يَستفتونَكَ

قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكم في الكَلالة، وآخِرُ سُورةٍ نَزلَتْ براءة، وفي حديثِ عثمان المشهور: بَراءَةٌ من آخِرِ القرآن نزولاً.

وأَخرَج مسلم، عن ابن عباس أنه قال: آخِرُ سُورةٍ نزلَتْ: إذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ والفتح.

وأَخرَج الترمذيُّ، والحاكمُ عن عائشة أنها قالت: آخِرُ سُورةٍ نَزَلَتْ المائدةُ / فما وجدتم فيها من حلالٍ فاستحلوه، الحديث. وأخرَجَا أيضاً عن عبد الله بن عَمْرو أنه قال: آخِرُ سورةٍ نزلَتْ المائدةُ والفتحُ يعني: إذا جاء نَصْرُ الله. [١٦]

وأخرج البخاريّ، عن ابن عباس أنه قال: آخِرُ آية نزلَتْ آيةُ الرِّبَا. ورَوَى البيهقي عن عُمَر مثلَه. والمرادُ بها: يا أيها الذين آمَنُوا اتَّقُوا الله وذَرُوا ما بَقِيَ من الرِّبَا، وعند أحمد وابنِ ماجه، عن عُمَر: مِن آخِرِ ما نَزَلَ آيةُ الرِّبَا، وعند ابنِ مَرْدُويَه، عن أبـي سعيد الخُدْرِيّ قال: خَطَبنا عُمرُ فقال: إنَّ مِن آخِرِ القرآنِ نزولاً آيةَ الرِّبا.

وأخرج النسائيّ من طريق عِكْرِمة، عن ابن عباس أنه قال: آخِرُ شيء نَزَل من القرآن: واتقوا يوماً تُرْجَعُون فيه إلى الله، الآية، وأَخرَجَ ابنُ مَرْدُوْيَه نحوَه من طريق سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، بلفظِ آخِرُ آية نزلَتْ، وأخرجه ابنُ جرير من طريق العَوْفِيّ والضَّحَّاكِ، عن ابن عباس.

وأخرج ابن أبـي حاتم، عن سعيد بن جُبَير قال: آخِرُ ما نَزَل من القرآن كلِّهِ: واتَّقُوا يوماً تُرْجَعُون فيهِ إلى اللَّهِ، الآية. وعاشَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بعدَ نزُولِ هذه الآيةِ تسعَ ليال، ثم مات ليلةَ الاثنين لليلتين خلَتَا من ربيعٍ الأول.

وأخرَج ابن جرير مثلَه، عن ابن جُرَيج، وأَخرَج من طريق عَطيَّة، عن أبـي سعيد أنه قال: آخِرُ آية نَزَلَتْ: واتَّقُوا يوماً تُرجَعُون فيه إلى الله، الآية.

وأخرج أبو عُبَيْد في «الفضائل»، عن ابنِ شهاب أنه قال: آخِرُ القرآن عهداً بالعرش: آيةُ الرِّبَا، وآيَةُ الدَّين.

قال الحافظ جلال الدين صاحبُ «الإتقان»: ولا منافاةَ عندي بين هذه الرواياتِ في آيةِ الرِّبَا: واتقوا يوماً، وآيةِ الدَّين، لأن الظاهر أنها نزلَتْ دفعةً [١٧] / واحدةً، كترتيبها في المصحف، ولأنها في قصةٍ واحدة، فأخبَرَ كلٌّ عن بعضِ ما نَزَل بأنه آخِرُ، وذلك صحيح.

وفي «مستدرك الحاكم»، عن أُبَـيٍّ بن كعب أنه قال: آخِرُ آيةٍ نَزلَتْ: لقد جاءكم رسولٌ من أنفُسِكم إلى آخر السورة، ورَوَى عبدُ الله بن أحمد في «زوائد المسند» وابنُ مَرْدُويَه، عن أُبَـيٍّ أنهم جَمَعوا القرآنَ في خلافة أبـي بكر، وكان رجالٌ يَكتبون، فلما انتهَوْا إلى هذه الآية من سُورةِ براءة: ثُمَّ انصرفوا صَرَفَ اللَّهُ قلوبَهم بأنهم قومٌ لا يفقَهُون، ظنُّوا أنَّ هذا آخِرَ ما نَزَل من القرآن، فقال لهم أُبَـيٌّ بن كعب: إنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أقرَأَني بعدَها آيتينِ: لقد جاءَكم رَسُولٌ مِن أَنْفُسِكم، إلى قولِهِ: وهو رَبُّ العَرْشِ العظيم، وقال: هذا آخِرُ ما نَزَل من القرآن.

قال البيهقيّ: يُجمَعُ بين هذه الاختلافاتِ إنْ صحَّتْ، بأنَّ كلَّ واحد أجاب بما عنده.

ومن غريبِ ما ورد في ذلك ما أخرجه البخاريّ، عن ابن عباس أنه قال: نَزلَتْ هذه الآيةُ: ومن يَقتُلْ مؤمناً متعمِّداً فجزاؤُهُ جهنَّمُ، هي آخِرُ ما نزل، وما نَسخَها شيء، وعند أحمد والنسائي عنه: لقد نَزلَتْ في آخِرِ ما نَزل، ما نَسَخها شيء.

وأخرج ابنُ مَرْدُويه من طريق مجاهِدٍ، عن أُمِّ سَلَمة أنها قالت: آخِرُ آيةٍ نَزلَتْ هذه الآيَةُ. فاستَجابَ لهم رَبُّهم أني لا أُضِيعُ عَمَلَ عاملٍ إلى آخرها. وذلك أنها قالت: يا رسول الله، أَرى اللَّهَ يَذكُرُ الرجالَ ولا يَذكُرُ النساءَ، فنزلت: ولا تَتَمنَّوْا ما فَضَّلَ الله به بعضَكم على بعض، ونَزَلَتْ: إنَّ المسلمينَ والمسلماتِ، ونَزَلَتْ هذه الآيةُ، فهي آخِرُ الثلاثةِ نزولاً أو آخِرُ ما نَزَل بعدَ ما كان يَنْزِلُ في الرجال خاصة.

[١٨] / ويُشكِلُ على ما تقدَّمَ قولُه تعالى: اليومَ أَكملتُ لكم دِينَكم، فإنها نَزلَتْ بعرفةَ عامَ حِجَّة الوَدَاع. وظاهِرُها إكمالُ جميع الفرائض والأحكام قبلَها، وقد صَرَّحَ بذلك جماعةٌ، منهم السُّدِّي فقال: لم يَنزِل بعدَها حلالٌ ولا حرام، مع أنه وَرَدَ في آيةِ الرِّبَا والدَّيْن والكَلاَلَة أنها نزلَتْ بعدَ ذلك.

وقد استَشكَلَ ذلك ابنُ جرير وقال: الأَولَى أن يُتأوَّل على أنه أكمَلَ لهم دينَهم: بإقرارِهم بالبلدِ الحرام وإجلاءِ المشركين عنه، حتى حَجَّهُ المسلمون لا يُخالطهم المشركون، ثم أَيَّدَهُ بما أخرجه من طريق ابن أبي طَلْحَة، عن ابن عباس، قال: كان المشركون والمسلمون يَحُجُّون جميعاً، فلما نزلَتْ بَراءَةٌ نُفِيَ المشركون عن البيت، وحَجَّ المسلمون لا يُشاركهم في البيتِ الحرام أحَدٌ من المشركين، فكان ذلك من تمامِ النعمة: وأتممتُ عليكم نِعْمَتي.

تنبيه

قد ذَكَرنا المكيَّ والمدنيَّ وما اختُلِفَ فيه، وترتيبَ نزولِ ذلك، وبَقِيَ مما ذكره بعضُ العلماءِ: الحَضَريُّ والسَّفَرِيّ، والنَّهاريُّ والليلي، والشِّتائيُّ والصيفيّ. وما حُمِلَ من مكة إلى المدينة، وما حُمِلَ من المدينة إلى مكة، وما حُمِلَ منها إلى الحَبَشة.

فرأيتُ أن أذكُرَ ذلك إتماماً للفائدة.

ذِكرُ الحَضَرِيّ والسَّفَرِيّ من القرآن

نَزَلَ أكثرُ القرآن في الحَضَر، وقد نَزَلَ يسيرٌ منه في السَّفَرِ، وقد تتبَّعَ العلماءُ ذلك فذكروا ما وقفوا عليه منه:

١ ــ فمن ذلك سُورة الفتح، قال البخاريّ في صحيحه: حدثنا عبد الله بن مَسْلَمَة، [١٩] / عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يَسيرُ في بعضِ أسفارِه، وعُمَرُ بنُ الخطاب يسيرُ معه

ليلاً، فسأله عُمَرُ عن شيء فلم يُجبه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ثم سأله فلم يُجبه، ثم سأله فلم يُجبه.

فقال عمرُ بنُ الخطاب: ثَكِلَتْ أُمُّ عمر! نَزرتَ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ثلاثَ مراتٍ كلَّ ذلك لا يُجيبك! قال عمر: فحرَّكتُ بَعِيري ثم تقدَّمتُ أمامَ الناس، وخَشِيتُ أن يَنزِلَ فيَّ قُرآن، فما نَشِبْتُ أن سَمِعْتُ صارخاً يَصرُخُ بي[1]، فقلتُ: لقد خَشِيتُ أن يكونَ نَزَل فيَّ قرآن، فجئتُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فسلَّمتُ عليه، فقال: لقد أُنزِلَتْ عليَّ الليلةَ سُورةٌ لَهِيَ أَحَبُّ إليَّ مما طلعَتْ عليه الشمس. ثم قرأ: إنَّا فَتَحْنا لك فَتْحاً مُبيناً. اهـ.

٢ ـ ومن ذلك: اليومَ أكملتُ لكم دِينَكم، أخرج البخاريّ في صحيحه في كتاب «الإيمان»، عن طارقِ بن شهاب، عن عُمَر بنِ الخطاب أنَّ رجلاً من اليهود قال له: يا أميرَ المؤمنين، آيةٌ في كتابِكم تقرؤونها، لو علينا معشَرَ اليهودِ نَزَلَتْ لاتَّخَذْنا ذلك اليومَ عيداً، قال: أيُّ آية؟ قال: اليومَ أكملتُ لكم دِينَكم وأتممتُ عليكم نِعمتي ورَضيتُ لكم الإسلامَ ديناً. قال عُمَرُ: قد عَرَفنا ذلك اليومَ، والمكانَ الذي نزلت فيه على النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم وهو قائمٌ بعرفَةَ، يومَ جمعة.

٣ ـ ومن ذلك: إنَّ الله يأمُرُكم أن تُؤدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها. نَزَلَتْ يومَ الفتح في جوفِ الكعبة، أخرجه سُنَيْد في «تفسيره»، عن ابنِ جُريجٍ، وأخرجه ابنُ مَرْدُويه، عن ابن عباس.

٤ ـ ومن ذلك: سُورةُ والمُرْسَلاتِ، فقد أخرج الشيخانِ، عن

---

(١) ثَكِلَتْ أُمُّ عمر، أي ثَكِلَتْ عُمَرَ، دعاءٌ على نفسه ـ وفي رواية ثَكِلَتْك. ونَزَرْتَ بفتح الزاي: ألححتَ عليه. وما نَشِبْتُ: ما لَبِثْتُ ـ وحقيقتُهُ: ما عَلِقتُ بشيءٍ غيرِهِ. (المؤلف).

[٢٠] عبد الله بن / مسعود أنه قال: بينما نحنُ مع النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم في غارٍ بمِنىً إذْ نَزَلَتْ عليه والمُرْسَلاتِ، فتلقيناها مِنْ فِيه، وإنَّ فاهُ لَرَطْبٌ بها إذ خَرَجَتْ حَيَّةٌ، فابتدَرْناها فَسَبَقَتْنا، فدخَلَتْ جُحْرَها، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: وُقِيَتْ شَرَّكم كما وُقِيتُم شَرَّها.

٥ ــ ومن ذلك: يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمناتُ مُهاجراتٍ فامتَحِنُوهُنَّ. الآية. أخرج ابنُ جرير، عن الزهري أنها نزلَتْ بأسفَلِ الحُدَيْبِيَة.

٦ ــ ومن ذلك: أوَّلُ الأنفال، نَزلَتْ ببَدْرٍ عقِبَ الوَقْعَة، أخرجه أحمدُ، عن سعدِ بن أبـي وقّاص.

٧ ــ ومن ذلك: لو كان عَرَضاً قَرِيباً، الآية. نَزَلَتْ في غَزْوَةِ تَبُوْك.

٨ ــ ومن ذلك: إنَّ الذي فَرَض عليك القرآنَ. نَزَلَتْ بالجُحْفَة في سَفَرِ الهجرة، أخرجه ابنُ أبـي حاتم، عن الضحَّاك.

ذِكرُ النهاريّ والليليّ من القرآن

كان القرآنُ يَنْزِلُ ليلاً ونهاراً، إلاَّ أنَّ ما نَزَل منه نهاراً أكثَرُ، وقد تتبَّعَ العلماءُ الليليَّ فذكروا ما وقفوا عليه منه:

١ ــ فمن ذلك سُورةُ الفتح، للحديث السابق(١).

٢ ــ ومن ذلك سُورة المنافقين. فقد أَخرَجَ الترمذيُّ، عن زيد بن أرْقَم أنها نزلَتْ ليلاً في غزوةِ تبوك. وأَخرَجَ عن سفيان أنها نَزَلَتْ في غزوةِ بني المُصْطَلِقْ، وبه جَزَم ابنُ إسحق وغيرُه.

٣ ــ ومن ذلك سُورةُ والمُرسَلاتِ. ففي «صحيح» الإسماعيلي وهو «مستخرَجُهُ على البخاري»، أنَّها نزلَتْ ليلةَ عرفة بغارِ مِنَىً، وهو في الصحيحين

---

(١) في ص ٣٨، برقم ١.

بدون قوله: ليلةَ / عرفة، والمرادُ بها ليلةُ التاسع من ذي الحِجَّة، فإنها التي كان [٢١] النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم يَبِيتُها بمِنًى.

٤ ــ ومن ذلك آيةُ الثلاثةِ الذين خُلِّفُوا في براءة. ففي الصحيح من حديث كَعْب: فأنزَلَ الله تعالى تَوْبَتَنا حين بَقِيَ الثُّلثُ الأخيرُ من الليل، ورسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم عندَ أُمِّ سَلَمة.

والثلاثةُ: كعبُ بنُ مالك، وهِلالُ بن أُميَّة، ومُرارَةُ بنُ الرَّبِيع.

تنبـيه

نَزَل القرآنُ كلُّه في اليَقَظةِ ولم يَنْزِل منه في النوم شيء.

وذهب بعضُهم إلى أنَّ فيه ما نَزَل في النوم، واستَدلَّ على ذلك بما رَوَى مسلم، عن أنس أنه قال: بينما رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ذاتَ يومٍ بين أظْهُرِنا في المسجد، إذْ أَغفَى إغفاءةً ثم رَفَع رأسَهُ مُتَبَسِّماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسولَ الله؟ فقال: أُنزِلَتْ عليَّ آنِفاً سُورة[1]، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، إنَّا أعطيناكَ الكَوْثَرَ. فصَلِّ لِرَبِّكَ وانْحَرْ. إنَّ شانِئَك هو الأبْتَر.

قال الرافعيُّ في أماليه: فَهِمَ فاهمون من الحديث أنَّ السُّورةَ نزلَتْ في تلك الإغفاءَة، وقالوا: من الوحي ما يأتيه في النَّوْم، لأنَّ رُؤيا الأنبياء وَحْي. قال: وهذا صحيح، لكنَّ الأشبَهَ أن يقالَ: إنَّ القرآن كلَّهُ نَزَل في اليَقَظَة، وكأنه خَطَرَ له في النوم سُورَةُ الكوثر المنزلَةُ في اليَقَظَة، أو عُرِضَ عليه الكوثرُ الذي وَرَدَتْ فيه السُّورةُ، أو تكونُ تلك الإغفاءَةُ ليست إغفاءَةَ نوم، بل الحالةَ التي كانت تعترِيهِ عندَ نزولِ الوحي، وتُسمَّى بُرَحَاءَ الوَحْي. اهـ. وهو كلامٌ في غاية الاتِّجاه.

---

(١) أَغفَى: نام نومةً خفيفة، وقلَّما يقال: غَفَا، وآنِفاً ظَرْفٌ، تقول: فعلتُ الشيءَ آنِفاً أي: قريباً أو هذه الساعةَ، أو أوَّلَ وقتٍ يَقْرُبُ مِنِّي. (المؤلف).

ذِكرُ الشِّتائيّ والصَّيْفيّ من القرآن

[٢٢] / قال الواحديُّ: أَنزَل اللَّهُ في الكَلاَلَةِ آيتين، إحداهما في الشتاء، وهي التي في أول النساء، والأخرى في الصيف، وهي التي في آخِرِها.

وفي صحيح مسلم عن عُمَر: ما راجعتُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في شيءٍ ما راجعتُهُ في الكَلاَلَة، وما أَغلَظَ لي في شيء ما أَغلَظَ لي فيها، حتى طَعَنَ بإِصْبَعِه في صدري وقال: يا عُمَرُ، ألا تكفِيك آيَةُ الصيف التي في آخِرِ سُورةِ النساء؟

وفي «المستدرك»، عن أبي هريرة أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، ما الكَلاَلَةُ؟ قال: أما سَمِعتَ الآيَةَ التي نَزَلَتْ في الصيف: قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكم في الكلالة. وكان ذلك في سَفَرِ حِجَّةِ الوَدَاع.

١ ــ ٤ فيُعَدُّ من الصيفي: ما نَزَل فيها كأوَّلِ المائدة، وقولُهُ: اليومَ أكملتُ لكم دينكم، واتَّقُوا يوماً تُرجَعُون فيه إلى الله، وآيَةُ الدَّيْن.

ومن الصيفيِّ الآياتُ النازلةُ في غزوةِ تَبُوك، فقد كانت في شدةِ الحَرِّ.

٥ ــ فمِن ذلك قولُهُ تعالى: لو كان عَرَضاً قريباً وسَفَراً قاصداً لاتَّبَعُوك، الآية. أخرجه ابنُ جرير، عن ابن عباس.

٦ ــ ومن ذلك: قولُهُ تعالى: ولَئِنْ سألتَهم لَيَقُولُنَّ إنَّما كُنَّا نَخُوضُ ونلعَبُ، الآية. أخرجه ابنُ أبي حاتم عن ابن عُمَر.

٧ ــ ومن ذلك قوله تعالى: وقالوا لا تَنْفِروا في الحَرِّ، الآية.

١ ــ ومن الشتائيِّ الآياتُ التي في غزوة الخَنْدَق من سُورةِ الأحزاب، فقد كانت في شدةِ البَرْد، وهي قوله تعالى: يا أيُّها الذين آمنُوا اذْكُروا نِعمةَ الله عليكم إذْ جاءَتْكُم جنود فأرسلنا عليهم رِيحاً وجُنوداً لم تَرَوْها، الآيات.

ذِكرُ ما حُمِلَ من مكة إلى المدينة

/ من ذلك سُورةُ سَبِّحْ فقد أخرج البخاري، عن البراء بن عازب، أنه [٢٣] قال: أوَّلُ مَنْ قَدِمَ علينا من أصحاب النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم مُصْعَبُ بنُ عُمَير، وابنُ أُمِّ مكتوم، فجعَلَا يُقْرِآننا القرآن، ثم جاء عَمَّارٌ وبِلالٌ وسَعْدٌ، ثم جاء عُمَرُ بنُ الخطاب في عِشرين، ثم جاء النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، فما رأيتُ أهلَ المدينة فَرِحوا بشيء فرَحَهم به، حتى رأيتُ الولائِدَ والصِّبيانَ يقولون: هذا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قد جاء، فما جاء حتى قرأتُ سَبِّحْ آسْمِ رَبِّك الأعلى في سُوَرٍ مثلِها من المفصَّل.

ذِكرُ ما حُمِلَ من المدينة إلى مكة

١ ــ من ذلك قولُه تعالى: يَسألونك عن الشهرِ الحرامِ قِتالٍ فيه.

٢ ــ ومن ذلك قولُه تعالى: يا أيها الذين آمَنُوا اتَّقُوا الله وذَرُوا ما بَقِيَ من الرِّبَا.

٣ ــ ومن ذلك صَدْرُ سُورةِ براءة.

ذِكرُ ما حُمِلَ من المدينة إلى الحَبَشَة

من ذلك سُورةُ مَرْيَم، فقد ثَبَتَ أنَّ جعفرَ بنَ أبـي طالب قرأها على النَّجاشِي. أخرجه أحمدُ في «مسنده».

صِلاتٌ تتعلَّقُ بهذا الفصل

الصِّلَةُ الأُولَى

قال البَيْهَقِيُّ في «دلائل النبوة»: في بعضِ السُّوَرِ التي نَزَلَتْ بمكةَ آياتٌ نَزَلَتْ بالمدينةِ فأُلْحِقَتْ بها، وقال ابنُ الحَصَّار: كلُّ نوعٍ من المكيِّ والمدنيِّ منه / آياتٌ مستثناة، قال: إلَّا أنَّ من الناس من اعتَمَدَ في الاستثناء على [٢٤] الاجتهادِ دون النقل. وقال ابنُ حجر في شرح البخاريِّ: قد اعتَنَى بعضُ الأئمة

ببيانِ ما نَزَل من الآياتِ بالمدينة في السُّوَر المكية، قال: وأما عَكْسُ ذلك فلم أرَهُ إلّا نادراً. وقد رأيتُ أن أذكُرَ شيئاً من ذلك:

ذِكرُ سُوَرٍ مكية فيها آياتٌ مدنية

١ ــ من ذلك سُورةُ الأعراف. أخرج أبو الشَّيخ بنُ حَيَّان، عن قتادة أنه قال: الأعرافُ مكيةٌ إلَّا آيةَ واسْأَلْهُم عن القرية التي كانت حاضرةَ البحر. وقال غيرُهُ: مِن هُنا إلى وإذْ أَخذَ رَبُّك من بَنِي آدَمَ، مَدَني.

٢ ــ ومن ذلك سورةُ إبراهيم. أخرج أبو الشيخ، عن قتادة أنه قال: سُورَةُ إبراهيم مكية غيرَ آيتينِ مدنيتين: ألم ترَ إلى الذين بَدَّلوا نِعمةَ الله كُفْراً ــ إلى ــ فبئس القَرَارُ.

٣ ــ ومن ذلك سُورةُ الإسراء، استُثْنِيَ منها: ويَسألونَك عن الرُّوح، الآية. لِمَا أخرجه البخاريُّ، عن ابن مسعود أنه قال: إنها نَزلَتْ بالمدينةِ في جوابِ سؤالِ اليهود.

ذِكرُ سُوَرٍ مَدَنِيَّة فيها آياتٌ مكية

١ ــ فمن ذلك سُورةُ الأنفال. استُثْنِيَ منها: وإذْ يَمْكُرُ بك الذين كفروا، الآية. قال مُقاتِل: نزلَتْ بمكة. ويَرُدُّ ذلك ما ثَبَتَ، عن ابنِ عباس أنه قال في هذه الآية: إنها نَزَلَتْ في المدينة.

٢ ــ ومن ذلك سُورةُ الحج في قولِ قتادة، فإنها عنده مدنية إلا أربعَ آياتٍ. وقال العلامة عبدُ المنعم بن محمد المعروفُ بابنِ الفَرَس الغَرْناطِيُّ في كتاب / «أحكام القرآن»، قيل: إنها مكية إلّا: هذانِ خصمانِ، الآياتِ. وقيل: إلا عَشْرَ آيات، وقيل: مَدَنية إلا أربعَ آيات: وما أرسلنا مِن قَبْلِك من رسول ــ إلى ــ عَقِيم، قاله قتادَةُ وغيرُه، وقيل: كلُّها مدنيةٌ قاله الضَّحَّاكُ وغيرُه، وقيل: هي مُخْتَلِطةٌ فيها مدنيّ ومكيّ، وهو قولُ الجمهور. [٢٥]

٣ ــ ومن ذلك سورة الحديد. قال ابن الفَرَس: الجمهور على أنها مدنية، وقال قوم: إنها مكية. ولا خلاف أن فيها قرآناً مدنياً لكن يُشبِهُ صَدْرُها أن يكون مكياً.

الصِّلَةُ الثانية

صَرَّح جماعةٌ من المتقدمين والمتأخرين بأن من القرآن ما تكرَّرَ نزولُه، قال ابن الحصار: قد يتكرَّر نُزولُ الآية تذكيراً وموعظة، وذكَرَ من ذلك خواتيمَ سُورَةِ النَّحْل، وأوَّلَ سُورةِ الروم، وذَكَر ابنُ كثير منه آيةَ الرُّوح، وذَكَر قومٌ منه الفاتحة، وذَكَر بعضُهم منه قولَهُ تعالى: ما كان للنبــيّ والذين آمنوا. الآية.

وقال العلاّمة بدر الدين محمد الزَّرْكَشي في كتاب «البرهان في علوم القرآن»: قد يَنزِلُ الشيءُ مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوثِ سببه وخوفِ نِسيانِه، ثم ذكَرَ منه قولَه تعالى: ويَسألونك عن الرُّوح. الآية. وهي في سُورة الإسراء. وقولَه تعالى: أقِم الصلاةَ طَرَفَيِ النَّهارِ. الآية. وهي في سُورة هود.

قال: وسُورة الإسراءِ وهُود مكيَّتان، وسبَبُ نزولهما يَدُلُّ على أنهما نزَلَتا بالمدينة. ولهذا أَشكلَ ذلك على بعضِهم ولا إشكال، لأنهما نَزَلَتا مرةً بعدَ مرة، وكذلك ما ورد في سُورةِ الإخلاص من أنها جوابٌ للمشركين بمكةِ وجوابٌ لأهل الكتاب بالمدينة، قال: والحكمةُ في ذلك كلِّه، أنه قد يَحدُثُ سببٌ من سؤالٍ أو حادثةٍ تقتضِي نزولَ آية، وقد نَزَل قبلَ ذلك ما يتضمَّنُها، فيُوحَى إلى النبــيِّ / صلَّى الله عليه وسلَّم تلك الآيةُ بعينها تذكيراً لهم بها وبأنها تتضمَّنُ [٢٦] هذه.

وقال العلاّمة عَلَمُ الدين عليّ السَّخَاوي في كتاب «جَمَال القُرَّاء وكمالِ الإقراء» بعد أن حَكَى القولَ بنزول الفاتحة مرتين: فإن قيل: فما فائدةُ نزولِها ثانيةً؟ قلتُ: يجوزُ أن تكون نزلَتْ أولَ مرةٍ على حرفٍ واحد، ونزلَتْ في الثانيةِ ببقيةِ وجوهِها نحو مَلِكِ ومالِكِ والسِّرَاطَ والصِّرَاطَ. ونحوِ ذلك.

وقد أنكَرَ بعضُهم كونَ شيء من القرآن تكرُّر نزولُه، وعلَّله بأنَّ تحصيلَ ما هو حاصل لا فائدة فيه، وبأنه يَلزمُ منه أن يكون كلُّ ما نَزَل بمكة نَزَلَ بالمدينة مرةً أخرى، فإنَّ جبريل كان يُعارِضُهُ القرآنَ كلَّ سنة. وبأنه لا معنى للإنزالِ إلا أنَّ جبريلَ كان يَنزِلُ على رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بقرآنٍ لم يكن نَزَل به مِن قَبْلُ فيُقرِئُهُ إياه. اهـ.

تنبيه

إنَّ المنكِرين لتكرُّرِ نزولِ شيء من القرآن، يقولون في آيةِ الروح وما شاكلها: إنها من الآياتِ المدنية الملحقَةِ بالسُّوَر المكية. وهذا كافٍ في إزالة الإشكال، وهو أقرَبُ مَسْلَكاً وأقوى مُدْرَكاً.

وقد ذكر بعضُ المحقِّقين عبارةً تتعلق بما نحن في صدده، قال فيها: رَوَى البخاري في صحيحه، عن أبـي سعيد الخدري أنه قال: كانت بنو سَلَمة في ناحيةِ المدينة، فأرادوا النُّقلةَ إلى قُربِ المسجد، فنزَلَتْ هذه الآيةُ: إنا نحن نُحيـي المَوْتَى ونكتُبُ ما قَدَّموا وآثارَهم، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: يا بني سَلَمة، دِيارَكم، تُكتَبْ آثارُكم. وقد رَوَى مسلم في صحيحه نحوَه، عن جابر وأنس.

وفي هذا القول نظر، فإنَّ سُورةَ يَس مكية، وقِصَّةَ بني سَلَمةَ بالمدينة، إلا أن يقال: إنَّ هذه الآيَةَ وحدَها مدنية، وأحسَنُ من هذا أن يقال: / إنَّ هذه الآيةَ [٢٧] ذُكِرَتْ عند هذه القصة ودَلَّتْ عليها، وذُكِّرُوا بها عندَها إمَّا من النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أو من جبريل، فأُطلِقَ على ذلك النزولُ، ولعل هذا مُرادُ من قال في نظائر ذلك: نَزَلَتْ مرتين.

الصِّلَةُ الثالثة

من فوائدِ معرفةِ المكيِّ والمدنيّ وترتيبِ ذلك في النزول: معرفةُ الناسخ والمنسوخ، من أحكام القرآنِ التي وقع فيها النَّسْخ، وإنما يُرجَعُ في معرفة ذلك إلى حُفَّاظِ الصحابة والتابعين، وممن كان له عناية شديدةٌ به عبدُ الله بن مسعود،

أخرج البخاري، عنه أنه قال: والذي لا إلَه غيرُه، ما نَزَلَتْ سُورةٌ من كتاب الله إلا وأنا أعلَمُ أينَ أُنزِلَتْ، ولا أُنزِلَتْ آيةٌ من كتاب الله إلا وأنا أعلَمُ فيمَ أُنزِلَتْ، ولو أعلَمُ أحداً أعلمَ مني بكتابِ الله تَبلُغُهُ الإبلُ لرَكِبتُ إليه.

وقد وقع خلافٌ في بعض السُّوَر هل هي مكية أو مدنية، إلا أنَّ ذلك مع قِلَّتِهِ جداً، قد وَقَعَ في السُّور التي ليس فيها ناسخ ولا منسوخ، على أنَّ الخلاف في بعض ذلك لا يُعتَدُّ به، وذلك كالخلاف في الفاتحة، فقد ثَبَتَ أنها مكية وهو قولُ الجمهور، وقد اشتَهَـرَ عن مجاهد القولُ بأنها مدنية، فإنْ صَحَّ هذا القولُ عنه كان ذلك كما قال الحُسَين بنُ الفضل: هفوةٌ منه، والكامل من عُدَّتْ هَفَوَاتُه.



الفصل الثاني
في كيفية نزول القرآن وما يَتعلَّقُ بذلك، وفيه مسائل

المسألة الأولى

[٢٨] / قال الله تعالى: شهرُ رمضانَ الذي أُنزِلَ فيه القرآن. وقال تعالى: إنَّا أنزلناهُ في ليلةِ القَدْر.

اختُلِفَ في كيفية إنزال القرآن على ثلاثة أقوال:

أحدُها: أنه نَزَل إلى سماء الدنيا ليلةَ القدر جملةً واحدةً، ثم نَزَل بعدَ ذلك منجَّماً في عشرين سنة، أو في ثلاث وعشرين سنة، أو في خمس وعشرين سنة، على حسَبِ الاختلافِ في مدةِ إقامته صلَّى الله عليه وسلَّم بمكة بعدَ البعثة.

القولُ الثاني: أنه نَزَل إلى سماءِ الدنيا في عشرين ليلةَ قَدْرٍ مِن عشرين سنة، وقيل: في ثلاثٍ وعشرين ليلةَ قَدْرٍ من ثلاثٍ وعشرين سنة، وقيل: في خمسٍ وعشرين ليلةَ قَدْرٍ من خمس وعشرين سنة، في كل ليلةٍ ما يُقدِّرُ الله تعالى إنزالَه في كل السنة، ثم نَزَل بعدَ ذلك مُنَجَّماً في جميع السنة.

وهذا القول ذكره العلامة فخر الدين الرازي بحثاً، فقال: يَحْتمِلُ أنه كان يَنزِلُ في كل ليلةِ قَدْرٍ ما يَحتاجُ الناسُ إلى إنزاله إلى مِثلِها، من اللَّوحِ إلى سماءِ الدنيا. ثم توقَّفَ هل هذا هو أولى أو الأوَّلُ؟ وهذا الذي جعَلَه احتمالاً نقلَهُ القرطبيُّ عن مُقاتِل بن حَيَّان، وممن قال بقول مُقاتل الحَلِيميُّ والماوَرْدِيُّ، ويوافقه قولُ ابن شهابٍ: آخِرُ القرآن عهداً بالعرش آيَةُ الدَّيْن.

القولُ الثالث: أنه ابتـدأَ إنزالُه في ليلةِ القَدْر، ثم نَزَل بعدَ ذلك منجَّماً في / أوقاتٍ مختلِفة من سائرِ الأوقات، وبه قال الشعبـيُّ وغيرُه. [٢٩]

والقولُ الأولُ أشهر، وإليه ذهب الأكثرون، ويؤيِّدُه ما رواه الحاكم في «مستدركه» عن ابن عباس أنه قال: أُنزِلَ القرآنُ جملةً واحدةً إلى سماءِ الدنيا في ليلةِ القَدْر، ثم نَزَل بعدَ ذلك في عِشرين سنة، قال الحاكم: صَحَّ على شرطِ الشيخين.

وأخرج النسائيُّ في التفسير من جهة حَسَّان، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس أنه قال: فُصِلَ القرآنُ من الذكر إلى بيتِ العِزَّة جملةً. وإسنادُهُ صحيح. وحَسَّانُ هو ابنُ أبـي الأَشْرَس، وثَّقَه النسائي وغيرُه.

وأخرج الطبرانيُّ عن ابن عباس أنه قال: أُنزِل القرآنُ في ليلةِ القَدْرِ في شهرِ رمضانَ إلى سماءِ الدنيا جملةً واحدة، ثم أُنزِلَ نُجوماً. وإسنادُهُ لا بأس به.

تنبـيه

كان بين نزولِ أولِ القرآن وآخِرِهِ عِشرون سنة، أو ثلاثٌ وعِشرون سنةً، أو خمسٌ وعِشرون سنة، وهو مبنيٌّ على الاختلاف في مدة إقامته صلَّى الله عليه وسلَّم بمكة بعدَ البعثة، فقيل: عَشْر، وقيل: ثلاثَ عَشْرَة، وقيل: خَمْسَ عَشْرَة. ولم يُخْتَلَف في مدةِ إقامتِهِ بالمدينة أنها عَشْر، وكان كلَّما أُنزل عليه شيء من القرآن أَمَرَ بكتابته، ويقول في متفرقاتِ الآياتِ: ضَعُوا هذه في سُورةِ كذا.

المسألةُ الثانيةُ

قد تبيَّن من استقراءِ الأحاديث أنَّ القرآن كان يَنزِلُ بحسب الحاجة، خمسَ آيات، وعشرَ آيات، وأكثَرَ وأقلَّ. وقد صَحَّ نزولُ عشرِ آيات في قصةِ الإِفكِ جملةً، وصَحَّ نزولُ عشرِ آيات من أولِّ المؤمنين جملةً. وصَحَّ نزولُ غيرِ أُوْلي الضَّرَرِ، وَحْدَها، وهي بعضُ آية. وكذا قوله: وإن خِفتم عَيْلَةً / إلى آخر الآية، نزلَتْ بعدَ نزول أول الآية. وهي بعض آية. [٣٠]

وقال النَّكْزاوِي في كتاب «الوقف»: كان القرآن يَنزِلُ مفرَّقاً: الآيةَ، والآيتين، والثلاثَ، والأربعَ، وأكثرَ من ذلك.

وأما ما أخرجه ابنُ عساكر من طريق أبـي نَضْرَة أنه قال: كان أبو سعيد الخدري يُعلِّمُنا خمسَ آيات بالغَدَاةِ، وخمسَ آياتٍ بالعَشِي، ويُخْبِرُ أنَّ جبريل نَزَل بالقرآنِ خمسَ آياتٍ خمسَ آيات، فإنَّ معناه إن صَحَّ إلْقاؤه إلى النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم بهذا القَدْرِ حتى يَحفَظَه، ثم يُلقِي إليه الباقيَ لإنزالِهِ بهذا القَدْرِ خاصة، ويُوضِّحُ ذلك ما أخرجه البيهقي عن خالد بن دينار قال، قال لنا أبو العالية: تَعَلَّموا القرآن خمسَ آيات خمسَ آيات، فإنَّ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم كان يأخذُهُ من جبريل خمساً خمساً.

وقال بعضُ العلماء: من القرآنِ ما نَزَل مفرَّقاً، ومنه ما نَزَل جَمْعاً، ومن الأولِ غالبُ القرآن.

ومن أمثلتِهِ في السُّوَرِ القِصار: اقْرَأْ، أوَّلُ ما نَزَل منها إلى قولِهِ: ما لم يَعْلم، والضُّحى، أوَّلُ ما نَزَل منها إلى قوله: فتَرْضَى.

ومن أمثلةِ الثاني سُورةُ الفاتحةِ، والإخلاص، والكوثرِ، وتَبَّتْ، ولم يَكُن، والنَّصْرِ، والمُعَوِّذتانِ، ومنه في السُّوَرِ الطِّوَال، والمُرْسَلاتُ.

ومن ذلك سُورةُ الأَنعام، فقد أخرج أبو عُبَيد والطبراني عن ابن عباس أنه قال: نزلَتْ سُورةُ الأنعام بمكة ليلاً جملةً، حَوْلَها سبعون ألْفَ مَلَك.

لكن قال ابنُ الصلاح في فتاويه: الحديثُ الواردُ في أنها نزلَتْ جملةً رُوِّيناهُ من طريقِ أُبَـيِّ بنِ كعب، وفي إسنادِهِ ضعف، ولم نَرَ له إسناداً صحيحاً، وقد رُوِيَ ما يُخالِفُه، فرُوِيَ أنها لم تَنزِل جملةً واحدة، بل نَزَلَتْ آياتٌ منها بالمدينة، / اختلفوا في عددها، فقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل: غيرُ ذلك. [٣١]

وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث جابر أنه قال: لمَّا نزلَتْ سُورةُ الأنعام، سَبَّح رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ثم قال: لقد تَبِعَ هذه السُّورةَ من

الملائكةِ ما سَدَّ الأُفُق. قال الحاكم: صحيحٌ على شرط مسلم، لكن قال الذهبي: فيه انقطاع، وأظنُّهُ موضوعاً.

تنبيه

قال العلامة أبو شَامَة في «المرشد الوجيز في علومٍ تتعلَّقُ بالقرآنِ العزيز»: فإن قيل: ما السِّرُّ في نزولِهِ إلى الأرض مُنَجَّماً؟ وهلاَّ نزل جملةً كسائر الكتب؟

قلنا: هذا سُؤال قد تولَّى اللَّهُ تعالى جوابَه. فقال تعالى: وقال الذين كَفَرُوا لولا نُزِّلَ عليه القُرآنُ جملةً واحدةً ـ يعنون كما أُنزِلَ على مَنْ قبلَهُ من الرُّسُل ـ فأجابهم تعالى بقوله: كذلك ـ أي أنزلناه كذلك مُفرَّقاً ـ لِنُثَبِّتَ به فؤادَكَ ـ أي لِنُقوِّيَ به قلبَك، فإنَّ الوَحْيَ إذا كان يتجدَّدُ في كلِّ حادثة، كان أقوى للقلب وأشَدَّ عناية بالمرسَل إليه.

ويَستلزمُ ذلك كثرةَ نزولِ المَلَك إليه، وتَجَدُّدَ العهدِ بِهِ وبما مَعَهُ من الرسالةِ الواردةِ من ذلك الجانب العزيز، فَيَحْدُثُ له من السرورِ ما تَقصُرُ عنه العبارة، ولهذا كان أجوَدَ ما يكون في رمضان، لكثرةِ لُقْيَاهُ فيه لجبريل. وقيل: معنى: لِنُثَبِّتَ به فؤادَك، لِتَحفَظَهُ، فإنه عليه السلام كان أُمِّيّاً لا يقرأ ولا يكتب، ففُرِّقَ عليه ليتيسَّر عليه حفظُه، بخلافِ غيره من الأنبياء، فإنه كان كاتباً قارئاً، فيُمكِنُهُ حفظُ الجميع إذا نَزَل جملةً.

وقال ابنُ فُوْرَك: قيل أُنزِلَتْ التوراةُ جملةً، لأنها نَزلَتْ على نبي يكتب ويقرأُ وهو موسى، وأنزَل اللَّهُ القرآنَ مُفَرَّقاً، لأنه أُنزِلَ غيرَ مكتوبٍ على نبي / أمي. وقال غيره: إنما لم يُنْزَل جملةً واحدة، لأنَّ منه الناسخَ والمنسوخَ، ومنه ما هو جوابٌ لسؤال، ومنه ما هو إنكارٌ على قولٍ قيل، أو فِعلٍ فُعِلَ. [٣٢]

وقد أنكر بعضُ العلماء كونَ سائر الكتب أُنزِلَتْ جملةً واحدة، وقال: إنه لا دليلَ عليه، وإنَّ الصوابَ أنها نزلَتْ مفرَّقةً كالقرآن، ولم يَرُعْهُ كونُ ذلك

خلافَ المشهور عند الجمهور، وكأنَّ هذا المنكِر ممن له يَدٌ طولى في معرفةِ أحوالِ الكتب الأولى.

المسألةُ الثالثةُ

قال العلامة الطِّيْبِيُّ: لعلَّ نزولَ القرآن على النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنْ يَتلقَّفَه الملَكُ من الله تعالى تَلقُّفاً رُوحانياً، أو يَحفظَهُ من اللَّوحِ المحفوظ، فيَنزِلَ به إلى الرسول فيُلقِيَه عليه.

وقد اختُلِفَ في المُنْزَلِ على النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم ما هو، على ثلاثةِ أقوال:

أحدُها: أنه اللفظُ والمعنى، وأنَّ جبريلَ حَفِظَ القرآن من اللَّوحِ المحفوظ ونَزَل به.

والثاني: أنَّ جبريل إنما نَزَل بالمعاني خاصةً، وأنه صلَّى الله عليه وسلَّم عَلِمَ تلك المعانيَ وعبَّرَ عنها بلغة العرب وتمسَّك قائلُ هذا بظاهرِ قولِهِ تعالى: نَزَل به الروحُ الأمينُ على قلبِك.

والثالث: أنَّ جبريل أَلقَى إليه المعنى، وإن عَبَّرَ عنه بلغةِ العرب بهذه الألفاظ، وأنَّ أهلَ السماء يقرؤونه بالعربية، ثم إنه نَزَل كذلك بعدَ ذلك.

وقال البيهقي في معنى قوله تعالى: إنَّا أنزلناه في ليلةِ القَدْر: يُريدُ واللَّهُ أعلم: أنَّا أسمعنا المَلَكَ وأفهمناهُ إياهُ وأنزلناهُ بما سَمِعَ، فيكون المَلَكُ منتقلاً به من عُلْوٍ إلى أسْفَل.

[٣٣] / ويُؤيِّدُ أنَّ جبريلَ تلقَّفَهُ سماعاً من الله تعالى: ما أخرجه الطبراني من حديث النَّوَّاس بنِ سَمْعان مرفوعاً: إذا تكلَّم اللَّهُ بالوَحْي أَخَذَتِ السماءَ رَجْفَةٌ شديدةٌ من خوف الله، فإذا سَمِعَ بذلك أهلُ السماء صُعِقُوا وخَرُّوا سجداً، فيكونُ أوَّلُهم يَرفَعُ رأسَه جبريل، فيُكلِّمُه اللَّهُ بوحيه بما أراد، فينتهي به على

الملائكةِ، فكلَّما مَرَّ بسماءٍ سألَهُ أهلُها ماذا قال ربُّنا؟ قال: الحَقَّ، فيَنتهي به حيث أُمِرَ.

وقال الجُوَيْني: كلامُ اللَّهِ المُنزَلُ قسمان:

قسمٌ قال الله لجبريل: قُلْ للنبـي الذي أنت مرسَلٌ إليه: إنَّ الله يقولُ: ٱفْعَلْ كذا وكذا، وأَمَرَ بكذا وكذا، ففَهِمَ جبريلُ ما قاله رَبُّه، ثم نَزَل على ذلك النبـي وقال له ما قاله رَبُّه. ولم تكن العبارةُ تلك العبارةَ، كما يقولُ المَلِكُ لمن يثِقُ به: قل لفلان: يقولُ لك المَلِكُ: اجتَهِدْ في الخِدمة، واجمَعْ جُنْدَكَ للقتال، فإن قال الرسولُ: يقولُ المَلِكُ لا تتهاوَنْ في خِدمتي، ولا تترُكْ الجندَ يَتفرَّقُ وحُثَّهُم على المُقاتَلَة لا يُنسَبُ إلى كذِبٍ ولا تقصيرٍ في أداء الرسالة.

وقسمٌ آخَرُ قال الله لجبريل: اقرأ على النبـي هذا الكتابَ، فنَزَل جبريلُ به من الله، من غير تغيير، كما يَكتُبُ المَلِكُ كتاباً ويُسلِّمُه إلى أمين ويقول: اقرأه على فلان، فهو لا يُغيِّرُ منه كلمةً ولا حرفاً. اهـ.

ولا يَخفَى أنَّ القسمَ الثانيَ هو القرآن، وأنَّ القسمَ الأول هو السُّنَّة، وقد وَرَد أنَّ جبريل كان يَنزلُ بالسُّنَّةِ كما يَنزِلُ بالقرآن.

وقد تبيَّنَ بما ذُكِرَ سِرُّ جوازِ روايةِ السنة بالمعنى، وعدَمِ جواز رواية القرآن بالمعنى، وذلك لأن السُّنَّة أدَّاها جبريلُ بالمعنى، وأما القرآنُ فإنه أداه باللفظ، ولم يُبَح له إيحاؤه بالمعنى، وذلك لإعجازه واشتمالِ كل كلمةٍ منه على مَعانٍ لا يُحاطُ بها كثرةً.

وقد خفَّف الله على الأُمَّة حيثُ جَعَل المُنْزَلَ إليهم على قسمين: قسم يَرْوُونه بلفظِهِ المُوحَى به، وقسم يَروُونه بالمعنى، ولو جُعِلَ كلُّه مما يُروَى باللفظِ لشق ذلك عليهم، أو بالمعنى لم يُؤمَن فيه التبديلُ والتحريفُ.

تَتِمَّة

/ قال بعضُ المتكلمين على طريقة السلف: قد فَسَّر كثيرٌ من الناس [٣٤]

النزولَ في مواضع من القرآن بغير معناه المعروف، لاشتباه وقع لهم في تلك المواضع، فصار ذلك حُجةً لمن فسَّر نزولَ القرآن بتفسير المتكلمين من الخَلَف، فإنَّ منهم من يقولُ: المرادُ بإنزالِ القرآن إظهارُهُ في مكانٍ عالٍ، ثم إنزالُ المَلَكِ به من ذلك المكان، ومنهم من يقول: المرادُ بإنزالِهِ إعلامُ المَلَكِ به وإفهامُه إياه، ثم إنزالُه بما فَهِمه، ومنهم من يقول غيرَ ذلك.

وقد اقتَضَى الحالُ أن نبيِّنَ حقيقةَ الأمر فنقول: النزولُ في كتاب الله عز وجل ثلاثةُ أنواع: نـوعٌ مقيَّـدٌ بأنه من الله سبحانه، ونـوعٌ مقيَّـدٌ بأنه من السماء، ونوعٌ غيرُ مقيَّد لا بهذا ولا بهذا.

أما النوعُ الأول وهو النزولُ المقيَّدُ بأنه من الله سبحانه، فلم يَرِد إلَّا في القرآن. قال تعالى: والذين آتيناهُم الكتابَ يَعلمون أنه مُنزَّلٌ مِن رَبِّك بالحقّ. وقال تعالى: حٓم تنزيلُ الكتابِ من الله العزيز الحكيم. فالقرآنُ مُنزَلٌ من الله تعالى، وهو كلامُهُ لا كلامُ غيرِه، ولا يجوزُ إطلاقُ القول بأنه عبارةٌ عن كلامه، وإذا قرأه الناسُ لم يَخرُج بذلك عن أن يكون كلامَ الله، لأنَّ الكلام إنما يُضافُ حقيقةً إلى من قاله مُبْتَدِئاً، لا إلى من قاله مُبلِّغاً مؤدِّياً.

وأما النوعُ الثاني وهو النزولُ المقيَّدُ بأنه من السماء، فكقوله تعالى: وأنزلنا من السماء ماءً. والسماءُ اسمٌ جنس لكل ما عَلا، فهو مُطْلَق في العُلُوِّ، وقد بيَّنه في موضعٍ آخَرَ فقال: أأنتم أَنزلتُمُوهُ من المُزْنِ. فعُلِمَ أنه مُنزَلٌ من السحاب.

وأما النوعُ الثالث وهو النزولُ المُطلَق، فكقوله تعالى: هو الذي أَنزَلَ السكينةَ في قلوبِ المؤمنين. إلى غيرِ ذلك.

***

الفصل الثالث

في نُزولِ القرآن على سبعةِ أحرفٍ وما يَتعلَّقُ بذلك

/ أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس أنه قال، قال رسول الله صلَّى الله [٣٥] عليه وسلَّم: أَقرَأْني جبريلُ على حَرْف، فراجعتُهُ، فلم أزل أستَزيدُه، ويَزيدُني حتى انتَهى إلى سبعة أحرف، زاد مسلم: قال ابنُ شهاب: بلغني أنَّ تلك السبعةَ إنما هي في الأمْر الذي يكونُ واحداً لا يَختلِف في حلالٍ ولا حرام.

وأخرجَا أيضاً عن عُمَر بن الخطاب أنه قال: سمعتُ هشامَ بن حَكِيم يقرأُ سُورةَ الفُرقان في حياةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فاستمعتُ لقراءتِهِ، فإذا هو يَقرأُ على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقرِئنيها رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فكِدتُ أُساوِرُهُ في الصلاة. فتصبَّرتُ حتى سَلَّم، فلبَّبْتُه بردائه.

فقلتُ: من أقرأكَ هذه السورةَ التي سمعتُك تقرأ؟ فقال: أقرأنِيها رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقلتُ كذبتَ، فإنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أَقْرَأَنِيها على غيرِ ما قرأتَ.

فانطلقتُ به أقودُهُ إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقلتُ: أني سمعتُ هذا يَقرأُ بسُورةِ الفرقان على حروفٍ لم تُقْرِئنيها، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أَرْسِلْه، اقرَأْ يا هشام، فقرأ عليه القراءةَ التي سمعتُه يقرأ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: كذلك أُنزِلَتْ، ثم قال: اقرأ يا عُمَر، فقرأتُ القراءةَ التي أقرأنِي، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: كذلك أُنزِلَتْ، إنَّ هذا القرآنَ أُنْزِلَ على سبعة أحرف، فاقرَؤوا ما تيسَّرَ منه.

وأخرج مسلِم عن أُبَيّ بن كعب أنه قال: كنتُ في المسجد، فدَخَل رجلٌ يُصَلِّي، فقَرَأ قراءةً أَنْكَرتُها عليه، ثم دخل آخَرُ فقرأ قراءةً سوى قراءةِ صاحبِه، فلما / قضينا الصلاةَ دخلنا جميعاً على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فقلتُ: [٣٦] إنَّ هذا قَرَأ قراءةً أنكرتُها عليه، ودَخَلَ آخَرُ فقرأ سِوَى قراءةِ صاحبِه، فأمَرَهما رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقرَءَا، فحسَّن النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم شأنَهما، فسُقِطَ في نفسي من التكذيبِ ولا إذْ كنتُ في الجاهلية[1].

فلما رأى رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ما قد غَشِيَني ضَرَب في صدري ففِضتُ عَرَقاً، وكأنما أنظرُ إلى اللَّهِ عز وجل فَرَقاً، فقال يا أُبَيُّ، أُرْسِلَ إليَّ أنِ اَقرَأْ القرآنَ على حَرْف، فردَدتُ إليه أنْ هَوِّنْ على أمتي فرَدَّ إليَّ الثانيةَ أنِ اَقْرَأْهُ على حرفين، فردَدتُ إليه أنْ هَوِّنْ على أُمَّتي، فرَدَّ إليَّ الثالثةَ أنِ اَقْرَأْه على سبعةِ أحرُف، ولك بكلِّ رَدَّةٍ ردَدتُكَها مسألةٌ تَسألُنِيها، فقلتُ: اللَّهمَّ اغفِر لأمتي، اللَّهمَّ اغفِر لأمتي، وأخَّرتُ الثالثةَ ليومٍ يَرغَبُ إليَّ الخَلْقُ كلُّهم حتى إبراهيم.

وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود أنه سَمِعَ رجلًا يقرأُ آيةً سَمِعَ

---

(١) هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه ٦: ١٠١ بشرح الإمام النووي، في أبواب فضائل القرآن وما يتعلق به، في (باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف)، قُبيلَ كتاب الجمعة.

قال الإمام النووي: «قول أُبَيٍّ بن كعب: فسُقِطَ في نفسي من التكذيب، ولا إذْ كنت في الجاهلية. معناه: وَسْوَسَ لي الشيطانُ تكذيباً للنبوة أشدَّ مما كنتُ عليه في الجاهلية، لأنه في الجاهلية كان غافلًا أو متشكِّكاً، فوَسْوَسَ له الشيطان الجزمَ بالتكذيب.

قال القاضي عِياض: معنى قوله: سُقِطَ في نفسي: أنه اعترَتْهُ حَيرةٌ ودهشة. قال: وقولُهُ: ولا إذْ كنتُ في الجاهلية. معناه أنَّ الشيطان نَزَغَ في نفسِه تكذيباً لم يَعتقدْهُ. وهذه الخواطر إذا لم يَستمرَّ عليها لا يؤاخَذُ بها. قال القاضي: قال المازِريُّ: معنى هذا أنه وقع في نَفْسِ أُبَيّ بنِ كَعْبٍ نَزْغَةٌ من الشيطان غيرُ مستقرَّة، ثم زالَتْ في الحال حين ضَرَبَ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بيدِهِ في صدره، ففاض عَرَقاً. قال القاضي: ضرَبَهُ في صدرِهِ تثبيتاً له حين رآه قد غَشِيَهُ ذلك الخاطرُ المذموم».

النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم [يَقرَأ] خِلافَها، [قال]: فأَخذتُ بيدِه فانطلقتُ به إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال: كِلاكما مُحْسِن، فاَقْرَآه. [قال شعبةُ أَحَدُ رُواةِ هذا الحديث]: أكبَرُ عِلمي [أنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم] قال: فإنَّ من كان قبلَكم اختلفوا فأُهلِكوا(١).

وأَخرَج أبو جعفرٍ محمدُ بنُ جرير الطبري، عن عبد الله بن مسعود، أنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: أُمِرتُ أن أقرأَ القرآنَ على سبعةِ أحرُف، كلٌّ كافٍ شاف.

وأَخرَج عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: إنَّ هذا القرآنَ أُنزِلَ على سبعةِ أحرف، فاقرأوا ولا حَرَج، ولكن لا تختموا ذِكرَ رحمةٍ بعذاب، ولا ذِكرَ عذابٍ برحمة.

/ وأَخرجَ عن أمِّ أيوب وهي امرأةُ أبي أيوب الأنصاري، أنها قالت: [٣٧] سمعتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يقولُ: نَزَل القرآنُ على سبعة أحرف، فما قرأتَ أصبتَ.

---

(١) هكذا أثبت المؤلف في كتابه هذه الألفاظ بين معكوفين، وفوقها خط كما ترى. وهذا الحديث أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع من صحيحه في كتاب الخصومات في (باب ما يُذكَرُ في الإشخاصِ والخصومة بين المسلم واليَهُودِ) ٥:٧٠، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، في آخر بابٍ منه ١:٥١٣، وفي كتاب فضائل القرآن في (باب اقرأُوا القرآن ما ائتَلَفَتْ عليه قلوبُكم) ٩:١٠١، وفي هذا الموضع شرَحَه الحافظُ ابن حجر، وذَكَرَ الروايات في بعض ألفاظه.

والمؤلف وضع لفظ [يقرأ]، و[قال]، و[قال شعبةُ أَحَدُ رواةِ هذا الحديث]، و[أن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم] بَيْنَ معكوفين فوقهما خط كما تَرى، إشارةً منه إلى إدراج هذه الألفاظ من قِبَلِه، إلَّا أنَّ اللفظَ الأول فيها: [يقرأ] ليس مُدْرَجاً بل جاء في رواية الموضع الثالث هكذا، وجاء في رواية الموضع الثاني بصيغة (قرأ)، ولم يرد في رواية الموضع الأول. فالظاهر أن المؤلف أراد الإشارة إلى ذلك بوضع المعكوفين والخط فوق الألفاظ، والله أعلم.

وقد وَرَدَ حديثُ: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُف من روايةِ نحوِ عشرين من الصحابة، وقد نَصَّ أبو عبيد على تواتُرِه.

***

وقد اختُلِفَ في المراد بالأحرُفِ السبعة اختلافاً كثيراً، وقد رأينا أن نورد هنا من الأقوال التي قِيلَتْ في ذلك ما يقتضي الحالُ إيرادَهُ فنقول:

القول الأول: أنَّ المرادَ بالأحرُف السبعة: الأوجُهُ التي يقَعُ بها الاختلافِ في القراءة.

وهو قولُ ابن قتيبة ومن نحا نحوَه، قال: والأوْجُهُ التي يقع بها ذلك سبعةٌ:

أولها ما تتغيَّرُ حركتُهُ، ولا يَزُولُ معناه ولا صُورَتُه، مِثلُ: ولا يُضَارَّ كاتِبٌ، بالفتح والرفع.

وثانيها ما يَتغيَّرُ بالفعل مِثلُ: باعِدْ وباعَدَ، بلفظِ الطلب والماضي.

وثالثها ما يَتَغيَّرُ باللفظِ مِثلُ نَنْشُرُها ونُنْشِزُها.

ورابعها ما يَتَغيَّرُ بإبدالِ حرفٍ قريبِ المَخْرَج، مِثلُ طَلْحٍ منضود، وطَلْعٍ منضود.

وخامسها ما يتغيَّرُ بالتقديم والتأخير، مِثلُ: وجاءَتْ سَكْرَةُ الموتِ بالحق، وسَكْرَةُ الحقِّ بالموت.

وسادسها ما يتغيَّرُ بزيادةٍ أو نقصان، مِثلُ: والذَّكَرَ والأُنْثَى، وما خَلَقَ الذَّكر والأُنْثَى.

وسابعها ما يتغيَّرُ بإبدالِ كلمةٍ بأخرى، مِثلُ كالعِهْنِ المنفوش، وكالصُّوفِ المنفوش.

[٣٨] / وتعقَّبَ ذلك قاسمُ بنُ ثابت في كتاب «الدلائل» بأنَّ الرُّخصةَ وقعَتْ

وأكثرُهُم يومَئذٍ لا يَكتُبُ ولا يَعرِفُ الرسم، وإنما كانوا يَعرفون الحروفَ ومخارجَها.

وأجبتُ بأنه لا يَلزَمُ من ذلك توهينُ ما ذهبَ إليه ابنُ قتيبة، لاحتمالِ أن يكون الانحصارُ المذكور في ذلك وَقَع اتفاقاً، وإنما اطَّلع عليه بالاستقراء.

وقال أبو الفضل الرازيّ في «اللوائح»: الكلامُ لا يَخْرُجُ عن سبعةِ أوجُهٍ في الاختلاف:

الأولُ اختلافُ الأسماء مِن أَفْرادٍ وتثنيةٍ وجَمْعٍ وتذكيرٍ وتأنيث.

الثاني اختلافُ تعريفِ الأفعال من ماضٍ ومضارعٍ وأمْر.

الثالث وجوهُ الإعراب.

الرابع النقصُ والزيادة.

الخامس التقديمُ والتأخير.

السادس الإبدال.

السابع اختلافُ اللغات، كالفتح، والإمالة، والتوفيق، والتفخيم، والإدغام، والإظهار، ونحوِ ذلك.

وقال ابنُ الجَزَرِيّ: تتبعتُ القراءاتِ صحيحَها وشاذَّها وضعيفَها ومنكَرَها، فإذا هي تَرجِعُ إلى سبعةِ أوجُهٍ من الاختلاف، لا تَخرُجُ عنها.

وذلك إمَّا بتغيُّرٍ في الحركاتِ بلا تغيُّرٍ في المعنى والصورة، نحوُ: البُخْل[1]، ويَحسَبُ بوجهين. وإما بتغيُّرٍ في المعنى فقط نحو: فَتلقَّى آدمُ من رَبِّهِ كلماتٍ. وإما في الحروف لا الصورة، نحو: تَبْلُو وتَتْلُو. وعكسُ ذلك،

---

(١) كلمة (البخل) جاءت في سورتين: سورة النساء الآية ٣٧، وسورةِ الحديد الآية ٢٤، قرأها في الموضعين حمزة والكسائي بفتحتين: (البَخَل)، وقرأها فيهما الباقون بضم الباء وإسكان الخاء (البُخْل). كما في «الكشف عن وجوه القراءات» لمكي القيسي ١: ٢٨٩.

نحوُ: الصِّرَاط والسِّرَاط. أو بتغيُّرهما نحو فامْضُوْا فاسْعَوْا. وإمَّا في التقديم والتأخير، نحو: فَيَقْتُلُون ويُقْتَلُون. أو في الزيادةِ والنقصان، نحو: أَوْصَى ووَصَّى، / فهذه سبعةٌ لا يَخرُجُ الاختلافُ عنها. [٣٩]

قال: وأما نحوُ اختلافِ الإظهار والإدغام والرَّوْمِ والإشمامِ والتخفيفِ والتسهيلِ والنقلِ والإبدالِ، فهذا ليس من الاختلافِ الذي يتنوَّعُ في اللفظِ أو المعنى، لأنَّ هذه الصفاتِ المتنوعةَ في أدائِهِ لا تُخرِجُه عن أن يكون لفظاً واحداً. اهـ.

القول الثاني: أنَّ المرادَ بالأحرف السبعة سبعةُ أوجهٍ من المعاني المتفِقةِ بالألفاظِ المختلِفة، نحو أَقْبِلْ وهَلُمَّ وتعالَ وعَجِّلْ وأسْرِع. وأَنْظِرْ وأَخِّر وأمْهِل ونحوِه، وكاللغاتِ التي في أُفٍّ ونحو ذلك[١].

قال أبو عُمَر بنُ عبد البر: وعلى هذا القولِ أكثَرُ أهلِ العلم، وأنكروا على من قال: إنها لغاتٌ، لأنَّ العرب لا يَرْتكِبُ بعضُها لغةَ بعض، ومُحالٌ أن يُقرِىءَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أَحَداً بغير لغتِه، قال: فهذا يعني: السبعةَ الأحرف المذكورةَ في الأحاديث عند جمهور أهلِ الفقهِ والحديث، منهم سفيانُ بن عيينة، وابنُ وَهْب، ومحمدُ بن جرير الطبري، والطحاويُّ، وغيرُهم.

قال ابنُ عبد البر: وذَكَر ابنُ وهب في كتاب الترغيب من «جامعه»، قال: قِيل لمالك: أتُرَى أن نَقرأَ مِثلَ ما قرأ عُمَرَ بن الخطاب: فامْضُوا إلى ذِكرِ الله؟ قال: ذلك جائزٌ، قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُف، فاقرؤوا ما تيسَّر منه. ومثلُ تَعْلَمُون ويَعْلَمُون، قال مالك: لا أرى باختلافهم في ذلك بأساً.

وقد كان الناسُ ولهم مصاحفُ، قال ابنُ وهب: سألتُ مالكاً عن مصحفِ

---

(١) في لفظة (أُفّ) أربعون لغة، ذكرها صاحب «القاموس» فيه، في (أفّ)، وزاد عليه شارحه الزبيدي في «تاج العروس» عشر لغات، فبلغَتْ لغاتها خمسين وجهاً.

عثمان، فقال لي: ذَهَب. وأخبرني مالك قال: أَقرَأَ عبدُ الله بن مسعود رجلاً: إنَّ شجرةَ الزَّقُّومِ طعامُ الأثيم. فجَعَلَ الرجلُ يقول: اليتيم، فقال: طعامُ الفاجر. قلتُ لمالك: أتَرَى أن يُقرَأ بذلك؟ قال: نعم أُرَى أنَّ ذلك واسع.

/ قال ابنُ عبد البر: معناه عندي أن يُقرَأ به في غير الصلاة، وإنما لم تَجُز [٤٠] القراءةُ به في الصلاة، لأنَّ ما عدا مصحفَ عثمان لا يُقْطَعُ عليه، وإنما يَجْرِي مَجرى أخبارِ الآحادِ، لكنه لا يُقْدِمُ أحَدٌ على القطعِ في رَدِّه، وقد قال مالك فيمن قرأ في صلاةٍ بقراءةِ ابنِ مسعود وغيرِه من الصحابة، مما يُخالِفُ المصحفَ: لم يُصَلِّ وراءَه.

وقد ذَكَر الطبريُّ هذه المسألةَ في مقدمة تفسيره، وبيَّنَ رأيَهُ فيها، فرأينا أن نُورِدَ هنا ما قاله في ذلك ملخَّصاً، قال أبو جعفر بعدَ أن أَورَدَ روايتَهُ لحديثِ: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُف، من طُرقٍ مختلِفة: فَصَحَّ وثبَتَ أنَّ الذي نَزَل به القرآنُ من ألسُنِ العرب: البعضُ منها دُونَ الجميع، إذ كان معلوماً أنَّ ألسنتَها ولُغاتِها أكثرُ من سبعةٍ بما يُعجَزُ عن إحصائِه.

فإن قال لنا قائل: وما بُرهانُك على أنَّ معنى قولِ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم: نَزَل القرآنُ على سبعةِ أحرف، وقولِهِ: أُمِرتُ أن أقرَأ القرآن على سبعةِ أحرف: هو ما ادَّعيتَ به من أنه نَزَل بسبع لغات، وأُمِرَ بقراءتِهِ على سبعةِ ألسُن، دون أن يكون معناه ما قاله مُخالِفُوك، مِن أنه نَزَل بأمْرٍ، وزَجْرٍ، وترغيبٍ، وترهيبٍ، وجَدَلٍ، وقَصَص، ومَثَلٍ، ونحوِ ذلك من الأقوال، فقد عَلِمتَ: قائِلي ذلك مِن سَلَفِ الأُمَّةِ وخِيارِ الأئمة.

قيل له: إنَّ الذين قالوا ذلك لم يَدَّعُوا أنَّ تأويلَ الأخبار التي تقدَّمَ ذكرُنا لها، هو ما زعمتَ أنهم قالوه في الأحرفِ السبعة التي نَزَل بها القرآن دون غيره، فيكون ذلك لقولنا مُخالفاً، وإنما أخبروا أنَّ القرآن نَزَل على سبعةِ أوجه، والذي قالوا مِن ذلك كما قالوا، وقد رَوَينا بمثل الذي قالوا من ذلك عن النبـي صلَّى الله

عليه وسلَّم وعن جماعة من أصحابه: أخباراً قد تقدَّمَ ذكرُنا لبعضِها، [٤١] / وسنستقصي ذِكرَ باقيها ببيانِه إذا انتهينا إليه.

فأمَّا الذي قد تقدَّم ذِكْرُنَاهُ من ذلك فخبرُ أُبَـيِّ بن كعب، من رواية أبـي كُرَيب، عن ابن فُضَيل، عن إسماعيل بن أبـي خالد، الذي ذَكَر فيه عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: أُمِرتُ أن أقرأ القرآنَ على سبعةِ أحرف، من سبعةِ أبوابٍ من الجنة.

والسبعةُ الأحرُفُ هو ما قلنا، من أنه الألسُنُ السبعة، والأبوابُ السبعةُ من الجنة، هي المعاني التي فيها من الأمْرِ والنهيِ والترغيبِ والترهيبِ والجَدَلِ والقَصَصِ والمَثَل، التي إذا عَمِلَ بها العاملُ وانتَهَى إلى حدودِها المنتهي، استوجَبَ به الجنة، وليس والحمدُ لله في قولِ مَنْ قال ذلك من المتقدمين خلافُ لشيء مما قلناه.

والدلالةُ على صحةِ ما قلناه ما تقدَّم ذِكرُنا له من الروايات الثابتة، عن عمر ابن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وأُبَـيٍّ بن كعب، أنهم تَمارَوْا في القرآنِ، فخالَفَ بعضُهم بعضاً في نفسِ التلاوة دُونَ ما في ذلك من المعاني، وأنهم احتكموا فيه إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فاستَقرأ كلَّ رجلٍ منهم، ثم صَوَّبَ جميعَهم في قراءتهم على اختلافِها، حتى ارتابَ بعضُهم لتصويبِهِ إياهُم، فقال النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم للذي ارتاب منهم عندَ تصويبِهِ جميعَهم: إنَّ الله أمَرَني أن أقرَأَ القرآنُ على سبعةِ أحْرُف.

فقد وَضَح أن اختلافَ الأحرفِ السبعةِ إنما هو اختلافُ ألفاظٍ باتفاق المعاني، لا باختلافِ مَعانٍ مُوجِبَةٍ اختلافَ أحكام، وبِمِثْلِ الذي قلنا في ذلك صَحَّتْ الأخبارُ عن جماعة من السلفِ والخلف، قَالَ عبدُ الله بن مسعود: إني قد سمعتُ القُرَّاءَ فوجدتُهم متقاربين، فاقرؤوا كما عَلِمتم، وإياكم والتنطُّعَ، فإنما هو كقول أحدِكم: هَلُمَّ وتعالَ. وقَالَ: مَنْ قرأ القرآنَ على حرفٍ فلا يتحولَنَّ عنه إلى غيره.

/ ومعلومٌ أنَّ ابنَ مسعود لم يَعْنِ بقوله هذا: مَنْ قرأ ما في القرآنِ من الأمرِ [٤٢] أو النهي، فلا يتحولَنَّ عنه إلى قراءةِ ما فيه من الوعدِ أو الوعيدِ، ومن قرأ ما فيه من الوعدِ أو الوعيد، فلا يتحولَنَّ عنه إلى قراءةِ ما فيه من القَصَص أو المَثَل، وإنما عَنَى: أنَّ من قرأ بحَرْفِهِ، وحَرْفُهُ قراءتُه، فلا يتحولَنَّ عنه إلى غيره رغبةً عنه، ومن قرأ بحَرْفِ أُبَيٍّ، أو بحَرْفِ زَيْد، أو بحَرْفِ بعض مَنْ قرأ من أصحاب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ببعضِ الأحرفِ السبعة، فلا يَتحولَنَّ عنه إلى غيره رغبةً عنه، فإنَّ الكُفرَ ببعضِهِ كفرٌ بجميعه. والكُفرُ بحرفٍ من ذلك كفرٌ بجميعِه يعني بالحرفِ: ما وصفنا من قراءةِ بعضِ من قرأ ببعضِ الأحرُفِ السبعة.

ورَوَى الأعمشُ، عن أنس أنه قرأ هذه الآية: إنَّ ناشِئَةَ الليلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وأَصْوَبُ قِيْلًا. فقال له بعضُ القوم: يا أبا حمزة، إنما هي أَقْوَمُ، فقال: أَقْوَمُ وأَصْوَبُ وأَهْدَى واحدٌ.

وحدَّثَ أيوب، عن محمد[١] أنه قال: نُبِّئْتُ أنَّ جبرائيلَ وميكائيلَ أتَيَا النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال له جَبْرائِيلُ: اقرَأ القرآنَ على حرفينِ، فقال له مِيكائيلُ: استَزِدْهُ، فقال: اقرَأ القرآنَ على ثلاثةِ أحرف، فقال له مِيكائيلُ: استَزِدْهُ، قال: حتى بلَغَ سبعةَ أحُرُف. قال محمد: لا تختلفُ في حلالٍ ولا حرام، ولا أمرٍ ولا نهيٍ، هو كقولك: تعالَ وهَلُمَّ وأقْبِل، قَالَ وفي قراءتِنا: إنْ كانت إلَّا صيحةً واحدةً. وفي قراءة ابن مسعود: إنْ كانت إلَّا زَقْيَةً واحِدَةً.

قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائلٌ: فإذا كان تأويلُ قولِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرف، عندَك ما وَصَفتَ. فأوْجِدْنا حرفاً في كتاب الله مقروءاً بسبع لغاتٍ، فتُحقِّقُ بذلك قولَك[٢]، وإلَّا فإن لم نجد ذلك

(١) محمد هو محمد بن سيرين، وأيوب هو أيوبُ السَّخْتِياني تلميذُه.

(٢) كذا في الأصل المطبوع: (فتحـقق) بالتاء المثناة. وفي تفسير الطبري ١: ٢٤ (فنُحقِّقُ) بالنون، وهو الملائمُ لقوله بعد (. . . فإن لم نجد ذلك).

كذلك، كان معلوماً بَعدَمِكَهُ، صِحَّةُ قَوْلِ[1] مَنْ زَعَم أنَّ تأويلَ ذلك: أنه نَزَل / بسبعةِ مَعانٍ: الأمرِ والنهيِ والوعدِ والوعيدِ والجدَلِ والقَصَص والمَثَل. وفَسَادُ قولِك. [٤٣]

أو تقولُ في ذلك: إنَّ الأحرُفَ السبعةَ لغاتٌ في القرآن، سبعٌ متفرقةٌ في جميعِهِ، من لغاتِ أحياءٍ من قبائلِ العرب، مختلفةِ الألسُن، كما قال بعضُ من لم يُمعِن النظرَ في ذلك، فتَصِيرُ بذلك إلى القولِ بما لا يَجهَلُ فسادَهُ ذُو عقل، ولا يَلتَبِسُ خطؤُه على ذي لُبٍّ، لأنَّ الأحرُفَ السبعةَ إذا كانت لغاتٍ متفرقةً في جميعِ القرآن، فغيرُ مُوجبٍ حَرْفٌ من ذلك اختلافاً بين تَالِيهِ، لأنَّ كل تالٍ إنما يتلو ذلك الحرفَ تلاوةً واحدة على ما هو به في المصحف، وعلى ما أُنزِل.

وإذا كان ذلك كذلك بَطَل وجهُ اختلافِ الذين رُوِيَ عنهم أنهم اختلفوا في قراءةِ سُورَة، وفسَدَ معنى أمرِ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم كلَّ قارىءٍ منهم أن يَقرأَهُ على ما عَلِمَ، إذ كان لا معنى هنالك يُوجبُ اختلافاً في لفظ، ولا افتراقاً في معنى، وكيف يجوزُ أن يكون هناك اختلافٌ بين القوم والمُعلِّمُ واحدٌ غيرُ ذي أوجه.

وفي صحةِ الخبرِ عن الذين رُوِيَ عنهم الاختلافُ في حروفِ القرآنِ على عهد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم على ما تقدَّمَ وَصْفُنَاهُ: أَبْيَنُ الدلالةِ على فسادِ القول بأن الأحرُفَ السبعةَ إنما هي أحرُفٌ سبعةٌ متفرقة في سُوَرِ القرآن، لا أنها لغاتٌ مختلِفة في كلمةٍ واحدة باتفاقِ المعاني.

مع أنَّ المتدبِّرَ إذا تدبَّرَ ـ قولَ هذا القائل في تأويلِهِ قولَ النبـيّ صلَّى

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (بَعدَمِكَهُ صِحَّةُ قولك). وهو خطأ، صوابه كما أثبته. وتوقَّف محقق تفسير الطبري في الطبعة الثالثة لمكتبة البابي الحلبي سنة ١٣٨٨، في صحةِ كلمةِ (بعَدَمِكَهُ)، لعدم اهتدائه لقراءتها على الصحة، فقال في ١:٢٤ معلقاً عليها: (هكذا وَرَدَ هذا اللفظ في م و ب. فلينظر)!!

الله عليه وسلَّم: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرف، وادعاءَهُ أنَّ معنى ذلك: أنها سَبْعُ لغاتٍ متفرِّقةٍ في جميع القرآن، ثم جَمَعَ بين قِيلِهِ ذلك واعتلالِهِ لقِيلِهِ بالأخبار التي رُوِيَتْ عمن رَوَى ذلك عنه من الصحابةِ والتابعينَ أنَّهُ قالَ: هو بمنزلةِ قولك: تعالَ وهَلُمَّ وأقبِلْ، وأنَّ بعضَهم قال: هو بمنزلةِ قراءة عبدِ الله: إلاّ زَقْيَةً. وهي في قراءتنا: إلاَّ صَيْحَةً. وما أشبَهَ ذلك من حُجَجِه: ــ عَلِمَ أنَّ حُجَجَهُ مُفسِدةٌ في ذلك مقالتَهُ، وأنَّ / مقالتَهُ فيه مُضادَّةٌ حُجَجِه، إذ الذي نَزَلَ به [٤٤] القرآنُ عنده إحدى القراءتينِ: إمَّا صَيْحَةٌ، وإما زَقْيَةٌ، وإمَّا تعالَ، أو أقْبِلْ، أو هَلُمَّ، لا جميعُ ذلك، لأنَّ كلَّ لغةٍ من اللغاتِ السبع عندَهُ في كلمةٍ أو حرفٍ من القرآن غيرُ الكلمةِ أو الحرفِ الذي فيه اللغةُ الأخرى.

وإذا كان ذلك كذلك بَطَلَ اعتلالُه لقولِهِ بقول من قال: ذلك بمنزلةِ هَلُمَّ وتعالَ وأقبِلْ، لأنَّ هذه الكلماتِ هي ألفاظٌ مختلِفة، يَجمعُها في التأويل معنىً واحـد، وقد أبطَلَ قائلُ هذا القولِ الذي حكينا عنه قولَه: اجتماعَ اللغاتِ السبعِ في حرفٍ واحدٍ من القرآن، فقد تبيَّنَ بذلك إفسادُهُ حُجَّتَهُ لقولِهِ بقوله، وإفسادُهُ قولَهُ بحُجَّتِه.

قيلَ له[1]: ليس القولُ في ذلك بواحدٍ من الوجهين اللذينِ وصفتَ، بل الأحرُفُ السبعةُ التي أنزَلَ الله بها القرآنَ هُنَّ لغاتٌ سبعٌ في حرفٍ واحدٍ وكلمةٍ واحدة، باختلافِ الألفاظِ واتفاقِ المعاني، كقول القائل: هَلُمَّ وأقبِـلْ وتعالَ وإليَّ ونحوَ ذلك، مما تختلِفُ فيه الألفاظُ بضروبٍ من المنطِق، وتتفقُ فيه المعاني.

فإن قال: ففي أيِّ موضع من كتاب الله نجدُ حرفاً واحداً مقروءاً بلغاتٍ سبعٍ مختلِفاتِ الألفاظ، متفقاتِ المعنى، فنُسلِّمُ لك صحةَ ما ادَّعيتَ من التأويل في ذلك.

---

(١) هذا جواب الطبري في اعتراض المعترِض، الذي بدأه في ص ٧٣ بقوله قبلَ مقاطعَ: (قال أبو جعفر: فإن قال لنا قائل. . .).

قيل: إنَّا لم نَدَّع أن ذلك موجودٌ اليوم، وإنما أَخبَرْنا أنَّ معنى قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ـ : أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرف، على نحوِ ما جاءت به الأخبار التي تقدَّم ذِكرُنا لها ـ هو ما وصفنا، دُونَ ما ادَّعاه مخالِفونا في ذلك للعِلَلِ التي بيَّنا.

فإن قالَ: فما بالُ الأحرُفِ الستةِ غيرُ موجودةٍ إن كان الأمرُ في ذلك على ما وصفتَ، وقد أقرأهُنَّ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أصحابَه، وأمَرَ بالقراءة بهن، وأنزلهُنَّ اللَّهُ مِن عندِه على نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم، أنُسِخَتْ فرُفِعَتْ؟ فما / الدلالةُ على نسخها ورفعها؟ أم نَسِيَتْهُنَّ الأُمَّةُ فذلك تضييعُ ما قد أُمِرُوا بحفظه، أم ما القضيَّةُ في ذلك؟ [٤٥]

قيل: لم تُنسَخ فترُفَع، ولا ضَيَّعَتْها الأُمَّةُ، وهي مأمورةٌ بحفظها، ولكنَّ الأُمَّةَ أُمِرَتْ بحفظِ القرآن، وخُيِّرَتْ في قراءتِهِ وحفظِهِ بأي تلك الأحرُفِ السبعةِ شاءَتْ، كما أُمِرَتْ إذا هي حَنِثَتْ في اليمين وهي مُوْسِرةٌ أن تُكَفِّرَ بأيِّ الكفاراتِ الثلاثِ شاءت: إمَّا بعِتقٍ، أو إطعامٍ، أو كسوة.

فلو أَجمَعَ جميعُها على التكفيرِ بواحدةٍ من الكَفَّاراتِ الثلاثِ دون حظرِها التكفيرَ فيها بأيِّ الثلاثِ شاء المُكَفِّر، كانت مطيعةً حُكمَ الله، مؤدِّيةً في ذلك الواجبَ عليها من حق الله.

فكذلك الأُمَّةُ أُمِرَتْ بحفظِ القرآن وقراءتِهِ، وخُيِّرَتْ في قراءتِهِ بأيِّ الأحرُفِ السبعةِ شاءَتْ، فرأتْ لِعلةٍ من العِلَل أوجَبَتْ عليها الثباتَ على حرفٍ واحد، قراءتَهُ بحرفٍ واحد، ورفضَ القراءةِ بالأحرفِ الستةِ الباقية، ولم تَحظُر قراءتَهُ بجميعِ حروفِهِ على قارئه بما أُذِنَ له في قراءتِهِ به.

فإن قيل: وما العلةُ التي أوجبَتْ عليها الثباتَ على حرفٍ واحد دون سائرِ الأحرفِ الستةِ الباقية؟

قيل: ثبتَ عند رُواة الأخبار أنه اجتمع في غَزْوِ أَذْرَبِيجان وأَرْمِيْنِيَة أهلُ

الشام وأهلُ العراق، فتذاكروا القرآن واختلفوا فيه حتى كاد تكون بينهم فتنة.

فركِبَ حذيفةُ بن اليمان لمَّا رأى اختلافَهم في القرآن إلى عثمان، فقال: إنَّ الناسَ قد اختلفوا في القرآن حتى إني واللَّهِ لأخشى أن يصيبَهم مثلُ ما أصاب اليهودَ والنصارى من الاختلاف، ففزِعَ عثمان لذلك فزعاً شديداً، فأرسَلَ إلى حفصة فاستخرج الصُّحُفَ التي كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها، فنَسَخ منها مصاحفَ وبَعَث بها إلى الآفاق، وعَزَم على كل من عنده مصحفٌ مخالفٌ للمصحف الذي جَمَعهم عليه أن يحرقَه.

فاستوثَقَتْ له الأمَّةُ على ذلك بالطاعةِ، ورأت فيما فَعَل من ذلك الرُّشدَ والهداية، فتركَتْ القراءةَ بالأحرفِ / الستةِ التي عَزَمَ عليها إمامُها العادل في [٤٦] تركها، طاعةً منها له، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدَها من سائر أهل ملتها حتى دَرَسَتْ من الأُمَّةِ معرفتُها، وتعفَّتْ آثارُها.

فلا سبيلَ لأحدٍ اليوم إلى القراءة بها، لدثورِها وعُفُوِّ آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحودٍ مِنْهَا لصحتها وصحة شيء منها، ولكن نظراً منها لأنفسِها ولسائر أهلِ دينها، فلا قراءةَ اليومَ للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامُهم الشفيقُ الناصح، دون ما عداه من الأحرفِ الستةِ الباقية.

فإن قال بعضُ من ضَعُفَتْ معرفتُه: وكيف جازَ لهم تركُ قراءةٍ أقرأهُمُوهَا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأمَرَهم بقراءتها.

قيل: إنَّ أمره إياهم بذلك لم يكن أمرُ إيجابٍ وفَرْض، وإنما كان أمْرَ إباحةٍ ورُخصة، لأن القراءة بها لو كانت فرضاً عليهم لوجَبَ أن يكون العِلْمُ بكل حرف من تلك الأحرفِ السبعةِ: عِندَ مَنْ تَقُومُ بنقلِهِ الحُجَّةُ، ويَقْطَعُ خبرُهُ العُذرَ، ويُزيلُ الشكَّ من قراء الأُمَّة، وفي تركهم فِعلَ ذلك كذلك أوضَحُ دليلٍ على أنهم كانوا في القراءة بها مخيَّرين، بعدَ أن يكون في نَقَلَةِ القرآنِ من الأمة من تجِبُ بنقلِهِ الحُجَّةُ ببعض تلك الأحرف السبعة.

فإذا كان ذلك كذلك لم يكن القومُ بتركِهم نقلَ جميعِ القراءاتِ السبع تاركين ما كان عليهم نقلُه، بل كان الواجبُ عليهم من الفعلِ ما فعلوا، إذْ كان الذي فعلوا من ذلك كان هُوَ النظرَ للإسلامِ وأهلِه، فكان القيامُ بفعل الواجب عليهم أولى بهم من فعلِ ما لو فعلوه كانوا إلى الجنايةِ على الإسلام وأهلِه أقربَ منهم إلى السلامةِ من ذلك.

فأما ما كان من اختلافِ القراءة في رفعِ حرفٍ وجَرِّهِ ونصبِهِ، وتسكينِ حرفٍ وتحريكِه، ونقلِ حرفٍ إلى آخَرَ، مع اتفاقِ الصورة، فمِن مَعْنى قولِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: أُمِرتُ أن أقرأ القرآنَ على سبعةِ أحرف: بمَعْزِل، لأنه معلومٌ / أن الأحرُفَ من حروفِ القرآن مما اختَلَفَتْ القُرَّاءُ في قراءته بهذا المعنى، يوجبُ المِراءُ به كُفْرَ المُماري به في قولِ أحدٍ من علماء الأُمَّة. [٤٧]

فإن قال لنا قائل: فهل لك من عِلم بالألسُنِ السبعة التي نَزَل بها القرآن، وأيُّ الأَلْسُن هي من ألسُنِ العرب؟ قلنا: أمَّا الأَلْسُنُ الستةُ التي قد نزلَتْ القراءةُ بها فلا حاجةَ بنا إلى معرفتها، لأنا لو عرفناها لم نقرأ اليومَ بها، مع الأسبابِ التي قدَّمنا ذكرها. وقد قيل: إنَّ خمسةً منها لِعَجُزِ هَوازِنَ[١]، واثنينِ منها لقُرَيشٍ وخُزَاعة.

القولُ في البيان

عن معنى قولِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: أُنزِلَ القرآنُ مِن سبعةِ أبوابِ الجنة.

---

(١) في «القاموس» في (عجز): «عَجُزُ هَوَازِنَ: بنو نصر بن معاوية، وبنو جُشَم بن بكر». انتهى. وقال الإمام الطبري في «تفسيره» ١ : ٢٩ : العَجُزُ من هوازن: سعد بن بكر وجُشَمُ بن بكر، ونصرُ بن مُعَاوية، وثَقِيف». انتهى وسيأتي من ص ٨٢ نقلُ المؤلف: «العَجُزُ من هوازن خمسُ قبائل أو أربَعُ، منها سَعْدُ بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونصرُ بن معاوية، وثَقِيف. وهؤلاء كلُّهم من هوازن، ويقالُ لهم: عُلْيَا هَوَازن».

رُوِيَ عن ابن مسعود، عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: كان الكِتابُ الأولُ نَزَل من بابٍ واحد، على حرفٍ واحد، ونَزَل القرآنُ من سبعةِ أبواب، على سبعةِ أحرف: زَجْرٌ، وأمْرٌ، وحَلالٌ، وحَرَامٌ، ومُحْكَمٌ، ومتشابِهٌ، وأمْثال، فأحِلُّوا حلالَه، وحرِّمُوا حرامَه، وافعلوا ما أُمِرتُم به، وانتهوا عما نُهِيتُم عنه، واعتبروا بأمثالِه، واعملوا بمُحكَمِه، وآمنوا بمتشابِهِه، وقولوا: آمنا به كلٌّ مِن عندِ ربنا.

ورُوي عن أبـي قِلَابة أنه قال: بَلَغني أن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم قال: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرف: أمرٌ وزَجْر وترغيبٌ وترهيبٌ وجَدَلٌ وقَصَصٌ ومَثَل.

ورُوي عن أُبَـيٍّ بن كعب أنه قال: قال لي رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: إنَّ الله أمَرَني أن أقرأ القرآنَ على حرفٍ واحد، فقلتُ: رَبِّ خَفِّفْ عن أمتي، قال: اقرَأْهُ على حرفين، فقلتُ: أي رَبِّ خَفِّفْ عن أمتي، فأمَرَني أن أقرأه على سبعةِ أحرف، من سبعةِ أبوابٍ من الجنة، كلُّها شافٍ كاف.

وهذه الأخبارُ متقاربةُ المعاني.

[٤٨] / فأما معنى قول النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم: كان الكتابُ الأوَّلُ نَزَل على حرفٍ واحد، ونَزَل القرآنُ على سبعةِ أحرف. فهو أنَّ كلَّ كتاب تقدَّمَ كتابَنا، من الكتبِ المنزلةِ على نبـيٍّ من أنبياءِ الله صلوات الله عليهم، فإنما نَزَل بلسانٍ واحد، متى حُوِّل إلى غيرِ اللسان الذي نَزَل به كان ذلك له ترجمةً وتفسيراً، لا تلاوةً له على ما أنزلَهُ الله.

وأَنزَلَ كتابَنا بألسُنٍ سبعة، بأيِّ تلك الألسُنِ السبعةِ تلاه التالي، كان له تالياً على ما أنزله الله، لا مترجماً ولا مفسراً حتى يُحوِّلَهُ عن تلك الألسُنِ السبعة إلى غيرِها، فيَصيرَ فاعلُ ذلك حينئذٍ إذا أصاب معناه له مترجماً، كما كان التالي لبعض الكتب التي أنزلها الله بلسانٍ واحدٍ إذا تلاه بغير اللسان الذي أُنزِلَ به له مترجماً، لا تالياً على ما أنزله الله به.

وأما معنى قوله صلَّى الله عليه وسلَّم: إنَّ الكتابَ الأولَ نَزَل من بابٍ واحد، ونَزَل القرآنُ من سبعةِ أبواب. فإنه صلَّى الله عليه وسلَّم عَنَى بقوله: نَزَل الكتابُ الأولُ من بابٍ واحدٍ، واللَّهُ أعلم: ما نَزَلَ مِن كتبِ الله على مَنْ أنزلَهُ من أنبيائه خالياً من الحُدُودِ والأحكام والحلالِ والحرامِ، كزَبُورِ داود الذي إنما هو تذكيرٌ ومواعظ، وإنجيلِ عيسى الذي هو تمجيدٌ ومحامدُ وحَضٌّ على الصَّفحِ والإعراض دون غيرِهـا من الأحكامِ والشرائع، وما أشبَهَ ذلك من الكتب التي نَزلَتْ ببعضِ المعاني السبعةِ التي يحوي جميعَـها كتابُنا الذي خَصَّ الله به نبيَّنا محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم وأُمَّتَه، فلم يكن المتعبِّدون بإقامتِهِ يَجدون لرضا الله تعالى ذكرُهُ مطلباً يَنالون به الجنةَ، ويستوجبون به القُربةَ إلا من الوجهِ الواحدِ الذي أُنزِلَ به كتابهُم، وذلك هو البابُ الواحدُ من أبواب الجنة الذي نَزَل منه ذلك الكتابُ.

وخَصَّ الله نبيَّنا محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم وأُمَّتَهُ بأن أَنزَلَ عليهم كتابَهُ / على أوجهٍ سبعةٍ من الوجوه التي ينالون بها رضوانَ الله، ويُدركون بها الفوزَ بالجنةِ إذا أقاموها، فكـلُّ وجهٍ من أوجهِهِ السبعة بابٌ من أبواب الجنة الـتي نَزَل منها القرآن، لأن العامل بكل وجه من أوجهِهِ السبعةِ عاملٌ فـي بـابٍ من أبواب الجنةِ، وطالبٌ مِن قِبَلِهِ الفوزَ بها. [٤٩]

فالعمَلُ بما أَمَرَ الله جل ذكره في كتابه بابٌ من أبواب الجنة، وتركُ ما نَهَى الله عنه فيه بابٌ آخَرُ ثانٍ من أبوابها، وتحليلُ ما أحلَّ الله فيه بابٌ ثالثٌ من أبوابها، وتحريمُ ما حَرَّم الله فيه بابٌ رابعٌ من أبوابها، والإيمانُ بمُحكَمِهِ المُبينِ بابٌ خامس من أبوابها، والتسليمُ لمتشابِهه الذي استأثَرَ اللَّهُ بعِلمِهِ وحجَبَ علمَهُ عن خَلْقِه، والإقرارُ بأنَّ كلَّ ذلك من عند ربه بابٌ سادسٌ من أبوابها، والاعتبارُ بأمثالِهِ والاتعاظُ بعِظَاتِه بابٌ سابعٌ من أبوابها، فجميعُ ما في القرآن من حروفِهِ السبعةِ وأبوابِهِ السبعةِ التي نَزَل منها، جعَلَه اللَّهُ لعبادِهِ إلى رضوانِهِ هادياً، ولهم إلى الجنة قائداً. انتهى ما قاله الطبريّ في ذلك ملخَّصاً.

وقال ابنُ عبد البر: أَنكَر بعضُ أهلِ العلم أن يكونَ معنى سبعةِ أحرف سَبْعَ لغات؛ لأنه لو كان كذلك لم يُنكِر القومُ بعضُهم على بعض في أول الأمر، لأن ذلك من لغتِهِ التي طُبِعَ عليها؛ وأيضاً فإنَّ عُمرَ بنَ الخطاب وهشامَ بن حكيم كلاهما قُرَشِيٌّ، وقد اختَلَفَتْ قراءتُهما، ومُحالٌ أن يُنكِرَ عليه عُمرُ لغتَه.

القول الثالث: أنَّ المرادَ بالسبعةِ الأحرفِ سَبْعُ لغاتٍ متفرِّقةٍ في القرآن، لسبعةِ أحياء من قبائِل العرب مختلِفةِ الألسن.

وإلى هذا ذهب أبو عُبَيد القاسمُ بن سَلَّام وثعلب وأبو حاتم السِّجِسْتانيُّ وغيرُهم، وقال الأزهري في «التهذيب»: إنه المختارُ.

[٥٠] / وقد اختلَف القائلون بهذا في تعيين السبع فأكثروا، فقال بعضهم: أصلُ ذلك وقاعدتُه قريش، ثم بنو سَعْدِ بنِ بكر، لأنَّ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم استُرضِعَ فيهم، وهو يُخالِطُ في اللسانِ كِنانةَ وهُذَيلاً وثَقِيفاً وخُزاعةَ وأَسَداً وضَبَّةَ وألفافَها، لقُربِهم من مكة، وتكرارِهم إليها، ثم مِن بعدِ هذه تميماً وقَيْساً ومن انضاف إليهم وَسَط جزيرةِ العرب.

وقال قاسم بن ثابت: إن قلنا: مِن هذه الأحرفِ لقريش؛ ومنها لِكنَانة، ومنها لأسَد، ومنها لهُذَيْل، ومنها لِتَميم، ومنها لضَبَّةَ وألفافِها، ومنها لقيس، لكان قد أتَى على قبائلِ مُضَر في قراءاتٍ سبعةٍ تستوعِبُ اللغاتِ التي نَزَل بها القرآن، وهذه الجملةُ هي التي إليها انتَهتْ الفصاحةُ وسَلِمَتْ لغاتُها من الدَّخَل.

قال أبو عُمَر بنُ عبدِ البَرّ: وأَنكَر آخرون كونَ كلِّ لغاتِ مُضَر في القرآن، لأنَّ فيها شَوَاذَّ لا يُقرَأُ بها، مِثْلُ كَشْكَشَةِ قيس، وعَنْعَنَةِ تَمِيم، فكَشْكَشَةُ قَيْس: أنهم يَجعلون كافَ المؤنَّثِ شيناً، فيقولون في: جَعَل رَبُّكِ تحتَكِ سَرِيًّا. رَبُّشِ تَحْتَشِ. وعَنْعَنَةُ تميم أنهم يقولون في إنْ: عَنْ، فيقرؤون: عَسَى اللَّهُ عَنْ يأتيَ بالفَتْح. وبعضهم يُبدِلُ السِّينَ تاءً فيقول في النَّاسِ: النَّاتِ. وهذه لغاتٌ يُرغَبُ بالقرآن عنها.

وما نُقِلَ عن عثمان من أنه قال: نَزَل القرآنُ بلسان مُضَر، مُعارَضٌ بما نُقِلَ عنه من أنه قال: القرآن نَزَلَ بلسانِ قريش؛ وهذا أثبَتُ عنه، لأنه من رواية ثقاتِ أهلِ المدينة.

وقال أبو عُبَيد: اللُّغاتُ السبعُ مفرَّقةٌ في القرآن، فبعضُه بلغةِ قريش، وبعضُه بلغةِ هُذَيل، وبعضُه بلغةِ هَوَازِن، وبعضُه بلغةِ اليَمَن وغيرِهم. قال: وبعضُ اللغات أسعَدُ به من بعضٍ وأكثَرُ نصيباً.

[٥١] / وجاء عن أبي صالح، عن ابن عباس، أنه قال: نَزَل القرآنُ على سبعِ لغات، منها خمسٌ بلُغَةِ العَجُزِ من هَوَازِنَ، وهم خمسُ قبائل أو أربَعُ؛ منها سعدُ بْن بكر، وكان رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم مُسْترضَعاً فيهم، وجُشَمُ بن بكر، ونَضْرُ بنُ معاوية، وثقيف.

وهؤلاء كلُّهم من هوازن، ويقال لهم: عُلْيَا هَوَازن، ولهذا قال أبو عَمْرو بنُ العلاء: أفصَحُ العَرَب عُلْيَا هَوَازنَ وسُفْلى تَمِيم يعني بني دَارِم، قال أبو حاتم: وخَصَّ هؤلاء دون ربيعةَ وسائرِ العرب لقُربِ جِوارِهم من مَولِدِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ومنزِلِ الوحي، قال: وأحَبُّ الألفاظِ واللغاتِ إلينا أن يُقرأَ بها لغاتُ قريش، ثم أدناهم من بطونِ مُضَر.

وأخرج أبو عُبَيد من وجهٍ آخر، عن ابن عباس أنه قال: نزَلَ القرآن بلغةِ الكَعْبَيْنِ، قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأنَّ الدار واحدة، يعني أنَّ خُزاعَةَ كانوا جِيرانَ قريش، فسَهُلَتْ عليهم لغتُهم.

وقال أبو حاتم: نَزَل القرآنُ بلغةِ قُرَيشٍ وهُذَيلٍ وتَيْم الرِّبابِ والأَزْدِ ورَبِيعةَ وهَوَازِن وسعدِ بنِ بكر، وأنكَر ذلك ابنُ قتيبة وغيرُه، وقالوا: لم يَنزِل القرآنُ إلا بلغةِ قريش، لقوله تعالى: وما أَرْسَلْنا من رسولٍ إلا بلسانِ قومِه.

واستبعَدَ بعضُ العلماء دلالةَ هذه الآية على ذلك، إلاَّ أنه عند إمعان النظرِ يتبيَّنُ قوةُ قولِ من قال: إنَّ القرآن لم يَنزِل إلا بلغةِ قريش، وذلك لأمرين:

أحدهما: أنها لغةُ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم.

والثاني: أنها أفصَحُ اللغات، ولْنَذْكُر لك شيئاً مما قيل في قريش وفصاحتها.

قال ابن فارس في «فقه اللغة»: بابُ القولِ في أفصَح العرب.

/ أخبرني أبو الحسن أحمدُ بن محمد مَوْلَى بني هاشم بقَزْوِين، قال: [٥٢] حدثنا أبو الحسن محمد بن عَبّاس الخُشْكِي[١]، حدثنا إسماعيل بن أبـي عُبَيدِ الله، قال: أجمع علماؤنا بكلامِ العربِ والرواةُ لأشعارِهم والعلماءُ بلغاتِهم وأيامِهم ومَحالِّهم أنَّ قُرَيشاً أفصَحُ العرب ألسِنَةً، وأصفاهم لُغَةً، وذلك أنَّ الله تعالى اختارَهم من جميع العرب، واختار منهم نَبِـيَّ الرحمة محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم. فجعَلَ قريشاً قُطّان حَرَمِه، ووُلاةَ بَيْتِه.

فكانت وفودُ العرب من حُجَّاجِها وغيرِهم يَفِدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورِهم، وكانت قُرَيشٌ تُعَلِّمُهم مناسِكَهم، وتَحكُمُ بينهم، ولم تزل العربُ تَعرِفُ لقريش فضلَها عليهم، وتُسمِّيها أهلَ الله، لأنهم الصريحُ من وَلَدِ إسماعيل عليه السلام، لم تَشُبْهُم شائبةٌ، ولم تَنقُلهم عن مَناسِبِهم ناقِلة، فضيلةً من الله جَلَّ ثناؤه لهم، وتشريفاً، إذ جَعَلهم رهطَ نبيِّه الأدْنَيْن، وعِتْرتَهُ الصالحين.

وكانت قريش مع فصاحتِها وحُسن لغاتِها ورِقَّةِ ألسِنتِها إذا أتتهم الوفودُ من العرب، تخيَّروا من كلامِهم وأشعارِهم أحسَنَ لغاتِهم، وأصفَى كلامهم، فاجتَمَع ما تخيَّروا من تلك اللغات إلى سلائِقهم التي طُبِعُوا عليها، فصاروا بذلك أفصَحَ العرب، ألا تَرى أنك لا تجدُ في كلامهم عَنْعَنَةَ تميم، ولا عَجْرَفِيَّةَ

(١) ووقع في «المزهر» للسيوطي ١: ٢١٠: (الحشكي). أي: بالحاء المهملة، وهو تحريف.

قَيْس، ولا كَشْكَشَةَ أَسَد، ولا كَسْكَسَةَ رَبِيعة، ولا الكَسْرَ تسمَعُه من أسَدٍ وقيسٍ، مثلَ تِعْلَمون ونِعْلَمُ، ومثل شِعِير وبِعِير.

وقال الفراء: كانت العربُ تحضُرُ الموسمَ في كل عام، وتَحُجُّ البيتَ في الجاهلية، وقريشٌ يَسمعون لغاتِ العرب، فما استحسنوه من لغاتِهم تكلَّموا به، فصاروا أفصَحَ العرب، وخلَتْ لغتهم من مُسْتَبْشَع اللغاتِ ومستقبَحِ الألفاظ.

[٥٣] / ثم ذَكَر ما يُوجَدُ في لغاتِ غيرِهم من مستبشَعِ اللغات، كالكَشْكَشَة، والكَسْكَسَة، والعَنْعَنَة، وغيرِ ذلك وأطال.

وقال أبو نصر الفَارابي في أول كتابه المسمى «بالألفاظ والحروف»: كانت قريش أجودَ العرب انتقاءً للأفصحِ من الألفاظ، وأسهلِها على اللسان عند النطق، وأحسنِها مسموعاً، وأبينِها إبانةً عما في النفس.

والذين عنهم نُقِلَتْ اللغةُ العربية، وبهم اقتُدِيَ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربي من بين قبائلِ العرب هم: قَيْسٌ وتَمِيمٌ وأَسَدٌ، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أُخِذ أكثرُ ما أُخِذ ومُعظَمُه، وعليهم اتُّكِلَ في الغَريبِ وفي الإعرابِ والتصريف، ثم هُذَيلٌ وبعضُ كِنَانة وبعضُ الطائيين. ولم يُؤخذ عن غيرِهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة: لم يُؤخَذ عن حَضَرِيٍّ قط، ولا عن سُكَّانِ البَرارِي ممن كان يَسكُنُ أطرافَ بلادِهم المجاورةِ لسائر الأمَم الذين حولَهم، فإنه لم يُؤخَذ لا من لَخْمٍ ولا من جُذَامٍ لمجاورتهم أهلَ مصرَ والقِبط، ولا من قُضَاعةَ وغَسَّان وإيادٍ لمجاورتِهم أهلَ الشام، وأكثرُهم نصارى يقرؤون بالعبرانية.

ولا من تَغْلِبَ واليَمَنِ فإنَّهم كانوا بالجَزيرة مجاورين لليونانِ، ولا من بَكْرٍ لمجاورتِهم للنَّبَطِ والفُرْس، ولا من عَبْدِ القيس وأزْدِعُمَان لأنهم كانوا بالبحرينِ مخالِطين للهِندِ والفُرْس، ولا مِنْ أهْلِ اليَمَنِ لمخالطتِهم للهند والحَبَشة، ولا من بني حَنِيفة وسُكَّانِ اليَمامة، ولا من ثَقِيفَ وأهلِ الطائفِ لمخالطتهم تُجَّارَ

اليمن المقيمين عندَهم، ولا من حاضرةِ الحِجاز لأنَّ الذين نقلوا اللغةَ صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرَهم من الأُمَم وفسَدَتْ ألسنتُهم.

والذي نَقَل اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأثبَتَها في كتابٍ فصيَّرها عِلماً وصِناعةً، هم أهلُ البصرةِ والكوفةِ فقط من بين أمصارِ العرب. اهـ.

/ وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» في شرح البخاري [٥٤] في (باب نَزَل القرآنُ بلسانِ قُرَيشٍ والعَرَبِ لقولِ الله تعالى: ﴿قُرْآناً عَرَبِيًّا﴾، ﴿بلسانٍ عَرَبِـيٍّ مبين﴾):

وأما نزولُهُ بلغةِ قريش، فمذكورٌ في الباب من قولِ عثمان، وقد أخرج أبو داود من طريقِ كعبٍ الأنصاريّ أنَّ عُمَر كَتَب إلى ابن مسعود: أنَّ القرآن نَزَل بلسانِ قريش، فأقْرِىء الناسَ بلغةِ قريش لا بلغةِ هُذَيْل.

وأما عَطْفُ العَرَب عليه فمن عطفِ العام على الخاص، لأنَّ قريشاً من العرب.

وأما ما ذَكَرَهُ من الآيتينِ فهو حُجَّةٌ لذلك، وقد أخرج ابنُ أَبِـي داود في «المصاحف» من طريقٍ أخرى، عن عمر قال: إذا اختلفتُم في اللغة فاكتُبُوها بلسانِ مُضَر. اهـ. ومُضَر هو ابنُ نِزَار بن مَعَدِّ بنِ عَدْنان، وإليه تنتهي أنسابُ قريشٍ وقيسٍ وهُذَيْلٍ وغيرِهم.

وقال القاضي أبو بكر بن الباقِلَّانيّ: معنى قولِ عثمان: نَزَل القرآنُ بلسانِ قريش أي مُعْظَمُه، وأنه لم تَقُم دلالةٌ قاطعةٌ على أنَّ جميعَه بلسانِ قريش، فإنَّ ظاهِرَ قولِهِ تعالى: ﴿إنَّا جَعَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِياً﴾، أنه نَزَل بجميع ألسِنَةِ العرب، ومن زَعَم أنه أراد مُضَر دون ربيعة، أو هما دُون اليَمَن، أو قريشاً دون غيرهم، فعليه البيان، لأن اسمَ العرب يتناولُ الجميعَ تناولاً واحداً. ولو ساغَتْ هذه الدعوى لساغ للآخَرِ أن يقول: نَزَل بلسانِ بني هاشِم مثلاً، لأنهم أقرَبُ نسباً إلى النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم من سائر قريش.

وقال أبو شامة: يَحتمِلُ أن يكون قولُه نَزَل القرآنُ بلسان قريش أي في ابتداءِ نزولِهِ، ثم أُبِيحَ أن يُقرَأ بلغةِ غيرِهم كما سيأتي تقريرُه في (باب أُنْزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف). اهـ.

وتَكْمِلَتُهُ أن يقول: إنه نَزَل أولاً بلسانِ قريش أَحَدُ الأحرفِ السبعة، ثم نَزَل باقي الأحرفِ السبعةِ المأذونِ في قراءتِها تسهيلاً وتيسيراً كما سيأتي بيانُه، فلما جَمَع عثمانُ الناسَ على حرفٍ واحد رأى أنَّ الحرفَ الذي نَزَل القرآنُ أولاً بلسانِهِ / أولَى الأحرفِ، فحَمَل الناسَ عليه، لكونِهِ لسانَ النبـي صلَّى الله عليه [٥٥] وسلَّم، ولما لَهُ من الأوليةِ المذكورة، وعليه يُحمَلُ كلامُ عمر لابن مسعود أيضاً. اهـ.

وقال بعضُ العلماء: إنَّ القرآن كلَّه نَزَل بلغةِ قريش، غيرَ أن قريشاً دَخَل في لغتهم شيءٌ من لغاتِ غيرهم من قبائل العرب مما اختاروه منها، فصار ذلك من لغتِهم، وبذلك يرتفعُ الخلافُ بين الفريقين.

ونظيرُ هذا القولِ ما قاله أبو عُبَيد في المُعَرَّب كالسِّجِلِّ والقِسْطَاسِ والجِبْتِ، وذلك أنَّ بعضَ العلماء ذهب إلى أنه قد وقع في القرآن ألفاظٌ منها ما هو بلسانِ الفرس، ومنها ما هو بلسان غيرِهم كالرُّوم والحَبَش.

وأَنكَر بعضُ العلماء ذلك وأعظَمَ هذا القولَ وأكبَرَهُ، وقال: ليس في القرآن شيءٌ من كلام العَجَم، وهو كلُّه بلسانٍ عربـيٍ، قال الله تعالى: إنَّا جَعَلْناهُ قُرآناً عربياً، وقال تعالى: بِلِسانٍ عَرَبـيٍّ مبين.

وقال أبو عُبَيد: والصوابُ من ذلك عندي والله أعلم مذهَبٌ فيه تصديقُ القولين جميعاً، وذلك أن هذه الحروفَ وأصولَها عَجَميَّة كما قال الفقهاء، إلَّا أنها سَقَطَتْ إلى العرب فأَعْرَبَتْها بألسنتِها، وحَوَّلَتْها عن ألفاظِ العجم إلى ألفاظِها، فصارت عربيةً، ثم نَزَل القرآنُ وقد اختَلَطَتْ هذه الحروفُ بكلامِ العرب، فمن قال: إنها عَرَبيَّة، فهو صادق، ومن قال: إنها عَجَميَّة، فهو صادق.

هذا، وقد اعتُرِضَ على القول الثالث، وهو أنَّ المرادَ بالسبعةِ الأحرُفِ سَبْعُ لغاتٍ متفرِّقَةٍ في القرآن، لسبعةِ أحياء من قبائل العرب مختلِفةِ الألسن، بأنَّ الأمرَ لو كان كذلك، لم يقع اختلافٌ بين التالِين، لأنَّ كلَّ لغةٍ من اللغاتِ السبع عند القائلين بهذا القول، في كلمةٍ من القرآن غيرُ الكلمةِ التي فيها اللغةُ الأخرى.

ويُوضحُ لك مُرادَهم قولُ بعضِهم: اللغاتُ السبعُ مفرَّقةٌ في القرآن، فبعضُهُ / بلغة قريش، وبعضُهُ بلغةِ هُذَيل، وبعضُهُ بلغةِ هَوَازن، وبعضُهُ بلغةِ [٥٦] اليمن وغيرِهم، وبعضُ اللغات أسعَدُ به من بعض، وأكثَرُ نصيباً، وكأنَّ القائلين به لم يُمعِنوا النظرَ في مَوْرِدِ قولِ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم: إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعةِ أحرف، فاقرؤوا ما تيسَّر منه. وهذا الاعتراضُ أورده الطبريُّ، وقد ذكرنا آنفاً ما قاله في ذلك على طريق البسط.

القول الرابع: أنَّ المرادَ بالسبعةِ الأحرفِ سبعةُ أنواع من الكلام، كلُّ نوع منها جُزء من أجزاءِ القرآن.

وقد اختَلَف القائلون به في تعيين السبعة، والمشهورُ في ذلك قولُ من قال: إنها أمْرٌ ونَهْي وحَلالٌ وحرامٌ ومُحكمٌ ومُتَشابِه، وأمثالٌ، واحتجّوا على ذلك بما رُوِيَ عن ابن مسعود، عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: كان الكتابُ الأولُ يَنزِلُ من بابٍ واحد على حرفٍ واحد، ونَزَل القرآنُ من سبعةِ أبوابٍ على سبعةِ أحرُف: زاجِرٌ وآمِرٌ وحلالٌ وحَرامٌ ومُحْكَمٌ ومتشابِهٌ وأمثال، فأحِلُّوا حلالَه، وحَرِّموا حرامَه، وافعلوا ما أُمرتم به، وانتهوا عما نُهيتم عنه، واعتَبِروا بأمثالِه، واعمَلُوا بمُحْكَمِه، وآمِنُوا بمُتشابِهِه، وقولوا آمَنَّا به كلٌّ مِن عندِ رَبِّنا. أخرجه أبو عُبَيدٍ وغيرُه.

قال في «فتح الباري»: قال ابنُ عبد البر: هذا حديثٌ لا يَثبُتُ، لأنه من رواية أبـي سَلَمة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود، ولم يَلْقَ ابنَ مسعود، وقد

رَدَّه قومٌ من أهل النظر، منهم أبو جعفر أحمَدُ بنُ أبـي عِمران، قلتُ: وأطنَبَ الطبريُّ في مقدمة «تفسيره» في الردِّ على من قال به. وحاصلُهُ أنه يَستحيلُ أن يجتمع في الحرفِ الواحدِ هذه الأوجهُ السبعةُ.

وقد صَحَّح الحديثَ المذكورَ ابنُ حِبَّان والحاكمُ، وفي تصحيحِهِ نظر، لانقطاعِهِ بين أبـي سَلَمة وابنِ مسعود. وقد أخرجه البيهَقيُّ من وجهٍ آخرَ عن الزهري، عن أبـي سَلَمة مرسَلًا، وقال: هذا مُرسَلٌ جيد.

[٥٧] / ثم قال: إن صَحَّ فمعنى قولِهِ في هذا الحديث: سبعةُ أحرف أي سبعةُ أوجُه، كما فُسِّرَتْ في الحديث. وليس المرادُ الأحرُفَ السبعةَ التي تقدَّم ذكرُها في الأحاديث الأخرى، لأن سياق تلك الأحاديث يأبـى حملَها على هذا، بل هي ظاهرةٌ في أنَّ المراد أنَّ الكلمةَ الواحدةَ تُقرأُ على وجهينِ وثلاثةٍ وأربعةٍ إلى سبعةٍ تهويناً وتيسيراً، والشيءُ الواحدُ لا يكون حراماً وحلالاً في حالةٍ واحدة. اهـ.

وقال ابنُ عَطِية: هذا القولُ ضعيفٌ، لأن هذه لا تُسمَّى أحرفاً، وأيضاً فالإجماعُ على أن التوسعةَ لم تقع في تحريمِ حلالٍ، ولا في تحليلِ حرام، ولا في تغييرِ شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوَرْدِيُّ: هذا القولُ خطأ، لأنه صلَّى الله عليه وسلَّم أشار إلى جواز القراءةِ بكلِّ واحد من الحروف، وإبدالِ حرفٍ بحرف، وقد أَجمَع المسلمون على تحريم إبدالِ آيةِ أمثالٍ بآيةِ أحكام. وقال أبو شامة: يَحتمِلُ أن يكون التفسيرُ المذكورُ للأبوابِ لا للأحرف، أي هي سبعةُ أبوابٍ من أبوابِ الكلامِ وأقسامِه، أي أنزلَهُ الله على هذهِ الأصناف، لم يَقتَصِر منها على صِنفٍ واحد كغيره من الكتب.

وقد أوردنا في أثناءِ بيانِ القول الثاني(١) ما قاله الطبريُّ في معنى هذا

---

(١) في ص ٧١.

الحديث، وما يَتعلَّقُ به ملخَّصاً.

وهذه الأقوالُ الأربعة هي أشهَرُ ما قيل في معنى حديث: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرف، وأظهَرُها القولُ الأول، وهو أنَّ المرادَ بالسبعةِ الأحرفِ سبعةُ أوجه، يقَعُ الاختلافُ بها في القراءة مع عدم التضادِ في المعنى.

وقال بعض العلماء: إنَّ المرادَ بالسبعة الأحرُف سبعُ قراءات، وحُكِيَ عن الخليل بن أحمد، واستَضعَفَهُ بعضهُم جداً، وكأنه لم يَشعُر بأنه بمعنى القولِ الأولِ / غير أنه عبر عنه بعبارة أخرى. [٥٨]

القول الخامس: أنَّ المرادَ بالسبعةِ الأحرفِ سبعةُ أوجهٍ في خواتم الآي، مثل سميعاً حكيماً وعَلِيماً حكيماً.

ودليلُ القائلين به ما رُوِيَ، عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: أُنزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف، إن قلتَ: غفوراً رحيماً، أو قلتَ: عزيزاً حكيماً، فالله كذلك، ما لم تَختِم آيَةَ رحمةٍ بآيةِ عذاب، أو آيةَ عذابٍ بآيةِ رحمة. وقال ابنُ عبد البر: إنما أراد بهذا ضَرْبَ المثل للحروفِ التي نَزَل القرآنُ عليها، أنها مَعانٍ متفِقٌ مفهومُها، مختلِفٌ مسموعُها، لا يكونُ في شيء منها معنىً وضِدُّه، ولا وجهٌ يُخالِفُ معنى وجهٍ خلافاً يَنفِيه ويُضادُّه، كالرحمةِ التي هي خلافُ العذاب وضِدُّه.

وقال بعضُ العلماء: هذه السبعةُ إنما هي سبعةُ أوجه في أسماءِ الله تعالى، وإذا صحَّت هذه الرواية حُمِلَتْ على أنه مما نُسِخَ، فإنه لا يجوزُ للناس أن يُبدِّلُوا إسماً لله بغيره مما يوافقُ معناه أو يُخالِفُه.

وكَأَنَّ بعضَ الحفاظ يُنكِرُ صحةَ هذه الرواية، فإنه قال في إثباتِ ما ذَهب إليه من عدم جواز الرواية بالمعنى: وبُرهانُ ذلك أنَّ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم علَّم البراءَ بن عازب دعاءً، وفيه ونَبِيِّك الذي أَرْسَلت، فلما أراد البراءُ أن يَعرِضَ ذلك الدعاءَ على النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، قال: ورَسُولِك الذي أرْسَلْت،

فقال النبـي صلّى الله عليه وسلَّم: : لا، ونَبِيِّك الذي أَرْسَلت، فأَمَرَه عليه السلام أن لا يضَعَ لفظةَ رسولٍ في موضع لفظةِ نبـي. وذلك حَقٌّ لا يُحِيلُ معنى، وهو عليه السلام رسول ونبـي.

فكيف يَسُوغُ للجهالِ المغفَّلين أن يقولوا: إنه عليه السلام كان يُجيز أن يُوضَع في القرآن مكانَ: عزيزٍ حكيم غفورٍ رحيم، أوسميعٍ عليم، وهو يَمنعُ من ذلك في دعاءٍ ليس قرآناً. واللَّهُ يقول مخبِراً عن نبيه: ما يكونُ / لي أن أُبَدِّلَهُ من تلقاءِ نفسي. ولا تبديلَ أكثَرُ من وضع كلمةٍ موضع أخرى. اهـ. [٥٩]

القول السادس: أنَّ المرادَ بالسبعةِ الأحرفِ سبعةُ أوجه.

أحدُها: التذكير والتأنيث، كقوله: ولا يُقْبَلُ منها شفاعة، ولا تُقْبَلُ.

الثاني: الجمعُ والتوحيدُ، كقوله: والذين هُمْ لأماناتِهم. ولأَمَانَتِهم.

والثالثُ: الإعرابُ كقوله: ذُو العرشِ المجيدِ، والمجيدُ.

والرابعُ: التصريفُ كقوله: يَعْكِفُون ويَعْكُفُون.

والخامسُ اختلافُ الأدوات، مثلُ لَكِن بالتخفيفِ والتشديد، كقوله: ولكنِ البرُّ، ولكنَّ البرَّ.

والسادسُ: اختلافُ اللغات في نحو المَدِّ والقصر، والهمزِ وتركِه، والإمالةِ والتفخيم، والإدغام والإظهار.

السابعُ: تغييرُ اللفظ من المتكلِّم إلى الغائبِ ونحوِ ذلك، كقوله: نُدْخِلْهُ ويُدْخِلهُ.

القول السابع: أنَّ المرادَ بالسبعةِ الأحرُفِ سبعةُ أوجهٍ في أداءِ التلاوة وكيفيةِ النطقِ بالكلماتِ التي فيها، من إدغامٍ وإظهارٍ وتفخيم وترقيقٍ وإمالةٍ وإشباع ومَدٍّ وقَصْر وتشديدٍ وتخفيفٍ وتليينٍ، لأن العرب كانت مختلِفةَ اللغات في هذه الوجوه، فيسَّر اللَّهُ عليهم، ليَقرأ كلُّ إنسان بما يُوافِقُ لغتَهُ ويَسهُلُ على لسانه، وحُكي هذا القول عن الفَرَّاء.

والأقوالُ في هذه المسألة كثيرةٌ، وغالبها بعيد عن الصواب، وكأنَّ القائلين بذلك ذَهِلوا عن مَوْرِدِ حديثِ: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُف، فقالوا ما قالوا.

وقال الحافظ أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتيّ: اختَلَف أهلُ العلم في معنى / الأحرف السبعة على خمسةٍ وثلاثين قولاً، فذكرها، ونحن نذكُرُ منها أربعةَ عَشَر قولاً: [٦٠]

الأول: زَجْرٌ، وأمرٌ، وحلال، وحرام، ومُحْكَمْ، ومُتشابِه، وأمثال.

الثاني: وَعْد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

الثالث: مُحْكَم، ومُتشابِه، وناسخ، ومنسوخ، وخصوص، وعموم، وقَصَص.

الرابع: سَبْعُ جهات لا يَتعدَّاها الكلامُ: لفظُ خاصٌّ أريدَ به الخاص، ولفظٌ عام أُريدَ به العامّ، ولفظٌ عام أُرِيدَ به الخاص، ولفظٌ خاص أُريدَ به العام، ولفظٌ يُستغنَى بتنزيله عن تأويله. ولفظٌ لا يَعلَمُ فقهَه إلَّا العلماء. ولفظٌ لا يَعلمُ معناه إلَّا الراسخون في العلم.

الخامس: إظهارُ الربوبية، وإثباتُ الوَحْدانية، وتعظيمُ الأُلوهية، والتعبُّدُ لله، ومجانَبَةُ الإشراك، والترغيبُ في الثواب، والترهيبُ من العقاب.

السادس: سَبْعُ لغـات منها خمس في هوازن، واثنتانِ لسائر العرب.

السابع: سبعُ لغاتٍ متفرقةٍ لجميع العرب، كلُّ حرف منها لقبيلة مشهورة.

الثامن: سبعُ لغات: لغةُ قريش، ولغةٌ لِليمن، ولغةٌ لجُرْهُم، ولغةٌ لهَوَازِن، ولغةٌ لقُضَاعة، ولغةٌ لتميم، ولغةٌ لطَيِّء.

التاسع: لُغَةُ الكَعْبَيْنِ كَعْبِ بن عَمْرو، وكعبِ بن لُؤَيّ. ولهما سَبْعُ لغات.

العاشر: اللغاتُ المختلِفَة لأحياءِ العرب في معنىً واحد، مثلُ هَلُمَّ وهاتِ وتعالَ وأَقْبِل[1].

الحادي عشر: هَمْزٌ، وإمالةٌ، وفَتْحٌ، وكَسْرٌ، وتفخيمٌ، ومَدٌّ، وقَصْر.

الثاني عشر: أنها في أسماءِ الرب؛ مثل الغفور الرحيم، السميع البصير، العليم الحكيم.

[٦١] / الثالث عشر: هي آيةٌ في صفاتِ الذات، وآيةٌ تفسيرُها في آيةٍ أخرى، وآيةٌ بيانُها في السُّنَّةِ الصحيحة، وآيةٌ في قَصَصِ الأنبياءِ والرسلِ، وآيةٌ في خَلْقِ الأشياء، وآيةٌ في وصفِ الجنَّةِ، وآيةٌ في وصف النار.

الرابع عشر: أنها آيةٌ في إثباتِ الصانع، وآية في إثباتِ وَحْدَانيَّتِه، وآيةٌ في إثباتِ صفاتِه، وآيةٌ في إثباتِ رُسُلِه، وآيةٌ في إثباتِ كُتُبِهِ، وآيةٌ في إثباتِ الإسلام، وآيةٌ في إبطالِ الكفر.

وقد أوردها الحافظ جلالُ الدين ـ السيوطي ـ بأسرها في «الإتقان» ثم قال: قال ابنُ حِبَّان: فهذه خمسةٌ وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغةِ في معنى إنزالِ القرآنِ على سبعة أحرف، وهي أقاويلُ يشبِهُ بعضُها بعضاً، وكلُّها محتَمَلة، ويُحتَمَلُ غيرُها.

وقال الشرفُ المُرْسِيّ: هذه الوجوهُ أكثرُها متداخِلة، ولا أدري مستندَها ولا عمن نُقِلَتْ، ولا أدري لِمَ خَصَّ كلُّ واحدٍ منهم هذه الأحرفَ السبعةَ بما ذَكَرَ، مع أنَّها كلَّها موجودةٌ في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص. ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرُها مُعَارَضَةٌ حديثُ عُمَرَ وهشام بنِ حكيم الذي في الصحيح، فإنهما لم يَختلِفا في تفسيرِهِ ولا أحكامِه،

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (وتعالي وأَقْبِلْ). وهو تحريف.

وإنما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظن كثير من العوامّ أن المراد بها القراءات السبعُ، وهو جهل قبيح. اهـ.

وقال أبو جعفر محمد بن سعدان النَّحْويُّ: هذا الحديثُ من المشكِلِ الذي لا يُدرَى معناه، لأن الحرفَ يَصدُق لغةً على حرفِ الهجاء، وعلى الكلمةِ، وعلى المعنى، وعلى الجهة. ونحا نحوَه الحافظُ المذكورِ ـ السيوطي ـ في «حاشيته» على «سنن النسائيّ»، حيث قال بعدَ ذكرِه لحديث: إنَّ هذا القرآنَ أنزِلَ على سبعةِ أحرف: في المرادِ به أكثَرُ من ثلاثين قولاً، حكيتُها في «الإتقان»، والمختارُ عندي أنه من المتشابِه الذي لا يُدرَى تأويلُه. اهـ.

[٦٢] / وقد أفاض في بيان معناه كثير من الفقهاءِ والقراءِ وأهلِ التفسير والحديثِ والكلامِ وغيرِهم، حتى إنَّ بعضَهم أفرده بالتصنيف، منهم العلامة عبدُ الرحمن المعروف بأبـي شَامَة، وهو جديرٌ بذلك.

وقد رأيتُ أن أُورِدَ هنا على طريق التلخيص بعضَ ما ذكره بعضُ العلماء الأعلام في ذلك، لاشتمالِهِ على شيء مما لم يُذكَر من قَبْلُ.

قال بعضُهم: اختلَفَ الناسُ في معنى قول النبـي عليه السلام: إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعةِ أحرف، فاقرؤوا ما تيسَّر منه. فقيل إنَّ ذلك في الذي يقال على سبعةِ أوجه، كأُفٍّ ونحوه.

وزعم قومٌ أنَّ كلَّ كلمةٍ تختلفُ القُرَّاءُ فيها، فإنها على سبعةِ أوجه، ويُعرَفُ بعضُ الوجوه بمجيء الخبر، ولا يُعرَفُ البعضُ منها إذا لم يأتِ بها خبر.

وقال قوم: ظاهرُ الحديث يُوجِبُ أن يكون في القرآن ما يُقرَأُ على سبعةِ أوجه، فإذا وُجِدَ ذلك في كلمةٍ أو كلمتين تَمَّ معنى الحديث.

وزعم قوم: أنَّ المرادَ به أنه أُنزِلَ على سبعِ لغات، ويَرِدُ عليه أنَّ لغةَ عُمَرَ وأُبَـيٍّ وابنِ مسعود كانت واحدةً، وقراءتُهم مختلِفة، وفي ذلك نظر، لأنَّ لغتهم

ليست واحدةً في كلِّ شيء، فإن ما استعملَتْهُ قُرَيشٌ ومنهم عُمَر، وما استَعمَلَتْهُ الأنصار ومنهم أُبَـيٌّ، وما استَعمَلَتْهُ هُذَيل ومنهم ابنُ مسعود: قد يَختلِفُ، وذلك النحوُ من الاختلافِ هو الاختلافُ في كتاب الله.

وقد اختُلِفَ في القبائل السبع التي أُنزِلَ القرآنُ بلغاتها، فقيل: كلُّها من قبائل مُضَر، وقيل: غيرُ ذلك.

وذَكَر أبو عُبَيد القاسم بن سَلَّام، وأبو العباس المُبرِّد أنَّ عَرَبَ اليمن مِن / القبائل التي أُنزِلَ القرآنُ بلغاتهم، والظاهرُ أنَّ ذلك إنما هو فيما استعمَلَهُ أهلُ الحجاز من لغة أهل اليمن. [٦٣]

وقال قوم: معنى الحديثِ أن القرآن أُنزِلَ على سبعةِ أوجهٍ من اللغاتِ والإعراب، ومن تأمَّل أوجُهَ القراءاتِ وجَدَها سبعة. اهـ.

وقال الحافظ ابنُ حجر في «فتح الباري» بعدَ تفسيره للسبعةِ الأحرف بسبعةِ أوجهٍ: يجوزُ أن يُقرَأَ بكل وجهٍ منها، وليس المرادُ أن كلَّ كلمةٍ ولا جملةٍ منه تُقرأُ على سبعةِ أوجه، بل المرادُ أنَّ غايةَ ما انتَهَى إليه عدَدُ القِراءاتِ في الكلمةِ الواحدةِ إلى سبعة.

فإن قيل: فإنَّا نجدُ بعضَ الكلمات يُقرَأُ على أكثرَ من سبعةِ أوجهٍ؛ فالجوابُ أنَّ غالبَ ذلك إمَّا لا يَثبُتُ الزيادةُ، وإمَّا أن يكون من قَبِيلِ الاختلافِ في الأداء، كما في المدِّ والإمالةِ ونحوِهما.

وقيل: ليس المرادُ بالسبعة حقيقةَ العَـدَد، بل المرادُ التسهيلُ والتيسير. ولفظُ السبعةِ يُطْلَقُ على إرادةِ الكثرةِ في الآحادِ، كما يُطلَق لفظُ السبعين في العَشَراتِ والسبعِ مئةِ في المِئِين، ولا يُرادُ العَدَدُ المُعيَّن، وإلى هذا جَنَح عِيَاضٌ ومن تَبِعَه.

وذَكَرَ القرطبيّ عن ابن حبان أنه بَلَّغ الاختلافَ في معنى الأحرفِ السبعة إلى خمسةٍ وثلاثين قولاً، ولم يَذكُر القرطبيُّ منها سوى خمسة، وقال المنذريُّ:

أكثرُها غيرُ مختار، ولم أقِف على كلام ابنِ حبان بعدَ تتبعي مَظَانَّه من «صحيحه»، وسأذكُرُ ما انتَهى إليَّ من أقوالِ العلماء في ذلك، مع بيانِ المقبولِ منها والمردودِ إن شاء الله تعالى في آخِرِ هذا الباب.

وقال بعدَ ذكرِهِ لقولِ النبـي عليه السلام: فاقرؤوا ما تيسَّر منـه، أي من المُنْزَل: وفيه إشارةٌ إلى الحِكمةِ في التعدُّدِ المذكور، وأنه للتيسير على القارىء، وهذا يُقوِّي قولَ من قال: المرادُ بالأحرفِ تأديَةُ المعنى باللفظِ المرادفِ ولو كان من لغةٍ واحدة، لأنَّ لغةَ هشامٍ وكذلك عُمَرَ لُغَةُ قريش، ومع / ذلك فقد [٦٤] اختلفت قراءتُهما. نَبَّه على ذلك ابنُ عبد البر، ونَقَل عن أكثرِ أهلِ العلم أنَّ هذا هو المرادُ بالأحرفِ السبعة.

وذهب أبو عُبَيْدٍ[١] وآخرون إلى أنَّ المرادَ اختلافُ اللغات، وهو اختيارُ ابن عَطِيَّة، وتُعقِّبَ بأنَّ لغاتِ العرب أكثَرُ من سبعة، وأُجِيبَ بأن المـراد أفصَحُها.

وقال أبو حاتم السِّجْستاني: نَزَل القرآنُ بلغةِ قُرَيشٍ وهُذَيل وتَيْمِ الرِّبابِ والأزدِ وربيعةَ وهَوَازِنَ وسَعْدِ بن بَكْر ــ واستنكره ابنُ قتيبة، واحتجَّ بقوله تعالى: وما أَرسلنا من رسولٍ إلَّا بلسانِ قومِه ــ فعلى هذا تكونُ اللغاتُ السبعُ في بطونِ قريش، وبذلك جَزَم أبو علي الأهوازيّ.

وقال أبو عُبَيد: ليس المرادُ أنَّ كلَّ كلمةٍ تُقرَأُ على سبعِ لغات، بل اللغاتُ السبعُ مفرَّقةٌ فيه، فبعضُهُ بلغةِ قريش، وبعضُهُ بلغةِ هُذَيل، وبعضُهُ بلغة هَوَازِن، وبعضُهُ بلغةِ اليمن وغيرِهم، قال: وبعضُ اللغات أسعَدُ به من بعضٍ وأكثرُ نصيباً.

وقيل: نَزَل بلغةِ مُضَرَ خاصَّةً، لقول عمر: نَزَل القرآنُ بلغةِ مُضَر.

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (أبو عبيدة). والتاء بآخره مزيدة خطأ، والصواب فيه: (أبو عُبَيدٍ) كما جاء في «فتح الباري» ٩: ٢٦.

وعَيَّنَ بعضُهم فيما حكاه ابنُ عبد البر السبعَ من مُضَر: أنهم هُذَيلٌ وكِنَانةُ وقيسٌ وضَبَّةُ وتَيْمُ الرِّبابِ وأَسَدُ بن خُزَيمة وقُريش، فهذه قبائلُ مُضَر تستوعبُ سبعَ لغات.

ونقل أبو شامَةَ عن بعض الشيوخ أنه قال: أُنزِلَ القرآنُ أولاً بلسانِ قريشٍ ومن جاوَرَهم من العربِ الفصحاء، ثم أُبيحَ للعربِ أن يقرؤوه بلغاتِهم التي جَرَتْ عادتُهم باستعمالِها على اختلافِهم في الألفاظِ والإعراب؛ ولم يُكلَّف أحدٌ منهم الانتقالَ من لغتِهِ إلى لغةٍ أخرى للمشقة، ولِمَا كان فيهم من الحَمِيَّة، ولطلبِ تسهيلِ فَهْم المراد، كلُّ ذلك مع اتفاقِ المعنى. وعلى هذا يَتنزَّلُ اختلافُهم في القراءة كما تقدَّمَ، وتصويبُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم كُلًّا [٦٥] / منهم.

قلت: وَتَتِمَّةُ ذلك أن يقال: إنَّ الإباحةَ المذكورةَ لم تقع بالتشهي، أي إنَّ كلَّ أحدٍ يُغيِّرُ الكلمةَ بمُرادِفها في لغته بل المُرَاعَى في ذلك السماعُ من رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ويُشير إلى ذلك قولُ كلٍّ من عُمَرَ وهشام في حديثِ الباب: أَقرَأني النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

لكن ثَبَت عن غيرِ واحد من الصحابةِ أنه كان يَقرأُ بالمُرادِفِ ولو لم يكن مسموعاً له، ومن ثَمَّ أنكر عُمَرُ على ابنِ مسعود قراءتَه: عَتَّى حِين أي حَتَّى حِين، وكتَبَ إليه: إنَّ القرآن لم يَنزِل بلغةِ هُذَيل، فأَقْرِىء الناسَ بلغةِ قريش، ولا تُقرِئهم بلغةِ هذيل، وكان ذلك قبلَ أن يَجمعَ عثمانُ الناسَ على قراءةٍ واحدة.

قال ابن عبد البر بعدَ أن أخرجه من طريق أبـي داود بسنده: يَحتَمِلُ أن يكون هذا من عُمَر على سبيل الاختيار، لا أنَّ الذي قرأ به ابنُ مسعود لا يجوزُ، قال: وإذا أُبيحَتْ قراءتُهُ على سبعةِ أوجهٍ أُنزِلت جاز الاختيارُ فيما أُنزِل.

قال أبو شامة: ويَحتمِلُ أن يكون مُرادُ عُمَرَ ثم عثمانَ بقولِهما: نَزَل بلسانِ قريش: أنَّ ذلك كان أوَّلَ نزوله، ثم إنَّ اللَّهَ تعالى سَهَّله على الناس، فجوَّزَ لهم

أن يَقرَؤُوه على لُغاتِهم، على أن لا يَخرُجَ ذلك عن لغاتِ العرب، لكونِهِ بلسانٍ عربيٍّ مبين. فأما من أراد قراءتَهُ من غير العرب فالاختيارُ له أن يَقرأه بلسانِ قريش، لأنه الأَوْلى. وعلى هذا يُحمَلُ ما كَتَبَ به عُمَرُ إلى ابن مسعود، لأن جميعَ اللغاتِ بالنسبةِ إلى غيرِ العربيِّ مستويةٌ في التعبير، فإذاً لا بُدَّ من واحدة، فلتكن بلغةِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

وأما العربيُّ المجبول على لغتِهِ فلو كُلِّفَ قراءتَهُ بلغةِ قريش لعَسُرَ عليه التحوُّلُ مع إباحةِ الله له أن يقرأه بلغته. ويُشيرُ إلى هذا قولُهُ في حديثِ أُبَيٍّ كما تقدَّم: هَوِّنْ على أمتي، وقولُهُ: إنَّ أمتي لا تُطِيقُ ذلك. وكأنه انتَهَى عند السبع، لعلمِهِ أنه لا تَحتاجُ لفظةٌ من ألفاظِهِ إلى أكثرَ من ذلك العَدَدِ غالباً، وليس المرادُ / كما تقدم[1] أنَّ كلَّ لفظةٍ منه تُقرأ على سبعةِ أوجه. [٦٦]

قال ابنُ عبد البر: وهذا مُجْمَعٌ عليه، بل هو غيرُ ممكن، بل لا يُوجَدُ في القرآن كلمةٌ تُقرأُ على سبعةِ أوجه إلا الشيءَ القليل مثلَ: عَبَدَ الطَّاغُوتَ. وقد أَنكَر ابنُ قتيبة أن يكون في القرآن كلمةٌ تُقرأ على سبعةِ أوجه. وردَّ عليه ابنُ الأنباري بمثل عَبَدَ الطَّاغُوتَ، ولا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ، وجِبْرِيل.

ويَدلُّ على ما قرره أنه أُنزِلَ بلسانِ قريش ثم سُهِّلَ على الأُمَّةِ أن يقرؤوه بغيرِ لسانِ قُرَيش: [أنَّ] ذلك [وقَعَ] بعدَ أن كَثُرَ دخولُ العرب في الإسلام، فقد ثَبَت أنَّ وُرودَ التخفيفِ بذلك كان بعدَ الهجرة، كما تقدَّمَ في حديث أُبَيٍّ بن كعب[2] أنَّ جبريلَ لَقِيَ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وهو عند أَضَاةِ بني غِفَار[3]،

---

(١) الكلامُ لابن حجر، يُحيلُ فيه إلى سابق كلامه في «فتح الباري» ٩: ٢٧.

(٢) الكلامُ لابن حجر، يُحيلُ فيه إلى سابق كلامه في «فتح الباري» ٩: ٢٤.

(٣) وأَضَاةُ بني غِفار هي بفتح الهمزةِ والضادِ المعجمة بغير همز، وآخِرُه تاءُ تأنيث، هو مستنقَعُ الماءِ كالغدير. وجمعُهُ أَضاً كعَصاً، وقيل: بالمدِّ والهمزِ مثلُ إناء، وهو موضعٌ بالمدينة النبوية، يُنسَبُ إلى بني غِفَار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء، لأنهم نزلوا عنده. (المؤلف).

فقال: إنَّ الله يأمُرُك أن تُقرِىء أُمَّتَك القرآنَ على حرف، فقال: أسألُ اللَّهَ معافاتَهُ ومغفرتَهُ، فإنَّ أُمَّتِي لا تُطِيقُ ذلك، الحديث. أخرجه مسلم.

وحاصلُ ما ذَهَب إليه هؤلاء أنَّ معنى قولِهِ: أُنزِلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُف، أي أُنزِلَ مُوسَّعاً على القارىء أن يَقرَأه على سبعةِ أوجُه، أي يَقرأُ بأيِّ حرفٍ أراد منها على البَدَلِ من صاحِبِه، كأنه قال: أُنزِلَ على هذا الشرطِ أو على هذهِ التوسعة، وذلك لتسهيل قراءتِه، إذْ لو أُخِذُوا بأن يقرؤوه على حرفٍ واحد لشَقَّ عليهم كما تقدَّم.

قال ابنُ قتيبة في أول «تفسير المشكل» له: كان من تيسيرِ اللَّهِ أنْ أمَرَ نبيَّه أن يَقرأ كلُّ قومٍ بلغتهم، فالهُذَليُّ يَقرأُ عَتَّى حِين، يُريد: حَتَّى حِين. والأَسَديُّ يقرأ: تِعْلَمُون بكسر أوله، والتميميُّ يَهْمِزُ، والقرشيُّ لا يَهْمِزُ، قال: ولو / أراد كلُّ فريق منهم أن يَزُولَ عن لغتِهِ وما جَرَى عليه لسانُهُ طِفلاً وناشئاً وكهلاً لشَقَّ عليه غايةَ المشقة، فيسَّرَ عليهم ذلك بمنه. ولو كان المرادُ أنَّ كلَّ كلمةٍ تُقرأُ على سبعةِ أوجه لقال مثلاً: أُنزِلَ سَبْعَةَ أحرف. وإنما المرادُ أن يأتيَ في الكلمةِ وجهٌ أو وجهانِ أو ثلاثة أو أكثرُ إلى سبعة. [٦٧]

وقال ابن عبد البر: أنكرَ أكثرُ أهلِ العلم أن يكون معنى الأحرُفِ اللغاتِ لما تقدَّمَ من اختلافِ هِشام وعُمَرَ ولغتُهُما واحدة، قالوا: وإنما المعنى سبعةُ أوجُه من المعاني المتفقةِ بالألفاظِ المختلِفة، نحو أقبِلْ وتعالَ وهَلُمَّ، ثم ساق الأحاديثَ الماضيةَ الدالةَ على ذلك. انتهى ما أردنا نقلَه من «فتح الباري» ملخَّصاً(١).

***

(١) وبَدْءُ هذا النقلِ كلِّه ـ عن «فتح الباري» ـ من ص ٩٤، من قوله: (وقال الحافظ ابن حجر. . .) إلى هنا.

الفصل الرابع
في جَمْعِ القرآنِ وترتيبِه

/ كان القرآنُ يَنْزِلُ شيئاً فشيئاً، وكان النبي صلَّى الله عليه وسلَّم يأمُرُ [٦٨] بكتابةِ ما نَزَل منه، وكان كثيرٌ من الصحابة يحفظونه في صدورهم، غيرَ أنه لم يكن في عهده مجموعاً في موضعٍ واحد.

فلما حَدَثَتْ وقعةُ اليَمامَة، وقُتِلَ فيها كثيرٌ من القُرَّاء، وكان ذلك في عهد أبي بكر الصديق خَشِيَ أن يَذهَبَ شيءٌ من القرآن إن لم يُجمَع في موضع واحد، فأمَرَ بأن يُجمَع في الصُّحُف.

ولم يزل الأمرُ كذلك إلى أن اشتَدَّ الخلافُ بين كثيرٍ من الناس في بعض أوجهِ القراءة، وأنكَرَ بعضُهم على بعض، وذلك في عهدِ عثمان، فأمَرَ بنَسْخِ تلك الصُّحُفِ في المصاحف، وأن يُكتَبَ بلسانِ قريش، وأَرسَلَ إلى كلِّ أُفُقٍ بمُصْحَفٍ مما نَسَخُوا، وعَزَم على الناسِ أن يتركوا القراءةَ بالأوجُهِ المختلِفةِ التي رُخِّصَ لهم فيها في ابتداءِ الأمر تسهيلاً عليهم، وأن يقتصِرُوا منها على الوجهِ الأرجح، فوافقوه على ذلك، ورأوا السَّدادَ فيما فَعَل.

ولنذكُرْ ما قيل في هذا الأمر:

رَوَى البخاريُّ في صحيحه، عن زيد بن ثابت أنه قال: أَرسَلَ إليَّ أبو بكر مَقْتَلَ أهلِ اليمامة، فإذا عُمَرُ بنُ الخطاب عنده، قال أبو بكر: إنَّ عُمَرَ أتاني فقال: إنَّ القتلَ قد استَحَرَّ يومَ اليمامة بقُرَّاءِ القُرآن، وإني أخشَى أن يَستَحِرَّ القتلُ بالقُرَّاءِ في المَواطِن، فَيذهَبَ كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمُرَ بجَمْعِ / القرآن. [٦٩]

قلتُ لعمر: كيف نَفعَلُ شيئاً لم يفعله رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم؟ قال عُمَرُ: هذا واللَّهِ خيرٌ، فلم يَزل عُمَرُ يُراجعني حتى شَرَح اللَّهُ صدري لذلك، ورأيتُ في ذلك الذي رأى عُمَرُ.

قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجلٌ شابٌ عاقلٌ لا نَتَّهِمُك، وقد كنتَ تَكتُبُ الوحيَ لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فتتبَّعْ القرآنَ فاجْمَعْهُ، فوالله لو كلَّفُوني نَقْلَ جَبَلٍ من الجِبالِ ما كان أثقَلَ عليَّ مما أمَرَني به من جَمْع القرآن.

قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم؟ قال: هو واللَّهِ خيرٌ، فلم يَزَل أبو بكر يُراجعني حتى شَرَح الله صَدْرِي للذي شَرَح له صَدْرَ أبـي بكرٍ وعُمَرَ، فتتبَّعتُ القرآنَ أجمَعُهُ من العُسُبِ واللِّخَافِ وصُدُورِ الرجال، حتى وجدتُ آخِرَ سُورة التوبةِ مع أبـي خُزَيْمَة الأنصاري، لم أجِدْها مع أحَدٍ غيرِه: لقد جَاءَكم رَسُولٌ مِن أنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عليهِ مَا عَنِتُّمْ، حتى خاتمةِ بَراءَة، فكانت الصُّحُفُ عند أبـي بكر حتى توفَّاه الله، ثم عند عُمَرَ حياتَهُ، ثم عند حفصةَ بنتِ عمر.

وأخرج ابنُ أبـي داود من طريق هِشام بن عُروة، عن أبيه أنَّ أبا بكر قال لعُمَرَ ولزيدٍ: اقعُدَا على بابِ المسجد، فمن جاءَكُما بشاهدينِ على شيء من كتاب اللَّهِ فاكتُباهُ رجالُهُ ثقاتٌ مع انقطاعِه.

قال ابنُ حجر: وكأنَّ المرادَ بالشاهدين الحفظُ والكتابُ، وقال السَّخَاوِيُّ في «جَمَال القُرَّاء»: المرادُ أنهما يَشهدانِ على أنَّ ذلك المكتوبَ كُتِبَ بين يدَيْ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، أو المرادُ أنهما يَشهدانِ على أنَّ ذلك من الوجوه التي نَزَل بها القُرآن.

قال أبو شامة: وكان غَرَضُهم أن لا يُكتَبَ إلا مِن عينِ ما كُتِبَ بين يدَيْ النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، لا مِن مُجرَّدِ الحِفظ، قال: ولذلك قال في آخِرِ سُورةِ التوبة: لم أجِدْها مع غيرِهِ أي لم أجِدها مكتوبةً مع غيرِه، لأنه كان لا يَكتفِي بالحِفظِ دُونَ الكتابةِ.

/ وقال الإمام أبو عبد الله الحارثُ بنُ أَسَد المُحَاسِبيُّ في كتاب «فَهْم [٧٠] السُّنَن»: كتابةُ القرآن ليسَتْ بمُحْدَثة، فإنه صلَّى الله عليه وسلَّم كان يأمُرُ بكتابتِهِ، ولكنه كان مُفرَّقاً في الرِّقاعِ والأكتافِ والعُسُب، فإنما أمَرَ الصِّديقُ بنَسْخِها من مكانٍ إلى مكانٍ مجتمِعاً، وكان ذلك بمنزلةِ أوراقٍ وُجِدَتْ في بيتِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فيها القرآنُ منتَشِرٌ، فجمَعَها جامعٌ وربَطَها بخيط حتى لا يَضِيعَ منها شيء.

قال: فإن قيل: كيف وقعَتْ الثقةُ بأصحابِ الرِّقاعِ وصُدُورِ الرجال؟ قيل: لأنهم كانوا يُبدون عن تأليفٍ مُعْجِز، ونظمٍ معروف، قد شاهدوا تلاوتَهُ من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم عِشرينَ سنة، فكان تزويرُ ما ليس منه مأموناً، وإنما كان الخوفُ من ذهابِ شيء من صُحُفِه.

وقد تقدَّمَ في حديث زيد[١]، أنه جَمَع القرآنَ من العُسُب واللِّخَاف، وفي روايةٍ والرِّقاع، وفي أخرى: وقِطَعِ الأدِيم، وفي أخرى: والأكتاف، وفي أخرى: والأضلاع، وفي أخرى: والأقْتاب[٢].

ورَوَى ابنُ وهب في «موطئه»، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بنِ عبد الله بنِ عُمَر أنه قال: جَمَع أبو بكر القرآنَ في قَراطِيس، وكان سألَ زيدَ بنَ ثابت في ذلك فأبَى، حتى استعان عليه بعُمَرَ ففعَل. وفي «مغازي» موسى بن عُقْبَة، عن ابن شهاب قال: لما أُصِيبَ المسلمون باليمامة فَزِعَ أبو بكر

---

(١) في ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) والعُسُبُ جمعُ عَسِيب، وهو جَرِيدُ النَّخْل، كانوا يَكشِطُون الخُوصَ ويكتبون في الطَّرَفِ العريض. واللِّخَافُ بكسر اللامِ وبخاءٍ معجمة خفيفة، آخِرُهُ فاء، جمعُ لَخْفَةٍ بفتح اللام وسكون الخاء وهي الحِجارةُ الدقاق، وقال الخطابيُّ: صفائحُ الحِجارة. والرِّقَاعُ جمعُ رُقْعَة، وقد تكونُ من جِلدٍ أو وَرَقٍ أو كاغِدٍ. والأكتافُ جَمْعُ كَتِف وهو العَظْمُ الذي للبَعِيرِ أو الشاةِ، كانوا إذا جَفَّ كتبوا عليه. والأقْتَابُ جمعُ قَتَبٍ وهو الخَشَبُ الذي يُوضع على ظهرِ البعير ليُركَبَ عليه. (المؤلف).

[٧١] وخافَ / أن يَذهَبَ من القرآن طائفةٌ، فأقبَلَ الناسُ بما كان مَعَهم وعندَهم حتى جُمِعَ على عهد أبـي بكر في الوَرَق، فكان أبو بكر أوَّلَ من جَمَع القرآنَ في الصُّحُف.

وهذا كلُّه أصحُّ مما وَقَع في رواية عُمَارة بن غَزِيَّة أنَّ زيدَ بن ثابت قال: فأمَرَني أبو بكر فكتبتُهُ في قِطَعِ الأديمِ والعُسُب، فلما تُوفِّي أبو بكر وكان عُمَرُ كتبتُ ذلك في صحيفةٍ واحدة فكانت عنده، وإنما كان في الأَدِيم والعُسُبِ أولاً قبلَ أن يُجمَع في عهدِ أبـي بكر، ثم جُمِعَ في المُصْحَف في عهدِ أبـي بكر كما دَلَّتْ عليه الأخبارُ الصحيحةُ المترادفة.

وهذا هو الجَمْعُ الأولُ، وأما الجمعُ الثاني فقد كان في عهدِ عثمان، فإنه أمَرَ بنَسْخِ تلك الصُّحُفِ في المصاحف، وترتيبِ السُّوَر فيها على الوجهِ المشهورِ المتداوَل، وأرسَلَ إلى كلِّ أُفُقٍ بمُصحفٍ، وحَمَل الناسَ على القراءةِ بوجهٍ واحد، تلافِياً لما نشأ في ذلك الوقتِ من الاختلافِ في القراءة.

رَوَى البخاريُّ في صحيحه، عن أنس أنَّ حُذيفَة بنَ اليَمان قَدِمَ على عثمان، وكان يُغازِي أهلَ الشام في فَتْح أَرْمِيْنِيَةَ وأذْرَبِيْجَان مع أهل العراق، فأفزَعَ حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفةُ لعثمان: يا أميرَ المؤمنين، أدرِكْ هذه الأُمَّةَ قبلَ أن يختلفوا في الكتابِ اختلافَ اليهودِ والنصارى، فأرسَلَ عثمان إلى حفصةَ أن أرْسِلِي إلينا بالصُّحُف نَنْسَخُها في المصاحف ثم نَرُدُّها إليكِ، فأرسَلَتْ بها حفصةُ إلى عثمان، فأمَرَ زيدَ بنَ ثابت، وعبدَ الله بنَ الزُّبير، وسعيدَ بنَ العاص، وعبدَ الرحمن بنَ الحارث بن هِشام، فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان للرهطِ القُرَشيين الثلاثةِ: إذا اختلفتُم أنتم وزيدُ بنُ ثابت في شيء من القرآن، فاكتُبُوه بلسانِ قريش، فإنما نَزَل بلسانِهم، ففعلوا، حتى إذا [٧٢] نَسَخُوا الصُّحفَ في المصاحف، رَدَّ عثمانُ الصُّحُفَ إلى حفصة، فأرسَل / إلى

كلِّ أفُقٍ بمُصْحَفٍ مما نسخوا، وأمَرَ بما سواه من القرآنِ في كلِّ صحيفةٍ أو مُصْحف أن يُحرَق.

ورُوِيَ، عن زيد أنه قال: فَقَدتُ آيةً من الأحزابِ حين نَسَخْنا المصحف، قد كنتُ أسمَعُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يَقرأُ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خُزَيمة بنِ ثابت الأنصاري: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عليه. فألحقناها في سورتها في المُصْحَف.

قال الحافظُ ابن حجر: وكان ذلك في أواخِرِ سنةِ أربع وعشرين وأوائلِ سنةِ خمسٍ وعشرين، وهو الوقتُ الذي ذَكَرَ أهلُ التاريخ أنَّ أَرْمِينِيَةَ فُتِحَتْ فيه.

وأخرج ابن أبـي داود في «المصاحف» من طريق أبـي قِلابة، أنه قال: لمَّا كان في خلافة عثمان، جَعَل المُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قِراءةَ الرَّجُل، والمُعَلِّمُ يُعَلِّمُ قراءةَ الرجل، فجعَلَ الغِلمانُ يلتقون فيَخْتَلِفون حتى ارتَفَع ذلك إلى المُعَلِّمين، حتى كَفَّر بعضُهم بعضاً، فبَلَغ ذلك عثمانَ، فخَطَب فقالَ: أنتُم عندي تَخْتَلِفون، فمن نأى عني من الأمصارِ أشَدُّ اختلافاً! فكأنه واللَّهُ أعلم لمَّا جاءه حُذَيْفَةُ وأعلَمَهُ باختلافِ أهل الأمصار، تحقَّقَ عنده ما ظنَّه من ذلك، ورأى الأمْرَ قد حَزَب، فأمَرَ بما أمَرَ به.

وقد جاء أن عثمان، إنما فَعَل ذلك بعدَ أن استشار الصحابةَ، أخرج ابنُ أبـي داود بإسنادٍ صحيح، من طريق سُوَيْد بن غَفَلَة قال: قال عليٌّ: لا تَقُولوا في عثمان إلَّا خيراً، فواللَّهِ ما فَعَل الذي فَعَل في المصاحف إلا عن مَلأ منا. قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنَّ بعضَهم يقول: إنَّ قراءتي خيرٌ من قراءتِك، وهذا يكادُ يكون كفراً، قلنا: فما تَرى؟ قال: أرى أن نَجمَعَ الناسَ على مُصحفٍ واحد، فلا تكونُ فرقةٌ ولا اختلافٌ، قلنا: فنِعْمَ ما رأيتَ.

/ قال ابنُ التِّين وغيرُه: الفَرْقُ بين جَمْعِ أبـي بكر وجَمْعِ عثمان: [٧٣]

أنَّ جَمْعَ أبي بكر كان لِخَشْيَةِ أن يَذهَبَ من القرآن شيءٌ بذهاب حَمَلَتِه، لأنه لم يكن مجموعاً في موضعٍ واحد، فجمَعَه في صحائفَ مُرَتَّباً لآياتِ سُوَرِه على ما وقَفَهم عليه النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

وجَمْعُ عثمان كان لمَّا كَثُرَ الاختلافُ في وجوهِ القراءة، حتى قَرَأُوه بلغاتِهم مع اتساع اللغاتِ، فأدَّى ذلك إلى تخطِئةِ بعضِهم بعضاً، فخشِيَ من تفاقُم الأمر في ذلك، فنَسَخ تلك الصُّحُفَ في مُصحفٍ واحد مُرَتَّباً لسُوَرِه، واقتَصَر من سائر اللغاتِ على لغةِ قريش، محتجّاً بأنه نَزَل بلغتِهم، وإن كان قد وُسِّعَ في قراءتِهِ بلغةِ غيرِهم رفعاً للحرجِ والمشقةِ في ابتداءِ الأمر، فرأى أنَّ الحاجة في ذلك قد انتَهَتْ فاقتَصَر على لغةٍ واحدة.

وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيِّب الباقِلَّاني في «الانتصار»: لم يَقصِد عثمانُ قَصْدَ أبي بكر في جَمْع نفسِ القرآنِ بين لَوْحَيْنِ، وإنما قَصَد جَمْعَهم على القراءاتِ الثابتةِ المعروفة عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وإلغاءَ ما ليس كذلك. وأخْذَهُم بمُصحفٍ لا تقديمَ فيه ولا تأخير، ولا تأويلَ أُثْبِتَ مع تنزيل، ولا منسوخَ تلاوتُهُ كُتِبَ مع مُثْبَتٍ رَسْمُه ومفروضٍ قراءتُهُ وحِفظُه، خشيةَ دخولِ الفسادِ والشبهة على من يأتي بعد.

وقال الحارث المُحاسِبـيُّ: والمشهورُ عند الناس أنَّ جامعَ القرآن عثمانُ، وليس كذلك، إنما حَمَل عثمانُ الناسَ على القراءةِ بوجهٍ واحد، على اختيارٍ وقع بينه وبين من شَهِدَهُ من المهاجرين والأنصار، لمَّا خَشِيَ الفتنةَ عند اختلافِ أهلِ العراقِ والشامِ في حروفِ القِراءاتِ، فأما قَبْلَ ذلك فقد كانت المصاحفُ بوجوهٍ من القراءاتِ المطلقاتِ على الحروفِ السبعةِ التي أُنزِلَ القرآنُ بها.

[٧٤] فأما / السابقُ إلى جَمْعِ الجملةِ فهو الصديقُ رضي الله عنه. رُوِيَ عن علي رضي الله عنه أنه قال: رَحِمَ الله أبا بكر، هو أوَّلُ من جَمَع [كتابَ الله] بين اللَّوْحَين، ولم تَحْتَجْ الصحابةُ في أيام أبـي بكر وعُمَر إلى جَمْعِه على الوجهِ الذي جَمَعه عثمانُ، لأنه لم يَحدُث في أيامِهما من الخلاف ما حَدَث في أيام

عثمان، ولقد وُفِّقَ لأمرٍ عظيم، ورَفَع الاختلافَ، وجَمَع الكلمةَ وأراح الأُمةَ، قال: ولهذا لم يُنكِر عليه أحدٌ ذلك، بل رَضُوْه وعَدُّوه من مناقبه، حتى قال عليّ: لو وَلِيْتُ ما وَلِيَ عثمانُ لعَمِلتُ بالمصاحِف ما عَمِلَ بها. انتهى ملخصاً.

وقد اختُلِف في عِدَّةِ المصاحف التي أمَرَ عثمانُ بكتابتها، والمشهورُ أنها كانت خمسةً، أرسل أربعةً منها إلى الآفاق، وأمسَكَ عنده واحداً منها.

وقال أبو عَمْرو الداني في «المُقْنِع»: أكثَرُ العلماءِ على أنها كانت أربعةً، أرسَل واحداً منها للكوفة، وآخَرَ للبصرة، وآخَرَ للشام، وتَرَكَ واحداً عنده.

وقال ابنُ أبـي داود: سمعتُ أبا حاتم السِّجِسْتانيَّ يقول: كَتَبَ سبعةَ مصاحف، فأرسَل إلى مكة، وإلى الشام، وإلى اليمن، وإلى البحرين، وإلى البصرة، وإلى الكوفة، وحَبَس بالمدينة واحداً.

صِلاتٌ تتعلَّقُ بهذا الفَصْل

الصِّلَةُ الأُولَى

ترتيبُ الآيات توقيفي بلا شبهة.

وقد ترادَفَتْ النصوصُ على ذلك، ووقع الإجماعُ عليه.

أما الإجماعُ، فنَقَلَه غيرُ واحد، منهم الزركشيُّ في «البرهان» وأبو جعفر بن الزبير في «مناسباته»، وعبارتُه: ترتيبُ الآياتِ في سُوَرِها واقعٌ بتوقيفِهِ صلَّى الله / عليه وسلَّم وأمرِهِ من غير خلاف في هذا بين المسلمين. [٧٥]

وأما النصوصُ فمنها ما أخرجه البخاري عن ابن الزبير قال، قلت لعثمان: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ منكم ويَذَرُون أزْوَاجاً. قد نَسختْها الآيةُ الأخرى، فلِمَ تَكْتُبُها أو تدَعُها؟ قال: يا ابنَ أخي، لا أُغيِّرُ شيئاً منه من مكانه.

قال الحافظ ابن حجر: قولُهُ: فلِمَ تكتُبُها أو تَدَعُها؟ كذا في الأصول بصيغةِ الاستفهام الإنكاري، كأنه قال: لِمَ تكتُبها وقد عَرفتَ أنها منسوخةٌ،

أو قال: لِمَ تَدَعُها أي تتركُها مكتوبةً، وهو شكٌّ من الراوي أيَّ اللفظين قال. ووقع في الروايةِ الآتيةَ بعدَما بين فلم تَكتُبها قال تدعها يا ابن أخي.

وفي رواية الإسماعيليِّ: لِمَ تكتبها وقد نسَخَتْها الآيةُ الأخرى؟ وهو يؤيِّدُ التقديرَ الذي ذكرتُه. وله من روايةٍ أخرى: قلتُ لعثمان: هذه الآيةُ: والَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ منكم ويَذَرُون أزواجاً وَصِيَّةً لأزْوَاجِهم مَتَاعاً إلى الحَوْلِ غيرَ إخراج. قال: نسَخَتْها الآيةُ الأخرى، قلتُ: تكتُبها أو تدَعُها؟ قال: يا ابنَ أخي، لا أغيِّرُ منهـا شيئاً عن مكانِه.

وهذا السِّياقُ أولى من الذي قبلَه. وأَوْ للتخيير لا للشك، وفي جوابِ عثمان هذا دليلٌ على أَنَّ ترتيبَ الآي توقيفي، وكأَنَّ عبد الله بنَ الزُّبَير ظَنَّ أَنَّ الذي يُنسَخُ حُكمُهُ لا يُكتَب، فأجابه عثمانُ بأن ذلك ليس بلازم، والمتَّبَعُ فيه التوقيف.

ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابنُ حبان والحاكمُ عن ابن عباسٍ قال، قلت لعثمان: ما حَملكم على أنْ عَمَدتم إلى الأنفالِ وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المِئين، فقَرَنْتُم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سَطْرَ بسمِ اللَّهِ الرحمن الرحيمِ، ووضعتُموها في السَّبعِ الطِّوَال؟ فقال عثمان: كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم تَنزِلُ عليه السُّورَةُ ذاتُ العِدَّة، فكان إذا نَزَل عليه الشيءُ دعا بعضَ من كان يَكتُبُ، فيقولُ: ضَعُوا هؤلاءِ الآياتِ في السُّورةِ التي يُذكَرُ فيها / كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائلِ ما نَزَل بالمدينة، وكانت براءةُ من آخِرِ القرآنِ نزولاً، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بقِصَّتِها، فظَنَنْتُ أنها منها، فقُبِضَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يُبيِّن لنا أنها منها، فمن أجلِ ذلك قَرَنتُ بينهما، ولم أكتبُ بينهما سطرَ بسمِ الله الرحمن الرحيم، ووضعتُها في السَّبْعِ الطِّوال. [٧٦]

ومنها ما رواه مسلم عن عُمَر قال: ما سألتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم

عن شيء أكثرَ مِمَّا سألتُه عن الكَلالةِ، حتى طَعَنَ بإصبَعِه في صدري وقال: تَكفِيكَ آيةُ الصيف التي في آخِرِ النساء. ـ سُمِّيَتْ آيةَ الصَّيف لأنها نزلت بالصيف ـ .

ومنها ما رواه مسلم عن أبـي الدرداء مرفوعاً: من حَفِظَ عَشْرَ آياتٍ من أولِ سُورةِ الكهف عُصِمَ من الدجَّال. وفي لفظ عنده: من قرأ العَشْرَ الأواخِرَ من سُورةِ الكهف.

ومنها ما رواه البخاري عن أبـي مسعود أنه قال، قال النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم: مَنْ قرأ بالآيتين من آخِرِ سُورةِ البقرة في ليلةٍ كفَتَاهُ. والآيتانِ هما آمَنَ الرسولُ إلى آخِرِ السُّورةِ وآخِرُ الآيةِ الأولى: المَصِير، ومن ثَمَّ إلى آخر السورة آيةٌ واحدة.

وأبو مسعود هو عُقْبَةُ بنُ عَمْرو البَدْرِيّ، وقد وقع في روايةِ بعضِهم بدَلَهُ ابنُ مسعود، وهو تصحيف، والصوابُ أبو مَسعود، وهذا الحديثُ مشهورٌ به، وعنه خَرَّجه مسلم والناسُ.

ومن النصوص الدالةِ على ذلك إجمالاً ما ثَبَت من قراءتِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم لسُوَرٍ عديدةٍ كسُورةِ البقرة، وآلِ عمران، والنساءِ، ففي صحيح مسلم عن حذيفة أنه قال: صلَّيتُ مع النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم ذاتَ ليلة، فافتتح البقرةَ، فقلتُ يَركَعُ عند المِئة، ثم مَضَى، فقلتُ يُصلِّي بها في ركعة، فمَضَى، فقلتُ: يركَعُ بها، ثم افتتح النساءَ فقرأها ثم افتتح آلَ عمران، الحديث.

/ وكسُورةِ: الأعراف، ففي صحيح البخاري أنه قرأها في المغرب. [٧٧]

وكسُورةِ: ألم تنزيلُ، وهل أَتَى على الإنسان، ففي الصحيحين أنه كان يقرأهُما في صبح الجمعة.

وكسُورةِ: والنَّجْمِ، ففي الصحيح أنه قرأها بمكة على الكفار وسَجَدَ في آخرها.

وكسُورةِ: اقتَرَبَتْ، ففي صحيح مسلم أنه كان يقرأها مع ق في العيد.

وكسُورةِ: الجُمُعةِ والمنافِقُون، ففي صحيح مسلم أنه كان يقرأ بهما في صلاة الجمعة.

وكسورة: والمُرْسَلاتِ، ففي صحيح البخاري عن ابن مسعود أنه قال: بينا نحن مع رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم في غارٍ، إذْ نَزَلت عليه: والمُرْسَلاتُ فتلقَّيناها مِن فِيه، وإنَّ فاه لَرَطْبٌ بها إذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم اقتُلُوها، قال: فابتدرناها فسَبَقَتْنا، قال. فقال: وُقِيَتْ شَرَّكم كما وُقِيتُم شَرَّها[1].

وكسُوَرٍ شَتَّى من المُفَصَّل.

وقال مكيٌّ وغيرُه: ترتيبُ الآياتِ في السُّوَرِ هو بأمرٍ من النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم. ولمَّا لم يأمُر بذلك في أولِ براءة تُرِكَتْ بلا بسملة.

وقال القاضي أبو بكر ــ الباقلاني ــ في «الانتصـار»: الذي نذهَبُ إليه أنَّ جميعَ القرآنِ الذي أنزله الله وأمَرَ بإثباتِ رَسْمِه، ولم يَنْسَخه، ولا رَفَع تلاوتَهُ بعدَ نزوله هو هذا الذي بين الدُّفَّتَيْن الذي حَوَاه مُصحَفُ عثمانَ، وإنه لم يَنْقُص منه شيءٌ ولا زِيدَ فيه. وإنَّ ترتيبَهُ ونَظْمَه ثابتٌ على ما نَظَمَهُ اللَّهُ تعالى، ورتَّبَه عليه رسولُهُ من آيِ السُّوَر، لم يُقدَّم من ذلك مُؤَخَّرٍ ولا أُخِّرَ منه مُقدَّم.

وإنَّ الأُمَّةَ ضَبَطَتْ عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم ترتيبَ أيِ كلِّ سُورة

---

(١) وقع في الأصل المطبوع (فقال صلَّى الله عليه وسلَّم: عليكم، اقتلوها. . .). والحديث أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع من صحيحه، في كتاب جزاء الصيد في (باب ما يقتل المحرم) ٤: ٣٥، وفي كتاب بدء الخلق في (باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم) ٦: ٣٥٥، وفي كتاب التفسير في تفسير سورة (والمرسلات) ١: ٦٨٥. وأقرَبُ الروايات إلى السياقة المذكورة هنا، في الموضع الثاني، وليس في المواضع الثلاث لفظ (عليكم)، فلذلك طويتُه. ورواه مسلم في صحيحه في (كتاب قتل الحيات) ١٤: ٢٣٣، وليس فيه لفظُ (عليكم).

ومَوَاضعَها، وعَرَفَتْ مواقِعَها، / كما ضَبَطَتْ عنه نفسَ القراءاتِ وذاتَ التلاوة، [٧٨] وإنه يُمكن أن يكون الرسولُ صلَّى الله عليه وسلَّم قد رَتَّبَ سُوَرَه، وأن يكون قد وَكَلَ ذلك إلى الأُمَّةِ بعدَه. قال: وهذا الثاني أقربُ، وأَخرَج عن ابن وَهْب أنه قال: سمعتُ مالكاً يقول: إنَّما أُلِّفَ القرآنُ على ما كانوا يَسمعون من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

وقال ابن الحَصَّار: ترتيبُ السُّوَر ووَضْعُ الآياتِ في مَوَاضِعِها، إنما كان بالوحي، كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: ضَعُوا آيةَ كذا في موضع كذا. وقد حَصَل اليقينُ من النقل المتواتِرِ بهذا الترتيب من تلاوةِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ومما أجمع الصحابةُ على وضعِه هكذا في المصحف.

الصِّلَةُ الثانية

اختُلِف في ترتيب السُّوَر على ما هو عليه الآن، على ثلاثةِ أقوال:

القولُ الأول : أنه كان بتوقيفٍ من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم.

القولُ الثاني: أنه كان باجتهادٍ من الصحابة.

القولُ الثالث: أنَّ ترتيبَ بعضِ السُّوَر كان بتوقيفٍ من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وترتيبَ بعضِها كان باجتهادٍ من الصحابة.

وقد ذَهَب جمهورُ العلماء، منهم مالكٌ والقاضي أبو بكر بن الطيِّب ـ الباقلاني ـ فيما اعتَمَده واستَقَرَّ عليه رأيُه من قوليهِ إلى القولِ الثاني.

وذَهَبَتْ طائفةٌ منهم إلى القول الأول.

قال أبو بكر بنُ الأنباري: أَنزَل الله القرآنَ كلَّه إلى سماء الدنيا، ثم فَرَّقه في بضعٍ وعشرين سنة، فكانت السُّورَةُ تَنزِلُ لأمرٍ يَحدُث، والآيةُ جواباً لمستخبِرٍ، ويَقِفُ جبريلُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم على موضِع السورةِ والآية، / فأَنْسَاقُ السُّوَرِ كأَنْسَاقِ الآياتِ والحروف، كلُّهُ عن النبي صلَّى الله [٧٩] عليه وسلَّم، فمن قدَّم سُورةً أو أخَّرها فقد أفسد نظمَ القرآن.

وقال أبو جعفر النحاس: المختارُ أنَّ تأليفَ السُّوَر على هذا الترتيبِ من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، قال: وإنما جُمِعَ في المصحف على شيء واحد.

وقال ابنُ الحَصَّار: ترتيبُ السُّوَرِ ووَضْعُ الآيات في مواضِعِها إنما كان بالوحي.

ومال القاضي أبو محمد بنُ عطية إلى القولِ الثالث، فقال: إنَّ كثيراً من السُّوَر قد عُلِمَ ترتيبُها في حياةِ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم كالسَّبْع الطِّوالِ، والحواميم والمُفَصَّل، وإنَّ ما سوى ذلك يُمكن أن يكونَ فُوِّضَ الأمرُ فيه إلى الأُمَّة بعدَه.

وقال أبو جعفر بن الزبير: الآثارُ تَشهدُ بأكثرَ مما نَصَّ عليه ابنُ عطية، ويَبقَى منها قليلٌ يُمكِنُ أن يَجْرِيَ فيه الخلاف، كقولِهِ: اقرؤوا الزَّهْرَاوَينِ: البقرةَ وآلَ عمران. رواه مسلم. وكحديثِ سعيدِ بن خالد: قرأ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بالسَّبْع الطِّوَال في ركعةٍ. رواه ابنُ أبـي شيبة في مُصَنفه، وفيه أنه عليه السلام كان يَجمَعُ المُفَصَّل في ركعة.

ورَوَى البخاري عن ابن مسعود أنه قال في بني إسرائيل والكهفِ ومريمَ وطَه والأنبياءِ: إنهن مِن العِتَاق الأُوَل، وهُنَّ من تِلادي. فذكَرَها نَسَقاً كما استَقَرَّ ترتيبُها. وفي صحيح البخاري أنه صلَّى الله عليه وسلَّم كان إذا أَوَى إلى فِراشِه كلَّ ليلة، جَمَع كفَّيْهِ ثم نَفَثَ فيهما فقرأ: قُل هو الله أحد والمُعَوِّذَتَيْنِ.

وقال أبو الحسين أحمدُ بن فارس في كتاب «المسائل الخمس»: جَمْعُ القرآنِ على ضَرْبَين: أحدُهما تأليفُ السُّوَر كتقديمِ السَّبْع الطِّوَال وتعقِيبها بالمِئين، فهذا الضَّرْبُ هو الذي تولَّاه الصحابةُ رضي الله عنهم، وأما الجَمْعُ الآخَرُ وهو جَمْعُ الآياتِ في السُّوَر، فذلك شيء تولَّاه النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم كما أَخبَرَ به جبريلُ عن أمْرِ ربِّهِ عز وجل.

الصِّلَةُ الثالثة

[٨٠] / في أنَّ الأحرُفَ السبعةَ هل هي مجموعةٌ في المصحف أم لا؟

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: قال أبو شَامَة: وقد اختلَفَ السَّلَفُ في الأحرفِ السبعة التي نَزَل بها القرآن، هل هي مجموعةٌ في المصحفِ الذي بأيدي الناس اليومَ، أو ليس فيه إلَّا حرف واحد منها؟ مالَ ابنُ الباقِلَّاني إلى الأول، وصرَّحَ الطبريُّ وجماعةٌ بالثاني، وهو المعتَمَد.

وقد أخرج ابنُ أبي داود في «المصاحف» عن أبي الطاهر بن أبي السَّرْح(١)، قال: سألتُ ابنَ عيينة عن اختلافِ قراءة المَدَنِيِّين والعراقيين، هل هي الأحرُفُ السبعةُ؟ قال: لا، وإنما الأحرُفُ السبعةُ مِثْلُ هَلُمَّ وتعالَ وأَقْبِل، أيَّ ذلك قرأتَ أجزأك، قال: وقال لي ابنُ وَهْبٍ مِثْلَه.

والحقُّ أنَّ الذي جُمِعَ في المصحف هو المتفَقُ على إنزالِهِ، المقطوعُ به، المكتوبُ بأمر النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وفيه بعضُ ما اختَلَفَتْ فيه الأحرُفُ السبعةُ لا جميعُها، كما وقع في المصحف المكي: تَجْرِي مِنْ تحتِها الأنهارُ. وفي غيره: بحذفِ مِنْ، وكذا ما وقع من اختلافِ مصاحف الأمصار من عِدَّةِ واواتٍ ثابتةٍ في بعضِها دُونَ بعض، وعِدَّةِ هاءاتٍ، وعِدَّةِ لامـات، ونحوِ ذلك.

وهو محمولٌ على أنه نَزَل بالأمرينِ معاً، وأمَرَ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بكتابتِهِ لشخصينِ، أو أعلَم بذلك شخصاً واحداً وأمَرَهُ بإثباتهما على الوجهين. وما عدا ذلك من القراءاتِ مما لا يُوافِقُ الرسمَ، فهو مما كانت القِراءَةُ جُوِّزَتْ به توسعةً على الناسِ وتسهيلاً، فلما آلَ الحالُ إلى ما وقع من الاختلافِ في زمنِ عثمان، وكَفَّر بعضُهم بعضاً، اختاروا الاقتصارَ على اللفظِ المأذونِ في كتابتِهِ وتركوا الباقي.

***

(١) وهكذا جاء هذا الاسمُ في «فتح الباري» ٩: ٣٠ (أبو الطاهر بن أَبِـيْ السَّرْح). والذي في «تهذيب الكمال» و «تهذيب التهذيب» و «التقريب» و «الخلاصة» هكذا: (أبو الطاهر أحمد بن عَمْرو بن عبد الله بن عَمْرو بنِ السَّرْح)، من غير لفظ (أبـي)، فتأمل.

الفصل الخامس
في القـراءات السَّبْـع

[٨١] / ليس المرادُ بالقراءاتِ السبع الأحرُفَ السبعةَ التي وَرَد عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّ القرآن أُنزِلَ عليها، وإنما المرادُ بها القراءاتُ المنقولة عن الأئمةِ السبعةِ المعروفين عند القُرَّاء، وهي داخلة في الأحرف السبعةِ المذكورة.

ولم تكن القراءاتُ السبعُ متميزةً من غيرها، حتى قام الإمامُ أبو بكر أحمَدُ بن موسى بن العباس بن مُجَاهِد، وكان على رأسِ الثلاثِ المئةِ ببغداد، فجمَعَ قراءاتِ سبعةٍ من مشهوري أئمةِ الحَرَمينِ والعِراقَيْنِ والشام، وهم نافع، وعبدُ الله بنُ كَثِير، وأبو عَمْرو بنُ العلاء، وعبدُ الله بنُ عامر، وعاصمٌ، وحَمْزَة، وعليٌّ الكِسَائيّ.

وقد توهَّم بعضُ الناس أنَّ قراءاتِ السبعةِ هي الأحرُفُ السبعة، وليس الأمر كذلك. والذي أوقع هؤلاء في هذه الشبهةِ أنهم سَمِعُوا أنَّ القرآن أُنزِلَ على سبعةِ أحرف، وسَمِعُوا قراءاتِ السبعة، فظنوا أنَّ هذه السبعةَ هي تلك المشارُ إليها.

وقد لام كثيرٌ من العلماء المتقدمين ابنَ مجاهد على اختياره عدَدَ السبعة، لما فيه من الإيهام، وقالوا: ألا اقتَصَرَ على ما دُونَ هذا العَدَد أو زاد عليه؟ أو بيَّن مرادَهُ منه، ليَخْلُصَ من لا يَعلمُ من هذه الشبهة.

قال أحمدُ بن عمار المَهْدَوِيّ: لقد فَعَل مُسَبِّعُ هذه السبعةِ ما لا ينبغي له، وأَشكَل الأمرُ على العامة بإيهامه كلَّ من قَلَّ نظرُهُ: أنَّ هذه القراءاتِ هي المذكورةُ في الخبر. وليته إذِ ٱقتَصَر نَقَص عن السبعةِ أو زادَ ليُزِيلَ الشبهة.

[٨٢] / ووقع له أيضاً في اقتصارِهِ من رُواةِ كلِّ إمامٍ على راويين: أنه صار مَنْ سَمِعَ قراءةَ راوٍ ثالثٍ غيرِهما أبطَلَها. وقد تكونُ أشهَرَ وأصحَّ وأظهَرَ، وربما بالغ من لا يَفهَمُ فخطَّأ أو كفَّر.

وقال الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القَرَّاب في «الشافي»: التمسُّكُ بقراءة سَبْعَةٍ من القراء دون غيرِهم، ليس فيه أثرٌ ولا سُنَّةٌ، وإنما هو مِن جَمْعِ بعضِ المتأخرين، لم يكن قرَأ بأكثرَ من السَّبْع، فصنَّف كتاباً وسمَّاه كتابَ السبعة، فانتَشَر ذلك في العامة، وتوهَّموا أنه لا تجوز الزيادةُ على ما ذُكِرَ في ذلك الكتاب، لاشتهارِ ذكرِ مصنِّفِه.

وقد صنَّفَ غيرُهُ كتباً في القراءات بعدَه، وذَكَر لكل إمام من هؤلاء الأئمة رواياتٍ كثيرةٍ وأنواعاً من الاختلاف، ولم يقل أحدٌ: إنه لا تجوزُ القراءةُ بتلك الروايات من أجل أنها غيرُ مذكورة في كتاب ذلك المصنِّف، ولو كانت القراءةُ محصورةً بسبع رواياتٍ لسبعةٍ من القراء، لوجَبَ أن لا تُؤخَذَ عن كل واحدٍ منهم إلا روايةٌ واحدة، وهذا لا قائلَ به.

وقال الإمام أبو محمد مَكِيٌّ: قد ذَكَر الناسُ من الأئمة في كتبهم أكثرَ من سَبْعِينَ ممن هو أعلَى رتبةً وأجَلُّ قَدْراً من هؤلاء السبعة، على أنه قد تَرَك جماعةٌ من العلماء في كتبهم في القراءاتِ ذِكْرَ بعض هؤلاء السبعةِ واطَّرَحَهُم، قد تَرَك أبو حاتم وغيرُهُ ذِكْرَ حمزةَ والكسائيِّ وابنِ عامر، وزادَ نحوَ عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة.

وكذلك زادَ الطبريُّ في «كتاب القراءات» له على هؤلاء السبعةِ نحوَ خمسةَ عَشَر رجلاً. وكذلك فَعَل أبو عُبَيْد وإسماعيلُ القاضي. فكيف يجوزُ أن يَظُنَّ ظانٌ أنَّ هؤلاء السبعةَ المتأخرين قراءةُ كل واحد منهم أَحَدُ الحروفِ السبعةِ المنصوص عليها؟! هذا تخلُّفٌ عظيم! أكان ذلك بنصٍّ من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، أم / كيف ذلك؟ وكيف يكونُ ذلك والكسائيُّ إنما لَحِقَ بالسبعةِ [٨٣] بالأمسِ في أيام المأمونِ وغيرِه، وكان السابعُ يعقوبَ الحَضْرَمِيَّ. فأَثبَتَ

ابنُ مجاهد في سَنَةِ ثلاث مئةٍ ونحوِها الكسائيَّ في موضع يعقوب.

وقد نسَبَ بعضُ الناس إلى ابنِ مجاهد أنه كان يَتوهَّمُ أن هذه القراءاتِ السبعَ هي الأحرُفُ السبعةُ المذكورة في الحديث، وهو خطأ. والغريبُ في ذلك الإقدامُ على نسبةِ مثلِ هذا الوَهَمِ إلى مثلِ هذا الإمام، وقد بالَغَ صاحبُهُ أبو طاهر بنُ أبـي هاشم في الرد على من نَسَب إليه ذلك.

فوائد تتعلق بالقراءات

الفائدةُ الأُولى

وهي في الأئمةِ الذين تُنسَبُ إليهم القراءاتُ السبعُ ورُواتِهم

الأئمةُ الذين تُنسَبُ إليهم القراءاتُ السبعُ سبعةٌ:

الأولُ منهم: نافعُ بن عبد الرحمن المَدَنيُّ، أَخَذَ عن سبعين من التابعين، منهم أبو جعفر بنُ القَعْقَاع، وشيبةُ بنُ نِصَاح، وعبدُ الرحمن بن هُرْمُز الأعرج.

وله راويان يرويانِ عنه بغير واسطة، أحدُهما قَالُون وهو عِيْسَى بنُ مِيناء، وثانيهما وَرْشٌ وهو عثمانُ بن سعيد المِصري. ـ توفي نافع سنة ١٦٩ ـ.

الثاني: عبدُ الله بنُ كَثِيرٍ المكيُّ، أَخَذَ عن عبد الله بن السائب المخزوميّ الصحابـيّ. ـ ولد سنة ٤٥، وتوفي سنة ١٢٠ ـ.

وله راويانِ يرويانِ عنه بوسائط، أحدُهما البَزِّي، وهو أحمَدُ بن محمد المكيّ، وثانيهما قُنْبُل، وهو محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي.

[٨٤] / الثالث: أبو عَمْرو بنُ العلاء البصريُّ المازني، أَخَذَ عن جماعة من التابعين، منهم ابنُ كَثِير ومُجاهِد ـ بنُ جَبْر ـ.

وله راويان يرويان عنه بواسطةِ يحيى بن المبارك اليَزِيدي، أحدُهما الدُّوْرِيّ، وهو أبو عُمَر حفصُ بن عُمَر. وثانيهما السُّوْسِي، وهو أبو شُعَيب صالح بن زياد. ـ ولد أبو عَمْرو سنة ٧٠، وتوفي سنة ١٥٤ ـ.

الرابع: عبدُ الله بنُ عامر اليَحْصُبي، وُلِدَ في اليَمَن، وانتقل منها إلى دمشق من بلاد الشام، وكان من التابعين. أَخَذ عن أبي الدرداء.

وله راويان يرويانِ عنه بوسائط، أحدُهما هِشامُ بن عَمَّار، وثانيهما ابنُ ذَكْوَان؛ وهو عبدُ الله بنُ أحمد بن بشير بن ذَكْوَان. ـ وُلِدَ ابنُ عامر سنة ٨، وتوفي سنة ١١٨ ـ.

الخامس: عاصِمُ بن أبي النَّجُوْدِ الكوفيُّ، وكان من التابعين، أَخَذَ عن عبد الله بن حَبِيب السُّلَمِي وزِرِّ بن حُبَيْشٍ الأَسَدِي، وهما أَخَذَا، عن عليّ وابن مسعود. ـ توفي عاصم سنة ١٢٧ ـ

وله راويان أَخَذَا عنه من غير واسطة، أحدُهما حفصُ بن سليمان الأَسَدِي الكوفي، وثانيهما أبو بكر شُعبَةُ بن عَيَّاش الكوفي.

السادس: حمزةُ بنُ حَبِيبٍ الزيَّاتُ الكوفي، أَخَذَ عن عاصم والأعمش وغيرهما. ـ ولد حمزة سنة ٨٠، وتوفي سنة ١٥٦ ـ.

وله راويانِ عنه بواسطةِ سَلِيم[١]، أحدُهما خَلَفُ بنُ هشام البزَّار أَحَدُ الأئمة العَشَرة، وثانيهما خَلَّاد بن خالد الكوفي.

السابع: عليُّ بنُ حمزة الكوفيُّ المعروفُ بالكسائي، أَخَذَ عن حمزة وأبي بكر بن عَيَّاش. ـ توفي الكسائي سنة ١٨٩ ـ.

وله راويان يرويانِ عنه بغير واسطة، أحدُهما أبو الحارث الليثُ بن خالد، وثانيهما أبو عُمَر حفصُ بن عُمَر الدُّوْرِي وهو أَحَدُ الراويين، عن أبي عَمْرِو بنِ العلاء.

تنبيه

/ إنَّ لكل واحدٍ من الأئمة السبعةِ رواةً كثيرين من أهل الديانةِ والأمانةِ والضبطِ والإتقان، إلا أنَّ ابنَ مُجاهِد اقتَصَر منهم على من ذُكِرَ هنا، تقريباً لأمرِ [٨٥]

---

(١) هو: سَلِيمُ بنُ عيسى القارئُ الكوفي.

القراءاتِ على الراغبين فيها، فتابَعَهُ الناسُ على ذلك.

الفائدةُ الثانيةُ

وهي في الفَرْق بين القراءةِ والروايةِ والطَّرِيقِ والوَجْه

الخلافُ إن كان لأحدِ الأئمةِ السبعةِ أو العشَرَةِ أو نحوِهم، واتَّفقَتْ الرواياتُ والطُّرُقُ عنه، فهو قِراءةٌ. وإن كان للراوي عنه فروايةٌ. أو لمن بعدَهُ فنازلاً فطريقٌ. وما كان على غيرِ هذه الصفة مما هو راجعٌ إلى تخيير القارىء فيه فوَجْهٌ.

مثالُ ذلك إثباتُ البسملة بين السُّورتينِ، فإنه يقال فيه: هو قراءةُ ابنِ كَثِيرٍ ومَنْ معه، وروايَةُ قالُونَ، عن نافع، وطريقُ الأصبهاني عن وَرْش.

ومثالُ الأوْجُهِ: الأوجُهُ الثلاثةُ الواقعةُ في الوقف على العالَمِين، فإنه يجوز فيه لجميعِ القراء الإشباعُ والتوسُّطُ والقَصْرُ. أما الإشباعُ فلاجتماع الساكِنَيْن، وأما التوسُّط فلاجتماع الساكِنَيْنِ مع ملاحظةِ كونِهِ عارضاً، وأما القَصْرُ فلعدم الاعتدادِ بذلك لكونِهِ عارضاً. ويقاس على ذلك جميعُ ما يماثلُه.

تنبيه

ليس للقارىء أن يَدَع شيئاً من القراءاتِ والرواياتِ والطُّرقِ، فإن أخَلَّ بشيء من ذلك كان نقصاً في روايته.

وأما الأوجُهُ فليسَتْ كذلك، إذ هي على سبيلِ التخيير، فأيُّ وجهٍ أتَى به القارىء أجزأه في تلك الرواية، ولم يكن مُخِلًّا بشيء منها، فلا حاجةَ لجمعها في موضعٍ واحدٍ بلا داع.

[٨٦] / ومن ثَمَّ كان بعضُ المقرئين يأخذُ بالأقوى عنده، ويجعَلُ الباقي مأذوناً فيه. وبعضُهم كان لا يلتزمُ شيئاً بل يتركُ القارىء يقرأُ بما شاء منها. وبعضُهم كان يقرأُ بواحدٍ في موضع، وبآخَرَ في غيره، يتجمَّعُ الجميعُ بالرواية

والمشافهة. وبعضُهم كان يَجمعُها في أولِ موضـع ورَدَتْ فيه، أو موضعٍ مًّا من المواضع.

وأما جمعُها في كل موضع ففيه تكلفٌ لا داعيَ إليه، وإنما ساغ الجمعُ بين الأوجهِ في نحو التسهيل في وقف حمزة، لتدريبِ القارىء المبتدىء عليها، ليعتاد لسانُهُ على التلفظِ بها من غير كُلْفة، ولذلك لا يُكلَّفُ من أتقَنَها بجَمْعِها في كل موضع.

الفائدةُ الثالثةُ

وهي في مأخذِ القراءاتِ وسببِ اختلافها

قال ابن أبـي هاشم: إنَّ السبب في اختلافِ القراءاتِ السبع وغيرِها أنَّ الجهاتِ التي وُجِّهَتْ إليها المصاحف، كان بها من الصحابة من حَمَل عنه أهلُ تلك الجهة، وكانت المصاحفُ خاليةً من النَّقْط والشَّكْل، قال: فثبَتَ أهـلُ كل ناحية على ما كانوا تلقَّوْه سماعاً عن الصحابة، بشرطِ مُوافقةِ الخط، وتركوا ما يُخالِفُ الخطَّ امتثالاً لأمرِ عثمان، الذي وافَقَه عليه الصحابةُ لِمَا رأوْا في ذلك من الاحتياطِ للقرآن، فمن ثَمَّ نشأ الاختلافُ بين قُرَّاء الأمصار مع كونهم متمسكين بحرفٍ واحد من السبعة. اهـ.

وقد ظنَّ بعضُ الناس أنَّ القراءاتِ قد أُخِذَتْ من المصحف، وليس كذلك، لخلوِّهِ في أول الأمرِ من النَّقْطِ والشَّكْل، قال المازَريُّ: ليس الإعرابُ وبابُهُ في الاختلافِ بين القراء مما يُرجَعُ فيه إلى المصحف. وقال غيرُه: إنَّ المصحفَ إمامٌ ودليلٌ فيما يُعَيِّنُهُ من ترتيبٍ بمنع التقديم والتأخير، ومن حَصْرٍ بمنع الزيادة والنقصان، وإبدالِ لفظٍ بلفظٍ آخر وإن كان بمعناه، دُونَ ما لا يُعَيِّنُه من كيفيةِ النطقِ باللفظ.

الفائدةُ الرابعةُ

وهي في أن القراءاتِ توقيفية

[٨٧] / قال الزَّرْكَشِيُّ في «البرهان»: إن القراءاتِ توقيفية، وليست اختيارية، خلافاً لجماعةٍ، منهم الزمخشريُّ، حيث ظَنُّوا أنها اختيارية تَدُورُ مع اختيارِ الفُصَحاءِ واجتهادِ البلغاء، ورُدَّ على حمزَة قراءةُ: والأرْحامِ بالخفض(١). ومثلُ ما حُكِيَ عن أبـي زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي أنهم خطَّؤوا حمزةَ في قراءته: وما أنتُمْ بمُصْرِخِيِّ بكسر الياء المشددة.

وكذلك أنكروا على أبـي عَمْرٍو إدغـامَهُ الراءَ في اللام في يَغْفِرْ لكم. وقال الزجاج: إنه خطأ فاحش، فلا يُدْغَمُ الراءُ في اللامِ إذا قلتَ: مُرْ لي بكذا لأن الراء حرفٌ مكرر، ولا يُدْغَمُ الزائد في الناقص للإخلال به، فأما اللامُ فيجوز إدغامُهُ في الراء، ولو أدغمتَ الراءَ في اللام لذهب التكريرُ من الراء، وهذا خلافُ إجماع النَّحْوِيين. انتهى.

وهذا تحامُلٌ، وقد انعقد الإجماعُ على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سُنَّةٌ مُتَّبَعة، ولا مجالَ للاجتهاد فيها، ولهذا قال سيبويه في «كتابه» في قوله تعالى: مَا هَذَا بَشَراً. وبَنُو تميم يرفعونه إلَّا من دَرَى كيف هي في المُصْحَف، وإنما كان كذلك لأنَّ القراءة سُنَّةٌ مروية عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا تكون القراءة بغير ما رُوِيَ عنه. انتهى. اهـ.

وقال القاضي أبو بكر ــ الباقِلَّاني ــ في «الانتصار»: ذَهَب قومٌ من الفقهاء والمتكلمين إلى إثباتِ قرآنٍ حُكماً لا عِلماً، بخبرِ الواحد دون الاستفاضة، وكَرِهَ ذلك أهلُ الحق، وامتنعوا منه، وقال قومٌ من المتكلمين: إنه يَسُوغُ إعمالُ الرأيِ والاجتهادِ في إثباتِ قراءةٍ وأوجهٍ وأحرُفٍ إذا كانت تلك الأوجُهُ صواباً في اللغة العربية، وإن / لم يَثبُت أنَّ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم قَرَأ بها، وأبَى ذلك [٨٨]

---

(١) في أول سورة النساء في قوله تعالى: ﴿واتَّقُوْا اللَّهَ الذي تَساءَلُون بِهِ والأرحامَ﴾.

أهلُ الحق وأنكروه وخطَّؤوا من قال به.

وقد ذَهَب إلى هذا كثيرون ممن اشتهَرَ بالقراءة والإقراء، إلا أنَّ الناسَ رَغِبوا عن قراءتهم، لأنهم اعتمدوا في كثير منها على رأيهم، وخَلَطُوا ذلك بما رووه عن أئمتهم.

منهم ابنُ مُحَيْصِن وهو محمدُ بنُ عبد الرحمن المكي، قال الدَّانِيُّ: كان له اختيارٌ على مذهبِ العربية، خَرَج به عن إجماع أهلِ بلده، فرَغِبَ الناسُ عن قراءته، وأجمعوا على قراءةِ ابنِ كثير.

ومنهم ابنُ مِقْسَم[1]. قال الدَّانِي: عالمٌ بالعربية، حافظٌ للغة، حسَنُ التصنيف، مشهورٌ بالضبطِ والإتقان، إلا أنه سَلَك مَسْلَكَ ابنِ شَنَبُوْذ[2]، فاختار حروفاً خالف فيها أئمةَ العامة، وكان يَذهَبُ إلى أنَّ كل قراءة تُوافِقُ خَطَّ المصحف فالقراءةُ بها جائزة، وإن لم تكن لها مادَّة[3]. اهـ.

وقد نُقِلَ عنه أنه قال: يَجُوزُ للعالم بالعربيةِ والمعاني القرآنيةِ أن يقرأ برأيه على ما تقتضِيهِ العربيةُ والمعاني التفسيريةُ، ونُقِلَ عنه أنه قَرَأ نَجِيًّا في قوله تعالى: فلمَّا اسْتَيأَسُوا منه خَلَصُوا نَجِيًّا. نجباً بالباء. وقد ذَكَر ابنُ الجَزَرِيّ أمْرَهُ في «النَّشْر»، حيث قال بَعْدَ أن ذَكَر رَدَّ ما وافَقَ العربيَّةَ والرسمَ ولم يُنْقَلْ آلبَتَّةَ:

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب العَطَّار، المشهورُ بابنِ مِقْسَم البغداديُّ. ولد سنة ٢٦٥، وتوفي سنة ٣٥٤، كان يقول: كلُّ قراءة وافقَتْ المصحف ووجهاً في العربية، فالقراءةُ بها جائزة وإن لم يكن لها سَنَدٌ. فرفَعَ القُرَّاءُ أمرَهُ إلى السلطان، فأحضره واستتابه.

(٢) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن شَنَبُوذ البغدادي، توفي سنة ٣٢٨، وانفرد بشواذ كان يقرأ بها في المحراب، منها: (وكان أمامَهُم ملِكٌ يأخذُ كل سفينةٍ غصْباً) و(تَبَّتْ يدا أبـي لَهَبٍ وقَدْ تَبَّ). وعَلِمَ الوزيرُ ابن مُقْلَة بأمره، فأحضَرَهُ وأحضَرَ بعضَ القُرَّاء فناظروه، فنَسَبهم إلى الجهل وأغلَظَ للوزير، فأمَرَ بضربه، ثم استتيب غَصْباً ونُفِيَ إلى المدائن، وتوفي ببغداد، وقيل: مات في مَحْبِسِه بدار السلطان.

(٣) أي لم يكن لها سَنَدٌ صحيح نُقلَتْ به.

وقد ذُكِرَ جوازُ ذلك، عن أبي بكر محمدِ بنِ الحسن بن مِقْسَم البغداديِّ المُقرِىء النَّحْوِي، وكان بعدَ الثلاثِ المِئة.

قال الإمام أبو طاهر بنُ أبي هاشِم في كتابه «البيان»: وقد نَبَغ نابغٌ في عصرنا، فزَعَم أنَّ كلَّ من صَحَّ عنده وجهٌ في العربية بحرفٍ من القرآن يُوافق المصحف، فقراءتُهُ جائزة في الصلاةِ وغيرِها، فابتَدَع بدعةً ضَلَّ بها سَوَاءَ السبيل. قلتُ: وقد عُقِدَ له بسببِ ذلك مجلسٌ ببغداد حضَرَهُ الفقهاء والقراء، وأجمعوا على مَنْعِه، / وأُوقِف للضَّرْبِ فتابَ ورجع، وكُتِبَ عليه بذلك محضرٌ كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»، وأشرنا إليه في «الطبقات». [٨٩]

ومن ثَمَّ امتنَعَتْ القراءةُ بالقياسِ المطلق، وهو الذي ليس له أصلٌ في القراءة يُرجَعُ إليه، ولا ركنٌ وثيقٌ في الأداءِ يُعتَمَدُ عليه، كما رَوَينا عن عُمَرَ بنِ الخطاب وزيدِ بن ثابت من الصحابة، وعن ابنِ المنكدر وعروةَ بنِ الزبير وعُمَرَ بنِ عبد العزيز وعامرٍ الشعبيّ من التابعين: أنهم قالوا: القراءةُ سُنَّةٌ يأخُذُها الآخرُ عن الأول، فاقرؤا كما عُلِّمْتُموه؛ ولذلك كان كثيرٌ من أئمةِ القراءة كنافع وأبي عَمْرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما أُقرِئتُ لقرأتُ حرفَ كذا كذا وحرفَ كذا كذا.

وقال أبو بكر بن مجاهد في كتاب «جامع القراءات»: ولم أرَ أحداً ممن أدركتُ من القُرَّاءِ وأهلِ العلم باللغةِ وأئمةِ العربية يُرخِّصُون لأحدٍ في أن يَقرأ بحَرْفٍ لم يَقرأ به أحدٌ من الأئمة الماضين، وإن كان جائزاً في العربية، بل رأيتُهم يُشَدِّدون في ذلك وينهَوْن عنه، ويَرْوُون الكراهةَ له عمن تقدَّمَ من مشايخهم، لئلا يَجسُرَ على القولِ في القرآن بالرأي أهلُ الزيغ، ويَنسُبُون من فعَلَهُ إلى البدعةِ والخروج عن الجماعة، ومفارقةِ أهل القِبلة، ومخالفةِ الأُمَّة.

قال أبو بكر بن مجاهد: ومتى ما طَمِعَ أهلُ الزيغ في تغيير الحرفِ

والحرفين، غَيَّروا أكثرَ من ذلك، وعسى أن يتطاولَ الزمانُ كذلك، فَيَنشأ قومٌ فيقولون: لم يَقرأ بعضُهم هذا إلا وله أصل.

الفائدةُ الخامسةُ

وهي في حكم خَلْطِ القراءاتِ بعضِها ببعض

قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السَّخَاوِيُّ في كتاب «جَمَال القُرَّاء»: / خَلْطُ هذه القراءاتِ بعضِها ببعض خطأ، وقال العلاّمة النوويُّ في [٩٠] كتاب «التبيان»: وإذا ابتدأ القارئُ بقراءة شخصٍ من السبعة، فينبغي أن لا يَزالَ على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطُهُ فله أن يقرأ بقراءة آخَرَ من السبعة، والأَولى دوامُهُ على تلك القراءة في ذلك المجلس. اهـ.

وأما التلفيقُ بين القراءات، فإن أخلَّ بالمعنى أو بالعربية مُنِعَ منه اتفاقاً، وذلك نحوُ قوله تعالى: فتَلَقَّى آدَمُ مِن رَبِّهِ كَلِمَاتٍ، فقرأه القُرَّاءُ غيرَ ابن كثير برفع آدمَ ونصبِ كلمات، وقرأه ابنُ كثير بنصب آدم ورفعِ كلمات؛ وإن لم يُخِلَّ بالمعنى ولا بالعربية اختُلِفَ فيه، فذهب بعضُهم إلى المنع منه أيضاً، وذهب بعضُهم إلى جوازِه، ورأى أن في المنع منه تضييقاً على القُرَّاء في أمرٍ ثبتَتْ التوسعةُ فيه.

تنبيه

وهو في معنى الاختيار في أمر القراءة

الاختيارُ عند القوم أن يَعمِدَ من كان أَهلاً له إلى القراءاتِ المروية، فَيَختارَ منها ما هو الراجحُ عنده، ويُجرِّدَ من ذلك طريقاً في القراءةِ على حِدَة، وقد وقع ذلك من الكسائي، وممن اختار من القراءاتِ كما اختار الكسائيُّ: أبو عُبَيد، وأبو حاتم، والمُفَضَّل، وأبو جعفر الطبري، وذلك واضحٌ في تصانيفهم.

قال مكي: وقد اختار الناسُ بعدَ ذلك، وأكثرُ اختياراتِهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثةُ أشياء: قُوَّةُ وجهه في العربية، وموافقتُهُ للمصحف، واجتماعُ العامَّةِ عليه. والمرادُ باجتماع العامَّةِ عليه عندَهم: اتفاقُ أهلِ المدينة وأهلِ الكوفة عليه، فإنَّ ذلك عندهم حُجَّةٌ قوية تُوجِبُ الاختيار. وربما أرادوا باجتماع العامةِ عليه اجتماعَ أهلِ الحرمين عليه، وربما جعلوا الاعتبارَ بما اتَّفَق عليه نافعٌ وعاصم، / فإن قراءة هذين الإمامين أولى القراءاتِ وأصحُّها سَنَداً وأفصَحُها في العربية. ويتلوها في الفصاحة خاصَّةً قراءةُ أبي عَمْرٍو، وَالكِسائيِّ. [٩١]

الفائدة السادسة

وهي في كيفية تحمُّل القرآن

قال في «الإتقان» في مبحث كيفية تحمُّلِ القرآن: أما القراءةُ على الشيخ فهي المستعملَةُ سَلَفاً وخَلَفاً، وأما السماعُ من لفظِ الشيخ فيُحتَمَلُ أن يقالَ به هنا، لأن الصحابة رضي الله عنهم، إنما أخذوا القرآنَ من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، لكن لم يأخذ به أحدٌ من القُرَّاء، والمنعُ فيه ظاهر، لأنَّ المقصودَ هنا كيفيةُ الأداء، وليس كلُّ من سَمِعَ من لفظِ الشيخ يَقْدِرُ على الأداء كهيئتِهِ، بخلافِ الحديثِ فإنَّ المقصودَ فيه المعنى أو اللفظُ لا بالهيآتِ المعتبرةِ في أداء القرآن.

وأما الصحابـةُ فكانت فصاحتُهم وطِباعُهم السليمةُ تقتضِي قُدْرَتَهم على الأداءِ كما سمعوه من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، لأنه نَزَل بلغتهم، ومما يَدُلُّ للقراءة على الشيخ عَرْضُ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم القرآنَ على جبريل في رمضان كلَّ عام.

ويُحكَى أنَّ الشيخَ شمسَ الدين بنَ الجَزَري لمَّا قَدِمَ القاهرةَ وازدحمَ عليه الخلق، لم يتسع وقتُه لقراءة الجميع، فكان يَقرأُ عليهم الآية ثم يُعيدونها عليه دفعةً واحدة، فلم يَكتفِ بقراءته.

وتجوزُ القراءةُ على الشيخ ولو كان غيرُهُ يَقرأُ عليه في تلك الحالة، إذا كان بحيث لا يَخفَى عليه حالُهم، وقد كان الشيخ عَلَمُ الدين السَّخاويُّ يَقرأ عليه اثنانِ وثلاثةٌ في أماكن مختلِفة، ويَرُدُّ على كل منهم. وكذا لو كان الشيخُ مشتغِلاً بشُغلٍ آخر، كنسخٍ ومطالعة. وأما / القراءةُ من الحفظ فالظاهرُ أنها ليست بشرط، بل تكفِي ولو من المصحف. اهـ. [٩٢]

وقال فيه: فائدة: ادَّعَى ابنُ خَيْرٍ الإجماعَ على أنه ليس لأحدٍ أن يَنقُلَ حـديثاً عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم ما لم يكن له به رواية ولو بالإجازة[١]، فهل يكون حُكمُ القرآنِ كذلك، فليس لأحَدٍ أن يَنقُلَ آيةً أو يقرأَها ما لم يقرأها على شيخ؟، لم أرَ في ذلك نقلاً. ولذلك وجهٌ من حيث إنَّ الاحتياطَ في أداء ألفاظ القرآن أشَدُّ منه في ألفاظِ الحديث.

ولعدمِ اشتراطِهِ فيه[٢] وجهٌ، من حيث إنَّ اشتراطَه ذلك في الحديث، إنما هو لخوفِ أن يَدخُلَ في الحديث ما ليس منه، أو يُتقوَّلَ على النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم ما لم يَقُله، والقرآنُ محفوظٌ متلقًّى متداوَلٌ ميسَّر، وهذا هو الظاهر.

فائدة ثانية: الإجازةُ من الشيخ غيرُ شرطٍ في جواز التصدِّي للإقراءِ والإفادة، فمن عَلِمَ من نفسِه الأهليةَ جازَ له ذلك وإن لم يُجزه أحد. وعلى ذلك

---

(١) قولُ الحافظِ ابنِ خير الأَمَوي ـ بفتح الهمزة ـ الإشبيلي هذا، جـاء في كتابه «فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه»، ص ١٦ ـ ١٧، وهو منتَقَدٌ مردود، والعملُ على خلافه، انظر في هذا الموضوع «الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة»، للإمام اللكنوي ص ٦٢ ـ ٦٤، وحاشية المَدابغي على «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهَيْتَمي ص ٢٦ أو ٢٩، بعد قول الإمام النووي في خطبتِها: (فقد روينا)، وقد أطال الإمامُ المؤلفُ الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى، الردَّ على كلام ابن خير في كتابه العُجاب: «توجيه النظر إلى أصول الأثر»، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٧.

(٢) أي: في نقلِ الحديث.

السلفُ الأولون والصدرُ الصالح. وكذلك في كلِّ علمٍ وفي الإقراءِ والإفتاء، خلافاً لما يَتوهَّمُهُ الأغبياء، من اعتقادِ كونِها شَرْطاً. وإنما اصطلح الناسُ على الإجازة، لأنَّ أهليةَ الشخص لا يَعلَمُها غالباً من يُريدُ الأخذَ عنه من المبتدئين ونحوِهم، لقصورِ مَقامِهم عن ذلك. والبحثُ عن الأهليةِ قَبْلَ الأخذِ شرط، فجُعِلَتْ الإجازةُ كالشهادة من الشيخ للمُجازِ بالأهلية.

تَـتِمَّـة

في بيانِ أنَّ جبريل عليه السلامِ كان يُعارِضُ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالقرآنِ كلَّ سنةٍ في شهرِ رمضان

أخرج البخـاريّ عن فاطمة عليها السلام أنها قالَتْ: أَسَرَّ إليَّ النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّ جِبريلَ كان يُعارِضُني بالقرآن كلَّ سنة، وإنه عارَضَني العامَ / مرتين، ولا أراهُ إلا حَضَر أجلي. [٩٣]

وأخرج عن ابن عباس أنه قال: كان النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أجوَدَ الناسِ بالخَيْر، وأجوَدُ ما يكونُ في شهرِ رمضان، لأنَّ جبريلَ كان يلقاه في كل ليلةٍ في شهرِ رمضان حتى ينسلخَ، يَعْرِضُ عليه رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم القرآنَ، فإذا لَقِيَهُ جبريلُ كان أجوَدَ بالخيرِ من الريح المرسلة.

وأخرج عن أبـي هريرة أنه قال: كان يَعرِضُ على النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم القرآنَ كلَّ عام مرةً، فعَرَض عليه مرتين في العامِ الذي قُبِضَ فيه. اهـ.

قال بعض العلماء: هذا الحديثُ وهو حديثُ أبـي هريرة يدلُّ على أن جبريل عليه السلام كان يَعرِضُ القرآنَ على النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أيْ يَقْرَؤُه عليه والنبـيُّ يَستمع. والحديثُ السابق وهو حديثُ ابن عباس يدل على عكس ذلك، وهو أنَّ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم كان يَعرِضُ القرآنَ على جبريل أيْ يَقْرَؤُه عليه وجبريلُ يَستمـع. والواقع أنَّ كلاً منهما كان يَعرِضُ القرآنَ على الآخر، فكأنَّ كلاً من الراوِيَيْنِ اقتَصَر في روايتِهِ على ذِكرِ طَرفٍ من الخبر. ومثلُ

ذلك كثيرُ الوقوع، ويَدلُّ على أن الواقعَ ذلك حديثُ فاطمة عليها السلام، فإن المُعارَضَةَ إنما تكون من الجانبين.

وأخرج البخاري في أول كتابه، وهو باب كيف كان بَدْءُ الوحي إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أجوَدَ الناس، وكان أجْوَدُ ما يكونُ في رَمَضَانَ حِينَ يلقاهُ جبريل[1]، وكان يلقاهُ في كل ليلة من رمضان فيُدارِسُه القرآن. فلَرسول الله أجوَدُ بالخَيْرِ من الريح المُرْسَلة.

قال بعضُ العلماء: ظاهرُ هذا الحديث يقتضِي أنَّ جبريلَ عليه السلام كان يَلْقَى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم في كلِّ / رمضان منذ أُنزِل عليه القرآن، [٩٤] ولا يَختصُّ ذلك برمضانات الهجرة، وإن كان صيامُ شهرِ رمضان إنما فُرِضَ بعدَ الهجرة، لأنه كان يُسمَّى رمضان قبلَ أن يُفرَضَ صيامُه.

---

(١) هكذا ضبطه المؤلف بالرفع في (أجودُ)، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١ : ٣٠، «وكان أجْوَدُ ما يكونُ. هو برفع (أجوَدُ)، هكذا في أكثرِ الروايات، وأجوَدُ اسمُ كان، وخبرُهُ محذوف، وهو نحوُ قولهم: أخطَبُ ما يكون الأميرُ في يوم الجمعة.

أو هو مرفوع على أنه مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو (ما يكونُ)، و (ما) مصدرية، وخبرُه (في رمضان)، والتقديرُ: أجوَدُ أكوانِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في رمضان، وإلى هذا جَنَح البخاري في تبويبه في كتاب الصيام، إذ قال: (بابُ أجوَدُ ما كان النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم في رمضان).

وفي رواية الأَصِيلي: (أجْوَدَ) بالنصب على أنه خبرُ كان، وتُعقِّبَ بأنه يَلزَمُ منه أن يكون خبرُها اسمَها، وأُجيبَ بجعل اسم كان ضميرَ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأجوَدَ خبرَها، والتقدير: كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مدَّةَ كونِهِ في رمضان أجوَدَ منه في غيره. قال النووي: الرفعُ أشهر، والنصبُ جائز، وذكر أنه سأل ابنَ مالك عنه، فخرَّج الرفعَ من ثلاثة أوجه، والنصبَ من وجهين، وذكر ابنُ الحاجب في «أماليه» للرفع خمسة أوجه، ولم يُعرِّج على النصب. قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ: ويُرجِّحُ للرفع ورودُه بدون (كان) عند المؤلِّفِ في كتاب الصوم».

وقد اختُلِفَ في العَرْضَةِ الأخيرة، هل كانت بجميع الأحرُفِ المأذونِ في قراءتها، أو بحرفٍ واحدٍ منها؟ وعلى الثاني: فهل هو الحَرْفُ الذي جَمَعَ عثمانُ عليه الناسَ أو غيرُه؟ والراجحُ أنَّ العَرْضَةَ الأخيرةَ كانت بحرفٍ واحدٍ منها، وأنَّ ذلك الحرفَ هو الحرفُ الذي جَمَع عثمانُ عليه الناسَ.

أَخرَجَ ابنُ أُشْتَهْ في «المصاحف» وابن أبـي شيبة في «الفضائل» من طريق ابنِ سِيرين، عن عَبِيْدَة السَّلْماني قال: القراءةُ التي عُرِضَتْ على النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في العامِ الذي قُبِضَ فيه هي القراءةُ التي يَقرَأُها الناسُ اليوم. وأَخرَجَ ابنُ أُشْتَهْ، عن ابنِ سِيرين قال: كان جبريلُ يُعارِضُ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كلَّ سنةٍ في شهر رمضانَ مرةً، فلما كان العامُ الذي قُبِضَ فيه عارَضَهُ مرتين. فيَرَوْنَ أن تكونَ قِراءتُنا هذه على العَرْضةِ الأخيرة.

وقال بعض المُحدِّثين: كان زيدٌ قد شَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرة، وكان يُقرِىءُ الناسَ بها حتى مات، ولذلك اعتمده الصِّدِّيقُ في جمعِ القرآن، وولاَّهُ عثمانُ كَتْبَ المصاحف.

***

الفصل السادس

في بيانِ تَوَاتُرِ القرآنِ والقراءاتِ وما يَتَعلَّقُ بذلك

هذا المَبْحَثُ من أجَلِّ المباحث، وقد عُنِيَ به العلماء الأعلام عنايةً شديدة، وأفاضوا فيه كثيراً، إلا أنه قد وقع في عباراتِ كثيرٍ منهم اضطرابٌ شديد، وذلك لأمور: [٩٥]

منها غُموض معنى المُتَواتِرِ في حَدِّ ذاته، حتى إنه عَرَضَتْ فيه شُبَهٌ لبعضِ / الباحثين عنه جعلَتْهُم حَيارَى في أمرِه!

ومنها ظَنُّ بعضِهم أنَّ خبَرَ الآحادِ لا يُفِيدُ العلم، وإنما يُفِيدُ العلمَ الخبرُ المُتَواتِرُ، مع أنَّ خبَرَ الآحاد قد يُفِيدُ العلم، وذلك إذا احتَفَّتْ به قرائنُ تُوجِبُ ذلك.

ومنها اعتمادُ بعضِهم على أخبارٍ رُوِيَتْ في ذلك، لقول بعض المُحدِّثين فيها: هذه أخبارٌ صحيحةُ الإسنادِ، مع أنَّ الحُكمَ بصحةِ الإسناد لا يقتضِي الحكمَ بصحةِ الخبر، وهو أمرٌ مقرَّرٌ في عِلمِ أُصول الأثر.

ولنذكر شيئاً مما ذكره بعضُ المتكلمين في ذلك فنقول:

قال الحافظ جلال الدين ــ السيوطي ــ في «الإتقان»: لا خلافَ أنَّ كلَّ ما هو من القرآن يجبُ أن يكون متواتراً في أصلِهِ وأجزائِه، وأما في محلِّهِ ووَضْعِهِ وترتيبِه فكذلك عند محققي أهل السنة، للقطع بأنَّ العادةَ تقضِي بالتواترِ في تفاصيلِ مثله، لأنَّ هذا المُعْجِزَ العظيمَ الذي هو أصلُ الدينِ القويم، والصراطُ المستقيم، مما تتوفَّرُ الدواعي على نقلِ جُمَلِهِ وتفاصيلِهِ، فما نُقِلَ آحاداً ولم يتواتر يُقطَعُ بأنه ليس من القرآن.

وذهب كثيرٌ من الأُصوليين إلى أنَّ التَّواتُرَ شرطٌ في ثبوتِ ما هو من القرآن بحسبِ أصلِه، وليس بشرط في محلِهِ ووضعهِ وترتيبه، بل يَكثرُ فيها نقلُ الآحاد. قيل: وهو الذي يقتضِيه صُنعُ الشافعيِّ في إثباتِ البسملةِ من كلِّ سُورَة.

ورُدَّ هذا المذهبُ بأن الدليلَ السابقَ يقتضي التواترَ في الجميع، ولأنه لو لم يُشتَرَط لجاز سُقوطُ كثيرٍ من القرآنِ المكرَّر، وثبوتُ كثيرٍ مما ليس بقرآنٍ منه.

أما الأول فلأنا لو لم نشترط التواترَ في المحل، جاز أن لا يتواترَ كثيرٌ من المكرَّراتِ الواقعةِ في القرآن، مثلُ: فبأيِّ آلاءِ رَبِّكما تُكذِّبانِ.

[٩٦] / وأما الثاني فلأنه إذا لم يتواتر بعضُ القرآن بحسَبِ المحل جاز إثباتُ ذلك البعضِ في الموضع بنقلِ الآحـادِ. وقال القاضي أبو بكر ــ الباقلاني ــ في «الانتصار»: ذهَبَ قومٌ من الفقهاء والمتكلِّمين إلى إثباتِ قرآنٍ حُكماً لا عِلماً، بخبرِ الواحدِ دون الاستفاضة. وكَرِهَ ذلك أهلُ الحق وامتنعوا منه.

وقال قومٌ من المتكلِّمين: إنه يَسُوغُ إعمالُ الرأيِ والاجتهادُ في إثبات قراءةٍ وأوجهٍ وأحرُفٍ إذا كانت تلك الأوجُهُ صواباً في العربية، وإن لم يَثبُت أنَّ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم قرأ بها. وأبَـى ذلك أهلُ الحق وأنكروه وخطَّؤوا من قال به. انتهى.

وقد بَنَى المالكيةُ وغيرُهم ممن قال بإنكارِ البسملة: قولَهم على هذا الأصل، وقرَّرُوه بأنها لم تَتَواتَرْ في أوائِل السُّوَر، وما لم يَتواتَر فليس بقرآن. وأُجِيبَ مِنْ قِبَلِنا بمنع كونِها لم تتواتر، فرُبَّ متواترٍ عندَ قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر.

ويكفي في تواترها إثباتُها في مصاحفِ الصحابةِ فمن بعدَهُم بخَطِّ المصحف، مع مَنْعِهم أن يُكتَبَ في المصحف ما ليس منه، كأسماءِ السُّوَر، وآمِينَ، والأعْشَار. فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتَها بخَطِّه من غيرِ تمييز،

لأنَّ ذلك يَحمِلُ على اعتقادِها قرآناً، فيَكُونُونَ مُغَرِّرين بالمسلمين حاملينَ لهم على اعتقادِ ما ليس بقرآنٍ قرآناً. وهذا مما لا يَجوزُ اعتقادُه في الصحابة.

فإن قيل: لعلها أُثْبِتَتْ للفصل بين السُّوَر. أُجِيبَ بأنَّ هذا فيه تقريرٌ، ولا يجوزُ ارتكابُهُ لمجرَّدِ الفصل، ولو كانت له لكُتِبَتْ بين بَرَاءةَ والأنفالِ. اهـ.

وهنا مُشكِلاتٌ تَرِدُ على هذا الأصل، وهو وجوبُ تواتُرِ القرآن، نذكرها مع الجواب عنها:

المُشْكِلُ الأول: نُقِلَ عن ابن مسعود أنه كان يُنكِرُ كونَ سُورةَ الفاتحةِ والمُعَوِّذتينِ من القرآن.

[٩٧] / وقد أنكَرَ صِحَّةَ النقلِ عنه كثيرٌ من العلماء، قال النووي في «شرح المهذَّب»: أجمع المسلمون على أنَّ المُعوِّذتينِ والفاتحةَ من القرآن، وأنَّ من جَحَدَ شيئاً منها كَفَر. وما نُقِلَ عن ابن مسعود باطلٌ ليس بصحيح. وقال ابنُ حزم في كتاب «القِدْح المُعَلَّى تتميم المُجَلَّى»: هذا كذبٌ على ابن مسعود، وموضوعٌ. وإنما صَحَّ عنه قراءةُ عاصم، عن زِرٍّ، عنه، وفيها المُعَوِّذتانِ والفاتحةُ.

وقال ابن حجر في «شرح البخاري»: قد صَحَّ عن ابن مسعود إنكارُ ذلك، فأَخرَجَ أحمدُ وابنُ حبان عنه أنه كان لا يَكتُبُ المُعوِّذتينِ في مصحفه.

وأخرج عبدُ الله بن أحمد في «زياداتِ المسنَد» والطبرانيُّ وابن مَرْدُوْيَه من طريق الأعمش، عن أبـي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، قال: كان عبدُ الله بن مسعود يَحُكُّ المُعَوِّذتينِ من مصاحفه، ويقولُ: إنهما ليستا من كتابِ الله.

وأخرج البزارُ والطبرانيُّ من وجهٍ آخر عنه أنه كان يَحُكُّ المُعوِّذتينِ من الصُّحُف ويقول: إنما أمَرَ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم أن يُتعَوَّذَ بهما ــ وكان عبد الله لا يقرأ بهما ــ أسانيدها صحيحة.

قال البزار: لم يُتابع ابنَ مسعود على ذلك أحدٌ من الصحابة. وقد صَحَّ

أنه صلَّى الله عليه وسلَّم قرأهما في الصلاة. قال ابن حجر: فقولُ من قال: إنه كذِبٌ عليه مردود، والطعنُ في الرواياتِ الصحيحةِ بغير مستنَدٍ لا يُقبَل. قال: وقد أجاب ابنُ الصبَّاغ بأنه لم يَستقرَّ عنده القطعُ بذلك، ثم حَصَل الاتفاقُ بعدَ ذلك. اهـ.

وقال ابن قتيبة في «مشكل القرآن»: ظَنَّ ابنُ مسعود أنَّ المُعوِّذتينِ ليستَا من القرآن، لأنه رأى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم يُعوِّذُ بهما الحَسَنَ والحُسَينَ، فأقامَ على ظنه، ولا نقول: إنه أصابَ في ذلك وأخطأَ المهاجرون والأنصار.

[٩٨] قال: وأما إسقاطُه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من القرآنِ / مَعاذَ الله، ولكنه ذهب إلى أنَّ القرآن إنما كُتِبَ وجُمِعَ بين اللَّوحَيْنِ، مخافةَ الشكِّ والنسيان والزيادةِ والنقصان، ورأى أنَّ ذلك مأمونٌ في سورة الحَمْدِ لقِصَرِها، ووجوبِ تعلُّمها على كل أحد.

وقال بعض العلماء: يَحتَمِلُ أنَّ ابن مسعود لم يَسمع المعوِّذتينِ من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، ولم تتواتَرَا عنده، فتوقَّفَ في أمرهما، وإنما لم يُنكَر عليه ذلك، لأنه في صَدَدِ البحثِ والنظر، والواجبُ عليه التثبتُ في مثلِ هذا الأمر.

وهنا نكتةٌ مهمةٌ ينبغي التنبيهُ لها، وهي ما ذكره بعضُ المتكلمين حيث قال: ليس المعتبَرُ في العلم بصحةِ النقلِ والقطعِ على ثبوتِهِ أن لا يُخالِفَ فيه مخالِف، وإنما المعتبَرُ في ذلك مجيئُهُ عن قوم يَثْبُتُ بهم التواتُر، وتقومُ بهم الحجة. ومن أمعَنَ النظرَ في هذه المسألة وما شاكَلَها تبيَّنَ له فَرْطُ عنايةِ الصحابةِ بأمر القرآن، وتعجَّبَ ممن يَستدلُّ بها على خلافِ ذلك.

ومما يُشاكلُ ما نُقِلَ عن ابن مسعود ما نُقِلَ عن أُبَيِّ بن كعب أنه كَتَبَ في مصحفه سُورَتين تُسمَّيانِ سُورَتَيْ الخَلْعِ والحَفْد، كان يَقْنُتُ بهما، وهما: اللهمَّ إنَّا نستعينُك ونستغفرُك، ونُثني عليك الخيرَ ولا نَكفُرُك، ونَخْلَعُ ونتركُ من يفْجُرُك. اللهمَّ إيَّاك نعبُدُ ولك نصلي ونسجُدُ، وإليك نَسْعَى ونحفِدُ، نَخشَى عذابَك، ونَرْجو

رحمتَك، إنَّ عذابَك بالكفار مُلْحِقٌ(١).

وقد تعرَّض القاضي لذكر ذلك في «الانتصار» فقال: إنَّ كلامَ القنوتِ المرويَّ أنَّ أُبَيَّ بنَ كعب أثبتَهُ في مصحفه، لم تَقُمْ الحُجَّةُ بأنه قرآنٌ منزل، بل هو ضَرْبٌ من الدعاء، وإنه لو كان قرآناً لنُقِلَ نَقْلَ القرآن، وحَصَل العلمُ بصحته، وإنه يُمكِنُ أن يكون منه كلامٌ كان قرآناً منزلاً ثم نُسِخَ وأُبِيحَ الدعاء به، وخُلِط بكلامٍ ليس بقرآن، ولم يَصِحَّ ذلك عنه، وإنما رُوي عنه أنه أثبتَهُ في مصحفه، وقد أثبَتَ في مصحفه ما ليس بقرآنٍ من دعاءٍ وتأويل.

/ **المُشْكِلُ الثاني**: نُقِلَ عن زيد بن ثابت أنه قال في أثناءِ ذكرِهِ لحديثِ [٩٩] جَمْع القرآن في الصُّحُف، وهو الجَمْعُ الأول، وكان ذلك في عهدِ أبـي بكر الصديق: فقُمتُ فتتبَّعْتُ القرآنَ أجمَعُهُ من الرِّقَاعِ والأكتافِ والعُسُبِ وصُدُورِ الرجال، حتى وجدتُ من سُورةِ التوبة آيتينِ مع أبـي خُزَيْمَة الأنصاري، لم أجِدْهما مع أحدٍ غيرِه: لَقَدْ جاءكم رَسُولٌ من أنفُسِكُم عَزِيزٌ عليهِ ما عَنِتُّم حَرِيصٌ عليكم. إلى آخِرها.

ونُقِلَ عنه أنه قال: لمَّا نسخنا الصُّحفَ في المصاحف، فَقَدتُ آيةً من سُورةِ الأحزابِ كنتُ أسمَعُ رسولَ اللَّه صلَّى الله عليه وسلَّم يَقْرَؤُها، لم أجِدْها مع أحَدٍ إلَّا مع خُزَيْمَةَ الأنصاريِّ الذي جَعَل رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم شهادتَهُ شهادةَ رجلين: مِنَ المُؤمِنينَ رِجَالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا الله عليه. اهـ.

وقد وقَعَ هذا في الجَمْعِ الثاني، وكان ذلك في عهدِ عثمان، وقد اختَلَفَ المتكلِّمون في ذلك.

---

(١) توسع الحافظ السيوطي في تخريج هذا الدعاء (دعاء الخَلْع والحَفْد) في آخِرِ كتابِهِ «الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور» ٦: ٤٢٠ ـ ٤٢٢، فحكاه عن عدد من الصحابة منهم أُبَـيّ وابن مسعود وعمر بن الخطاب وعلي بن أبـي طالب وابن عباس وأنس بن مالك وغيرهم، رضي الله عنهم. فانظره إذا شئت.

فقالَ بعضُهم: إنَّ هذا الخبرَ وإن كان مُخرجاً في الصحيحينِ غيرُ صحيح، لاقتضائِهِ أنَّ الآياتِ الثلاثَ المذكورةَ قد ثبتَتْ بغير طريقِ التواتُر، وهو خلافُ ما يقتضِيهِ الدليلُ المذكور.

وقال بعضُهم: ليس في الخبرِ المذكور ما يقتضي ثبوتَ الآياتِ المذكورة بغير طريقِ التواتُر، لاحتمالِ أن يكون زيدٌ قد أراد بقوله: لم أجِدْها مع غيرِ فلان: لم أجِدْها مكتوبةً عندَ غيرِه. وهو لا يَقتضِي أنه لم يَجِدْها محفوظةً عند غيره.

وقال بعضُهم: إنَّ الدليلَ المذكورَ إنما يقتضي كونَ القرآنِ قد نُقِلَ على وجهٍ يُفِيدُ العلم، وإفادةُ العلم قد تكونُ بغير طريق التواتُر، فإنَّ في أخبار الآحادِ ما يُفيدُ العلم، وهي الأخبارُ التي احتَفَّتْ بها قرائنُ تُوجِبُ ذلك.

وعلى هذا: فنحنُ لا نستبعدُ أن يكون في القرآنِ ما نُقِلَ على هذا الوجه، وذلك كالآياتِ الثلاثِ المذكورةِ، إذ المطلوبُ حُصولُ العلم على أيِّ وجهٍ كان، وقد / حَصَل بهذا الوجه. وهذا القولُ في غايةِ القُوَّةِ والمَتَانة. ولا يَرِدُ عليه شيءٌ مِمَّا يَرِدُ على من أَفْرَط في هذا الأمر، أو فَرَّطَ عليه. [١٠٠]

المُشْكِلُ الثالثُ: رَوَى البخاريُّ عن قتادة أنه قال: سألتُ أنسَ بنَ مالكٍ مَنْ جَمَع القرآن على عهدِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم؟ فقال: أربعةٌ كلُّهم من الأنصار: أُبَـيُّ بن كعب، ومُعاذُ بن جَبَل، وزيدُ بن ثابت، وأَبُو زيد. قلتُ: مَنْ أبو زَيْد؟ قال: أَحَدُ عُمُومتي.

ورَوَى من طريقِ ثابتٍ عن أنس أنه قال: مات النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يَجمَع القرآنَ غيرُ أربعة: أبو الدَّرْدَاء، ومُعاذُ بنُ جبل، وزيدُ بنُ ثابت. وأبو زيد.

وفيه مخالفةٌ لحديثِ قتادة من وجهين: أحدُهما التصريحُ بصيغةِ الحَصْر في الأربعة، والآخَرُ ذِكرُ أبـي الدرداء بدَلَ أُبَـيٍّ بن كَعْب.

وقد استنكر جماعةٌ من الأئمة الحَصْرَ في الأربعة، وقال المازَرِيُّ: لا يَلزَمُ من قولِ أنسٍ: لم يَجمعه غيرُهم أن يكون الواقعُ في نفسِ الأمر كذلك، لأنَّ التقديرَ أنه لا يَعلمُ أنَّ سِواهُم جَمَعَهُ، وإلَّا فكيف الإحاطةُ بذلك مع كثرةِ الصحابة وتفرُّقِهم في البلاد.

وهذا لا يَتِمُّ إلَّا إن كان لَقِيَ كلَّ واحدٍ منهم على انفرادِهِ، وأخبَرَهُ عن نفسِهِ أنه لم يَكْمُل له جَمْعُ القرآنِ في عهدِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم، وهذا في غايةِ البُعد في العادة. وإذا كان المرجعُ إلى ما في علمِهِ، لم يَلزم أن يكون الواقعُ كذلك.

قال: وقد تمسَّك بقولِ أنسٍ هذا جماعةٌ من الملاحدة، ولا متمسَّكَ لهم فيه، فإنَّا لا نُسَلِّمُ حَمْلَهُ على ظاهِرِه، سَلَّمناهُ، ولكنِ من أين لهم أنَّ الواقعَ في نفس الأمرِ كذلك؟ سلَّمناه، لكن لا يَلزَمُ من كونِ كلٍّ من الجَمِّ الغفيرِ لم يحفظه كلَّه: أن لا يكونَ حَفِظَ مجموعَهُ الجَمُّ الغفيرُ، وليس من شَرْطِ التواتُرِ أن يَحفَظَ كلُّ فردٍ جَميعَهُ، بل إذا حَفِظَ الكُلَّ الكُلُّ ولو على التوزيعِ / كفى. [١٠١]

وقال القرطبي: قد قُتِلَ يومَ اليمامة سبعون من القُرَّاء، وقُتِلَ في عهد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بِبِئرِ مَعُونَةَ مثلُ هذا العَدَد. قال: وإنما خَصَّ أنسٌ الأربعةَ بالذكر لشدةِ تعلقِهِ بهم دون غيرِهم، أو لكونِهم كانوا في ذهنِهِ دون غيرهم. اهـ.

وأخرجَ النسائي بسندٍ صحيح عن عبد الله بن عَمْرو أنه قال: جَمَعْتُ القرآنَ فقرأتُ به كلَّ ليلة، فبَلَغ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقال: اقْرَأْهُ في شهر، الحديث.

وأخرج ابنُ أبي داود بسندٍ حَسَنٍ عن محمد بن كعب القُرَظي قال: جَمَع القرآنَ على عهدِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم خمسةٌ من الأنصار: معاذ بنُ جبل، وعُبَادَةُ بن الصَّامِت، وأُبَيُّ بن كعب، وأبو الدَّرْدَاء، وأبو أيوبَ الأنصاري.

تنبيه

وهو في: أيُّ الروايتين أصحُّ

قد اعترَض الإسماعيليُّ على إخراج حديثَيْ أنس معاً في الصحيح مَعَ اختلافهما، فقال: هذانِ الحديثان مختلِفان، ولا يَجُوزانِ في الصحيح مع تبايِنهما؛ بل الصحيحُ أحدُهما. وجَزَم البيهقيُّ بأنَّ ذكرَ أبي الدرداء وَهَمٌ، والصوابُ أُبَيُّ بنُ كعب.

وقال الدَّاوديُّ: لا أَرى ذِكرَ أبي الدرداء محفوظاً، والصحيحُ هي الروايةُ الأولى، وأما الروايةُ الثانيةُ فالظاهرُ أنَّ بعضَ الرواةِ رواها بالمعنى، فزاد فيها الحصرَ، لتوهمه أنه مُراد وذَهِلَ في ذكرِ الأسماء، فأَبدَل اسمَ أُبَيٍّ بنِ كعب باسمِ أبي الدرداء، ومن أمعَنَ النظرَ في أمر الروايةِ بالمعنى لم يَستبعد ذلك.

وهذا أقرَبُ إلى السداد من قول بعضِ العلماء: يَحتمِلُ أن يكون أنسٌ حَدَّث بما ذُكِرَ في الروايتين في وقتين، أَوردَ في أحدِ الوقتين إحدى الروايتين، وفي الوقتِ الآخرِ الروايةَ الأخرى. هذا ما يَتعلَّقُ بأمر تواترِ القرآن.

ولْنَذْكُر ما يتعلَّقُ بأمرِ تواتُرِ القراءاتِ فنقول:

[١٠٢] / قال الجمهورُ: القراءاتُ السبعُ متواترة، واستَثنى ابنُ الحاجب من ذلك ما كان من قَبِيل الأداء، كالإمالةِ وتخفيفِ الهمزة، واستثنى أبو شامة من ذلك الألفاظَ المختلَفَ فيها بين القُرَّاءِ السبعة، وقد نَقَل ذلك عنه ابنُ الجَزَريّ في «النشر» حيث قال:

قال الإمامُ الكبيرُ أبو شامة رحمه الله في «مرشده»: وقد شاع على ألسنةِ جماعةٍ من المتأخرين وغيرِهم من المقلِّدين: أنَّ القراءاتِ السبعَ كلَّها متواترة. أي كلَّ فَرْدٍ فَرْد مما رُوِيَ عن هؤلاء الأئمةِ السبعة. قالوا: والقطعُ بأنها منزلةٌ من عندِ الله واجبٌ، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتَمعَتْ على نقلِهِ عنهم الطُّرُق، واتَّفَقَتْ عليه الفِرَق، من غير نكيرٍ له. مع أنه شاعَ واشتَهَرَ واستفاض، فلا أقلَّ

من اشتراطِ ذلك إذا لم يتفق التواتُر في بعضِها. اهـ.

وقد أَشكلَتْ هذه العبارةُ على كثير ممن وقف عليها، ولم يَظهر لهم كُنْهُ مُرادِهِ منها. وقال أبو شامة في كتاب «البسملة»: وقد تكلَّم القاضي أبو بكر ـ الباقِلَّاني ـ على صحةِ مجيء بعضِ الأحرُفِ أتمَّ من غيرِها، وبيَّنهُ في كتاب «الانتصار». وهذا من أقوى الأدلةِ لنا فيما نختاره في القراءات، على ما مهَّدناه في كتاب «إبراز المعاني الكبير» وغيرِه، من أنَّا لسنا ممن يَلتزِمُ التواترَ في الكلماتِ المختلَفِ فيها بين القُرَّاء، بل القراءاتُ كلُّها منقسمةٌ إلى متواترٍ وغيرِ متواتر، وذلك بيِّنٌ لمن أنصَفَ وعَرَف، وتصفَّحَ القراءاتِ وطُرُقَها. وكَفَى شاهداً لذلك اختلافُ أعيانِ الأُمَّة من الصحابة فمن بعدَهم في البسملة. اهـ.

وقد أورد هذه العبارة في أَثَرِ قولِهِ فيه: ونُقِلَ عن بعضِ متأخِّري الظاهرية أنها آيةٌ، حيث كُتِبَتْ في بعضِ الأحرُفِ السبعةِ دون بعض.

وهذا قولٌ غريب، ولا بأسَ به إن شاء الله تعالى، وكأنه نَزَّلَ اختلافَ القُرَّاءِ في قراءتها بين السورتينِ منزلةَ / اختلافِهم في غيرِها، فكما اختلفوا في حركاتٍ وحروف، اختلفوا أيضاً في إثباتِ كلماتٍ وحَذْفِها، كقوله تعالى في سُورة الحديد: وَمَنْ يَتَوَلَّ فإنَّ اللَّهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ. اختلَف القُرَّاءُ في إثباتِ (هُوَ) وحَذْفِها. وكذلك (مِنْ) في آخِرِ سُورةِ التوبة: تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأنهارُ. فلا يَبْعُدُ في أن يكونَ الاختلافُ في البسملةِ من ذلك، وإن كانت المصاحفُ عليها. [١٠٣]

فإنَّ مِن القراءاتِ ما جاء على خلافِ خَطِّ المصحف، كالصِّراطِ ويَبْصُطُ ومُصَيْطِر، اتَّفقَتْ المصاحفُ على كتابتها بالصاد، وفيها قراءةٌ أخرى بالسين. وقولُه: وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بضَنِين. تُقرَأُ بالضَّادِ وبالظَّاءِ، ولم تُكتَب بالمَصَاحِفِ الأئمَّةِ إلا بالضاد.

وقراءةُ القرآن تكونُ في بعضِ الأحرُفِ السبعة أتمُّ حَرْفاً وكَلِماً من بعض،

ولا مانعَ من ذلك يُخشَى، قال أبو محمد بنُ حَزْم: النصُّ قد صَحَّ بوجوبِ قراءةِ أمِّ القرآن فَرْضاً، والبسملةُ في قراءةٍ صحيحةٍ آيةٌ من أُمِّ القرآن، وفي قراءةٍ صحيحةٍ ليسَتْ آيةً من أُمِّ القرآن، والقرآنُ أُنزِلَ على سبعةِ أحرف، كلُّها حَقٌّ، وهذا كلُّه من تلك الأحرُفِ لصحتِه، فقد وَجَب ـ إذْ كلُّها حقٌّ ـ أن يَفعَلَ الإنسانُ في قراءتِهِ أيَّ ذلك شاء. قلتُ: يعني أنه يَقرأُ في الصلاةِ على حسَبِ ما يَقرأُ خارجَ الصلاة.

تنبيه

ما استثناه ابنُ الحاجب من قولهم: إن القراءاتِ السبعَ متواترةٌ لم يَذكره في كتابه المسمَّى «بمنتَهَى السُّولِ والأمَل، في عِلْمَيْ الأصولِ والجَدَل»، وإنما ذكره في «مختصر المنتَهى» المذكور[1]، وهو المتداوَلُ المشهور.

وعبارتُه في «المنتَهى»

مسألةٌ: القراءاتُ السبعُ متواترةٌ. لنا: لو لم تكن متواترةً لكان بعضُ القرآنِ / غيرَ متواتِر، كمَلِكِ ومالِكِ ونحوِهما، وتخصيصُ أحدِهما تحكُّمٌ باطلٌ لاستوائِهما. [١٠٤]

وعبارتُهُ في «المختَصَر» المذكور

مسألةٌ: القراءاتُ السبعُ متواترةٌ فيما ليس من قَبِيلِ الأداء كالمدِّ واللِّينِ والإمالةِ وتخفيفِ الهمزة ونحوِه[2]. لنا: لو لم تكن متواترةً لكان بعضُ القرآن غيرَ متواتر كمَلِكِ ومالِكِ ونحوِهما. وتخصيصُ أحدِهما تحكُّمٌ باطلٌ لاستوائِهما.

---

(١) ٢: ٢١.

(٢) أي: ونحو ما ذُكر، وعبارةُ «المختصر» ٢: ٢١ (ونحوِها): أي: المذكورات.

وذَكَر بعضُ الشراح أنَّ الزيادةَ المذكورةَ[1]، لا تُوجَدُ في النسخ المشهورة، قال: والأَولَى ما في النُّسَخِ المشهورة، والحُكمُ على أنَّ القراءاتِ السبعَ مطلقاً ـ سَوَاءٌ كانت من قَبِيل الأداء أوْ لا ـ متواتِرةٌ.

في كلام ابن الحاجب بحثٌ من أوجه

الوجهُ الأولُ: قال بعضُ العلماء: لا نَعلمُ أحداً تقدَّم ابنَ الحاجب إلى استثناءِ ما كان من قَبيل الأداء، من قولِهم: إنَّ القراءاتِ السبعَ متواترة. وقد نَصَّ على تواتُرِ ذلك كلُّ أئمةِ الأصول كالقاضي أبـي بكر الباقِلَّاني وغيرِه.

الـوجهُ الثاني: قال بعضُ شراح «المختَصَر»: لا يَخفَى أنَّ التخصيصَ بغير مخصِّص إنما يَلْزَمُ من الحُكمِ ببعضيةِ مَلِكِ دون مالِكِ، أو بالعكس لو لم يَجُز ترجيحُ كونِ البعض قرآناً دون البعض بكونِهِ أولَى وأحسَنَ، بل يتعيَّنُ الترجيحُ بأحَدِ هذه الثلاثة، وهي صحةُ الإسناد، واستقامةُ وجهها في العربية، ومُوافقةُ لفظِها خَطَّ المصحفِ المنسوبِ إلى صاحبِها، أمَّا لو جاز الترجيحُ بغير هذه الثلاثةِ يلزم الترجيحُ بغير مُرَجِّح. اهـ.

أقولُ: ترجيحُ بعضِ القراءاتِ الثابتةِ على بعض بمثل كونِها أفصَحَ، أو أدلَّ على المَرام، أو أكثَرَ مناسَبةً لسياق الكلام: أمرٌ معروف غيرُ منكر، إلَّا أن بعضَ العلماء نبَّه على أمرٍ ينبغي الانتباهُ له، وهو أنْ لا يُبالَغَ في ذلك، لئلا يَصِلَ الأمرُ إلى حَدٍّ يُسقِطُ القراءاتِ الأخرى أو يكادُ يُسقِطُها.

على أنَّ معرفةَ كونِ / هذه أفصَحَ من هذه أو أَدَلَّ على المَرام ونحوَ ذلك: [١٠٥] أمرٌ صَعْبُ المُدْرَك، عَسِرُ المَسْلَك، وكثيراً ما تختلِفُ أنظارُ أربابِ الترجيح في ذلك، فيُرجِّحُ بعضُهم خلافَ ما رَجَّحه غيرُه. وهذا مما لا يَخفَى على من نَظَر في الكتب المشتملةِ على ذلك.

---

(١) وهي قولُ ابن الحاجب: (فيما ليس من قَبِيل الأداء، كالمدِّ واللِّين والإمالةِ وتخفيف الهمزة ونحوِها).

وهنا أمرٌ لا ينبغي أن يُغفَلَ عنه، وهو أن القرآن هل تتفاوَتُ فيه مراتبُ الفصاحة أم لا؟ اختَلَف العلماءُ في ذلك، ولسنا في صَدَدِ البحثِ فيه.

الوَجْهُ الثالثُ: ظَنَّ بعضُ الخائضين في هذا البحث أنَّ القولَ بتواترِ القرآن لا يَستلزم القولَ بتواتُر القِراءات، وله مقالتانِ رَدَّ فيهما على ما ذَكَره ابنُ الحاجب هنا، وشدَّدَ عليه النكيرَ في ذلك، غيرَ أنه لم يأتِ بشيء يُثبِتُ دعواه. وقد ذَكَر في إحداهما أنه لم يقع لأحدٍ من أئمة الأصوليين تصريحٌ بتواتُرِ القراءاتِ وتوقُّفِ تواتُرِ القُرآنِ على تواترِها كما وقع لابن الحاجب.

ويَظهَرُ من كلامِهِ أنَّ الذي حَمَله على الحكم بعدم تواتُرِ القراءات أنه رأى أنَّ عُمدة أهلِها إنما هو النقلُ عن أفرادٍ لا يَخرُجُ عدَدُهم عن مرتبةِ الآحاد[1].

وقد نَحا نحوَ ذلك بعضُهم حيث قال: التحقيقُ أنَّ القراءاتِ السبعَ متواترةٌ عن الأئمةِ السبعة، أمَّا تواتُرها عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ففيه نظر، فإنَّ إسنادَ الأئمةِ السبعةِ بهذه القراءاتِ السبعةِ موجودٌ في كتب القراءات، وهي نَقْلُ الواحدِ عن الواحِد.

وأُجيبَ عن ذلك بأنَّ عدَدَ التواتر موجودٌ في كل طبقة، إلا أنهم اقتصروا على ذكرِ بعضِهم لتصدِّيهم للاشتغالِ بالقراءةِ واشتهارِهم بذلك.

وقال بعضُ شراح «المختَصَر»: ولقائلٍ أن يقولَ: إنَّ المعلومَ بالتواتر هو كونُ أحدِهما من القرآن، وأمَّا هُمَا معاً أو أحَدُهما بعينِهِ فلا، كيف والذين تُسنَدُ إليهم القراءاتُ وهم سبعةٌ لا يَحصُلُ العلمُ بقولِهم فيما اتفقوا عليه، فضلاً عما اختلفوا فيه.

وأُجيبَ عن ذلك بأنَّ قراءةَ كلِّ واحدٍ من هؤلاء السبعةِ قد عُلِمَتْ من جهتِهِ

---

(١) سيتعرض المؤلف في آخر هذه المباحث، إلى ردِّ هذه الشبهات ودَحْضِها، فانظره في آخر ص ١٤٢ وما بعدها من قوله بأواخرها: (وقال القائمون بتشييد أركان القراءات. . .).

ومن / جهة غيرِه ممن يَبلُغ عدَدُهم التواتُرَ، وإنما نَسَبَ العلماءُ القراءاتِ [١٠٦] المتواترةَ إليهم لئلا تَلتبِسَ على الجاهلِ بغيرِها من الشَّوَاذّ، فإذا قيل: هذه القراءةُ في السبع، كان معناه أنها مرويَّةٌ بطريقِ التواتُر لا بطريقِ الآحاد. وأمَّا إضافةُ القراءة إلى من أُضِيفَتْ إليه من أئمةِ القراءة، فالمرادُ بها أنَّ ذلك الإمامَ اختار القراءةَ بذلك الوجه، على حسَبِ ما قَرَأ به، فآثَرَهُ على غيره ولَزِمه حتى اشتَهَرَ به، وقُصِدَ فيه وأُخِذَ عنه، فلذلك أُضِيفَ إليه دون غيرِه من القُرَّاء.

وقال بعضُ العلماء: إنَّ القراءاتِ السبعَ مشهورةٌ. وقال بعضُ العلماء: إنَّ القراءاتِ السبعَ آحادٌ. وقد نحا نحوَ ذلك بعضُ المتأخرين من علماءِ الأَثَر، حيث قال: ادَّعَى بعضُ أهلِ الأصول تواتُرَ كلِّ واحدةٍ من القراءاتِ السبع، وهي قراءةُ أبـي عَمْرو، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكِسائي، وابن كثير، وابنِ عامر دون غيرِها.

وادَّعَى بعضُهم تواترَ القراءاتِ العشر، وهي هذه مع قراءةِ يعقوبَ، وأبـي جعفر، وخَلَف. وليس على ذلك أَثارةٌ من علم، فإنَّ هذه القراءاتِ كلٌّ واحدة منها منقولةٌ نقلاً آحاديًا كما يَعرِفُ ذلك من يَعرِفُ أسانيدَ هؤلاء القُرَّاءِ لقراءاتهم، وقد نَقَل جماعةٌ من القراء الإجماعَ على أنَّ في هذه القراءاتِ ما هو متواتر، وفيها ما هو آحادٌ، ولم يَقُل أحدٌ منهم بتواتُرِ كلِّ واحدةٍ من السبع فضلاً عن العشر، وإنما هو قولٌ قاله بعضُ أهل الأصول. وأهلُ الفنِّ أخبَرُ بفنهم.

وقد بالَغَ بعضُهم في توهين أمرِ القراءاتِ السبع، فزعَمَ أنه لا فرقَ بينها وبين سائرِ القراءاتِ، وأنَّ القولَ بتواترها أمرٌ منكر، لأنه يُؤدِّي إلى تكفيرِ من طَعَن في شيء منها، فقد وَقع شيء من ذلك لبعض العلماءِ الأعلام.

وقد طَعَن بعضُهم في قراءة حمزة: واتَّقُوا اللَّهَ الذي تَساءَلون بهِ والأرْحامِ، بخَفْضِ الأرحامِ عطفاً على الضميرِ في بهِ، لأنَّ في ذلك عطفاً على الضميرِ المجرور من غيرِ إعادةِ الجار، / وهو غيرُ جائز في السَّعَة. على أنَّ في [١٠٧] ذلك إشكالاً من جهةِ المعنى.

وطَعَن بعضُهم في قراءةِ أبي عَمْرو: فَتُوْبُوا إلى بارِئْكم، بإسكانِ الهمزة. وإنَّ اللَّهَ يأمُرْكم، بإسكانِ الراء، لأنَّ في ذلك حَذْفاً لحركة الإِعراب، وهو غيرُ جائز في السَّعَة. ولمَّا كانت نسبةُ اللَّحْن في مثلِ ذلك إلى أبي عَمْرو أمراً جَلَلًا، زَعَم بعضُ النحاة أنَّ أبا عَمْرو اختَلَس الحركةَ، فلم يَضبط الراوِي ذلك، فظَنَّ أنه سَكَّن. وقد رُوِيَ عنه الاختلاسُ من بعضِ الطرق.

وطَعَنَ بعضُهم في قراءة ابن عامر: زُيِّنَ لكثيرٍ مِن المُشرِكين قَتْلُ أولادَهم شُرَكائِهم، بنصب أولادَهم وخفضِ شركائِهم، لأن في ذلك فَصْلًا بين المضافِ والمضافِ إليه، وذلك أنه قرأ: زُيِّنَ، بضم الزاي، وكسرِ الياء المشددة بالبناء للمفعول، ورَفْعِ قَتْلُ، على أنه نائبٌ عن المفعول، ونَصْبِ أولادَهم، على أنه مفعولٌ به للمصدر وهو قَتْلُ، وخَفْضِ شركائِهم بإضافةِ قَتْلٍ إليه وهو فاعلٌ في المعنى. فقد وَقَع في هذه القراءة الفصلُ بينَ المضافِ وهو قتلُ، وبينَ المضافِ إليه وهو شُرَكائِهم، بالمفعولِ وهو أولادَهم، والفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه لا يجوزُ في السَّعَة.

قال الزمخشري: والذي حَمَلَه على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف شركائِهم مكتوباً بالياء. ولو قَرَأ بجرِّ الأولادِ والشُّرَكاءِ، لأن الأولادَ شُرَكاءُ في أموالهم، لوجَدَ في ذلك مَنْدُوحةً. وممن أنكر هذه القراءةَ من العلماء المشهورين ابنُ جرير الطبريُّ.

وهذا المطعَنُ أقوى من غيره من سائر المطاعن، وقد أُجِيبَ عنه وعن غيرِه، إلا أنَّ الجوابَ عنه أدْنَى من الجوابِ عن غيره في القوة.

وقرأ سائر القُرَّاء زَيَّنَ بفتح الزاي والياءِ المشددة، على أنه مَبْنِيٌّ للفاعل، وقَتْلَ بفتح اللام، على أنه مفعول به، وأولادِهِم بكسر الدال، على أنه مضافٌ إليه، وشُرَكاؤُهم بضم الهمزة، على أنه فاعِلُ زَيَّنَ، أي زَيَّنَ لكثيرٍ / من المشركين شُرَكاؤُهم أن يَقْتُلوا أولادَهم. وهي واضحةٌ من جهةِ اللفظِ والمعنى. [١٠٨]

وطَعَن بعضُهم في قراءة ابنِ كثير في إحدى الروايتين عنه: ناراً تلَظَّى. وما أشبَهَهُ بتشديدِ التاء، لأن ذلك يُؤدِّي إلى الجمع بين ساكنينِ على وجهٍ يُوجبُ العُسْرَ في التلفظِ بهما، بل قال بعضُ العلماء: إنَّ الجمعَ بين مِثلَي الساكنينِ المذكورين ممتنعٌ، لعدمِ إمكانِ التلفظِ بهما معاً وهما على حالهما، وكأنَّ القائلَ المذكورَ يَدَّعي أنَّ الراويَ قد وقع له وَهَمٌ في الرواية.

وقد رأى بعضُ كبار المقرئين أنه لا يتيسَّرُ له تشديدُ التاء إلا إذا أزال سكونَ ما قبلها وهو التنوين، فعَمَد إليه فحرَّكه بالكسر، وتمكَّن بذلك من تشديد التاء. إلا أنَّ هذا أمرٌ لم يَسبقه إليه سابق، ولا لَحِقَه فيه لاحق.

والروايةُ المذكورةُ عن ابن كثير هي رواية البَزِّي بوسائطَ عنه، والروايةُ الأخرى عن ابن كثير هي تخفيفُ التاء، وبذلك قرأ سائرُ القراء.

وتاءاتُ البَزِّي مذكورةٌ في كتب القراءة وهي ثلاثة أقسام:

قسمٌ يكونُ قبلَ التاءِ فيه حرفٌ متحرك، نحو الذينَ تَّوَفاهم الملائكةُ. وهذا لا إشكال فيه.

وقسمٌ يكونُ قبلَ التاء فيه حرفٌ ساكن، إلا أنه حرفُ مَدٍّ نحو: وَلَا تَّيَمَّمُوا الخبيثَ. ولَا تَّفَرَّقُوا. وهذا لا إشكالَ فيه أيضاً، لأنه وإن اجتَمَع فيه ساكنانِ فإنَّ وجودَ المدِّ فيه يُخفِّفُ العُسرَ في التلفظِ غيرَ أنَّ المدَّ هنا ينبغي أن يكون طويلاً.

وقسمٌ يكونُ قبلَ التاء فيه حرفٌ ساكن، إلّا أنه ليس بحرفِ مدّ، نحو ناراً تلَظَّى. وشَهْرٍ تَّنَزَّلُ. وقُلْ هَلْ تَّربَّصُونَ. وهذا موضعُ البحث.

وقال القائمون بتشييدِ أركانِ القراءاتِ في جوابِ ما ذكره المبالغون في توهينِ أمرِها: إنَّ عدَمَ مُساواةِ سائِر القِراءاتِ لها في المنزلة أمرٌ لا يَخفى، وأمَّا الذي قد يَخفى فهو أمْرُ تواتُرِها، لأنها إنما تواتَرَتْ عند القُرَّاءِ الذين عُنُوا بأمرِ القراءاتِ وضبطِ وجوهِها دون غيرِهم. / فتواتُرها ليس كتواتر القرآن. [١٠٩]

وأمَّا الحُكمُ على القولِ بتواتُرِها بأنه أمْرٌ منكَرٌ، لأنه يُؤدِّي إلى تكفيرِ من

طَعَن في شيء منها، وقد وَقَع شيءٌ من ذلك لبعضِ العلماءِ الأعلام، فهو خطأ، لأن إنكارَ شيء من القراءاتِ لا يقتضِي التكفيرِ، لأنَّ التكفيرَ إنما يكونُ بإنكار ما عُلِمَ من الدينِ بالضرورة، والقراءاتُ ليست كذلك.

فإن وَقَع التكفيرُ من أحدٍ بسببِ ذلك حُكِمَ بخطئِهِ وتجاوُزِهِ الحدَّ ومُخالفتِهِ لمنهجِ السلف في مثل ذلك، فقد اختلفوا في أمر البسملة المكتوبة في أوائل السُّوَر، فقال بعضُهم: هي هناك من القرآن، وقال بعضُهم: هي هناك ليسَتْ من القرآن، ولم يكفِّر أحَدُ الفريقينِ المختلِفَينِ الفريقَ الآخَرَ، وإنما خَطَّأ كلٌّ منهما الفريقَ الآخَرَ، مع الاعتذار عنه بقوة الشبهة التي عَرَضَتْ له في ذلك، فكيف يَسُوغُ لمن وَقَف على ذلك أن يُكفِّرَ من أَنكَر شيئاً من القراءاتِ، لشبهةٍ قويةٍ عَرَضَتْ له، وأمْرُ القراءات أيسَرُ خطباً من أمر البسملة.

وكما بالغ بعضُهم في توهينِ أمْرِ القراءاتِ السبع بالَغَ بعضُهم في تقويةِ أمرِها، منهم مفتي البلادِ الأندلسية الأستاذ أبو سعيد فرج بنُ لُبّ، فإنه قال وهو يَحكُمُ بين اثنينِ من طَلَبةِ غَرْنَاطة، اختَلَفا في أمرِ القراءاتِ السبع، فتَحاكَما إليه: من زَعَم أنَّ القراءاتِ السبعَ لا يلزمُ فيها التواتُرُ، فقولُهُ كُفْر، لأنه يُؤدِّي إلى عدمِ تواتُرِ القرآن جملَة، قال: وهذا معنى ما قاله ابنُ الحاجب.

وقد كتَبَ بما ذُكِرَ بعضُ أهلِ غَرْنَاطة إلى أحدِ العلماءِ المشهورين من أهل تُونس، يَسألُهُ بيانَ رأيِهِ في ذلك، فأجابه بجوابٍ يتضمَّنُ الردَّ على ما ذُكِرَ، فوقفَ عليه المفتي المذكور، فألَّف رسالةً كبيرة في الرد على هذا الرد، سَمَّاها فَتْحَ الباب، ورَفْعَ الحِجاب، بتعقُّبِ ما وقع في تواتُرِ القرآنِ من السُّؤالِ والجواب، وقد أورد جميعَ ذلك العلاّمةُ أحمدُ الوَنْشَرِيسِيُّ في الجزء الثاني عشر من «المِعْيَار المُعْرِب، والجامع المُغْرِبْ، عن فتاوى أهلِ إفريقيةَ والأندلسِ والمَغْرِب».

إرشـاد

وهو في بيان ما ينبغي أن يقال في أمر القراءاتِ السَّبْع

/ اعلم أنَّ قولَ من قال: إنَّ القراءاتِ كلَّها لم تُنقَل إلا بطريقِ الآحادِ [١١٠] المحضة غيرُ سديد، لأنه يُؤدِّي إلى أن يكون القرآنُ في كثيرٍ من المواضع ـ وهي المواضعُ التي اختَلَفَتْ فيها قراءةُ القراء ـ لا يُهتدَى إلى معرفةِ قراءتِهِ فيها على الوجهِ الذي ينبغي أن يُقرأَ به. وهو أمرٌ ينافي ما ثَبَت عن الأُمَّة من فَرْطِ عنايتها بأمرِ القرآن.

ويَظهَرُ لك ذلك مما نَذكُرُه، وهو أنَّ القارىءَ إذا قرأ الفاتحة مثلاً، فوَصَل إلى: مَلِكِ يَوْمِ الدِّين، وكان ممن يقولُ بهذا القولِ ويَتدبَّرُ ما يُؤدِّي إليه، فإنه يقِفُ هنا وَاجِماً، لأنه يَرى أنَّ مَلِكِ قد قرأه عاصمٌ والكِسائيُّ بالألِف، وقرأه غيرُهما بغير أَلِف، وأنه بأيِّ وجهٍ منهما قرأه به لا يَستيقنُ أنه أصاب في قراءته به، لاحتمالِ أن يكون غيرَ مطابقٍ لما في نفسِ الأمر، وذلك لأنه مَرْويٌّ بطريق الآحادِ المحضة، وهي لا تُفيدُ اليقين.

واستنكَرَ المحققون هذا القولَ، ورأوا أنه لا بدَّ من إثباتِ تواتُرِ بعضِ القراءات، إذ لا يُعقَلُ أن يكون القرآنُ كلُّهُ متواتراً، وتكونَ أوجُهُ قراءتِهِ كلُّها غيرَ متواترة، فقالوا: بتواتُرِ القراءاتِ السبع، لكثرةِ تداولها بين قُرَّاءِ الأمصار في جميع الأعصار.

وقد أَطلَقَ الأكثرون منهم القولَ في ذلك، ولم يَستثنوا شيئاً.

فحكموا بتواتُرِ ما انفرد به أَحَدُ القراءِ السبعةِ ولو في إحدى الروايتين عنه، وذلك مِثلُ تشديد التاء في: وَلاَ تَّيمَّمُوا الخبيثَ. ونحوِه. فإنَّ ابنَ كثير قد تفرَّد بذلك عن سائرِ القُرَّاءِ في إحدى الروايتين عنه، وهي روايةُ البَزِّي بوسائطَ عنه، وقد وافَقَهم في الرواية الأُخرى على عدم تشديد التاءِ وهي روايةُ قُنْبُل بوسائطَ عنه.

وحكموا بتواتُرِ القراءاتِ التي أُنكِرَتْ، بناءً على أنها مُخالفةٌ للغةِ العربية، وقالوا: إنها جاءت على بعضِ لغاتِ العرب التي لم يَطَّلع / المنكرون عليها، [١١١] ولغاتُ العرب كثيرةٌ لا يتيسَّر الإحاطةُ بها، وذلك مثلُ قراءة حمزة: بمُصْرِخِيِّ، بكسر الياء، وقد ذَكَر قُطْرُبٌ أنها لغة بني يَرْبُوع، وأجازها هو والفراءُ وإمامُ النحوِ واللغةِ أبو عَمْرو بنُ العلاء. وهذه اللغةُ شائعةٌ ذائعةٌ باقيةٌ في أفواهِ كثير من الناس إلى اليوم، يقولون: ما فِيِّ أفعَلُ كذا، وما عَلَيِّ منك، إلى غيرِ ذلك.

وأنكر كثيرٌ من العلماء تواتُرَ ما لا يَظهَرُ وجهُهُ في اللغةِ العربية من ذلك، وحكموا بوقوعِ الخطأ فيه من بعضِ القراء، وكأنهم يَستبعدون أن تتواتَرَ قراءةٌ ولا يَطَّلعَ أئمةُ اللغةِ العربيةِ على اللغةِ التي جاءت على نهجِها من لغاتِ العرب، لفَرْطِ اهتمامِهم بمثلِ ذلك عنايةً بأمرِ القرآن.

وقد تصدَّى ابنُ جرير الطبري في تفسيره لبيانِ القراءاتِ وتوجيهِها، وذَكَرَ في كل موضعٍ اختَلَف فيه القراء ما اختاره هناك من القراءاتِ الخاليةِ من الشوائب، غيرَ أنه طَعَن في كثيرٍ من المواضع في بعضِ القراءاتِ المذكورةِ في السَّبع، لأمورٍ بَدَتْ له في ذلك. وقد أَنكَر عليه ذلك من يقولُ بتواتُرِ القراءاتِ السبعِ مطلقاً. وله كتابٌ كبيرٌ في القراءاتِ وعِلَلِها، ذكره في «تفسيره».

والأقرَبُ إلى السَّدادِ أن يقال: إنَّ القراءاتِ السبعَ متواترةٌ في الجملة، ويُوجَدُ فيها المشهورُ والمرويُّ من طريق الآحادِ المحفوفةِ بالقرائن، المفيدةِ للعلم. وأما المرويُّ من طريقِ الآحادِ المحضةِ فهو فيها نَزْرٌ لا يكادُ يُذكَر، وهو ما طَعَن فيه بعضُ الأئمة ولم يكن عنه جوابٌ سديد.

تنبيه

وهو في التحذير من الاغترار بكل قراءة تُنسَبُ إلى أحدِ الأئمةِ السبعة

قال ابنُ الجزري في «النشر»: كلُّ قراءة وافقَتْ العربيةَ ولو بوجه، ووافقَتْ أحَدَ المصاحفِ العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سندُها: فهي القراءةُ

الصحيحةُ التي / لا يجوزُ رَدُّها ولا يَحِلُّ إنكارها، بل هي من الأحرُفِ السبعةِ [١١٢] التي نَزَل بها القرآن، ووَجَب على الناس قبولُها، سواءٌ كانت عن الأئمةِ السبعةِ أم عن العَشَرةِ أم عن غيرِهم من الأئمةِ المقبولين. ومتى اختَلَّ ركنٌ من هذه الأركانِ الثلاثةِ أُطلِقَ عليها ضعيفةٌ أو شاذةٌ أو باطلة، سواء كانت عن السبعةِ أوعمن هو أكبَرُ منهم، هذا هو الصحيحُ عند أئمة التحقيقِ من السلفِ والخلف:

صَرَّحَ بذلك الإمامُ الحافظ أبو عَمْرو عثمـانُ بن سعيدٍ الدَّاني، ونَصَّ عليه في غيرِ موضع الإمامُ أبو محمد مكيُّ بن أبـي طالب، وكذلك الإمامُ أبو العباس أحمدُ بن عَمَّار المَهْدَوِيُّ، وحقَّقَه الإمامُ الحافظُ أبو القاسم عبدُ الرحمن بن إسماعيل المعروفُ بأبـي شَامَة، وهو مذهَبُ السلفِ الذي لا يُعرَفُ عن أحدٍ منهم خلافُه.

قال أبو شامة رحمه الله في كتابه «المرشد الوجيز»: فلا ينبغي أن يُغتَرَّ بكل قراءةٍ تُعزَى إلى واحدٍ من هؤلاء الأئمةِ السبعة، ويُطلَقَ عليها لفظُ الصحة، وأنها هكذا أُنزِلَتْ، إلا إذا دَخَلَتْ في ذلك الضابِط، وحينئذٍ لا ينفردُ بنقلها مُصَنِّفٌ عن غيره، ولا يختَصُّ ذلك بنقلِها عنهم، بل إنْ نُقِلَتْ عن غيرِهم من القراء فذلك لا يُخرجُها عن الصحةِ، فإنَّ الاعتمادَ على استجماع تلك الأوصاف، لا على من تُنسَبُ إليه، فإنَّ القراءاتِ المنسوبةَ إلى كلِّ قارىءٍ من السبعةِ وغيرِهم منقسمةٌ إلى المُجْمَعِ عليهِ والشاذِّ، غيرَ أنَّ هؤلاء السبعةَ لشهرتهِم وكثرةِ الصحيح المُجْمَعِ عليه في قراءتِهم، تَرْكَنُ النَّفْسُ إلى ما نُقِلَ عنهم فوقَ ما يُنقَلُ عن غيرهم. اهـ.

***

مَسائلُ شَتَّى

المسألةُ الأُولى

وهي في أنواع القراءات

[۱۱۳] / مِن أنواعِ القراءات: الشاذُّ. وقد اختُلِفَ في حده، فقيل: الشاذُّ من القراءات ما لم يَتواتَر منها. وعلى هذا تكونُ القراءات نوعينِ فقط، وقيل في حده: غيرُ ذلك.

وقد ذَكَر في «الإتقان» أنواعَ القراءات على رأيِ بعض العلماء فقال: أتقَنَ الإمامُ ابنُ الجَزَري هذا الفصل جداً. وقد تحرَّر لي منه أنَّ القراءات أنواع:

الأولُ: المتواترُ، وهو ما نقله جمعٌ لا يُمكِنُ تواطؤهم على الكذب، عن مثلِهم إلى منتهاه. وغالبُ القراءات كذلك.

الثاني: المشهورُ، وهو ماصَحَّ سَنَدُهُ ولم يَبلغ درجةَ المتواتر، ووافَقَ العربيةَ والرسمَ، واشتَهَر عند القراء، فلم يَعُدُّوه من الغلطِ ولا من الشذوذ، ويُقرأُ به على ما ذكره ابنُ الجزري ويُفهِمُه كلامُ أبي شامة السابق.. ومثالُهُ ما اختَلَفَتْ الطُّرُقُ في نقله عن السبعة، فرواه بعضُ الرواة عنهم دون بعض. وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ في فَرْشِ الحروفِ[1]، من كتبِ القراءات كالذي قبلَه.

---

(۱) يُسَمِّي القُرَّاءُ: ما قلَّ دَوْرُهُ من حروفِ القراءاتِ المختلَفِ فيها: فَرْشاً، لأنها لما كانت مذكورةً في أماكنها من السُّوَر، فهي كالمفروشة، بخلافِ الأصول، لأنَّ الأصولَ الواحدُ منها ينطوي على الجميع.

الثالثُ: الآحادُ، وهو ماصَحَّ سندُه وخالَفَ الرسمَ، أو العربيةَ، أو لم يَشتَهِر الاشتهارَ المذكور، ولا يُقرَأُ به. وقد عَقَدَ الترمذي في «جامعه» والحاكم في «مستدركه» لذلك باباً أخرَجَا فيه شيئاً كثيراً صحيحَ الإسناد. ومن ذلك ما أخرجه الحاكم، عن ابن عباس أنه صلَّى الله عليه وسلَّم قرأ: لقد جَاءكُم رَسُولٌ مِنْ أَنْفَسِكم، بفتح الفاء.

/ الرابعُ: الشاذُّ، وهو ما لم يَصحَّ سَنَدُه. وفيه كتبٌ مؤلفة، من ذلك [١١٤] قراءةُ: مَلَكَ يومَ الدين، بصيغة الماضي.

الخامسُ: الموضوعُ، كقراءاتِ الخُزَاعي.

وظَهَر لي سادِسٌ[١]، يُشبِهُ من أنواع الحديث المدْرَجَ، وهو ما زِيدَ في القراءات على وجهِ التفسير، كقراءة ابن عباس: لَيْسَ عليكم جُنَاحٌ أنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً من رَبِّكم في مَوَاسِمِ الحَجِّ. أخرجها البخاري. انتهى ملخَّصاً.

المسألةُ الثانيةُ

وهي في بيان كونِ القراءاتِ تَرجِعُ من جهة اختلافِ اللفظِ إلى نوعين

إنَّ القراءاتِ ترجعُ من جهة اختلافِ اللفظ إلى نوعين:

أحدُهما: ما اختَلَفَ لفظُهُ واتَّفَقَ معناه، سواء كان الاختلافُ اختلافَ كلٍّ، أو كان اختلافَ جُزء، نحوُ: فاسْعَوْا وفَامْضُوا[٢]. والعِهْنِ والصُّوفِ. وخُطُوَاتِ وخُطْوَاتِ. وكُفُوًا وكُفُؤًا وكُفْؤًا.

والثاني: ما اختَلَفَ لفظُهُ ومعناه، نحوُ قالَ رَبِّـي، وقُلْ رَبِّـي. ويَكْذِبُون ويُكَذِّبُون. واتَّخَذُوا واتَّخِذُوا، وبَقِيَ الاختلافُ بالإظهارِ والإدغام، والرَّوْمِ والإشمام، والتفخيمِ والترقيق، والمَدِّ والقَصْر، والإمالةِ والفتح. والتحقيقِ

(١) القائل هو الإمامُ السيوطيُّ صاحبُ «الإتقان».

(٢) وقع في الأصل المطبوع: (فاسعَوا). وهو تحريف عن (فاسْعَوْا).

والتسهيل، والإبدالِ والنَّقْل، ونحوُ ذلك مما يُعبِّرُ عنه القُرَّاءُ بالأُصول [١].

فهذا ليس من الاختلاف الذي يَتنوَّعُ فيه اللفظُ، لأنَّ هذه الصفاتِ المتنوعةَ في أدائِهِ لا تُخرجُه عن أن يكون لفظاً واحداً. وهذا الذي أشار إليه ابنُ الحاجِب بقوله: والسبعةُ متواترةٌ فيما ليس من قَبِيل الأداءِ كالمدِّ والإمالةِ وتخفيفِ الهَمْزِ ونحوِه. وهذا النوعُ من الاختلافِ داخلٌ في الأحرُفِ السبعة، إلا أنه ليس واحداً منها.

المسألةُ الثالثةُ

وهي في أنَّ الاختلاف في كثير من القراءات يَرجِعُ إلى اختلافِ اللغات

إنَّ الاختلاف في كثير من القراءات يَرجِعُ إلى اختلافِ اللغات، وذلك مِثْلُ: عَلَيْهم، فإنَّ فيه لغاتٍ، وهي: عَلَيْهِمْ، بكسر الهاء وإسكانِ الميم. وعَلَيْهُمْ، بضم الهاء وإسكان الميم. وعَلَيْهِمُ، بكسر الهاء وضم الميم مع وصلها بالواو. وهذه اللغاتُ الثلاثُ هي المشهورةُ فيه، وقد قُرِىءَ بها في السَّبْع.

وفيه سَبْعُ لغاتٍ أُخرى ذكرها في «النشر» حيث قال:

وعن عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج، ومسلمِ بنِ جُنْدُب، وعيسى بنِ عُمَر الثقفيِّ البصري، وعبدِ الله بن يزيد القَصِير: عَلَيْهِمُوْ، بضم الهاءِ ووصلِ الميم بالواو.

وعن الحسن بن فَائِد: عَلَيْهِمي، بكسر الهاءِ ووصلِ الميم بالياء.

وعن أبي هُرْمُز أيضاً بضم الهاء والميم من غيرِ صِلَة.

وعنه أيضاً بكسر الهاء وضم الميم من غير صِلَة.

فهذه أربعةُ أوجه، وفي المشهورِ ثلاثةٌ، فتَصِيرُ سبعةً، وكلُّها لغات. وذكر

---

(١) انظر التعليقة في الصفحة ١٤٧.

أبو الحسن الأخفَشُ فيها ثلاثَ لغاتٍ أخرى لو قُرِىءَ بها لجاز، وهي: ضَمُّ الهاء وكسرُ الميم مع الصلة. والثانيةُ كذلك إلا أنه بغيرِ صلة. والثالثةُ بالكسر فيهما من غيرِ صلة. ولم يُختلَف عن أحَدٍ منهم في الإسكانِ وَقْفاً.

ومثلُ يَحْسَبُ، مضارعُ حَسِبَ بمعنى ظَنَّ، فإن فيه لغتين، إحداهما يَحسَبُ بفتح السين، والأخرى يَحسِبُ بكسرها، وقد قُرِىءَ بهما في السبع.

ومِثلُ: هَذَانِ، في تثنيةِ هذا، فإنَّ من العرب من يَجعلُه بالألِف في الأحوالِ كلِّها، وهي حالُ الرفع وحالُ النصبِ والجرِّ، فيقول: جاء هذانِ ورأيتُ هذانِ ومررتُ بهذانِ. وهذه هي لغةُ بني الحارث بن كعب. ومن العرب من يجعلُهُ بالألِفِ في حال الرفع، وبالياءِ في حالَيْ النصبِ والجر، فيقول: جاء هذانِ، ورأيتُ هذينِ، ومررتُ بهذين. وهذه هي لغةُ جُلِّ العرب، وقد قُرِىءَ هَذَانِ بهما في قولِهِ / تعالى: إنَّ هَذَانِ لسَاحِرانِ، فقرأه أبو عَمْرو: إنَّ هَذِينِ لسَاحرانِ، بالياءِ جرياً على اللغة المشهورة في مثلِ ذلك، وقرأه غيرُهُ بالألف. [١١٦]

ومن الغريبِ هنا اعتراضُ بعضِ الناسِ على قراءة أبي عَمْرو بأنَّ فيها مخالفةً لخطِّ المصحف، وأغربُ من ذلك اعتراضُ بعضِهم على قراءة جُمهورِ القراء، بأنَّ فيها مخالفةً للغةِ العربية، قال العلاّمة ابنُ هشام في «شرح شذور الذهب» نقلاً عن العلاّمة أحمد بن تيمية: قال: وقد زَعَم قومٌ أنَّ قِراءةَ من قرأ إنَّ هَذَانِ لَحنٌ، وأنَّ عثمانَ قال: إنَّ في المُصْحَفِ لَحْناً، وستُقيمُه العربُ بألسنتها. وهذا خبرٌ باطلٌ لا يصح من وجوه:

أحـدُها: أنَّ الصحابة كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكَراتِ، فكيف يُقِرُّون اللحنَ في القرآن، مع أنه لا كُلفةَ عليهم في إزالته.

والثاني: أنَّ العربَ كانت تستقبحُ اللحنَ غايةَ الاستقباحِ في الكلام، فكيف لا يَستقبحون بقاءَه في المصحف.

والثالثُ: أنَّ الاحتجاجَ بأن العرب ستُقِيمُه بألسنتها غيرُ مستقيم، لأنَّ

المُصْحَفَ الكريمَ يقِفُ عليه العربـيُّ والعَجَميُّ.

والرابعُ: أنه قد ثَبَتَ في الصحيح أنَّ زيـد بنَ ثابت أراد أن يَكتُبَ التابُوتَ بالهاء على لغةِ الأنصار، فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان فأمَرَهم أن يكتبوه بالتاءِ على لغةِ قريش. ولمَّا بلَغَ عُمَرَ أنَّ ابنَ مسعود قرأ عَتَّى حِين على لُغَةِ هُذَيل أَنكرَ ذلك عليه. وقال: أقْرِىء الناسَ بلغةِ قريش، فإنَّ اللَّهَ تعالى إنما أنزلَهُ بلغتهم ولم يُنزِله بلغةِ هُذَيل. انتهى كلامُهُ ملخصاً.

المسألةُ الرابعةُ

وهي في كون القراءات السبع سنةً متبعة

قال العلّامة أحمد بن تيمية في جوابِ مسألةٍ سُئل عنها تتعلَّقُ بالقراءاتِ [١١٧] / السبع: إنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبعة، يأخذُها الآخِرُ عن الأول، فمعرفةُ القراءاتِ التي كان النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يَقرأُ بها، أو يُقِرُّهم على القراءةِ بها، أو يَأذَنُ لهم وقد أُقرِئوا بها: سُنَّةٌ، والعارفُ بالقراءاتِ الحافظُ لها: لَهُ مَزِيَّةٌ على من لا يَعرِفُ إلا قراءةً واحدة.

المسألةُ الخامسةُ

وهي في أنَّ اختلافَ القراءات يُظهِرُ اختلافَ الأحكام

قال في «الإتقان»: باختلافِ القراءات يَظهَرُ الاختلافُ في الأحكام، ولهذا بَنَى الفقهاءُ نَقْضَ وضوءِ الملموسِ وعَدَمَهُ، على اختلافِ القراءةِ في: لَمَسْتُم ولاَمَسْتُم. وجَوَازَ وطءِ الحائض عندَ الانقطاعِ قبلَ الغُسلِ وعَدَمَهُ، على الاختلافِ في: حتى يَطْهُرن.

وقد حَكَوْا خلافاً غريباً في الآيةِ إذا قُرِئتْ بقراءتين، فحكى أبو الليثِ السمرقنديُّ في كتاب «البُسْتَان» قولينِ: أحدُهما أنَّ الله تعالى قال بهما جميعاً. والثاني أنَّ الله تعالى قال بقراءةٍ واحدةٍ، إلا أنه أَذِنَ أن تُقْرَأَ بقراءتينِ.

ثم اختارَ توسُّطاً، وهو أنه إن كان لكلِّ قراءةٍ تفسيرٌ يُغايِرُ الآخَرَ، فقد قال

بهما جميعاً، وتصيرُ القراءتانِ بمنزلةِ آيتين، مِثْلُ حتى يَطَّهَرْنَ، وإن كان تفسيرُهما واحداً كالبُيُوتِ والبِيُوت، فإنما قال بإحدَاهما، وأجاز القراءةَ بهما لكلِّ قَبِيلةٍ على ما تعَوَّدَ لِسانُهم، فإن قيل: إذا قلتم: إنه قال بإحداهما، فأيُّ القراءتين هي؟ قلنا: التي بلغةِ قُرَيش.

المسألةُ السادسةُ

وهي في أنَّ القرآن كلَّهُ نَزَل بلغةِ قُرَيش

ذهب بعضُ العلماء إلى أنَّ القرآن كلَّه نَزَل بلغةِ قُرَيش، وليس فيه شيء من لغةِ غيرِهم، واحتجوا لذلك بما في البخاري، عن عثمان أنه قال للرهطِ القرشيين الثلاثةِ: إذا اختلفتم أنتم وزيدُ بنُ ثابت في شيء من القرآن، فاكتُبُوه / بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا. [١١٨]

وذهب بعضُ العلماء إلى أنَّ القُرآنَ قد نَزَل فيه شيء بلغةِ غير قريش، من لغاتِ بعضِ قبائلِ العرب. وأوَّلُوا ما ذُكِرَ، قال الحافظُ ابنُ عبد البر في «التمهيد»: قولُ من قال: نَزَل بلغةِ قريش، معناهُ عندي في الأغلَبِ، لأنَّ لغةَ غيرِ قريش موجودَةٌ في جميع القراءات، من تحقيقِ الهمزة ونحوِها. وقريشٌ لا تَهمِزُه.

وقال الشيخ جمال الدين بنُ مالك: أَنزَلَ اللَّهُ القرآنَ بلغةِ الحجازِيين إلا قليلاً، فإنه نَزَل بلغةِ التَّميمِيِّين، كالإدغامِ في: مَنْ يُشاقِّ اللَّهَ. وفي: مَنْ يَرْتَدَّ منكم عن دِينهِ. فإنَّ إدغامَ المجزوم لغةُ تميم، ولهذا قَلَّ، والفَكُّ لغةُ الحِجاز، ولهذا كَثُرَ، نحوُ: ولْيُمْلِل. يُحْبِبْكُم اللَّهُ. يُمْدِدْكُم. واَشْدُدْ به أَزْرِي. ومَنْ يَحْلِلْ عليه غَضَبِي.

قال: وقد أجمَعَ القراءُ على نصبِ: إلَّا اتِّباعَ الظَّنِّ، لأنَّ لغةَ الحِجازِ بين التزامُ النصبِ في المنقطِع، كما أجمعوا على نصبِ: ما هَذَا بَشَراً، لأنَّ لغتَهم إعمالُ مَا.

وزعم الزمخشريُّ في قولِهِ تعالى: قُلْ لا يَعلَمُ مَنْ في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللَّهُ. أنَّهُ استثناءٌ منقطِعٌ، جاء على لغةِ بني تَمِيم.

وقال بعضُ العلماء: إنَّ القرآن كلَّه نَزَل بلغةِ قريش، غيرَ أنَّ قريشاً دَخَل في لغتِهم شيءٌ من لغاتِ غيرِهم من قبائل العرب، مما اختاروه منها، فصار ذلك من لغتهم. وما يُقالُ: إنه وقع في القرآنِ بغير لغةِ قريش كالفَتَّاحِ[1]، فهو مما كان من هذا القَبِيل.

وهذا القولُ فيه جَمْعٌ بين المذهبين على أحسنِ وجه.

المسألةُ السابعةُ

وهي في جَوَازِ القِراءةِ والصلاةِ بالشَّاذة

قال النوويُّ في «شرح المهذَّب»: قال أصحابنا وغيرُهم: لا تجوزُ القراءةُ في الصلاة ولا غيرِها بالقراءةِ الشاذَّة، لأنها ليست قُرآناً، لأنَّ القرآن لا يَثْبُتُ إلا بالتواتر، والقراءةُ الشاذَّةُ ليسَتْ متواترة. ومن قال غيرَه فغالطٌ أو جاهلٌ.

[١١٩] / فلو خالَفَ وقرأ بالشاذِّ أُنكِرَ عليه قراءتُهُ في الصلاة وغيرِها، وقد اتَّفَقَ فقهاءُ بغداد على استتابةِ من قَرَأ بالشواذِّ. ونَقَل ابنُ عبد البر الإجماعَ على أنه لا تجوزُ القراءةُ بالشواذ، وأنه لا يُصلَّى خلفَ من يَقرأُ بها، لكنه[2] قال في «الروضة» تبعاً «للعزيز» للإمام الرافعي: وتَسُوغُ القراءةُ بالسَّبْع، وكذا بالقراءاتِ الشاذَّةِ إن لم يكن فيها تغييرُ معنى، ولا زيادةُ حرفٍ ولا نُقصانُه. والقراءةُ الشاذَّةُ قِيل: ما وراءَ السَّبْع، وقيل: هي ما وراءَ العَشْر.

---

(١) الفَتَّاحُ الحاكمُ، تقولُ: افتَحْ بيننا أي: احكُمْ. وهي كلمةٌ يقال: إنها يمنيَّةٌ في الأصل. (المؤلف).

(٢) أي الإمامَ النوويَّ.

المسألةُ الثامنةُ

وهي في أنَّ الشاذَّةَ تفسيرٌ للمشهورة

قال أبو عُبَيد في كتاب «فضائل القرآن»: القَصْدُ من القراءةِ الشاذَّةِ تفسيرُ القراءة المشهورة، وتبيينُ مَعَانِيها، وذلك كقراءةِ عائشةَ وحفصةَ: حَافِظُوا على الصلَوَاتِ والصَّلاةِ الوُسْطَى صَلاةِ العصر، وكقراءةِ ابنِ مسعود: والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أيْمانَهُما. وقراءةِ جابر: فإنَّ اللَّهَ مِن بعدِ إكراهِهنَّ لَهُنَّ غفورٌ رحيم.

فهذه الحروفُ وما شاكَلَها قد صارت مفسِّرةً للقرآن. وقد كان يُروَى مثلُ هذا عن بعضِ التابعين في التفسير، فيُستَحْسَن، فكيف إذا رُوِيَ عن كبار الصحابة، ثم صار في نفسِ القراءة فهو أكثَرُ من التفسير وأقوَى. فأدْنَى ما يُسْتَنبَطُ من هذِه الحروف معرفةُ صحة التأويل، على أنها من العلم الذي لا تَعرِفُ العامَّةُ فضلَه، إنما يَعرفُ ذلك العلماء.

المسألةُ التاسعةُ

وهي في توجيه القراءاتِ وترجيحِ إحدى القراءتينِ على الأُخرى

من المهم معرفةُ توجيهِ القراءات، وهو فنٌّ جليل، يُذكَرُ فيه وجهُ كل قراءة. وقد اعتَنَى به الأئمة، وأفردوا فيه كتباً. منها كتابُ «الحُجَّة» لأبـي علي الفارسي. وكتابُ «الكشف» لمكيٍّ. وكتابُ «الهداية» للمَهْدَوِي. وقد صَنَّفُوا أيضاً في توجيهِ / القراءاتِ الشواذِّ، منها كتابُ «المُحْتَسَب» لابن جِنِّيْ، وكتابُ أبـي البقاء العُكْبَري. [١٢٠]

وهنا شيءٌ ينبغي التنبيهُ عليه، وهو أنه قد تُرجَّحُ إحدى القراءتين الثابتتينِ على الأخرى ترجيحاً يكادُ يُسقِطُ القراءةَ الأخرى، وهو غيرُ مَرْضِيّ. وقال أبو شامة: قد أكثر المصنِّفون في القراءاتِ والتفاسيرِ من الترجيح بين قراءةِ مَالِكِ ومَلِكِ، حتى إنَّ بعضَهم يُبالغُ إلى حَدٍّ يَكادُ يُسقِطُ وَجْهَ القراءةِ الأخرى. وليس

هذا بمحمودٍ بعدَ ثبوتِ القراءتين. ثم قال: حتى إني أُصلِّي بهذه في ركعةٍ وبهذه في ركعة.

وقال بعضُ العلماء: السلامةُ عند أهل الدِّينِ إذا صَحَّتْ القراءتانِ أن يقال: أحدُهما أجوَدُ. وحَكَى أبو عُمَرَ الزاهدُ[1] في كتاب «اليواقيت»، عن ثعلب أنه قال: إذا اختَلَف الإعرابانِ في القراءات، لم أُفضِّل إعراباً على إعراب، فإذا خَرَجتُ إلى كلام الناس فَضَّلتُ الأقوَى.

واعلم أنَّ المشتغلين بفنِّ القراءاتِ وتوجيهها، يَلُوحُ لهم من خصائصِ اللغةِ العربية ودلائلِ إعجاز الكتابِ العزيز ما لا يَلوحُ لغيرهم، ويَحصُل لهم من البهجةِ ما يَعجِزُ اللسانُ عن بيانه، فينبغي لمن سَمَتْ هِمَّتُه أن يُقْدِمَ على ذلك بعدَ أن يقِفَ على الفنون التي يَلزَمُ أن يُوقَفَ عليها من قبل، فالأمرُ يسير على من جَدَّ جِدُّه، والله وليُّ التوفيق.



(١) وقع في الأصل المطبوع: (أبو عمرو)، بواوٍ بآخره، وهو تحريف، وصوابُهُ: (أبو عُمَر) كما في ترجمته في غير كتاب، واسمُه: (محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المُطَرِّز، اللغوي، غلامُ ثعلب. ولد سنة ٢٦١، ومات سنة ٣٤٥، رحمه الله تعالى. وله ترجمة في «بغية الوعاة» للسيوطي ١ : ١٦٤.

الفصل السابع

في أسماءِ القرآن

اعلم أنَّ الله تعالى قد سَمَّى ما أَنزَلَهُ على رسولِهِ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم بأربعةِ أسماء، وهي القرآنُ، والفُرقانُ، والكِتَابُ، والذِّكْرُ. وقد ذَكَر ذلك مع بيانِ وجهِ التسمية بها الإمامُ ابن جرير الطبري في مقدمة «تفسيره»، فقال: إنَّ الله تعالى ذِكْرُه سَمَّى تنزيلَه الذي أَنزلَهُ على نبيِّه محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم أسماءً أربعة، / منهن: القرآنُ، فقال في تسميتِهِ إياه بذلك في تنزيله: [١٢١] نحن نَقُصُّ عليك أحسَنَ القَصَصِ بما أوحينا إليك هذا القُرآنَ. وإن كُنتَ من قَبْلِهِ لمن الغافِلين. وقال: إنَّ هذا القرآنَ يَقُصُّ على بنـي إسرائيلَ أكثَرَ الذي هم فيه مُخْتَلِفون.

ومنهن: الفُرْقَانُ، قال جَلَّ ثناؤه في وحيهِ إلى نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم يُسمِّيه بذلك: تبَارَكَ الذي نَزَّلَ الفُرقانَ على عبدِهِ ليكونَ للعالمينَ نذيراً.

ومنهن: الكتابُ، قال تَبارك اسمُه في تسميتِهِ إياه به: الحمدُ للَّهِ الذي أَنزَلَ على عبدِهِ الكِتَابَ ولم يَجعَلْ له عِوَجَاً قَيِّماً.

ومنهن: الذكرُ، قال تعالى ذِكْرُهُ في تسميتِهِ إياه به: إنَّا نَحْنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ وإنَّا لَهُ لَحافِظُون.

ولكلِّ اسمٍ من أسمائِهِ الأربعةِ في كلام العرب معنىً ووَجْهٌ غيرُ معنى الآخرِ ووَجْهِه.

فأما القُرآن، فإنَّ المفسِّرين اختلفوا في تأويلِه، والواجبُ أن يكون تأويلُه

على قولِ ابن عباس مَصْدَراً، من قولِ القائلِ: قرأتُ القُرآنَ، كقولك: الغُفْرانُ من غَفَر اللَّهُ لك، والفُرْقَانُ من فَرَق اللَّهُ بين الحق والباطل. وذلك أنه ذَكَر في تفسير: إنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وقُرْآنَهُ. ما يَدلُّ صريحاً على أن معنى القُرآنِ عنده القراءة.

وأمَّا على قول قتادة فإن الواجب أن يكون مَصْدَراً من قولِ القائل قرأتُ الشيءَ إذا جمعتَه وضَمَمْتَ بعضَه إلى بعض. ولكلا القولين أعني قولَ ابن عباس وقولَ قتادة وجهٌ صحيح في كلام العرب، غيرَ أنَّ الصحيحَ في تأويل قولِ الله تعالى: فإذا قَرَأْناهُ فاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، هو قولُ ابنِ عباس، وهو أنه يَعنِي به فإذا بيَّناهُ لك بقراءتنا فاتَّبع ما بيَّناه لك بقراءتنا، دونَ قولِ من قال: معناه: فإذا أَلَّفْناه فاتَّبِعْ ما أَلَّفْنَاهُ.

فإن قال قائل: وكيف يَجُوزُ أن يُسمَّى قرآناً بمعنى القراءة، وإنما هو مقروء. قيل: كما جاز أن يُسمَّى المكتوبُ كتاباً.

[١٢٢] وأمَّا تأويلُ اسمِهِ الذي هو فُرْقَان، فإنَّ / تفسيرَ أهلِ التفسيرِ جاء في ذلك بألفاظٍ مختلِفة، هي في المعاني مُؤتلِفَة، فقال عكرمة: هو النجاة. وكذلك كان السُّدِّيُّ يتأوَّله، وهو قولُ جماعةٍ غيرِهما. وكان ابنُ عباس يقول: الفُرقانُ المَخْرَج. وكذلك كان مجاهدٌ يقول في تأويله، قال في قول الله عز وجل: يَوْمَ الفُرْقَانِ: يومَ فَرَقَ اللَّهُ فيه بين الحقِّ والباطل.

فكلُّ هذه التأويلاتِ في معنى الفُرقانِ على اختلافِ ألفاظها: متقارِباتُ المعاني، وذلك أنَّ من جُعِلَ له مَخْرَجٌ من أمْرٍ كان فيه، فقد جُعِلَ له ذلك المَخْرَجُ منه نجاةً. وكذلك إذا نُجِّيَ منه فقد نُصِرَ على من بَغَاهُ فيه سُوءاً وفُرِقَ بينه وبين باغيه بالسُّوء.

فجميعُ ما رَوَينا عمن رَوَينا عنه في معنى الفُرقان قولٌ صحيحُ المعنى، لاتفاقِ ألفاظِهم في ذلك. وأصلُ الفُرقانِ عندنا الفَرْقُ بين الشيئين والفصلُ

بينهما. وقد يكونُ ذلك بقضاءٍ واستنقاذٍ وإظهارِ حُجَّةٍ وتصرُّفٍ وغيرِ ذلك من المعاني المُفَرِّقةِ بين المُحِقِّ والمُبْطِل، فقد تبيَّن بذلك أنَّ القرآنَ سُمِّي فُرقاناً لفَصْلِهِ بحُجَّتِهِ وأدلتِهِ وحُدودِهِ وفرائضِهِ وسائرِ معاني حُكمِهِ بين المُحِقِّ والمُبْطِل، وفُرْقانِهِ بينهما بنَصرِهِ المُحِقَّ وتخذيلِهِ المُبطِلَ حُكماً وقضاءً.

وأما تأويلُ اسمِهِ الذي هو: كِتَاب، فهو مَصْدَرٌ من قولك: كتبتُ كتاباً، كما تقولُ: حَسَبتُ الشيءَ حِساباً. والكتابُ هو خَطُّ الكاتب حروفَ المُعْجَم مجموعةً ومفترقةً. وسُمِّي كتاباً وإنما هو مكتوب.

وأما تأويلُ اسمِهِ الذي هو: الذِّكْرُ، فإنه مُحْتَمِلٌ معنيين، أحدُهما أنه ذِكْرٌ من الله جل ذِكره، ذَكَّر به عِبادَه فعرَّفهم فيه حدودَهُ وفرائضَهُ وسائرَ ما أودَعَهُ من حكمه. والآخَرُ أنه ذِكْرٌ وشَرَفٌ وفَخْرٌ لمن آمَنَ به وصَدَّق بما فيه، كما قال جلَّ ثناؤه: وإنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ ولِقَوْمِك. يعني به أنه شَرَفٌ له ولقومِه. انتهى ما ذكره الطبري ملخَّصاً.

/ ومن أسماء القُرآنِ: التنزيلُ، قال الله تعالى: وإنَّهُ لَتَنزيلُ ربِّ العالمين. نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ. والتنزيلُ في الأصل مَصْدَرٌ، سُمِّيَ به الكلامُ المُنزَلُ من عند الله على رسولِهِ محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، وتسميتُهُ به من قَبِيل تسميةِ المفعولِ بالمصدر، ونظيرُ ذلك تسميةُ المَقْرُوء بالقُرآنِ، والمكتوبِ بالكِتاب، وقد كَثُرَ تداوُلُ العلماءِ لهذا الاسم، فتراهم يقولون: وَرَدَ في التنزيلِ كذا كذا، ولم يَرِد في التنزيل كذا، إلى غيرِ ذلك، وهم يعنون بالتنزيل القرآنَ. [١٢٣]

والقُرآنُ مهموز، وقد قرأه بعضُ الأئمةِ السبعةِ بغير هَمْز، وقد ظَنَّ بعضُهم أنَّ القُرآن بغير هَمْزٍ مأخوذ من قَرَنْتُ الشيءَ بالشيءِ إذا ضممتَه إليه، سُمِّي بذلك القُرآنُ للجَمْع بين السُّوَرِ والآياتِ فيه، ومنه قيل للجمع بين الحج والعمرة: قِرَان. وهذا القولُ سهو، والصحيحُ أنَّ تَرْكَ الهمز فيه من بابِ التخفيف، ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها.

وقد ذَكَر بعضُ العلماء للقرآنِ أسماءً كثيرةً، غيرَ أنَّ جُلَّها لا يَظهَرُ وَجْهُ لجعلِهِ من قَبِيلِ الأسماء، وكأنهم ظنوا أنَّ كلَّ ما وَصَف اللَّهُ تعالى به القرآنَ، أو أطلقَهُ عليه على أيِّ وجهٍ كان: يَصِحُّ جَعْلُهُ اسماً من أسمائِه.

ومِن ثَمَّ قال قائلون منهم: إن الله تعالى سَمَّى القرآنَ كريماً، فقال: وإنه لَقرآنٌ كريم.

ومباركاً، فقال: كتابٌ أنزلناه إليك مُبَارَكٌ.

وحَكِيماً، فقال: ألـر. تلك آياتُ الكِتابِ الحكيم.

ومُبِيْناً، فقال: ألـر. تلك آياتُ الكِتابِ المُبِين.

وعَرَبِيّاً، فقال: إنَّا أنزلناهُ قُرآناً عربياً.

وعَجَباً، فقال: إنا سَمِعنا قُرآناً عَجَباً يَهدِي إلى الرُّشْد.

ومَجِيداً، فقال: بل هو قُرآنٌ مجيد.

[١٢٤] /وعزيزاً، فقال: وإنه لَكِتابٌ عزيزٌ.

وعظيماً، فقال: ولقد آتيناكَ سَبْعاً من المَثَانِي والقُرآنَ العَظِيمَ.

وسَمَّى القُرآنَ الصِّرَاطَ المستقيمَ، فقال: اهْدِنا الصِّرَاطَ المستقيمَ.

ونُوراً، فقال: وأَنزلنا إليكم نُوراً مُبِيْناً.

وموعظةً، فقال: قد جاءَتْكم موعظةٌ مِن رَبِّكم وشِفاءٌ لما في الصُّدُور.

وبُرهاناً، فقال: قد جاءكم بُرهانٌ مِن ربِّكم.

وبصائرَ، فقال: قد جاءكم بصائرُ مِن ربِّكم.

وبياناً، فقال: هذا بيانٌ للناس.

ورُوحاً، فقال: وكذلك أوحينا إليك رُوحاً مِن أمْرِنا.

ووَحْياً، فقال: إنما أُنذِرُكم بالوَحْي.

وهُدَىً، فقال: شَهْرُ رمَضَانَ الذي أُنزِلَ فيه القُرآنُ هُدَىً للناسِ وبيِّناتٍ من الهُدَى والفُرْقَانِ.

وكلامَ الله، فقال: حتى يَسمَعَ كلامَ الله.

وأحسَنَ الحديث، ومُتَشَابِهاً، ومَثَانِي، فقال: اللَّهُ نَزَّل أحسَنَ الحديث، كتاباً مُتَشَابِهاً، مَثَانِيَ.

وقد أَنهَى بعضُهم أسماءَ القرآن إلى نيِّفٍ وخمسين، وبعضُهم إلى نيِّفٍ وتسعين، وقد أَفرَدَ ذلك بعضُهم بالتصنيف.



الفصل الثامن

في أسماءِ السُّوَرِ وما يَتعلَّقُ بذلك

السُّورَةُ قطعةٌ من القرآنِ مستقلةٌ تَشتَمِلُ على عِدَّةِ آيات. وقد اختُلِفَ فيها من جهة اشتقاقِها، فقيل: هي مشتقةٌ من سُورَةِ البِناء، وهي القِطعةُ منه غيرَ أنَّ / سُورةَ القرآنِ تُجمَعُ على سُوَر بفتح الواو، مِثلُ صُوْرَة وصُوَر، وسُوْرَةُ البِناءِ تُجمَعُ على سُوْر بسكونها، مثل صُوْفَة وصُوْف. [١٢٥]

وقيل: هي مشتقةٌ من السُّورةِ، وهي المنزلةُ الرفيعةُ، قال نابغةُ بني ذُبْيَان:

أَلم تَرَ أنَّ اللَّهَ أعطاكَ سُوْرةً   تَرَى كلَّ مَلْكٍ دُونَها يَتَذَبْذَبُ

وقيل: هي مشتقةٌ من السُّؤْر[١].

وأصلُ السُّورةِ على هذا القولِ سُؤْرَة بالهمزة، وهي لغةٌ فيها، غيرَ أنه لم يُقرَأ بها، ولا يَخفَى أنَّ وَجْهَ الاشتقاق في هذا غيرُ ظاهر.

وسُوَرُ القرآنِ مِئَةٌ وأَرْبَعَ عَشْرَةَ، لكلِّ سُورةٍ منها اسمٌ خاص، وقد وقع لبعضِها اسمانِ فأكثرُ.

فمن ذلك فاتحةُ الكتاب، وهي أكثرُ السُّوَرِ أسماءً، وقد ذَكَر لها بعضُهم نيِّفاً وعشرين اسماً، ومن أسمائها: أُمُّ القرآن، والسَّبْعُ المَثاني، قال بعضُ العلماء:

---

(١) سُؤْرُ كلِّ شيء البقيَّةُ منه، تَبْقَى بعدَ الذي أُخِذَ منه، ولذلك سُمِّيَتْ الفَضلَةُ من شَرابِ الرَّجُل يَشْرَبُهُ ثم يُفضِلُها فيُبقيها في الإناءِ: سُؤْراً. (المؤلف).

سُـمِّيَتْ هذه السورةُ فاتحةَ الكتاب، لأنها يُفتَتَحُ بكتابتِها في المصاحف، وبقراءتِها في الصلوات، فهي فاتحةٌ لما يتلوها من سُوَرِ القرآن في الكتابةِ والقراءة.

وسُمِّيَتْ أمَّ القرآن لتقدُّمِها على سائر سُوَرِ القرآن، وتأخُّرِ ما سِواها خَلْفَها في الكتابةِ والقراءة. وذلك من معناها شبيهٌ بمعنى فاتحةِ الكتاب. والعربُ تُسمِّي كلَّ جامع أمرٍ أو مُقدَّمٍ لأمر إذا كانت له توابعُ تتبعُهُ: أُمّاً، ولذلك سَمَّتْ رايةَ القومِ التي يَجتمعون تحتَها في النزولِ والرحيلِ وعندَ لقاءِ العَدُوِّ: أُمَّهُم. وقيل: سُمِّيَت أُمَّ القرآن لكونها أصلَ القرآن، وذلك لانطوائِها على ما فيه من المطالب المهمة. وأُمُّ الشيءِ أصلُه.

/ وسُمِّيَتْ السبعَ المَثَاني، لأنها سبعُ آياتٍ تُثَنَّى قراءتُهـا في كل صلاة. [١٢٦]

ومن أسمائها أمُّ الكتاب، وسُورةُ الحَمْد، وسُورةُ الحَمْدِ الأُولى، وسُورةُ الحمدِ القُصْرَى.

وقد رأينا أن نَذكُرَ سائرَ السُّوَر مما له اسمانِ فأكثرُ، سالكين في ذلك طريقَ الإيجاز.

سُورَةُ البَقَرَة. كان خالد بن مَعْدَان يسميها فِسطاطَ القرآن، وذلك لعِظَمِها، ولما جُمِعَ فيها من الأحكام التي لم تُذكَر في غيرِها[١].

وفي حديث «المستدرك» تسميتُها سَنَامَ القرآن[٢].

تنبيه

كَرِهَ بعضُهم أن يُقالَ: سُورَةُ كذا، لما رواه الطبرانيُّ والبيهقي عن أنس مرفوعاً: لا تقولوا: سُورَةُ البقرة، ولا سُورةُ آلِ عِمران، ولا سُورَةُ النساء، وكذا

---

(١) الفُسْطَاطُ بيت من الشَّعْر، ومدينةُ مِصر، وقال بعضهم: الفِسطَاطُ كلُّ مدينةٍ جامعةٍ. (المؤلف).

(٢) سَنَامُ كلِّ شيءٍ أعلاهُ. (المؤلف).

القرآنُ كلُّه، ولكن قولوا: السُّورَةُ التي تُذكَرُ فيها البقرة، والتي يُذكَرُ فيها آلُ عِمران، وكذا القُرآنُ كلُّه. وإسنادُهُ ضعيف، بل ادَّعَى ابنُ الجوزيِّ أنه موضوع. وقال البيهقيُّ: إنما يُعرَفُ موقوفاً على ابنِ عمر، ثم أخرجه عنه بسندٍ صحيح.

وقد صَحَّ إطلاقُ سُورةِ البقرة وغيرِها عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، وفي الصحيح عـن ابن مسعود أنه قال: هذا مقامُ الذي أُنزِلَتْ عليه سُورَةُ البَقَرَة. ومِنْ ثَمَّ لم يَكرهه الجمهورُ.

سُورة آلِ عِمران. وتُسمَّى هي والبقرةُ: الزَّهْرَاوَيْنِ. وقد ثَبَتَ ذلك في صحيح مسلم..

سُورة النِّسَاء. وتُسمَّى سُورةَ النساءِ الطُّوْلَى، كما تُسمَّى سُورةُ الطلاقِ: سُورَةَ / النساءِ القُصْرَى. [١٢٧]

سُورَةُ المائدة، وتُسمَّى سُورة العُقُود.

سُورَةُ الأنفال، وتسمَّى سُورة بَدْر.

سُورَةُ بَرَاءَة، وتُسمَّى سُورةَ التوبة، لقوله تعالى فيها: لَقَدْ تَابَ اللَّهُ على النبـيِّ. الآية. والفاضِحَةَ، أخرج البخاريُّ عن سعيد بن جُبَير أنه قال: قلتُ لابن عباس: سُورَةُ التوبة، قال: التوبة هي الفاضحةُ، ما زالَتْ تنزِلُ ومِنْهُم، ومِنْهُم، حتى ظَنَنَّا أنها لم تُبقِ أحداً. والمُنقِّرَة، لتنقيرِها عن أسرارِ المنافِقِين.

سُورَةُ النَّحْل، وتُسمَّى سُورة النِّعَم، لِمَا عَدَّدَ اللَّهُ فيها من النِّعَم على عبادِه.

سُورَةُ الإسراء، وتسمَّى سُورَة سُبْحَان، وسُورَةَ بني إسرائيل.

سُورَةُ كهيعص، وتسمَّى سُورَة مَرْيَم.

سُورَةُ طَه، وتسمَّى سُورةَ مُوسَى.

سُورَةُ قد أَفلَح المؤمنون، وتسمَّى سُورَةَ المؤمنون.

سُورَةُ النَّمْل، وتسمَّى سُورَةَ سُلَيْمان.

سُورَةُ فاطِر، وتُسمَّى سُورَةَ الملائكة.

سُورَةُ ص، وتسمَّى سُورَةَ داود.

سُورَةُ الزُّمَر، وتسمَّى سُورَةَ الغُرَف.

سُورَةُ غافر، وتسمَّى سُورَةَ الطَّوْل، وسُورةَ المُؤْمِن.

سُورَةُ فصِّلَتْ، وتسمَّى حم السجدة، وسُورةَ المصابيح.

سُورَةُ حم عسق، وتسمَّى سُورَةَ الشُّوْرَى.

سُورَةُ الجاثية، وتسمَّى سُورَةَ الشَّرِيعة.

سُورَةُ محمد، وتسمَّى سُورَةَ القِتال.

سُورَةُ اقترَبَتْ، وتسمَّى سُورَةَ القَمَر.

[١٢٨] سُورَةُ الحَشْر، وتسمَّى سُورةَ بني النَّضِير، أخرج البخاريُّ، عن سعيد بن جبير، قال قلتُ لابن عباس: سُورةُ الحَشْر، قال: قُلْ سُورَةُ بني النَّضِير. كأنه كَرِهَ تسميتَها بالحَشْر، لئلا يُظَنَّ أنَّ المرادَ به الحشْرُ يومَ القيامة، وإنما المرادُ به هنا إخراجُ بني النَّضِير من ديارهم.

سُورةُ المُمْتَحَنة، وتسمَّى سُورةَ الامتحان.

سُورةُ الصَّفّ، وتسمَّى سُورةَ الحَوَارِيِّين.

سُورةُ الطلاق، وتسمَّى سُورةَ النساءِ القُصْرَى، وكذا سمَّاها ابنُ مسعود، أخرجَهُ البخاري، وقد أنكره الدَّاووديُّ فقال: لا أَرى قولَهُ: القُصْرَى محفوظاً. ولا يُقالُ في سورةٍ من القرآنِ: قُصْرَى ولا صُغْرَى، قال ابنُ حجر: وهو رَدٌّ للأخبارِ الثابتةِ بلا مُسْتَنَد.

سُورةُ التحريم، وتسمى سُورةَ لِمَ تُحَرِّمُ.

سُورةُ تبارَكَ، وتسمَّى سُورةَ المُلْك.

سُورةُ سَألَ سائلٌ، وتسمَّى سُورةَ المَعَارج.

سُورةُ قُلْ أُوْحِيَ، وتسمَّى سُورةَ الجِنّ.

سُورةُ هَلْ أَتى، وتسمَّى سُورةَ الإنسان، وسُورةَ الدَّهْر.

سُورةُ عَمَّ، وتسمَّى سُورةَ النَّبأ.

سُورةُ سَبِّحْ، وتسمَّى سُورةَ الأعْلَى.

سُورةُ اقْرَأْ، وتسمَّى سُورةَ العَلَق.

سُورةُ لَمْ يَكُنْ، وتسمَّى سُورةَ أهْلِ الكتاب، وكذلك سُمِّيَتْ في مُصحفِ أُبَـيٍّ، وسُورةَ البيِّنة، وسُورةَ القيِّمَة.

سُورةُ إذا زُلْزِلَتْ، وتسمَّى سُورة الزلزلة.

[١٢٩] / سُورةُ أَلْهاكُم، وتسمَّى سُورةَ التكاثُر.

سُورةُ أَرَأيتَ، وتسمَّى سورة المَاعُون.

سُورةُ الإخلاص، وتسمَّى الأساسَ، لاشتمالِها على أساسِ الدِّين، وهو توحيدُ الله تعالى.

سُورةُ قُلْ أعوذُ بربِّ الفَلَق، وتسمَّى سُورةَ الفَلَق.

سُورةُ قُلْ أعوذُ بربِّ النَّاس، وتسمَّى سُورةَ الناس، ويقال لهاتينِ السورتينِ المُعَوِّذَتانِ بكسر الواو. اهـ.

وكما سُمِّيَتْ السُّورَةُ الواحدةُ بأسماءٍ، سُمِّيَتْ سُوَرٌ باسمٍ واحدٍ كالسُّوَرِ المسمَّاةِ بآلم، على القولِ بأنَّ فواتحَ السُّوَر أسماءٌ لها، وقد تُمَيَّزُ بمِثل قولِهم: آلم البَقَرة، وآلم السَّجْدَة.

تنبيه

قال الزركشيّ في «البرهان» ينبغي البحثُ عن تَعدادِ الأسامي، هل هو توقيفيٌّ أو بما يَظهَرُ من المناسبات، فإن كان الثاني فلن يَعدَمَ الفَطِنُ أن يَستخرجَ من كل سُورة معانيَ كثيرةً تقتضِي اشتقاقَ أسماءٍ لها، وهو بعيد.

قال: وينبغي النظرُ في اختصاص كل سُورة بما سُمِّيَتْ به، ولا شكَّ أنَّ العربَ تُراعِي في كثيرٍ من المسمَّيَاتِ أَخْذَ أسمائِها مِن نادِرٍ أو مستغرَبٍ يكونُ في الشيء، مِنْ خَلْقٍ أو صِفَةٍ تختصُّهُ، أو تكونُ معه أحكَمَ أو أكثَرَ أو أسبَقَ لإدراك الرائي للمسمَّى، ويُسمُّون الجملةَ من الكلام، والقصيدةَ الطويلة، بما هو أشهَرُ فيها.

وعلى ذلك أسماءُ سُوَرِ القرآن، كتسميةِ سُورةِ البَقَرةِ بهذا الاسمِ / لغرابةِ [١٣٠] قصةِ البقرةِ المذكورةِ فيها، وعجيب الحكمةِ فيها. وتسميةِ سُورةِ النساء بهذا الاسم، لما تردَّد فيها من كثير من أحكام النساء، وتسميةِ سُورةِ الأنعام، لِمَا وَرَدَ فيها من تفصيلِ أحوالِها، وإن كان وَرَدَ لفظُ الأنعام في غيرِها، إلَّا أنَّ التفصيلَ الواردَ في قوله: وِمِنَ الأنعامِ حَمُولَةً وفَرْشاً، إلى قوله: أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ، لم يَرِد في غيرها، كما وَرَد ذكرُ النساءِ في سُوَرٍ إلَّا أنَّ ما تكرَّرَ وبُسِطَ من أحكامِهنَّ لم يَرِد في غيرِ سُورةِ النساء. وكذا سُورةُ المائدة، لم يَرِد ذِكرُ المائدة في غيرِها، فسُمِّيَتْ بما يَخُصُّها.

صِلَتَانِ تتعلقانِ بهذا الفَصْل

الصِّلَةُ الأُولَى

قَسَم العلماءُ القرآنَ أربعةَ أقسام، وهي السَّبْعُ الطُّوَل، والمِئُون، والمَثَاني، والمُفَصَّل. وقد جاء ذلك في حديثٍ مرفوع، أخرجه أبو عُبَيد من جهةِ سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن أبـي المَلِيح، عن واثِلَة بنِ الأسْقَع، عن النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أنه قال: أُعطِيتُ السبعَ الطُّوَل مكانَ التوراة،

وأُعطِيتُ المِئِينَ مكانَ الإنجيل، وأُعطِيتُ المَثانيَ، مكانَ الزَّبُور، وفُضِّلْتُ بالمُفَصَّل. وهو حديثٌ غريب، وسعيدُ بنُ بشير فيه لِينٌ.

أما السَّبْعُ الطُّوَل فهي البقرة، وآلُ عِمران، والنساءُ، والمائدةُ، والأنعامُ، والأعرافُ، ويُونسُ، وقيل السابعة: هي الكهفُ، وقيل: هي الأنفالُ وبراءَةُ، لأنهما في حُكمِ سُورةٍ واحدة، ولذلك لم يُفْصَل بينهما بالبسملة، وعلى هذا تكون السَّبْعُ الطُّوَلُ متتابعةً لا يَفصِلُ بينها شيء من السُّوَر التي ليسَتْ منها.

والطُّوَلُ بضم الطاء جَمْعُ طُوْلَى، كالكُبَر في جَمْع كُبْرَى، وسُمِّيَتْ هذه السُّوَرُ السَّبْعَ الطُّوَلَ، لكونها أطولَ من سائرِ سُوَرِ القرآن، كذا قال بعضُ العلماء، وفي / هذا نظر، فإنَّ في السُّوَرِ الأُخرى ما هو أطوَلُ من بعضِ هذه السُّوَر، وذلك كالنَّحْل، وطه، والشُّعَراءِ، والصَّافَّاتِ. [١٣١]

ومما يُستغرَبُ في هذا المبحث قولُ بعضِ العلماء: إنَّ السَّبْعَ الطُّوَل قد وَرَد ذكرُها في الكتاب العزيز، وذلك في قوله تعالى: وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِن المَثَانِي والقُرآنَ العَظِيمَ. قالوا: عَنَى بالسَّبْع السَّبْعَ الطُّوَلَ، وسَمَّاهُنَّ مثانيَ لأنهن تُثِّيَ فيهنَّ القَصَصُ والوعدُ والوعيدُ، مع أنَّ هذه الآيةَ نزلَتْ في مكة، وأكثَرُ تلك السُّوَرِ نزَلْنَ بعدَها في المدينة.

والذي عليه أكثَرُ المفسِّرين أنَّ المرادَ بالسَّبْع المذكورةِ في هذه الآية فاتحةُ الكتاب، فإنها سَبْعُ آيات، تُثَنَّى في كلِّ صلاة. وقد وَرَد في الحديثِ الصحيحِ تسميتُها بالسَّبْعِ المَثَاني.

وأما المِئُوْنَ فهي ما وَلِيَ السَّبْعَ الطُّوَل، سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ كلَّ سُورةٍ منها تَزِيدُ على مئةِ آية أو تُقارِبُها.

وأما المَثَاني فهي ما وَلِيَ المِئِينَ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها ثَنَّتْ المِئِينَ أي كانَتْ بعدَها، فهي لها ثَوَان، والمِئون لَها أوائلُ. يقال ثَنَى الشيءَ إذا صار له ثانياً، وقال الفَرَّاءُ: المَثَاني هي السُّوَرُ التي آيُها أقلُّ من مئة آية، لأنها تُثْنَى أكثَرَ

مما يُثْنى الطِّوَالُ والمِئون، وقيل: سُمِّيَتْ مَثانيَ لأنها ثُنِيَ فيها الأمثالُ والخَبَرُ والعِبَرُ.

وقد تُطلَقُ المثاني على القرآنِ كلِّه، قال الله تعالى: اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحَدِيثِ كتاباً مُتَشَابِهاً مَثانِيَ. قال العلماء: عَنَى بقوله: مُتَشابِهاً أنه يُشْبِهُ بعضُهُ بعضاً في الصِّدقِ وحُسنِ البيان وما أشبَهَ ذلك. وبقوله: مَثانيَ أنه تُثَنَّى فيه الأنباءُ والأحكامُ والوعدُ والوعيدُ والحُجَجُ، ومن ذلك ترديدُ بعضِ قِصَصِ الأنبياء في أمكنةٍ كثيرة.

وأما المُفَصَّل فهو ما وَلِيَ المَثانِيَ من قِصَارِ السُّوَر. وسُمِّيَ بذلك لكثرةِ الفُصُولِ التي بين سُوَرِهِ ببسمِ الله الرحمن الرحيم، وقيل: لقلةِ المنسوخِ منه. / ولهذا يُسمَّى بالمُحْكَمِ أيضاً. رَوَى البخاريُّ، عن سعيد بن جُبَير أنه قال: إنَّ الذي تدعونه المُفَصَّل هو المُحْكم. [١٣٢]

وآخِرُهُ سُورةُ الناس بلا نزاع، وقد اختُلِفَ في أوله، فقيل: الصَّافَّاتُ، وقيل: الجاثِيَةُ، وقيل: القِتالُ، وعَزَاه الماوَرْدِيُّ للأكثرين، وقيل: الفتح، وقيل: الحُجُراتُ، وقيل: ق، وقيل: الرحمنُ، وقيل: غيرُ ذلك، والصحيحُ عند أهل الأثَر أنَّ أوَّلَهُ ق.

وللمُفصَّلِ طِوَال، وأوساطٌ وقِصار، فطِوالُهُ إلى عَمَّ، وأوساطُهُ منها إلى الضُّحَى، وقِصَارُهُ منها إلى آخِرِ القـرآن. هذا أقرَبُ ما قيل في ذلك.

الصِّلَةُ الثانيةُ

وهي في إعراب أسماءِ السُّوَر

من السُّوَرِ ما سُمِّي بجُمْلة، ومنها ما سُمِّي بغيرِ جُمْلة، أمَّا ما سُمِّي منها بجُملةٍ فتجبُ فيه الحكايةُ، وذلك نحوُ سأَلَ سائلٌ. وأَلَمْ نَشْرَحْ. وألم تَرَ. وأَرَأَيتَ. فتقولُ في سأَلَ سائلٌ: هذه سأَلَ سائِلٌ، وقرأتُ: سألَ سائلٌ، ونظرتُ في سأَلَ سائلٌ، بضم اللام في الأحوالِ الثلاث. وتقولُ في ألم نشرح: هذه أَلَمْ

نَشْرَحْ، وقرأتُ ألم نَشْرَحْ. ونظرتُ في ألم نَشْرَحْ، بإسكان الحاء في الأحوالِ الثلاث، وقِس على ذلك.

والحكايةُ إيرادُ اللفظِ على هيئتِهِ من غيرِ تغيير مًا، فَيَبقى آخِرُه على ما كان عليه من قبلُ، ولا يَختلِفُ باختلافِ العوامِلِ الداخلةِ عليه، والمَحْكِيُّ من قَبِيلِ المُعْرَبِ المقدَّرِ الإعراب وجوباً، لاشتغالِ آخِرِه بالحركةِ التي كان عليها من قَبْل، أو بالسكونِ الذي كان عليه كذلك.

وأمًا ما سُمِّي منها بغيرِ جملة، فمنه ما ليس من قَبِيل حروفِ الهجاء، ومنه ما هو من قَبِيلِ حروفِ الهجاء.

[١٣٣] / أما ما ليس من قَبِيل حُروفِ الهجاء، فإن كان مُعرَّفاً باللام أُعرِبَ إعرابَ المنصرِف، وذلك نحوُ الأنْعَامِ، والأعْرَافِ، والأنفالِ، ويُستثنى من ذلك، مِثلُ والطُّورِ، ومثلُ والنَّجْمِ، وغيرِهما مما فيه واوُ القَسَم، فإنه تجبُ فيه الحكايةُ، تقولُ: هذه والطورِ، وقرأتُ والطورِ، ونظرتُ في وَالطورِ، بكسر الراء في الأحوالِ الثلاث. وقد تُحذَفُ هذه الواوُ فيَصيرُ الاسمُ من قَبِيلِ المعرَّفِ باللام فقط.

وإن كان غيرَ مُعرَّفٍ باللام أُعرِبَ إعرابَ غيرِ المنصرِف، سواء كان غيرَ منصرفٍ من قبلُ، نحوُ يُونسَ، ويوسف، أو كان منصرِفاً من قَبْل، نحوُ هُوْدٍ، ونُوحٍ، تقول: هذه هُودُ، وقرأتُ هُودَ، ونظرتُ في هودَ. إلَّا أنَّ مِثْلَ هُودٍ يُصرَفُ إذا أُضيفَتْ إليه سُورةٌ لفظاً، نحوُ هذه سُورةُ هودٍ، أو تقديراً نحوُ هذه هُوْدٌ، إذا أُريدَ بذلك هذه سُورةُ هُودٍ.

وما ذُكِرَ مِن مَنْع مثلِ هُوْدٍ من الصرفِ إذا جُعِلَ اسماً للسورة، هو المشهور، وهو مذهبُ سيبويهِ ومن وافقَه، وذَهَب بعضُ النحاةِ إلى جوازِ الصرفِ وعدمِهِ في ذلك، قال سيبويه في باب أسماءِ السُّوَر: تقولُ هذه هُودٌ كما تَرَى، إذا أردتَ أن تحذِفَ سُورةً من قولك هذه سورةُ هُودٍ، فيَصيرُ هذا كقولك: هذه

تميمٌ كما تَرَى[1]، وإن جعلتَ هُوداً اسمَ السورة لم تَصرِفها، لأنها تصيرُ بمنزلة امرأةٍ سمَّيتَها بعَمْرو، والسُّوَرُ بمنزلةِ النِّساءِ والأَرَضِين.

وقال السِّيْرَافِيّ في «شرحه»: عند قوله: وإن جَعلتَ هُودَ اسمَ السُّورةِ لم تَصرِفها: هذا على مذهبِ سيبويهِ ومن وافَقه، ممن يقولُ: إنَّ المرأةَ إذا سُمِّيَتْ بزيدٍ لم يُصرَف. وأما من يقولُ: إنها كهندٍ تُصرَفُ ولا تُصرَفُ، فهو يُجيزُ في نُوحٍ وهُودٍ إذا كانا اسمينِ للسُّورتينِ أن يُصرَفا ولا يُصرَفا، وممن قال به أيضاً أبو العَبَّاس المبرِّد.

وأما ما هو من قَبِيل حروف الهِجاء، فإن كان حَرْفاً واحداً مثلَ ص، و ق، و ن، ففيه الوقفُ والإعرابُ، أما الوقفُ ويُعبَّرُ عنه بالحِكاية، فلأنها حُروفُ / مقطَّعة فتُحكَى كما هي. وأمَّا الإعرابُ فعلى جعلِها أسماءً لحروفِ الهجاء. [١٣٤]

وعلى هذا يَجُوزُ فيها الصرفُ بناءً على تذكيرِ الحرف، وعدَمُهُ بناءً على تأنيثِه، تقولِ: هذه صَادْ، بالسكون بناءً على حكايتها، وهذه صَادٌ، بالضم مع التنوينِ بناءً على صرفها، وهذه صَادُ، بالضم بدون تنوين بناءً على منعِها من الصرف، وهذه الأوجُهُ الثلاثةُ وهي الحكايةُ، والصرفُ، والمنعُ منه، تجري في ذلك سَواءٌ أُضِيفَتْ إليها سُورة أم لا.

وإن كان أكثرَ من حرف، فإن وازَنَ الأسماءَ الأعجميةَ كطَسٓ، وحٰمٓ، ويٰسٓ، ففيه الحكايةُ، لأنها حروف مقطَّعة، والإعرابُ ممنوعاً من الصرفِ

---

(١) كلمةُ: (كما تَرَى)، في الموضعين هنا، يقولُها سيبويه رحمه الله تعالى ويكرِّرُها في كتابه، ويجعلُها تُكأةً ودِعامةً لإظهار حركةِ آخِرِ الكلمة التي قبلَها، ولولاها في الكلام لما أمكن أن يظهِرَ الحركة في آخر الكلمةِ المرادِ بيانُ شأنِها، من أنها مصروفةٌ منوَّنةٌ أم ممنوعةٌ من الصرفِ لا تنوينَ فيها، إذ لا يجوزُ الوقفُ على متحرك. وسيأتي في ص ١٧٥ غيرُ مرةٍ (كما تَرَى).

وسيأتي في كلام ابن سِيْدَهْ في ص ١٧٣ (فقلتُ: هذه إقتربَتُ يا هذا) و (فإذا وصلتَ قلتَ: تَبَّتُ يا هذا). فلفظُ (يا هذا) دِعامةٌ لبيان حركة آخر الكلمة، كمثل قولِ سيبويه: (كما ترى).

لمُـوازنتِها مِثلَ قَابِيلَ وَهابِيلَ من الأسماءِ الأعجمية. وهذانِ الوجهانِ يَجريانِ في ذلك سَواءٌ أُضِيفَتْ إليه سُورةٌ أم لا. وقال سيبويهِ في ذلك: وأما حَمٓ فلا يَنصرِفُ، جعلتَهُ اسماً للسورة أو أضفتَهُ إِلَيْهِ. لأنهم أنزلوه بمنزلةِ اسمٍ أعجمي نـحـوُ هَابِيلَ وقابيل، وقال الشاعر:

وَجَدْنا لكم في آلِ حامِيْمَ آيةً تأوَّلَها منا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ

وقال:

أو كُتُباً بُيِّنَّ مِنْ حَامِيمَا قد عَلِمَتْ أبناءُ إِبراهيما

وكذلك طاسين وياسين. واعلَمْ أنه لا يَجِيءُ في كلامِهم على بناءِ حاميمَ وياسينَ. وإن أردتَ في هذا الحكايةَ تركتَهُ وقفاً على حالِه، وقد قرأ بعضُهم ياسينَ والقُرآنِ. وقافَ والقُرآنِ. فمن قال: هذا، فكأنه جعله اسماً أعجمياً، ثم قال: اذكُر ياسينَ.

وأما صَادُ، فلا تحتاجُ إلى أن تجعلَهُ اسماً أعجمياً، لأن هذا البناءَ والوَزْنَ من كلامهم، ولكنه يجوزُ أن يكون اسماً للسُورة، فلا تَصرِفُهُ، ويجوزُ أيضاً / أن [١٣٥] يكون ياسينُ وصادُ اسمينِ غيرَ متمكِّنَيْنِ، فيَلزمانِ الفتح كما أُلزِمَتْ الأسماءُ غيرُ المتمكِّنةِ الحركاتِ، نحو: كيفَ، وأينَ، وحيثُ، وأمسِ.

ثم قال: ومما يَدُلُّ على أنَّ حاميمَ ليس من كلام العرب، أنَّ العربَ لا تدري معنى حاميم. وإن قلتَ: إن لفظَ حُروفِهِ لا تُشبِهُ لفظَ حروف الأعجمي، فإنه قد يجيءُ الاسمُ هكذا وهو أعجميٌّ، قالوا: قابُوس، ونحوُه. اهـ.

وإن لم يُوازِنِ الأسماءَ الأعجميةَ، فإن أمكَنَ فيه التركيبُ كطٰسٓمٓ، فإن أُضِيفَتْ إليه سُورةُ لفظاً أو تقديراً، ففيه الحكايةُ، والإعرابُ، غيرَ أن الإعرابَ فيه يجوزُ إجراؤُهُ على الميم بناءً على جعل طٰسٓمٓ مركَّباً تركيبَ بَعْلَبَكَّ، فتكونُ النونُ فيه مفتوحة، ويجوز إجراؤُهُ على النونِ بناءً على جعل طٰسٓ مضافاً إلى ميم وعلى هذا يجوزُ في ميم الصَّرْفُ بناءً على تذكير الحرف، وعدَمُ الصرفِ بناءً على تأنيثِه.

وإن لم تُضَفْ إليه سُورةُ ففيه الحكايةُ والإعرابُ ممنوعاً من الصرف،

كَبَعْلَبَكَّ وبناءِ الجزئين على الفتح كخمسةَ عَشَر، وقال سيبويه في ذلك: وأمَّا طَسٓمٓ فإن جعلتَهُ اسماً لم يكن بُدٌّ من أن تُحرِّكَ النونَ وتُصَيِّرَ ميماً، كأنك وصلتَها إلى طاسينَ فجعلتَها اسماً بمنزلةِ دَرَابَ جِرْدَ وبَعْلَ بكّ، وإن شئتَ حكيت وتركتَ السواكنَ على حالها.

وإن لم يكن فيه التركيبُ مثلُ كٓهيٓعٓصٓ. والٓمٓ. وحٓمٓ عٓسٓقٓ، فليس فيه إلا الحكايةُ، لعدمِ إمكانِ غيرِ الحكاية فيه، سواءٌ أُضِيفَتْ إليه سُورةٌ أم لا، قال سيبويه في ذلك: وأما كٓهيٓعٓصٓ. والٓمٓرٓ. فلا يَكُنَّ إلا حكايةً، وإن جعلتَها بمنزلةِ طاسينَ لم يَجُز، لأنهم لم يجعلوا طاسينَ كحَضْرَمَوْتَ، ولكنهم جعلوها بمنزلة هَابِيلَ، وقَابِيلَ، وهاروت.

وإن قلتَ: أجعلُها بمنزلةِ طاسين ميم، لَم يَجُز، لأنك وصلتَ ميماً إلى طاسين، ولا يجوزُ أن تصِلَ خمسةَ أحرُفٍ إلى خمسةِ أحرُف، فَتجعَلَهُنَّ اسماً واحداً.

وإن قلتَ: أجعلُ الكافَ والهاءَ اسماً، ثم أجعَلُ الياءَ والعينَ اسماً، فإذا صَارَا / اسمين ضممتُ أحدَهما إلى الآخَر فجعلتُهُما كاسمٍ واحدٍ، لم يَجُز [١٣٦] ذلك، لأنه لم يجىء مِثلُ حَضْرَمَوْتَ في كلام العربِ موصولاً بمثلِه، وهو أبعدُ، لأنك تُريدُ أن تصِلَهُ بالصاد.

فإن قلتَ: أدَعُهُ على حالِهِ وأجعلُهُ بمنزلة إسماعيلَ، لم يَجُز، لأنَّ إسماعيلَ قد جاءَ عِدَّةُ حروفِهِ على عِدَّةِ حروفِ أكثَرِ العربية، نحو اشْهِيبَاب. وكهيعص، ليس على عِدَّةِ حروفِهِ شيء، ولا يجوزُ فيه إلا الحكايةُ. اهـ.

وحُكِيَ عن يونس، أنه كان يُجيزُ إعرابَ كهيعص، ممنوعاً من الصرفِ وإن لم يكن له نظيرٌ في الأسماء المُعْرَبة، قال بعضُ النحاة: حُكِيَ، عن يونس أنه كان يُجيز في كهيعص أن تفتَحَ فيه الفاءُ من كاف، والنونُ من عين، ويُجعَلَ الإعرابُ فيه على صَاد، على أن يكونَ كاف مركباً مع صاد، والباقي حَشْواً لا يُعتَدُّ به.

***

فوائدُ شَتَّى

منها ما يَتعلَّقُ بما نحن بصَدَدِه ومنها ما يُناسِبُهُ

الفائدةُ الأُولى

قال بعضُ النُّحاةِ في مبحثِ أسماءِ السُّوَر[1]: ما سُمِّيَ منها بفعلٍ لا ضميرَ فيه أُعرِبَ إعرابَ ما لا ينصرف، إلا أنه إن كان في أولِهِ همزةُ وَصْلٍ تُقْطَع، أو كان في آخرِهِ تاءُ تأنيثٍ تُقلَب هاءً في الوقف، فتقولُ في آقْتَرَبَتْ: قَرأتُ إقْتَرَبَةَ في الوصل، وقَرأتُ إقْتَرَبَهْ في الوقف.

أما الإعرابُ فلأنها صارَتْ آسماً، والأسماءُ مُعْرَبةٌ إلَّا لمُوجِبِ بِناء، وأمَّا قطعُ همزةِ الوصل فلأنها لا تكون في الأسماءِ إلَّا في ألفاظٍ معدودةٍ تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها، وأما قلبُ تائِها هاءً، فلأنَّ ذلك حُكمُ تاءِ التأنيث التي في الأسماء، وأما كَتْبُها هاءً فلأنَّ الخَطَّ تابعٌ للوقفِ غالباً.

[١٣٧] وقال ابنُ سِيْدَهْ في «المخصَّص»، في باب أسماء السُّوَر: وإنْ أردتَ / أن تَجعَل آقْتَرَبَتْ اسماً، قَطعتَ الألِفَ ووقفتَ عليها بالهاء، فقلتَ: هذه إقْتَرَبَهْ، فإذا وصلتَ جعلتَها تاءً ولم تَصرِف فقلتَ: هذه إقْتَرَبَتُ يا هذا، وهذه تَبَّتُ. وتقول: هذه تَبَّهْ في الوقف، فإذا وصلتَ قلت: هذه تَبَّتُ يا هذا، ويجوز أن تحكِيَها فتقول: هذهِ آقتَرَبَتْ، وهذه تَبَّتْ بالتاء في الوقف كما تقول: هذه إنّ إذا أردتَ الحكايةَ.

---

(١) هو أبو حيان الأندلسي في «شرح التسهيل»، انظر كلامَهُ موسَّعاً في «الإتقان» ١٦٢:١.

الفائدةُ الثانيةُ

تقول في المؤمنون إذا أردتَّ بها سُورةَ: قد أَفلَح المؤمنون: هذه المُؤمنون. وقرأتُ المؤمنين. ونظرتُ في المؤمنين. فتجعلُها بالواو في حالةِ الرفعِ، وبالياءِ في حالةِ النصبِ والجر، كما تجعَلُها كذلك في الأصل وهو المُؤْمِنُون، الذي هو جَمْعُ مؤمن، فتقولُ فيه: جاءَ المُؤْمِنُونَ، ورأيتُ المؤمنين ومَرَرتَ بالمؤمنين.

وفيها وجهٌ آخَرُ، وهو أن تجعلَها بالواوِ في الأحوالِ الثلاثةِ، معَ بقاءِ فتحةِ النون على حالِها، فتقول فيها: هذه المؤمنونَ. وقرأتُ المُؤْمِنُونَ. ونظرت في المؤمنونَ. وقِس على ذلك: المُنَافِقُون إذا أردتَ بها سُورة: إذا جاءَكَ المنافقون. والكَافِرُون، إذا أردتَ بها سُورة: قُلْ يا أيّها الكافِرُون.

ولنذكُرْ لك ما قاله علماءُ العربية في مثلِ ذلك ملخَّصاً. قال بعضُهم: وإذا سَمَّيتَ رجلاً بمُسْلِمينَ فلك فيه وجهانِ، أحدُهما أن تجعلَه بالواو في حالِ الرفع، وبالياءِ في حالِ النصب والجرِّ، فتقولُ: هذا مُسْلِمُون ورأيتُ مسلمين. ومررتُ بمُسْلِمين. الثاني أن تجعلَه بالواو في الأحوال الثلاثة، فتقولُ: هذا مُسْلِمُونَ ورأيتُ مُسْلِمُون ومررتُ بمُسْلِمونَ. كأنك تحكي لفظَ الجمع المرفوع في التسمية.

وقد أجاز بعضُ النحويين في نحوِ مُسْلِمين هنا أن يُجعَلَ الإعرابُ فيه على النونِ، مع إلزامِهِ الياءَ، إجراءً له مُجرَى سِنِينَ في / لُغةِ من قال: أَتَتْ عليه [١٣٨] سِنِينٌ، بضم النون مع التنوين، وهذه النونُ لا تُحذَفُ عندهم في حال الإضافة، قال الشاعر:

دَعانِيَ مِن نَجْدٍ فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وشَيَّبْنَنَا مُرْداً

وأكْثَرُ ما يجيءُ ذلك في الشعر. وإنما ألزموها الياءَ لأنها أخفُّ من الواو. وعلى ذلك تقول: هذا مُسْلِمينٌ. ورأيتُ مسلميناً. ومررتُ بمسلمينٍ. وقد ذَكَر ذلك سيبويهِ في «كتابه» حيث قال: فإذا سَمَّيتَ رجلاً برجلينِ، فإنَّ أقْيَسَهُ وأجوَدَهُ أن تقولَ: هذا رجلانِ. ورأيتُ رجلَينِ. ومررتُ برجلَين. كما تقولُ: هذا

مسلمونَ. ورأيتُ مسلِمينَ. ومررتُ بمسلمين. فهذه الياءُ والواوُ بمنزلةِ الياءِ والألِف.

ومِثلُ ذلك قولُ العرب: هذه قِنَّسْرُونَ. وهذه فِلَسْطُونَ، ومن النحويين من يقول: هذا رجُلانُ كما تَرَى. يَجعَلُه بمنزلةِ عثمانَ، وقال الخليلُ: من قال هذا؟ قال: مُسْلِمُون كما تَرَى. جعلَهُ بمنزلةِ قولهم: سِنينٌ كما تَرَى. بمنزلة قولِ بعضِ العَرَب فِلَسطِينٌ وقِنّسِرينٌ كما تَرَى، فإن قلتَ: هلاَّ تقولُ: هذا رَجُلَين، تدَعُ الياء كما تركْتَها في مسلمين، فإنه إنما منَعَهم من ذلك أنَّ هذه لا تُشبِهُ شيئاً من الأسماءِ في كلامهم. ومسلمينٌ مصروفٌ كما كنتَ صارفاً سِنِيناً.

وقال بعضُ النَّحْوِيين في ذلك: إذا أردتَ التسميةَ بشيء من الألفاظ، فإن كان ذلك اللفظُ مثنًّى أو مجموعاً على حِدَة، كضاربانِ وضارِبُون، أو جارياً مَجراهما كاثنانِ وعِشرون، أُعرِبَ إعرابَهُ قبل التسمية في الأكثر، ويجوزُ أن يُجعلَ النونُ في كليهما مُعْتَقَبَ الإعراب، بشرطِ أن لا تتجاوزَ حروفُ الكلمة سبعةً، لأن نحوَ حُروفِ قَرَعْبَلانَةٍ غايةُ عَدَدِ حُروفِ الكلمة، فلا يُجْعَلُ النونُ في مُسْتَعْتَبَان ومُسْتَعْتَبُون مُعْتَقَبَ الإعراب[١]، فإذا أُعرِبَتْ أُلزِمَ المثنَّى الألِفَ دون الياءِ لأنها أخَفُّ منها، ولأنه ليس في المفرداتِ ما آخِرُهُ ياءٌ ونونٌ زائدتان وقَبْلَ / الياءِ فتحة. قال إلَّا: يا ديارَ الحيِّ بالسَّبُعَانِ. [١٣٩]

وأُلزِمَ الجمعُ الياءَ دون الواو لكونها أخفَّ منها، وقد جاء البَحْرَيْنُ في المثنَّى على خلاف القياس. يقال: هذه البَحْرَيْنُ، بضم النون، ودخلتُ البَحْرَيْنَ. قال الأزهريُّ: ومنهم من يقول: البَحْرَانِ على القياس. لكن النسبة إلى البَحْرَانِ الذي هو القياسُ أكثَرُ، فبَحْرَانيٌّ أكثَرُ من بَحْرَيْنيّ وإن كان استعمالُ البَحْرَين مجعولاً نونُه مُعْتَقَبَ الإعرابِ أكثَرَ من استعمالِ البَحْران كذلك.

وجاء في الجمع الواوُ قليلاً مع الياءِ نحوُ: قِنَّسرِينَ وقِنَّسْرُونَ، ونَصِيبِينَ،

---

(١) القَرَعْبَلانَةُ: دُوَيْبَةٌ عَرِيضَةٌ بَطِيْنَةٌ. والمُعْتَقَبُ: مَحَلُّ الاعتقابِ وهو التَّناوُبُ.

ونَصِيبُونَ، ووَالِغِينَ ووَالِغُون(١)، وبِيْرِينَ وبِيْرُون، لأنَّ مثلَ زَيْتُون موجودٌ في كلامهم.

وقال الزَّجّاجُ نقلاً عن المُبَرِّد: يجوزُ الواوُ قبلَ نونِ الجمع إذا كان مُعْتَقَبَ الإعرابِ قياساً، قال: ولا أعلمُ أحداً سَبَقَنا إلى هذا. قال أبو عليّ: هذا لا شاهِدَ له، وهو بعيدٌ عن القياس. اهـ.

تنـبـيه

قد يَظُنُّ الناظرُ في هذا المبحثِ في أول الأمر: أنه يجوزُ في المُطَفِّفِين إذا أُرِيدَ بها سُورةُ: وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفين، أن يقالَ فيها: هذهِ المطفِّفُون. وقرأتُ المطفِّفُون. ونظرتُ في المطفِّفُون، بالواوِ في الأحوالِ الثلاثةِ مع بقاءِ فتحة النون فيها، بناءً على الوجه الآخر. لكن إذا أَمعَنَ النظرَ توقَّفَ في ذلك، لأنَّ هذا الوجهَ فيما يَظهَرُ مبنيٌّ على أنهم حَكَوْا الاسمَ على ما كان عليه حينَ التسمية، وهو عندهم في ذلك الحينِ كان بلفظِ الجمعِ المرفوعِ، والمطفِّفِين ليس كذلك فإنه حين التسمية به كان بلفظِ الجمع المخفوضِ.

الفائدةُ الثالثةُ

/ الأعلامُ الأعجميةُ منها ما يُعْرَبُ، ومنها ما يُبْنَى، ومنها ما يُحْكَى. [١٤٠]

أما ما يُبنَى منها فهو ما كان مركَّباً من جزئينِ ثانيهما لَفْظُ وَيهِ، نحو سِيْبَوَيْهِ، ومِسْكَوَيْه، وخَالَوَيْهِ، فإنه يُبنَى على الكسرِ، ويُبنى الجزءُ الأول منه على الفتح، تقولُ: جاء سِيْبَوَيْهِ، ورأيتُ سِيْبَوَيْهِ، ومررتُ بسيبويهِ. بفتح الباءِ وكسرِ الهاء في الأحوالِ الثلاث. وإنما بُنِيَ لأنَّ وَيْهِ يُشْبِهُ أسماءَ الأصوات، وهي مبنية، وإنما بُنِيَ على الكسرِ لأنه الأصلُ في التخلُّصِ من التقاءِ الساكنين. وهذا مذهبُ سيبويهِ والجُمهور، وذَهَب الجَرْمِيُّ إلى أنه يجوز فيه ذلك، ويجوزُ فيه أن يُعْرَبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ.

---

(١) وَالِغِين: اسمُ وادٍ.

وأما ما يُعْرَبُ منها فهو ما ليس فيه ما يُوجِبُ البناءَ، ولا ما يَمنَعُ من الإعراب، وذلك مِثلُ يُوسُفَ ولُقْمانَ، فإنه يُعرَبُ مع المنع من الصرف في الأغلَب.

ولنبسُطْ ذلك فنقول: إنَّ الأعلامَ الأعجميةَ المُعَرَّبَةَ: إنْ كانت زائدةً على ثلاثةِ أحرف، مُنِعَتْ من الصرفِ حتماً، وذلك مِثلُ يُونسَ ودَاوُدَ وسُليمانَ وإسماعيل. وإنما مُنِعَتْ من الصرف لوجودِ العَلَمِيةِ والعُجْمةِ فيها.

وإن كانت على ثلاثةِ أحرف، فإن كان عَلَماً على مُذَكَّرٍ صُرِفَتْ حتماً، وذلك مِثلُ نُوحٍ وسَامٍ وحَامٍ، وإنما صُرِفَتْ حتماً مع وجودِ العَلَميَّةِ والعُجمةِ فيها، وهما مانعانِ من الصرف، لضعفِ العُجمةِ فيها لمشابهتها للأعلام العربيةِ من جهة الخِفَّة، فأُلحِقَتْ بها، وجُعلَتْ كأنها ليس فيها عُجْمَة.

وذلك لأن العربَ يُؤْثرون في أعلامهم الأوزانَ الخفيفة، ولذلك كَثُرَ ذلك في كلامهم، بخلاف العَجَمِ فإنهم يُؤْثرون في أعلامهم الأسماءَ التي فيها طُول، ولذلك كَثُرَ ذلك في كلامهم، وقَلَّ فيه ما يُقابِلُه.

وما ذُكِرَ من الصرفِ حتماً هو مذهبُ جمهورِ النحاة، لا فرق في ذلك عندَهم بين ساكنِ الوسطِ / كنُوْح، وبين متحركِ الوَسَط كلَمَكٍ[1]، قال تعالى: إنَّا أَرسَلْنا نُوحاً إلى قومه. [١٤١]

وذهب بعضُ النحاة إلى جوازِ الصرفِ وعدمِه في هذا النوع. ويَرِدُ عليهم أنه لم يَرِد مثلُ نوحٍ في كلام العرب، وهو غيرُ مصروف. وذهب بعضُهم إلى الفرقِ بين ساكن الوَسَطِ وبين متحركِهِ، فقالوا بصرفِ ساكن الوَسَط حتماً مثلَ ما قال الجمهور، وبعدَمِ صرفِ متحركِ الوَسَطِ حتماً ضِدَّ ما قال الجمهور، وبَنَوْا ذلك على أنَّ حركةَ الوسط تقومُ مقام الحرفِ الرابع كما في المؤنث.

---

(١) لَمَكٌ كهَجَرٍ، ولامَكٌ كهاجَرٍ: اسمُ أبي نُوْحٍ عليه السلام. (المؤلف).

وإن كانت عَلَماً على مؤنَّث مُنِعَتْ من الصرف حتماً، وذلك مثل مَاهَ وجُورَ وخَانَ، إذا سُمِّيَتْ امرأةٌ بشيء منها، وإنما مُنِعَتْ من الصرفِ حتماً للعلميَّةِ والتأنيثِ مع انضمامِ العُجْمَة إليه، وإن كان فيها هنا ضعفٌ كما عرفتَ، وقد جَوَّزَ بعضُهم فيها الصرفَ وعدَمَهُ، ولم يَجعل للعُجمةِ في ذلك تأثيراً.

وإن كانت تَحتمِلُ أن تكون عَلَماً على مذكَّرٍ، وأن تكون عَلَماً على مؤنَّثٍ جازَ فيها الصرفُ وعدَمُه، وذلك مِثلُ مِصْرَ، فإنها تَحتمِلُ أن تكون اسماً للبلدِ وهو مذكَّر، فتُصرَفَ، وتَحتمِلُ أن تكون اسماً للبلدةِ وهي مؤنَّثة فتُمنَعَ من الصرف.

قال بعض النحاة في مبحثِ تسمية الأَرَضِين: اعلم أنَّ تسميةَ الأَرَضِينَ بمنزلةِ تسميةِ الأناسِيِّ، فما كان منها مؤنثاً فسُمِّي باسمٍ فهو بمنزلة امرأةٍ سُمِّيَتْ بذلك الاسم، وما كان منها مذكَّراً فسُمِّي باسم فهو بمنزلةِ رَجُلٍ سُمِّي بذلك الاسم، وإنما يُجعَلُ مؤنثاً ومذكَّراً على تأويل ما تُؤُوِّل فيه، فإن تُؤُوِّلَ فيه أنه بلدٌ أو مكانٌ فهو مذكَّر، وإن تُؤُوِّلَ فيه أنه بلدةٌ أو بُقعةٌ فهو مؤنَّث.

وأسماءُ الأَرَضِين على أوجُه: منها ما لا يُستعملُ إلَّا مؤنثاً نحوُ عُمَانَ وحِمْصَ وُجُوْرَ ومَاهَ، ومنها ما لا يُستعمَلُ إلا مذكَّراً، نحو فَلْجٍ، ومنها ما يُستعمَلُ على / التذكيرِ والتأنيثِ نحوُ حِراءٍ وقُبَاءٍ، فمن العرب من يَصرِفُهما ويجعلُهما اسماً للمكان، ومنهم من لا يَصرفُهما ويجعلُهما اسماً للبُقعة، ومن ذلك هَجَرَ، إلَّا أنَّ الأكثرَ فيه التذكيرُ والصرفُ، وبعضُ العرب يؤنِّثُهُ ولا يَصرفُه فيقول: هذه هَجَرُ، ومن ذلك جَيٌّ، إلا أن الأكثرَ فيه التأنيثُ وعدَمُ الصرف. [١٤٢]

وأما ما يُحكَى منها فهو ما يكون فيه ما يَمنَعُ من الإعراب، مع عدم وجودِ ما يُوجبُ البناءَ، وذلك مِثلُ الأعلام التي يكونُ في آخرها واوٌ ساكنةٌ، قبلَها ضمة، نحو سمَنْدُو، وهو اسمُ بلد في الرُّوْم، تقول: هذه سَمَنْدُو، ورأيت سَمَنْدُو، ومررتُ بسَمَنْدُو، بضم الدالِ وسكونِ الواو في الأحوالِ الثلاثة.

ــ وذلك ــ مثلُ الأعلام التي يكون في آخِرِها حركةٌ لازمةٌ نحوُ سِيْدَهْ، بكسر

السين وسكونِ الياء وفتحِ الدال وبعدَها هاءٌ ساكنةٌ، بفتح الأواخِرِ وهو ما قبلَ الهاء، وهذه الهاءُ زائدة، وهي ساكنة في حالِ الوقف، وأما في حالِ الوصلِ فإنها تُسقَطُ من اللفظِ فلا يُنطَقُ بها أصلاً، وإنما كُتِبَتْ للإشعار بأنَّ ما قبلَها متحركٌ بحركةٍ لازمة، وهي تُشبه هاءَ السكت في العربية من وجه. ويُنسَبُ إلى سِيْدَه المذكورِ اللغويُّ المشهورُ عليُّ بنُ إسماعيلَ المعروفُ بابن سِيْدَه.

ونحو فِيْرُّه، بكسرِ الفاءِ وسكون الياء وتشديدِ الراء وضمِّها، ومعناه في لغة أعاجم الأندلس: الحَدِيدُ، وهو اسمُ والدِ صاحبِ المنظومةِ المشهورة في القراءات: الإمام قاسِم الرُّعَيْنِيِّ الشاطِبِيِّ.

وأما ما يكون في آخرِهِ أَلِفٌ مثلُ موسى وعيسى، فقد جعلوه مِن قَبِيلِ المقصورِ كالفَتَى، وهو وإن يكن غيرَ ظاهر الإعرابِ في الأحوالِ الثلاثة، لا يُعَدُّ مِن قَبِيل المَحْكِي.

ولعلَّ قائلاً يقول: إنَّ هذه الأسماءَ يُمكن أن يُتوصَّل إلى إعرابِها، وإذا أمكن ذلك لم يَجُز العدولُ عنه، وذلك لأن العرب يُعْنَونَ بأمرِ الإعرابِ حتى إنهم لا يتركونه ما وجدوا إليه سبيلاً، أما التوصُّلُ إلى إعرابها فيكونُ بإجراءِ التصرُّفِ في آخِرِها، وذلك في مثلِ سَمَنْدُو / يكونُ بحذفِ الواوِ منه، حتى يَصِيرَ سَمَنْد، أو بتشديدِهِ حتى يصيرَ سَمَنْدُوّ. وفي مثلِ سِيْدَه يكونُ بحذفِ الفتحة التي في آخِره، حتى يصيرَ سِيْدَ، أو بقلبِ الهاءِ المزيدةِ فيه تاء كما يفعلُه العامَّةُ في مثلِ ذلك فيصيرَ سيدَةَ، وفي غير ذلك يكونُ بنحوِ ما ذُكِرَ مما يُجعَلُ إلى الإعرابِ سبيلاً. [١٤٣]

والتصرُّفُ في الأسماءِ الأعجميةِ أمرٌ مألوفٌ عند العرب، فقد تصرَّفوا في كثيرٍ منها بالنقصِ، والزيادةِ، وتغييرِ بعض الحركات، وقلبِ بعض الحروف. ومِن ثَمَّ قيل: أعْجَميٌّ فالعَبْ بهِ مَا شِئتَ[1].

---

(١) والمشهور في هذا بالتأنيث: أعجميَّةٌ فالعَبْ بِها كيفما شِئتَ. وفي هذه تورية عَذْبة بالكلمة والمرأة.

وأما عنايةُ العرب بأمرِ الإعراب فهي من الأمور التي لا تُجهَلُ، وقد بالَغَ بعضُهم في ذلك فأَتَى بما يُشعِرُ بالإعرابِ في حالِ الوقف، وهؤلاء هم الذين يقفون بالرَّوْمِ أو بالإشمام.

قال علماء العربية: الأصلُ في الكَلِمِ المتحركةِ الأواخِرِ التي ليس فيها تاءُ تأنيث، نحو زيدٍ: أنْ يُوقَفَ عليها بالسكون، وذلك لغةُ أكثر العرب، وهو اختيارُ جُلِّ النحاةِ وكثيرٍ من القراء.

ومن العربِ من يقفُ عليها بالرَّوْم؛ والرَّوْمُ هو الإتيانُ بالحركةِ خَفِيَّةً حِرصاً على بيانِ الحركة التي يُحرَّكُ بها آخِرُ الكلمة في الوصل، سواء كانت حركةَ إعراب ـ وهُمْ بشأنِها أعْنَى لدلالتِها على معنى ـ أو حركةَ بناءٍ كحركةِ أيْنَ وأمْسِ وقَبْلُ.

ومن العربِ من يقفُ عليها بالإشْمام، وهو خاصٌّ بالمضموم، سواء كانت ضمتُهُ إعرابيةً كضمةِ نَعْبُدُ أو بنائيةً كضمةِ بَعْدُ. والإشمامُ هو الإشارَةُ إلى الحركةِ من غير تصويت، وقال بعضُهُم هو أن تَجعلَ شفتيك على الصورةِ التي تكونانِ عليها إذا نطقتَ بالضمة. وكلا الحالين واحد. ولا تكونُ الإشارةُ إلا بعدَ سكون الحرف.

فإن قال ذلك قائل، يقال له: إنَّ ما ذُكِرَ من أن التصرُّفَ في الأسماءِ الأعجمية مألوفٌ عند العرب، وأنَّهم قد تصرَّفوا في كثيرٍ منها؛ فهو مُسَلَّمٌ لا / يُنكَر، لكنِ الأصلُ عدَمُ التصرُّفِ فيها، فقد قال بعضُ العلماء: إنَّ الأعلامَ [١٤٤] تُصانُ عن التغيير.

وأما قولُ من قال: أعجميٌّ فالعَبْ به مَا شئتَ. فهو مما لا ينبغي أن يقال. على أنَّ العرب قد حافظوا على أعلامِ غيرِهم أكثرَ من محافظةِ غيرِهم على أعلامهم. وهذ أمر قد عُرِفَ بالبحثِ والتتبع.

وما ذُكِرَ من عنايةِ العرب بأمر الإعراب؛ فهو أيضاً مُسَلَّمٌ لا يُنكر، لكنَّ

ذلك لا يقتضِي أن تُغيَّرَ أواخِرُ الكَلِم إذا كان فيها ما يمنعُ الإعراب، وإلا وَجَب أن تُحذَفَ الألِف من مثلِ الفَتَى وسَلْمَى والدُّنْيا، أو تُمَدّ توصلاً إلى ظهور الإعراب فيها، ولا يَبقَى في العربيةِ مقصور، والمقصورُ فيها لا يُحصَى. وقد اكتَفَى علماءُ العربية في أمرِ الإعرابِ فيه بأن يَجعلوه مُقدَّراً كما اكتَفَوْا بذلك المَحْكيِّ والموقوفِ عليه ونحوِ ذلك.

وأما الرَّوْمُ والإشمامُ ففيهما شيءٌ من التكلُّف، ولم يَجيء في لغة قريش شيءٌ منهما.

وهذه المباحثُ تحتاجُ إلى بسطٍ وافر، ونحن في مقام يُلجِىءُ إلى شدةِ الاختصار، وإنما نَذكُرُ ما نذكُرُ إرشاداً لمن يُريدُ أن يَعرِفَ مبدأَ السبيل، ليَسلُكَ من بعدُ فيها بنفسِه.

وقد سَوَّغَ بعضُ العرب تَرْكَ حركةِ الإعرابِ في بعض المواضع أحياناً، قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بردِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ: قرأ مَسْلَمَةُ بنُ مُحارِب: وبُعُولَتْهُنَّ، بسكون التاء فِراراً من ثِقَلِ توالي الحركات، وهو مِثلُ ما حَكى أبو زيد: ورُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُون، بسكون اللام. وذَكَرَ أبو عَمْرو أنَّ لغةَ تميم تسكينُ المرفوعِ من يَعْلَمْهُم ونحوِه. اهـ.

وذَكَر الفَرَّاءُ أن من العَرَب من يقول: أَنُلْزِمْكُمُوهَا بتسكين الميم طلباً للتخفيفِ لمَّا توالَتْ الحركات، وقال بعضُ القراء: نُقِلَ عن أبـي عَمْرو أنه كان يُسكِّنُ الهمزةَ من: بَارِئْكُم، في الموضعين. والراءَ من: يَأْمُرْكم ويَأْمُرْهُم وتَأْمُرْهُم / ويَنصُرْكُم ويُشْعِرْكم حيثُ وَقَـع. وهي لغةُ بني أسدٍ وتميم وبعضِ [١٤٥] أهلِ نجد، طلباً للتخفيفِ عند اجتماع ثلاث حركاتٍ ثقالٍ من نوعٍ واحدٍ كيَأْمُرُكُم، أو نوعينِ كبارِئِكُم. ونُقِلَ عنه أنه كان يختلِسُ الحركة في ذلكَ.

ويَدخُلُ فيما ذُكِرَ إجراءُ الوصل مُجرَى الوقف، وقد وقع ذلك في قراءةِ حمزة أَحَدِ السبعة، فقد ثبَتَ عنه أنه قرأ: ومَكْرَ السَّيِّءْ بسكون الهمزة في حال

الوصل إجراءً له مُجرَى الوقف. ورُوِيَ، عن نافع أنه قرأ: قُلْ إنَّ صَلاَتِي ونُسُكِي ومَحْيَايْ ومَمَاتي للَّهِ رَبِّ العالِمِين. بإسكانِ ياءِ الإِضافة من مَحْيَايَ في حالِ الوصل، إجراءً له مُجرَى الوقف. ورُوِيَ عنه أنه قرأها كسائر القُرَّاء بالفتح.

ومن وَقَفَ على هذا الأمر، وعَرَف المواضعَ اللائقةَ به، أمكنه أن يأتيَ به في قراءتِهِ على وجهٍ تستحسنُهُ العامةُ ولا تُنكرُهُ الخاصة.

تنبيه

قد يُطلَقُ الوقفُ على ما يَشمَلُ السَّكْت. والسَّكْتُ هو أن يقِفَ وَقفةً خفيفةً من غير تنفُّس، قال بعضُ القراء: والصحيحُ أنه مقيَّدٌ بالسماعِ والنقل، ولا يجوزُ إلا فيما صَحَّتْ الروايةُ به لمعنى مقصودٍ بذاتِه، وقيل: إنه يجوزُ في رؤوس الآي مطلقاً حالةَ الوصل لقصدِ البيان. وقد حمل بعضُهم الحديثَ الآتيَ على ذلك.

روى أبو داود وغيرُهُ، عن أمِّ سَلَمة رضي الله عنها أنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان إذا قرأ قَطَع قراءتَهُ آيةً آيةً، يقول: بسم اللَّهِ الرحمنِ الرحيم. ثم يقف، الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين. ثم يقف، الرحمنِ الرحيم. ثم يقف.

وقد استدلَّ بعضُهم بذلك على أنَّ الوقف على رؤوسِ الآياتِ وإن تعلَّقَتْ بما بعدَها سُنَّةٌ، إلا أنَّ أكثرَ القُرَّاء يَتْبَعُون في الوقفِ المعنى وإن لم يكن رأسَ آية. وقد اعتَرَض عليهم بعضُ المتأخرين، فزعم أن هذا خلافُ السُّنَّة، وأنَّ النبـيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقِفُ عند كل آية. وقد ذَهِلَ هذا المعترضُ عن مثلِ: فويلٌ للمُصلِّين / الذين هُمْ عن صَلاتِهم سَاهون. فإنه لا يجوزُ [١٤٦] الوقفُ فيه على المصلين وإن كان آخِرَ آيةٍ لإِيهامه خلافَ المراد.

الفائدةُ الرابعةُ

وهي في إعرابِ مِثلِ أحمَد شَاه، ومحمَّد شاه، ومظفَّر شاه. عِندَ الباحثين في مثلِ ذلك ثلاثةُ أقوال.

القولُ الأولُ: إجراءُ الإعراب على آخرِ الجزء الثاني، وبِناءُ آخرِ الجزء الأول على الفتح.

القولُ الثاني: إجراءُ الإعراب على آخِرِ الجزء الثاني، وبِناءُ آخِرِ الجزءِ الأولِ على السكون.

القولُ الثالثُ: إعرابُ آخِرِ الجزءِ الأول، وجعلُ الجزءِ الثاني من التوابع.

أما القولُ الأول فهو مبنيٌّ على أن هذه الأسماءَ مركبة تركيباً مَزْجِيًّا، مِثلُ بَعْلَبَكَّ، فوجَبَ أن يكون حُكمُها حكمَهُ.

وأما القول الثاني فهو مبنيٌّ على أن العَجَم يُسكِّنون آخِرَ الجزءِ الأولِ من هذه الأسماء، فوجَبَ أن نُجاريَهم على ذلك، بناءً على أنَّ الأعلام تُصانُ عن التغيير، حتى إنَّ بعضَ العلماء سَوَّغُوا أن يُنطَقَ بالأعلام الأعجمية كما يَنطِقُ بها أهلُها وإن كان فيها شيءٌ من الحروفِ أو الحركاتِ التي لا تُوجَدُ في اللغةِ العربية، وذلك لأن الأعلام غيرُ داخلةٍ في اللغةِ بالذات.

وأما الجزءُ الثاني، فيَجرِي الإعرابُ على آخِرِه مع المنع من الصرف، وقد فعلَتْ العربُ مثلَ ذلك في مَعْدِيْ كَرِبَ، فإنهم بنَوْا آخِرَ الجزءِ الأولِ على السكون، وأجرَوْا الإعرابَ على آخِرِ الجزءِ الثاني مع منعِ الصرف، وهو من هذا القَبِيل، وبذلك يَرتفعُ / استغراب هذا القول. [١٤٧]

وفي مَعْدِيْ كَرِبَ وجهٌ آخَرُ، وهو إضافةُ مَعْدِيْ إلى كَرِب، إلا أنَّ كَرِبَ يجوزُ فيه وجهانِ: الصرفُ، فتقولُ: مَعْدِي كَرِبٍ، بالخفضِ والتنوين، وعدَمُ الصرفِ، فتقولُ: مَعْدِي كَرِبَ، بالفتح من غير تنوين. والإعرابُ في مَعْدِي مقدَّر. والمانعُ من ظهورِهِ إسكانُ الياءِ لأجلِ التخفيف؛ وكما تجوزُ الإضافةُ في مَعْدِي كَرِبَ تجوزُ الإضافةُ في بَعْلَبَكَّ؛ فتُجري وجوهَ الإعرابِ على بَعْل وتُضيفُه إلى بك.

والظاهرُ أنه تجوزُ الإضافةُ في الأسماءِ المذكورة، سواءٌ جعلناها مِثلَ بَعْلَبَكَّ، أو مِثلِ مَعْدِيْ كَرِبَ. فتقولُ بناءً على أنها مِثلُ بَعْلَبَكَّ: جاء أحمَدُ شاهٍ، بضم الدال، ورأيتُ أحمَدَ شاهٍ، بفتح الدال، ومررتُ بأحمَدِ شاهٍ، بكسر الدال، ولَحِقَهُ الجرُّ بسبب إضافتِهِ إلى شاه. وأما شَاهٌ، فهو مجرورٌ منونٌ لإضافةِ أحمَدَ إليه، ولم يُمنَع من الصرفِ مع عُجمتِهِ لكونِهِ على ثلاثة أحرف.

وتقولُ بناءً على أنها مِثلُ مَعْدِيْ كَرِبَ: جاء أحمَدْ شَاهٍ، ورأيتُ أحمَدْ شاهٍ، ومررتُ بأحمَدْ شاهٍ، بإسكانِ الدالِ في الأحوالِ الثلاث، وخفضِ شاهٍ مع التنوين، إلا أنَّ الإسكانَ فيه لا يخلو عن شيء، لأنَّ العرب إنما فعلَتْهُ فيما في آخِرِهِ ياء، نحوُ ذهبوا أَيْدِيْ سَبَا أي متفرِّقين مثلَ أهلِ سَبَا. ولا أفعَلُهُ حِيرِيْ دَهرٍ أي أبداً.

والإضافةُ المذكورةُ في مثلِ مَعْدِيْ كَرِبَ وبَعْلَبَكَّ ليسَتْ حقيقيَّةً، بل هي صُورية كما لا يخفى.

وقد جوَّز بعضُ العلماء فيهما وجهاً آخَرَ، وهو أن يُبنَى الجزءُ الثاني منهما أيضاً على الفتح، تشبيهاً بما تضمَّنَ الحرف، نحو خمسَةَ عَشَرَ، وهو ضعيف، والأفصَحُ بناءُ الجزءِ الأولِ منهما، وإعرابُ الجزءِ الثاني إعرابَ ما لا ينصرف.

واعتُرِضَ على القول الثاني من وجهين:

الوجهُ الأول أنَّ العَجَمَ كما يُسكِّنون آخِرَ الجزءِ الأول يُسكِّنون آخرَ الجزءِ الثاني، فإن لَزِمَ مُجاراتُهم في تسكينِ / آخرِ الجزءِ الأول يلزمُ مُجاراتُهم في تسكينِ آخر الجزء الثاني، وحينئذٍ تصيرُ هذه الأسماءُ من قَبِيلِ ما يُحكَى لا مِن قَبِيلِ ما يُعرَب، ولا قائلَ بذلك. [١٤٨]

الوجهُ الثاني: أنَّ العربَ قد فَتَحَتْ آخرَ الجزءِ الأول في نظائرِها، نحوُ رامَهُرْمُزَ، ولم تتركه على حالِهِ إلاَّ في بَغْدَادَ وآذَرْبِيْجَان في لغةٍ قليلة، وهي لغةُ من مَدَّ الهمزةَ وفتَحَ الذالَ وسكَّنَ الراء، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه.

ويمكنُ أن يُجابَ عن ذلك بأن يقال: إنَّ مجاراتَهم في تسكينِ آخرِ الجزءِ الأول، لا تقتضِي مُجاراتَهم في تسكينِ آخِرِ الجزءِ الثاني، لأن المجاراةَ في الأمرِ الأولِ لا تُفضِي إلى محذور، بخلافِ المجاراةِ في الأمرِ الثاني، لأنها تُفضِي إلى تركِ الإعراب الذي هو من أهمِّ ما يُعنَى به العربُ، وهو أمرٌ يكادُ يكون بَيِّناً، على أنَّ تحريك أواخِرِ الكَلِمِ الساكنةِ بسببِ الإعراب لا تستوحِشُ منه العجَمُ، لأنهم هم قد يفعلون مثلَ ذلك، سواءٌ كان في الأعلام أو في غيرِها، لأمر تَقضِي به لغتُهم، وهو أمرٌ معروفٌ عند الباحثين.

وأما ما ذُكِرَ من أنَّ العربَ لم تُجارِ العجَمَ في إسكانِ آخرِ الجزءِ الأولِ إلا في بَغْدادَ وآذَرْبِيْجَان في لغةٍ، ففيه شيء. ومَن نَظَر في كتب أسماءِ البلدان ونحوِها تبيَّنَ له أنَّ آخِرَ الجزءِ الأولِ قد يكونُ مفتوحاً مِثلُ شَهْرَ زُور، وقد يكونُ مضموماً مثلُ صُغْدُ بِيْل، وقد يكونُ مكسوراً مِثلُ طَبَرِ سْتَان، وقد يكونُ ساكناً مِثلُ سَمَرْقَنْد، والخطبُ في ذلك سَهْل.

وأما القولُ الثالث، فهو مبنيٌّ على أنَّ مِثلَ أحمَد شاه ليس بين جزئَيْهِ مَزْجٌ حتى يُجعَلَ مجموعُهما هو العَلَم، ويُعرَبَا بإعرابٍ واحد، وإنما العَلَمُ فيه هو الجزءُ الأول وهو أحمد، وأما شاه فهو لَقَبٌ ذُكِرَ بعدَهُ على عادةِ العجم في ذكرِ لفظِ شَاه بعدَ كل عَلَمٍ من أعلامِ سَلاطِينهم، تعظيماً لهم، فيكونُ من قَبِيلِ ما اجتَمَع فيه الاسمُ مع اللَّقَب، مِثلُ سَعيدُ كُرْزٍ، ويكونُ حُكمُهُ في الإعراب حُكمَه، والحكمُ في / مِثلِ ذلك أن يَجريَ الإعرابُ على الجزءِ الأول، على حسبِ ما تقتضيه العوامل، وعلى الجزءِ الثاني إمَّا أن يكون تابعاً له في إعرابه إمَّا على أنه بَدَلٌ منه أو عطفُ بيان عليه، وإمَّا على أن يكون مضافاً إليه. [١٤٩]

وهنا أمور ينبغي الوقوف عليها:

الأمرُ الأولُ: المرادُ بالاسم الأعجميِّ ما ليس من لغةِ العرب، سواء كان من لغةِ الفُرسِ أم الرُّوم أم الهِند أم من لغةِ غيرِهم.

الأمرُ الثاني: يُشترَطُ لمنع العُجمةِ من الصرف، أَن يكون الاسمُ الأعجميُّ قد استُعمِلَ في كلام العرب أوَّلاً مع العَلَميَّة، سواء كان قَبْلَ استعماله فيه عَلَماً أيضاً كإبراهيمَ وإسماعيلَ، أو لا كقَالُونَ، فإنه الجيِّدُ بلسانِ الرُّومِ، سَمَّى به نافعٌ راوِيَتَهُ: عيسى، لِجَوْدَةِ قراءته[1]، فإن استُعمِلَ في كلام العرب أولاً غيرَ عَلَم كدِيْباج وإسْتَبْرَق، ثم جُعِلَ بعدَ ذلك عَلَماً لم تُؤثر العُجمةُ التي فيه في منع الصرف، لتصرُّفِ العرب فيه كتصرُّفِهم في كلماتِهم بإدخال الألِفِ واللام عليه، والاشتقاقِ منه.

الأمرُ الثالثُ: ما كان من الأسماءِ الأعجمية موافقاً لما في اللسان العربي، نحوُ إسحاق، فإنه فيه مَصْدَرُ أسْحَقَ بمعنى أبعَدَ، ونحوُ يَعْقُوب، فإنه فيه بمعنى ذَكَرُ الحَجَل، إنْ جُعِلَ شيء منه اسمَ رجل اتُّبِعَ فيه قصدُ المسمِّي، فإن قصَدَ اسمَ النبي مُنِعَ من الصرف للعلمية والعجمة، وإن عَنَى مدلولَهُ في اللسانِ العربي صُرِف، وإن جُهِلَ قَصْدُ المسمِّي حُمِلَ على ما جَرَتْ به عادةُ الناس.

واختلفوا فيما إذا سَمَّتْ العربُ باسمٍ مجهول، أو باسمٍ ليس من عادتهِم التسميةُ به، فقيل: يَجري مَجرى الأعجمي، لشَبَهِهِ به من جهةِ أنه ليس معهوداً في أسمائهم، كما أنَّ العَجَمي كذلك، وعلى هذا الفَرَّاءُ، وقيل: لا، وهو الأصح، وعليه البصريون.

الفائدةُ الخامسةُ

إذا سُمِّيَتْ السُّوَرُ بأسماءِ حروفِ المُعْجَمِ التي في أوائِلها، فإنْ لم يَتَأتَّ فيها / الإعرابُ مثلُ آلم، والمص، وكهيعص، تعيَّنَتْ فها الحكايةُ. وإن تأتَّى [١٥٠]

---

(١) هو: عيسى بن مِيناء الزُّرَقي، قارئُ أهل المدينة. وكان شيخُه نافعُ بنُ عبدالرحمن المدني، يلقبه: قالون، وهي كلمة رومية، لأن قالون أصلُه من الروم، كان جدُّ جدِّه عبدُ الله من سَبْي الروم، من أيام عمر بن الخطاب. كما في «غاية النهاية» لابن الجزري ١: ٦١٥.

فيها الإعرابُ نحوُ ن، ويٰسٓ وطٰسٓ، وطٰسٓمٓ، قيل: يتعيَّنُ فيها الإعرابُ ولا تَسُوغُ فيها الحكاية. وقيل: يَسُوغُ فيها الأمرانِ: الإعرابُ والحكاية، وهذا هو مذهبُ العلّامة الزمخشري وقد ذكر ذلك في «الكشاف».

وقد اعتَرَضَ عليه في ذلك كثيرٌ من الناظرين فيه، بناءً على أنَّ الحكايةَ إنما تسوغُ للضرورة، ولا ضرورةَ هنا، لتأتِّي الإعرابِ الذي هو الأصلُ فيها، وقد ظَنَّ بعضُهم أنَّ هذا مما انفرد به، وليس الأمر كذلك.

وقال الزجَّاجُ في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» في باب أسماء السُّوَر: فأما قولُك: هذه قافُ، وهذه نونٌ، فلك في نونٍ ثلاثةُ أوجه: إن شئتَ قلت: هذه نونٌ، تريد هذه سُورةُ نونَ وتحذِفُ السورة كما قلتَ في هُود، وإن شئتَ قلتَ: هذه نونُ يا هذا. فجعلتَها إسماً للسورة ولم تصرفها، وإن شئتَ قلتَ: هذه نُونْ يا هذا موقوفة. فحكيت الحرفَ على ما كان يُلفَظُ به في السورة، وفيها وجهٌ رابع: أن تصرفها وأنت تريدُ اسمَ السورة، لأنَّ نُونَ مؤنثة؛ فتصرفها فيمن صَرَفَ هنداً، والأجوَدُ تركُ الصرف، فكذلك قاف، وصاد، على ما فسرنا في نون.

فانظر كيف سَوَّغ الحكايةَ في مثل نون، مع كونه مفرداً، مع أنَّ المعترضين يرون أنَّ الإشكالَ في حكايةِ مثلِ ذلك أشدُّ من الإشكال في حكايةِ مثل طٰسٓ مما كان مركباً.

ثم قال: وأما طٰسٓ، ويٰسٓ، فالأجوَدُ أن تقول: هذه طاسينُ، وياسينُ، ولا تصرِف. وتُجريهما مُجرى الأسماء الأعجمية، نحو هابِيلَ وقابِيلَ، قال سيبويه: وإن شئتَ أسكَنْتَ إذا أردتَ حكايةَ الحرف.

فإذا قلتَ: هذه طٰسٓمٓ، فالأجوَدُ أن تفتحَ آخِرَ سين وتَضُمَّ آخِرَ ميم، فتقولَ: هذه طاسينَ ميمٌ، فتَجعلَ طاسينَ اسماً، وميمَ اسماً، وتَضُمَّ أحدَهما إلى الآخر، / فتُجرِيهما مُجرَى حَضْرَمَوْت وبَعْلَبَكَّ، وإن شئتَ أسكنتَ كما أسكنتَ في السورة. [١٥١]

فأما كهيعص، فليس فيها إلا الحكايةُ، لأنه لا يجوزُ أن يُجعَلَ خمسةُ أشياءَ اسماً واحداً.

فإذا قلت: طٰه، فهذه على ضربين: إن شئتَ حكيتَ، وإن شئتَ جعلتَهُ اسماً للسورة فلم تَصرِف. والحكايةُ في هذا والإعرابُ سواء، لأن آخِرَهُ أَلِف، فالتقديرُ فيها إذا كانت مُعْرَبةً أنها في موضع رفع. اهـ.

وقد ذَكَر بعضُهم علةً لتجويز الحِكاية فيما ذُكِرَ، وهي أن أسماءَ الحروف كَثُرَ استعمالها معدودةً ساكنةَ الأعجاز موقوفة، حتى صارَتْ هذه الحالة كأنها أصل فيها، وما عداها عارض لها؛ فلما جُعلت أسماءً للسُّوَر جُوِّزَتْ حكايتُها على تلك الهيئةِ الراسخة فيها، تنبيهاً على أنَّ فيها شَمَّةً من مُلاحظةِ الأصل، لأن مسمياتِها مركبةٌ من مدلولاتها الأصلية، أعني الحروفَ المبسوطةَ التي يتركَّبُ منها الكَلِمُ.

والمقصودُ من التسمية بها الإيقاظُ لمن تُحدِّيَ بالقرآن والتحريكُ لهم للنظر في هذا المتلوِّ عليهم، المنظومِ من عينِ ما يَنظِمون منه كلامَهم، فإنَّ النظر في ذلك يُؤدِّيهم إلى أن يستيقنوا بأنهم لم يَعجِزُوا عن الإتيان بمثلِهِ، بعدَ أن تُحدُّوا به مرةً بعدَ مرة، وهم أمراءُ الكلام، إلا لأنه ليس بكلامِ البَشَر، وإنما هو كلامُ خالِقِ القُوَى والقُدَر.

فتجويزُ الحكاية في هذه الأسماء مخصوصٌ بحالِ كونها أعلاماً للسُّوَر، فلو سُمِّيَ رجلٌ بنُون مثلاً لم تَجُز الحكايةُ، فانتبه لما ذُكِر تخْلُص من الحَيْرَة في هذا المقام.

تنبيه

لا يُثَنَّى المحكيُّ مِثلُ تأبَّطَ شَرّاً، ولا يُجمَع، فإذا احتِيجَ إلى ذلك تُوصِّلَ / إلى تثنيتِه بنحوِ ذَوَا، وإلى جمعِهِ بنحوِ ذَوُو، فيقال: جاءني ذَوَا تأبَّطَ شرًّا أي صاحِبا هذا الاسم، وجاءني ذَوُو تأبَّطَ شراً أي أصحابُ هذا الاسم، وعلى ذلك لا يَسوغُ جمعُ حاميم. وقد جمعها العامة وقالوا في جمعها: الحواميم. [١٥٢]

وقد أنكر ذلك كثيرٌ من علماء العربية، ومِن ثَمَّ قال الحريريُّ في «دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخَوَاصّ»: ويقولون: قرأتُ الحواميمَ والطواسينَ. ووَجهُ الكلام فيهما أن يقال: قرأتُ آلَ حم، وآلَ طس، كما قال ابنُ مسعود: آلُ حم، دِيباجُ القرآن، وكما رُوِيَ عنه أنه قال: إذا وَقَعتُ في آلِ حم وَقَعْتُ في رَوْضاتٍ دَمِثاتٍ، أتأنَّقُ فيهنّ[1]. وعلى هذا قولُ الكُمَيْت بن يزيد في «الهاشميات»:

وَجَدْنا لكم في آلِ حَامِيْمَ آيةً ... تأوَّلها منّا تَقِيّ ومُعْرِبُ

يَعني بالآيةِ قولَهُ تعالى في حٓمٓ عٓسٓقٓ: قُلْ لَا أَسْأَلُكم عليه أجراً إلا المَوَدَّةَ في القُرْبَى. اهـ. وأرادبآلِ حَامِيْمَ السُّوَرَ التي في أوَّلِها حٓمٓ، وقال أبو عُبَيدة: الحواميمُ سُوَر في القرآن، على غيرِ قياس وأنشد:

وبالطَّواسِين التي قد ثُلِّثَتْ ... وبالحواميم التي قد سُبِّعَتْ

قال: والأَوْلَى أن تُجمَعَ بذواتِ حٓمٓ.

وقد رأينا أن نذكر هنا أمراً مُهِمّاً لا ينبغي أن يُغفَلَ عنه، وهو أنه قد يُذكَرُ في كتبِ القراءة أو غيرِها أمرٌ لا يكفي في معرفتِهِ مجرَّدُ البيان، بل يُحتاجُ فيه إلى التلقي من الواقفين عليه من أهلِ ذلك الشان، مِثلُ مقدارِ المُهْلَةِ التي ينبغي أن تكون حالَ الوقف في كل قسم من أقسامه، فإذا رأى الباحثُ شيئاً من ذلك، ولم يَجد من يتلقَّاه منه، فلْيَجْرِ على نحو الطريقة التي جرى عليها الأستاذ عبدُ الواحد المالَقِيّ، في أمرِ المدِّ، إن أمكنه ذلك، وقد ذكرها في «شرحه [١٥٣] / على التيسير» للحافظ الداني، حيث قال:

قال الحافظ: وهذا كلُّه على التقريب من غير إفراط، يُريدُ بهذا كلِّه ما ذَكَر من كونِ بعضِهم يزيدُ على بعض في تطويل المد، يقول: ليس بين مَدِّ حمزة ووَرْشٍ ومَدِّ عاصمٍ إلاَّ مقدارٌ يسير؛ وكذلك زيادةُ مدِّ عاصم على مَدِّ الكسائي وابنِ عامر بمقدارٍ يسير، وهكذا سائرُها.

---

(١) الدَّمِثاتُ جمعُ دَمِثة وهي اللينة السهلة، وتأنَّقَ في الروضة وَقَع فيها مُعجَباً بها. (المؤلف).

والمعتَبَرُ في ذلك أن القرآن إنما نَزَل بلسانٍ عربـيّ مبين، فإذا كان كذلك فالمحصِّلُ يُمَيِّزُ بعقلِهِ المقدارَ الذي يُمكِنُ استعمالُه في المخاطباتِ عند قصدِ البيانِ والتثبُّتِ في الخطاب، من الصَّبْرِ والتبيينِ لآحادِ الكلمات، بحيث لا تَخرُجُ الكَلِمُ معه عن المعتاد، إلى ما تَنفِرُ منه الطباع، وما يُستعمَلُ أيضاً من الهذِّ والإسراع الذي لا يُخِلُّ بالحروفِ ولا يُميتها، فتَعْلَمُ أنَّ التلاوةَ ينبغي أن تكون دائرةً بين هذين الطرفين.

وهذا معنى قوله: وإنما ذلك على مقدارِ مذاهبهم في التحقيق والحَدْر. يُريدُ بالتحقيق تمكينَ الحروفِ، والصبرَ على حركاتِها، والتثبت في بيانها. ويُريدُ بالحَدْر الإسراعَ والهذَّ. ومذاهبُ القُرَّاءِ في ذلك لا بد أن تكون مُوافقةً لما عليه كلامُ العرب الذي نَزَل القرآنُ به.

فمَن مذهَبُهُ من القراء الصبرُ والتمكينُ فإنه يزيدُ في المدِّ من تلك النسبة، ومَنْ مذهَبُهُ الحَدْرُ والإسراعُ، فإنه يَمُدُّ بتلك النسبة، ومَنْ توسَّطَ فعلى حسبِ ذلك، وحينئذٍ يتَناسبُ المدُّ والتحريكُ، ولو أنَّ المُسرِعَ بالحركات أطال المدَّ، والمُمَكِّنَ للحركاتِ قَصَّر المدَّ، لأدَّى ذلك إلى تشتتِ اللفظ، وتنافرِ الحروف، والله أعلم.

***

الفصل التاسع

وهو في عَدَدِ سُوَر القرآن وأجزائِه

[١٥٤] / إنَّ سُوَرَ القرآن مئةٌ وأربَعَ عَشْرَةَ سُورة، وهي في مُصحفِ ابن مسعود مئةٌ واثنتا عَشْرَةَ سورة، لأنه لم يَكتُب فيه المُعوِّذتين، وهي في مُصحفِ أُبَـيٍّ مئةٌ وستٌّ عَشْرَةَ، لأنه كَتَب في آخرِهِ دُعاءَ القنوت، وجعَلَه فيه في صُورةِ سُورتين. وقال بعضُهم: هي فيه مئةٌ وخمسَ عَشْرَةَ سورة، لأنه جَعَل فيه سورةَ الفِيلِ وسُورةَ لِإِيْلٰفِ قُرَيْش سورةً واحدة؛ ونُقِلَ، عن مجاهد أنه جَعَل سُوَرَ القرآن مئةً وثلاثَ عَشْرَةَ سُورة، وذلك لجعلِهِ سُورةَ الأنفالِ وسُورةَ براءة سورةً واحدة.

وأما أجزاء القرآن فهي مختلِفة باختلافِ التجزئة، وقد جزَّأ العلماءُ القرآنَ تجزئاتٍ شَتَّى؛ منها التجزئةُ إلى ثلاثين جُزءاً؛ فقد جزَّؤوه إليها أولاً وأطلقوا على كل واحد منها اسمَ الجزء، بحيث لا يَخطُر بالبال عند الإطلاق غيرُه؛ فإذا قال قائل: قرأتُ جُزءاً من القرآن، تبادَرَ للذهن أنه قرأ منه جُزءاً من الأجزاء الثلاثين. وقد جَرَى على ذلك أصحابُ الرَّبَعات، ويُوجَدُ كثيرٌ منها في المدارس وغيرِها.

ثم جَزَّؤوا كلَّ واحد من هذه الأجزاءِ الثلاثين إلى جزئين، فصارت الأجزاءُ بذلك ستين، وقد أطلقوا على كل واحد منها اسمَ الحِزب.

ثم جزؤوا كلَّ واحد من هذه الأحزابِ الستين إلى ثمانيةِ أجزاء، فصارت الأجزاءُ بذلك أربعَ مئةٍ وثمانين جُزءاً، فإذا حَفِظَ مَنْ يريدُ حِفظَ القرآنِ في كل يوم من ذلك جُزءاً، أعني ثُمْنَ حزب أتمَّ حِفظَهُ في نحوِ سنةٍ وأربعةِ أشهر.

وقد جرَتْ عادةُ كثيرٍ من نُسَّاخ الكتابِ العزيز أن يَذكُروا اسمَ الحزب وأثمانَهُ / في حاشية المصحف، غير أنهم يكتبون ذلك بخطٍّ مخالفٍ لخطه، ومدادٍ مخالفٍ لمِدادِه. [١٥٥]

وقد رأيتُ أن أُورِدَ الأحزابَ هنا في جدول، أُبَيِّنُ فيه اسمَ كلِّ حِزب، وأوَّلَه، وآخِرَه، وعَدَدَ الآيةِ التي في آخرِه، واسمَ السورة التي وقعَتْ فيها. وقد دَلَلْنا على اسم الحزب بالرَّقْم، فرَقْمُ ١ يدل على الحزب الأول، ورقم ٢ يدل على الحزب الثاني، وهكذا الحالُ إلى رقم ٦٠، فإنه يدل على الحزب المتمم للستين، وهو آخر الأحزاب. .

وها هو ذلك الجدول:

أسماء الأحزاب	أوائلها	أواخرها	عدد الآية	اسم السورة
١	الفاتحة	وما الله بغافل عمّا تعملون	٧٤	البقرة
٢	أفَتطعمون أن يُؤمنوا لكم	ولا تُسألون عما كانوا يعملون	١٤١	البقرة
٣	سيقولُ السفهاءُ	والله سريعُ الحساب	٢٠٢	البقرة
٤	واذكروا الله	وإنك لمن المرسَلين	٢٥٢	البقرة
٥	تلك الرُّسُل	والله بصير بالعِبَاد	١٥	آل عمران
٦	الذين يقولون ربَّنا إننا آمنا	وما لهم من ناصِرِين	٩١	آل عمران
٧	لن تنالوا البِرَّ	إن الله على كل شيء قدير	١٦٥	آل عمران
٨	وما أصابكم يومَ التَقَى الجمعان	إن الله كان غفوراً رحيماً	٢٣	النساء
٩	والمحصناتُ من النساء	وكان الله على كل شيء مُقِيتاً	٨٥	النساء
١٠	وإذا حُيِّيتُم بتحية	وكان الله شاكراً عليماً	١٤٧	النساء
١١	لا يُحبُّ اللَّهُ الجهرَ بالسُّوء	وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين	٢٣	المائدة
١٢	قالوا يا مُوسَى إنَّا لن نَدْخُلَها	وأنهم لا يَستكبرون	٨٢	المائدة
١٣	وإذا سَمِعُوا ما أُنزِل	بآياتِ الله يَجحدون	٣٣	الأنعام
١٤	ولقد كُذِّبَتْ رسلٌ مِن قبلك	ونَذَرُهم في طغيانهم يَعْمَهون	١١٠	الأنعام
١٥	ولو أننا نزَّلنا إليهم الملائكةَ	أو هُمْ قائِلُون	٤	الأعراف
١٦	فما كان دَعْوَاهم	وهو خيرُ الحاكمين	٨٧	الأعراف
١٧	قال الملأ الذين استكبَرُوا	وإنه لغفور رحيم	١٨٧	الأعراف
١٨	وقَطَّعناهم في الأرض أُمَماً	نِعمَ المولى ونِعْمَ النصير	٤٠	الأنفال

أسماء الأحزاب	أوائلها	أواخرها	عدد الآية	اسم السورة
١٩	واعلموا أنما غَنِمتم من شيء	ولو كرِهَ المشركون	٣٢	التوبة
٢٠	يا أيها الذين آمنوا إنَّ كثيراً	ألَّا يَجِدُوا ما يُنفقون	٩١	التوبة
٢١	إنما السبيلُ على الذين يَستأذنونك	إلى صراطٍ مستقيم	٢٥	يُونس
٢٢	للذين أحسنوا الحُسْنَى	إنه عليم بذاتِ الصدور	٥	هُود
٢٣	وما من دابةٍ في الأرض إلا	وإليه أُنيب	٨٨	هُود
٢٤	ويا قوم لا يَجْرِمَنكم شِقَاقِي	لا يَهدِي كيدَ الخائنين	٥٢	يُوسف
٢٥	وما أُبرِّىءُ نفسِي	وبِئْسَ المِهاد	١٨	الرَّعْد
٢٦	أفمن يَعلَمُ	وليَذَّكَرَ أولوا الألباب	٥٢	خاتمة إبراهيم
٢٧	آلَـر تلك آياتُ الكتاب	وعلى ربِّهم يتوكلون	٤٢	النَّحْل
٢٨	وما أرسلنا مِن قَبلِك إلَّا رجالاً	والذين هم مُحْسِنون	١٢٨	خاتمةُ النَّحْل
٢٩	سبحان الذي أَسْرَى بعبدِهِ	إنه كان بعبادِهِ خبيراً بصيراً	٩٦	الإسراء
٣٠	ومن يَهْدِ اللَّهُ فهو المُهْتَدِ	لقد جِئْتَ شيئاً نُكراً	٧٤	الكهف
٣١	قال ألم أقُلْ لكَ	ويأتينا فَرْداً	٨٠	مريم
٣٢	واتَّخذُوا من دون اللَّهِ آلهةً	ومن آهتدَى	١٣٥	خاتمة طَه
٣٣	اقتَرَب للناسِ حِسابُهم	المُستعَانُ على ما تَصِفون	١١٢	خاتمة الأنبياء
٣٤	يا أيها الناسُ اتقوا ربَّكم	فنِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير	٧٨	خاتمة الحج
٣٥	قد أفلَح المؤمنون	وأنَّ الله رؤوفٌ رحيم	٢٠	النُّور
٣٦	يا أيها الذين آمنوا لا تَتَّبِعُوا	وكان رَبُّك بصيراً	٢٠	الفُرقان
٣٧	وقال الذين لا يَرْجُون لقاءَنا	ولا تُطيعوا أمرَ المسرِفين	١٥١	الشعراء
٣٨	الذي يُفسِدون في الأرض	بل أنتم قوم تجهلون	٥٥	النَّمْل
٣٩	فما كان جوابَ قومِه	ونكونَ من المؤمنين	٤٧	القَصَص
٤٠	فلما جاءهم الحقُّ	والله يَعلمُ ما تصنعون	٤٥	العنكبوت
٤١	ولا تجادلوا أهلَ الكتاب	بل الظالمون في ضلالٍ مبين	١١	لُقمان
٤٢	ولقد آتينا لقمانَ الحكمة	وكان ذلك على الله يسيراً	٣٠	الأحزاب
٤٣	ومن يَقْنُتْ منكنَّ	ولا تَسْتَقْدِمُون	٣٠	سَبَأ
٤٤	وقال الذين كفروا	وجَعَلني من المُكْرَمِين	٢٧	يسٓ
٤٥	وما أنزلنا على قومِهِ من بعدِه	إلى يوم يُبعَثُون	١٤٤	الصافات
٤٦	فنبذناه بالعَراءِ	عندَ ربِّكم تختصمون	٣١	الزُّمَر
٤٧	فمن أظلم ممن كَذَب	يُرزَقُون فيها بغير حساب	٤٠	حمٓ المؤمن
٤٨	ويا قوم مالي أدْعُوكم	وما ربُّك بظلَّامٍ للعبيد	٤٢	حمٓ السجدة
٤٩	إليه يُرَدُّ عِلمُ الساعة	ورحمةُ ربك خير مما يَجمعون	٣٢	الزُّخْرُف
٥٠	ولولا أن يكونَ الناسُ	وهو العزيزُ الحكيم	٣٧	خاتمة الجاثية

أسماء الأحزاب	أوائلها	أواخرها	عدد الآية	اسم السورة
٥١	حٰمٓ. تنزيلُ الكتاب من الله	وكان الله عزيزاً حكيماً	٧	الفتح
٥٢	إنَّا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً	إنه هوالحكيم العليم	٣٠	الذاريات
٥٣	قال فما خطبُكم أيها المرسَلون	فبأيِّ آلاءِ ربكما تُكذِّبان	١٣	الرحمن
٥٤	خُلِقَ الإنسانُ من صَلْصَال	والله ذُو الفضلِ العظيم	٢٩	خاتمة الحديد
٥٥	قد سَمِعَ	والله لا يهدي القوم الفاسقين	٥	الصف
٥٦	وإذْ قال عيسى ٱبنُ مريم	وكانَتْ من القانتين	١٢	خاتمة التحريم
٥٧	تبارك الذي بيده المُلْك	أم أراد بهم رَبُّهم رَشَداً	١٠	الجِنّ
٥٨	وأنَّا مِنَّا الصالحون	فبأيِّ حديثٍ بعدَهُ يؤمنون	٥٠	والمرسَلات
٥٩	عَمَّ يتساءلون	ثم إن علينا حسابَهم	٢٦	الغاشية
٦٠	والفجرِ وليالٍ عَشْر	من الجِنَّةِ والناس	٦	خاتمة الناس

وهي آخر القرآن

وإذا أردت أن تقرأ هذا الجدول تقول: الحزب الأول أوله الفاتحة، وآخره وما الله بغافل عما تعملون، وهي الآية الرابعةُ والسبعون من سورة البقرة. وهكذا الحال إلى آخره.

وقد اختَلَف المُجزِّئون في بعضِ المواضع وهي قليلةٌ جداً، وذلك مثلُ الحِزب السادس، فإنَّ بعضَهم يَجعلُ آخِرَه: وأولئك هُمُ الضَّالُّون. وهي الآيةُ المتمِّمةُ للتسعين من آلِ عمران، فيكونُ أولُ الحزبِ السابع: إنَّ الذين كَفَرُوا. وبعضُهم يَجعلُ آخِرَهُ. ومَا لَهُمْ مِن ناصِرِين. وهي الآيةُ الحاديَةُ والتسعون منها، وهو الأَوْلى. وذلك ليكونَ أولُ الحزبِ السابع: لن تنالوا البِرَّ حتى تُنفِقُوا مما تُحبون. وهذه الآيةُ أنسَبُ مما قبلَها لأن تكونَ أولَ الحزب، لأنَّ ما قبلَها له نوعُ تعلُّقٍ بما قبلَه.

والجـدولُ المذكورُ يُستخرج منه أنصافُ القرآن، وأثلاثُهُ، وأرباعُه، وأخماسُه، وأسداسُه، وأعشارُه. وبَقِيَتْ التجزئةُ إلى الأسباع والأثمان والأتساع وغيرِ ذلك. وقد رأينا أن نقتصِرَ منها على الأسباع فنقول:

أولُ السُّبُعِ الأولِ: الفاتحة، وآخِرُه: يَصُدُّون عنكَ صُدودا. في النساء.

[١٥٩] / وأولُ السُّبُعِ الثاني: فكيفَ إذا أَصَابَتْهُم مصيبةٌ. وآخِرُه إنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ المصلحين. في الأعراف.

وأولُ السُّبُعِ الثالثِ: وإذ نَتَقْنا الجَبَلَ فوقَهم. وآخِرُه: لعلَّهم يَتذكَّرون. في إبراهيم.

وأولُ السُّبُعِ الرابعِ: ومَثَلُ كلمةٍ خَبِيثةٍ كشَجَرةٍ خَبِيثة. وآخِرُه مِن مالٍ وبنين. في المؤمنون.

وأولُ السُّبُعِ الخامسِ: نُسارِعَ لهم في الخيرات. وآخِرُه: فاتَّبَعُوه إلا فريقاً من المؤمنين. في سَبَأ.

وأولُ السُّبُعِ السادسِ: وما كان لهم مِن سُلطان. وآخِرُه. خاتمةُ الفتح.

وأولُ السُّبُعِ السابع سُورة الحُجُرات. وآخِرُه. سُورةُ الناس.

ومن أراد الزيادة على ذلك فليرجع إلى كتاب «فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن» للعلّامة عبد الرحمن بن الجوزي، فقد أوسع القول في ذلك(١).

***

(١) المؤلف رحمه الله نَقَل من هذا الكتاب وهو مخطوط، وقد طُبع محقَّقاً على خمس نسخ خطية، قام بتحقيقه على خير وجه الأستاذ الدكتور حسن ضياء الدين عِتْر جزاه الله خيراً، وطُبع طباعة ممتازة قامت بها دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة ١٤٠٨، في مجلد كبير.

الفصل العاشر
في عدد الآيات

ويشتمل على مباحث:

المبحث الأول

الآياتُ جمعُ آية. والآيةُ في أصلِ اللغة قد تكون بمعنى العلامة، قال تعالى: إنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أنْ يأتِيَكُم التَّابُوتُ. أي علامَةُ مُلكِهِ. وقد تكون بمعنى العِبْرةِ والأمرِ العجيب، قال تعالى: وجَعَلْنَا ابنَ مَرْيمَ وأُمَّهُ آيَةً. أي عِبْرةً، وقال تعالى: لَقَدْ كان في يُوسُفَ وإِخْوَتِهِ آيَاتٌ للسَّائِلِين. أي عِبَرٌ. وقد تكون بمعنى الجماعة يقال: خَرَج القومُ بآيتِهم أي بجماعتِهم لم يَدَعُوا وراءَهم شيئاً، قال [١٦٠] بُرْجُ / بنُ مُسْهِرٍ الطائيُّ:

خَرَجْنا من النَّقْبَيْنِ لا حَيَّ مِثْلُنا بآيَتِنا نُزْجِي اللِّقَاحَ المَطَافِلا

والآيَةُ في الاصطلاح هي الواحِدةُ من المعدودات في السُّوَر. وقيل: هي جُمَلٌ من القرآن ذاتُ مبدأ ومقطع، مندرجةٌ في سُورة، وقيل: هي طائفةٌ من القرآن منقطعةٌ عما قبلها وعما بعدَها، وسُمِّيَتْ بذلك لأنها علامَةٌ على صِدقِ مَنْ أتى بها، وقيل: لأنها علامَةٌ على انقطاع ما قبلَها من الكلام، وانقطاعِها عما بعدَهُ منه، قال الواحديُّ: وبعضُ أصحابِنا يُجوِّزُ على هذا القولِ تسميةَ أقَلَّ من الآية آيةً، لولا أنَّ التوقيفَ وَرَد بما هي عليه الآن. وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لأنها أمرٌ عجيب من جهة نظمِها والمعاني المودَعةِ فيها. وقيل: لأنها جَمَاعةُ حُروفٍ.

المبحثُ الثاني

منَ الآياتِ آياتٌ طِوال، ومنها آياتٌ قِصار، وأكثَرُ الآياتِ الطِّوالِ في السُّوَرِ الطِّوَال، وأكثَرُ الآياتِ القِصار في السُّوَر القِصار.

وأطوَلُ آيةٍ في القرآنِ: آيَةُ الدَّيْن، فإنها مِئةٌ وثمانيةٌ وعِشرون كلمة، وهي في سورة البقرة، وهي أطوَلُ سورةٍ فيه.

وأقصَرُ آية فيه: والضُّحَى. وهي خمسةُ أحرفٍ في اللفظ، وهي أقصَرُ من: ثُمَّ نَظَرَ. لأنها ستة أحرف في اللفظ. ومِن: مُدْهَامَّتَانِ. لأنها تسعةُ أحرف في اللفظ. غيرَ أنها كلمةٌ واحدة، وهي كلمتان.

وليس في القرآن كلمةٌ واحدةٌ هي وحدَها آيَةٌ إلَّا مُدْهامَّتان. وهي في سورةِ الرحمن. والرَّحْمَنُ، في أولِ هذه السورة. والحاقَّةُ. في أولِ سورة الحاقة. والقَارِعَةُ. في أولِ سورةِ القارعة.

وقد اقتَصَر بعضُ العلماء على مُدْهَامَّتانِ، فقال: ليس في القرآن كلمةٌ واحدةٌ هي آية إلا مدهامتان. وذلك لوقوع الاتفاق عليها بخلاف ما سواها فإنه قد اختُلِفَ فيه.

المبحثُ الثالث

[١٦١] / قال بعض العلماء: معرفةُ الآيات تتوقَّفُ على التوقيف، ولا مجالَ للقياس فيها، واستدلَّ على ذلك بما يأتي، وهو أنَّ العلماء عدُّوا: الٓمٓصٓ، آية، ولم يعدوا نظيرَها وهو: الٓمٓر، آية، وعدُّوا: يٓسٓ، آية، ولم يعدوا نظيرَها وهو: طٰسٓ، آية، وعدُّوا: حٰمٓ عٓسٓقٓ، آيتينِ، ولم يعدوا نظيرَها وهو: كٓهيعٓصٓ، آيتين بل آيةً واحدة، فلو كان الأمرُ في ذلك مبنياً على القياس، لكان حُكمُ المِثلين فيما ذُكِرَ واحِداً، ولم يكن مختلِفاً.

وما ذُكِرَ هومذهبُ الكوفيين، فإنهم عدُّوا كلَّ فاتحةٍ من فواتح السُّوَر التي فيها شيء من حروفِ الهِجاءِ آيةً سِوَى: حٰمٓ عٓسٓقٓ، فإنهم عدُّوها آيتين،

وسِوَى: طسٓ، وما فيه را، وهو: الٓر، والٓمر. وما كان مُفرداً وهو قاف، وصاد، ونون، فإنهم لم يعدوا شيئاً منه آيةً.

وأما غيرُ الكوفيين فإنهم لم يعدوا شيئاً من الفواتح آية، وقد أشار إلى ذلك صاحبُ «الكشاف» في تفسير: الٓم ذٰلِكَ الكِتَابُ. حيث قال:

فإن قلت: ما بالُهم عدُّوا بعضَ هذه الفواتح آيةً دُونَ بعض؟ قلتُ: هذا عِلْمٌ توقيفيٌّ لا مجال للقياس فيه، كمعرفةِ السُّوَر، أما: الٓم، فآيةٌ حيث وقعَتْ من السُّوَر المفتتحةِ بها، وهي سِت. وكذلك: الٓمص، آيةٌ، والٓمر، لم تُعَدَّ آيةً، والٓمر: ليسَتْ بآية في سُوَرِها الخمس. وطسٓم، آيةٌ في سُورَتَيْها، وطٰه، ويٰسٓ، آيتان، وطسٓ، ليست بآية، وحٰمٓ آيةٌ في سُوَرها كلِّها، وحٰمٓ عٓسٓق، آيتان، وكٓهيعٓصٓ آيةٌ واحدة؛ وصٓ، وقٓ، ونٓ، ثلاثتُها لم تُعَدَّ آية، هذا مذهبُ الكوفيين، ومَنْ عَدَاهُم لم يَعُدُّوا شيئاً منها آية.

فإن قلتَ: فكيف عُدَّ ما هو في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ آيةً؟ قلتُ: كما عُدَّ الرّحمٰنُ، وحدَهُ، ومُدْهَامَّتانِ، وَحْدَها آيتينِ على طريقِ التوقيف. اهـ.

[١٦٢] وقال بعضهم / لم يَعُدُّوا: صٓ ونٓ وقٓ، لأنها على حرفٍ واحد.. ولا: طسٓ، لأنها خالفَتْ أختَيْها بحذفِ الميم، ولأنها تُشبِهُ المفرد كقابِيلَ. ويٰسٓ وإن كانت بهذا الوزنِ لكن أوَّلُها يا، فأشبهَتْ الجملةَ، إذْ ليس لنا مُفْرَدٌ أوَّلُها يا. ولم يَعُدُّوا: الٓر، وعَدُّوا الٓم، لأنَّ الٓم، أشبَهُ بالفواصل من: الٓر، ولذلك أجمعوا على عَدِّ: يا أيها المُدَّثِرُ، آيةً لمشاكلتِهِ الفواصلَ التي بعدَه. واختلفوا في: يا أيُّها المُزَّمِّلُ. اهـ.

بَقِيَ أن يقال: إنَّ حٰمٓ، مِثلُ: طسٓ، في الوزن، وفي عدم وجودِ يا في أولها، فلِمَ عُدَّتْ آيةً دونها؟ وأما: حٰمٓ عٓسٓق، فقد ذَكَر بعضُهم أنَّ السبب في عَدّ الكوفيين لها آيتينِ مع عدِّهم ما يُماثلها مِثلَ: كٓهيعٓصٓ آيةً، أنهم وجدُوها قد كُتِبَتْ في جميع المصاحف مفصولةً، فعَدُّوا: حٰمٓ، وحدَها آية، كما عَدُّوا نظائـرَها.

وعَدُّوا أيضاً عَسٓقٓ آيةً، غيرَ أنه لا يَسُوغُ الوقف على حٓمٓ، ومن وَقَف عليه اضطراراً أعاده، والوقفُ على عَسٓقٓ تام، وقيل: كاف. وأما ما يماثلها فلم يُكتَبْ في شيء من المصاحف مفصولاً، ولذلك لم يعدوه آيتين.

المبحثُ الرابعُ

قال بعض العلماء: سببُ اختلافِ السلفِ في عَدَدِ الآي أنَّ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقِفُ على رؤوسِ الآي للتوقيف، فإذا عُلِمَ محلُّها وَصَل للتمام، فيَحسَبُ السامعُ حينئذ أنها ليسَتْ فاصلة.

والفاصلةُ هي الكلمةُ التي تكون آخِرَ الآية. وهي كقرينةِ السَّجْعِ في النثر، وقافيةِ البيت في الشعر. وتُجمَعُ على فَوَاصِل. ومعرفةُ الفواصل هُوَ العمدةُ فيما نحن فيه، ولمعرفتها طريقانِ: توفيقيٌّ، وقياسي.

أما التوقيفي: فما ثَبَت أن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم وَقَف عليه دائماً، تحقَّقنا أنه فاصلة. وما وصَلَه دائماً تحققنا أنه ليس بفاصلة. وما وَقَفَ عليه مرةً [١٦٣] / ووصلَهُ أخرى احتَمَل الوَقْفُ: أن يكونَ لتعريفِ الفاصلة، أو لتعريفِ الوقفِ التام، أو للاستراحة. والوَصْلُ: أن يكونَ غيرَ فاصلة، أو فاصلةً وَصَلَها لتقدم تعريفها.

وأما القياسيُّ: فهو ما أُلحِقَ من غير المنصوصِ عليه بالمنصوصِ عليه، لأمرٍ يقتضي ذلك. ولا محذورَ في ذلك، لأنه لا زيادةَ فيهِ ولا نقصان، وإنما غايتُهُ أنه محَلُّ فصل أو وَصْل. والوقفُ على كلِّ كلمةٍ جائز، ووَصْلُ كل كلمة جائز.

والأصل في الفاصلةِ أن تكون مشاكِلَةٍ للطرفينِ أو لأحدِهما، ومِن ثَمَّ أجمَعَ العادُّون على تَرْكِ عَدِّ: وَلَا المَلَائِكَةُ المُقَرَّبون ــ في النساء ــ لأنَّ ما قبلَه: وَكِيلًا، وما بعدَه: جَمِيعاً. وهو غيرُ مشاكِلٍ لهما، وعلى تَرْكِ عَدِّ: وعَنَتْ الوُجُوهُ للحَيِّ القَيُّوم ــ في طٰهٰ ــ لأنَّ ما قبله: عِلْماً، وما بعدَه ظُلْماً. وهو

غيرُ مشاكِلٍ لهما. وعدُّوا: إنْ يَقُولُونَ إلاَّ كذِباً ـ في الكهف ـ لأنَّ ما قبلَهُ: وَلَداً، وما بعدَهُ: أسَفاً. وهو مشاكِلٌ لهما. وعدُّوا: السَّلْوَى ـ في طٰه ـ لأنَّ ما قبلَهُ: هُدَى، وما بعدَه: هَوَى. وهو مشاكِلٌ لهما.

وقد يتوجَّهُ في بعضِ المواضع في الكلمة أمرانِ، أحدُهما يقتضِي عدَّها من الفواصل، والآخَرُ يقتضِي خلافَ ذلك، فَيَعُدُّها بعضُهم دون بعض.

فمِن ذلك: عَلَيْهِم. الأُولَى في الفاتحة. وسبَبُ الاختلافِ في ذلك مع اتفاقهم على أنَّ آياتِ الفاتحة سَبْعٌ: اختلافُهم في البسملة المكتوبةِ في أولها، هل هي آيةٌ منها أم لا، فمن رأى أنها آيةٌ منها، جَعَل الآيةُ السابعةَ صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم. إلى آخرِ السورة، فلا تكونُ عَلَيْهِمْ، عنده فاصلة، لوقوعها في أثناء الآيةِ لا في آخرِها. ومن رأى أنها ليست بآيةٍ منها جَعَل الآيةَ السابعةَ ما بعدَ: عَلَيْهِم. فتكونُ: عليهم. عنده فاصلةً لوقوعها في آخرِ الآية، أعني الآية السادسة.

ومن المرجِّحاتِ لعدِّها فاصلةً أنه بذلك تتناسَبُ الآياتُ في المقدار، بخلافِ ما إذا لم تعد فاصلةً، فإنه بذلك تزيدُ الآيةُ الأخيرةُ على ما سِوَاها كثيراً.

/ ومن المرجِّحاتِ لعدم عدِّها فاصلةً: أنها لا تُشاكِلُ فواصِلَ الفاتحة، فإنه جاء في كل واحدة منها قبلَ الحرفِ الأخير ياءُ مَدّ، وهذه ليست كذلك. ومع هذا فإنها لم تجيء فاصلةً في سورةٍ من السّوَر. [١٦٤]

ومن ذلك: نَحْنُ مُصْلِحُون ـ في البقرة ـ عَدَّه غيرُ الشامي لمشاكلتِهِ لِمَا قبلَه ولِمَا بعدَه، وهما يَكْذِبون ويَشْعُرون. ولم يعده الشامي لتعلقه بما بعده من جهة المعنى.

ومن ذلك: الحيُّ القَيُّوم ـ في آية الكرسي ـ عدَّه المدنيُّ الأخير، والمكيُّ والبصريُّ لمشاكلتِهِ لما بعدَه وهو العظيم، ولانعقادِ الإجماع على عد نظيره في أول آل عمران، ولم يعده الباقون مراعاةً لظاهر الأثر، فإنه ورد فيه تسميتُها بآية الكرسي، وذلك يُشعر بكونها آية واحدة.

ومن ذلك: وأَنزَلَ الفُرقان ــ في آلِ عمران ــ عدَّه غيرُ الكوفيِّ، لكونه كلاماً مستقلًا، ولم يعده الكوفيُّ لعدم موازنته لما قبلَه. ومن ذلك: ويُعلِّمُهُ الكتابَ والحِكمةَ والتوراةَ والإنجيل. عدَّه الكوفي لكونه كلاماً مستقلًا، ولم يعده الباقون لعطف ما بعده عليه.

ومن ذلك: أن تَضِلُّوا السبيل ــ في النساء ــ عدَّه الشاميّ والكوفيّ للاتفاقِ على عدّ نظيرِه في الفرقان في قوله تعالى: أمْ هُمْ ضَلُّوا السبيل. ولم يعده الباقون لعدم المشاكلةِ.

ومن ذلك: أَوْفُوا بالعقود ــ في المائدة ــ عَدَّه غيرُ الكوفيّ للمشاكلة وانقطاع الكلام، ولم يعده الكوفيُّ لعدم المساواة.

ومن ذلك: فإنكم غالبون ــ في المائدة ــ عدَّه البصري للمشاكلة في الطرفين، ولم يعده الباقون لاتصالِ الكلام ولكونِ ما بعده أقصر.

ومن ذلك: ما يَعْلَمُهُم إلا قليل ــ في الكهف ــ عدَّه المدنيّ الأخيرَ لانقطاعِ / الكلام. ولم يعده الباقون لعدم المشاكلة. [١٦٥]

ومن ذلك: ذٰلِكَ غَداً. عدَّه غيرُ المدني الأخيرَ لِوجودِ المشاكلة، ولم يعده المدني الأخيرَ لاتصالِ الكلام.

ومن ذلك: مَا لا يَنْفَعُكم شيئاً ولا يَضُرُّكم ــ في سورة الأنبياء ــ عدَّه الكوفي، ولم يعده الباقون لعدم مشاكلتِهِ لبقية الآيات. وليس فيها اختلاف في غير هذا.

ومن ذلك: وما تَنزَّلَتْ بِهِ الشياطِينُ ــ في الشعراء ــ عدَّه غيرُ المدني الأخيرَ، والمكيُّ للمشاكلة وللاتفاقِ على عَدِّ: عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشياطين. ولم يعده المدنيّ الأخير والمكي لاتصالِ الكلام.

ومن ذلك: في بِضْع سِنِين ــ في الرُّوْم ــ عدَّه غيرُ المدني الأولَ، والكوفيُّ للمشاكلة. ولم يعده المدنيَ والكوفيُّ لعدم المساواة.

ومن ذلك: خَلْقٍ جَدِيدٍ ـ في السجدة ـ عدَّه غيرُ البصري والكوفي للاتفاق على عد نظائره، ولم يعده البصريُّ والكوفي، لعدم الموازنة والمساواة.

ومن ذلك: فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ الله تَبْدِيلاً ـ في الملائكة ـ عدَّه الشامي والبصري والمدني الأخيرَ للمشاكلة: ولم يعده الباقون لعدم المساواة.

ومن ذلك: والقرآنِ ذِي الذِّكْر ـ في صَ ـ عدَّه الكوفي لانقطاعِ الكلام. ولم يعده الباقون لعدم المشاكلة والموازنة والمساواة.

ومن ذلك: إنَّ هؤلاء لَيَقُولون ـ في الدُّخَان ـ عدَّه الكوفي لوجود المشاكلة. ولم يعده الباقون لعدم انقطاع الكلام.

ومن ذلك: الَّذِي يَنْهَى ـ في اقـرَأْ ـ عدَّه غيرُ الشامـيّ للمشاكلة. ولم يعده الشاميّ لعدم انقطاع الكلام.

ومن ذلك: وَالعَصْرِ ـ في العصر ـ عدَّه غيرُ المدني الأخيرَ للمشاكلة. ولم / يعده المدني الأخيرَ لعدم انقطاع الكلام. [١٦٦]

ومن ذلك: بالحَقِّ. عدَّه المدني الأخيرَ للاتفاق على أن هذه السورة ثلاثُ آيات، ولم يعده الباقون، واتفقوا على تركِ عَدِّ: وعَمِلُوا الصالحات.

المبحثُ الخامس

قد وَرَدَ في كثير من الأحاديث والآثار ذكرُ الآياتِ على الوجه الذي نحن بصدده.

أخرج البخاري وأبو داود والنسائي عن أبـي سعيد بن المُعلَّى، قال: كنتُ أصلي في المسجد، فدعاني رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فلم أُجِبه، ثم أتيتُه فقلت: يا رسولَ الله، إني كنتُ أصلي، فقال: ألم يَقُلِ اللَّهُ تعالى: يا أيُّها الذين آمَنُوا استَجِيبوا للَّهِ وللرسولِ إذا دعاكم. ثم قال لي: لأُعلمنَّك سُورةً هي

أعظَمُ السُّوَر في القرآن، قَبْلَ أن تَخرج من المسجد، ثم أَخَذ بيدي، فلما أراد أن يَخرج قلتُ له: ألم تَقُل: لأعلمنَّك سُورةً هي أعظَمُ سورةٍ في القرآن؟ قال الحمدُ لله رَبِّ العالمين، هي السَّبْعُ المثاني والقرآنُ العظيم، الذي أُوتيتُه.

وهذا الحديث يدل على أن المرادَ بالسبع المثاني في قوله تعالى: ولقد آتيناك سبعاً من المثاني: هي الفاتحة، لأنها سبعُ آيات تُثَنَّى وتكرَّر في الصلاةِ وغيرِ الصلاة.

فإن قيل: إنَّ ما في الحديث السبعُ المثاني، وما في القرآن سبعاً من المثاني. قيل: لا اختلافَ بين الصيغتين، إذ مِن فيه للبيان، وفيما ذُكِرَ دليل على أن ما نحن بصدده قد وَرَدَ ذكرُه في القرآن. قال في «فتح الباري»: وفيه دليلٌ على أنَّ الفاتحة سبعُ آيات، ونقلوا فيه الإجماع، لكن جاء عن حُسَين بن علي الجُعْفِي أنها سِتُّ آيات، لأنه لم يَعُدَّ البسملة. وعن عَمْرو بن عُبَيد أنها ثمانُ آيات، لأنه عَدَّها وعدَّ أنعمتَ عليهم ــ وقيل: لم يَعُدَّها وعدَّ: إيَّاكَ نعبدُ ــ وهذا أغرب الأقوال.

وأخرج الترمذي والحاكم عن أبـي هريرة أنه قال، قال النبـي صلَّى الله عليه / وسلَّم: إنَّ لكل شيء سَناماً، وإنَّ سنامَ القرآن سُورةُ البقرة، وفيها آية هي سيدةُ آيِ القرآن: آيةُ الكرسي. [١٦٧]

وأخرج مسلم والترمذي عن أُبَـيٍّ بن كعب أنه قال، قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: يا أبا المُنْذِر، أتدرِي أيَّ آيةٍ من كتاب الله معك أعظَم؟ قلتُ: اللَّهُ لا إِلَه إلا هُوَ الحيُّ القَيُّوم، فضَرَبَ في صدري وقال: لِيَهْنِك العلمُ أبا المُنْذِر.

وأخرج الخمسةُ إلا النسائيَّ عن أبـي مسعود البَدْري أنه قال، قال النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم: من قرأ بالآيتينِ من آخر سورة البقرة في ليلةٍ كَفَتَـاهُ. والآيتان هما: آمَنَ الرسولُ إلى آخرِها. أراد أن من قرأهما في ليلةٍ كفتاه من قيام

الليل، أو عن قراءةِ غيرِهما من القرآن، أو من شَرِّ الشيطان، أو من شَرِّ الإنسِ والجان.

وأخرج البخاري عن ابن عباس أنه قال: إذا سَرَّك أن تعلم جَهْلَ العرب، فاقرأ ما فوق الثلاثين والمِئةِ من سُورةِ الأنعام: قَدْ خَسِرَ الذين قَتَلُوا أولادَهُم إلى قوله: قد ضَلُّوا وما كانوا مهتدين.

وأخرج أبو يَعْلَى في «مسنده» عن المِسْوَر بن مَخْرَمَة أنه قال: قلتُ لعبد الرحمن بن عوف: يا خال، أخبِرْنا عن قصتكم يومَ أُحُد، قال: اقرَأْ بعدَ العشرين ومئة من آلِ عمران، تجد قِصَّتَنا: وإذ غَدَوْتَ مِن أهلِكَ تُبَوِّىءُ المؤمنين مقاعدَ للقتال.

وأخرج البخاري عن ابن عباس أنه قال: بِتُّ عند خالتي ميمونة، فتَحدَّثَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم مع أهلِهِ ساعةً ثمَّ رَقَد، فلما كان ثُلُثُ الليل الآخِرُ قَعَد، فنَظَر إلى السماء فقال: إنَّ في خَلْقِ السمواتِ والأرضِ / واختلافِ [١٦٨] الليلِ والنهارِ لآياتٍ لِأُولي الألباب. الحديث. وجاء في رواية أخرى: فقرأ الآياتِ العَشْرَ الأواخرَ من آلِ عمران حتى خَتَم.

والشاهدُ فيها. وفيما ذكرنا من الآثار كفايةٌ في إثباتِ ما نحن فيه.

والظاهرُ أنَّ أكثر الفواصِل قد أُثبِتَتْ بطريق النظرِ والاجتهاد. فإن قيل: إنَّ هذا يقتضي أن يكون الخلافُ فيها كثيراً جداً، والأمرُ ليس كذلك. قيل: إنما يكون الخلافُ كثيراً جداً في الأمور الغامضة البعيدة المُدْرَك. والفواصلُ في أكثر المواضع ليست كذلك، قال الإمامُ الشاطِبيُّ في قصيدتِهِ المسمّاة بناظِمةِ الزَّهَر:

وليسَتْ رُؤوسُ الآيِ خافيةً على ذكيٍّ بها يهتمُّ في غالِبِ الأمْرِ

فإن قيل: قد ثَبَت أنَّ العادِّين اتفقوا في مواضعَ على عَدِّ كلماتٍ من الفواصل، وهي لا تُشبه الفواصل، كما اتفقوا في مواضعَ على تركِ عَدِّ كلماتٍ

من الفواصل، وهي تُشبهُ الفواصل. قيل: إنَّ ذلك لا يُستبعَدُ أن يكون مما وقفوا فيه على أثر يقتضي ذلك.

ولنذكُر لك شيئاً من ذلك إتماماً للفائدة:

فمما اتفقوا على عدِّه من الفواصل وهو لا يشبه الفواصل: ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ لا تَعُولوا ــ في سورة النساء ــ. وذلك لأن فواصلَها مبنية على الألف، نحو رَقِيباً، وكبيراً، ومَرِيْئاً، وتَعُولُوا: ليست كذلك.

ومن ذلك: واحلُلْ عُقدةً من لساني ــ في طٰهٰ ــ فإنه لا يشاكل ما قبلَه ولا ما بعدَه. ومثلُ ذلك: يُقالُ له إبراهيم ــ في الأنبياء ــ وكذلك: أَمْ على قلوبٍ أقفالُها. في سورة محمد عليه السلام. ولِيَرَوْا أعمالَهم ــ في الزلزلة ــ وهذا النوعُ قليل جداً.

ومما اتفقوا على تركِ عدِّه من الفواصل وهو يُشبه الفواصلَ: أَلاَ إنهم هُمُ / المفسدون ــ في سورة البقرة ــ فإنه يُشاكِلُ ما قبلَه وهو: مُصْلِحون. وما بعدَهُ [١٦٩] وهو: يَشعُرون. والظاهرُ أنَّ هذه الجلمة إنما لم تُعدَّ وحدَها آية، لاتصالِها بما بعدَها وهو: وَلَكِنْ لا يَشْعُرون. وعَدَمِ مُشاكلتِها لآياتِ هذه السورة في المقدار، فإنه يَغلِبُ فيها الطول. وهي في غاية القِصَر.

وهنا أمرٌ ينبغي أن يُنْتَبَهَ له، وهو أنهم ذكروا أنه إذا جاء في موضع كلمتانِ تَصلُحُ كلُّ واحدةٍ منهما، لأن تكون فاصلة، جُعِلَتْ المتأخرةُ منهما هي الفاصلة، سواء لم يكن بينهما فصل، نحو: فأمَّا مَنْ أَعطَى واتَّقَى ــ في والليل ــ أو كان بينهما فَصْلٌ يسير نحو: لا يَعقِلون شيئاً ولا يَهتَدُون ــ في البقرة ــ وما نحن فيه من هذا القبيل، فيتعيَّنُ أن تكون الفاصلة فيه يَشْعُرون لا المُفْسِدون.

ويَرِدُ على ما ذكروا قولُه تعالى: ثُمَّ إنَّ الأوَّلين والآخِرين لمجموعون إلى ميقات يوم معلوم، فإنَّ العادِّين اتفقوا على أنه آيتان: إلا أنهم اختلفوا في فاصلةِ الآيةِ الأولى منهما، فجعلها مَنْ عَدَا المدنيَّ الأخيرَ، والشاميَّ الأُولَى من الكلمتين الصالحتين لأن تكونا فاصلة، وهي: والآخِرين. على خلافِ

ما ذكروا. وجعَلَها المدنيُّ الأخيرَ، والشاميُّ الثانيةَ منهما، وهي: لَمجموعون. على وَفْقِ ما ذكروا.

ومن ذلك: أفغيرَ دِينِ الله يَبْغُون ــ في آل عمران ــ فإنه يُشاكل ما قبلَهُ وهو: الفاسقون، وما بعدَهُ وهو: يُرْجَعُون. ولم يَعُدَّه أحد.

ومن ذلك: وأرسلناكَ للناسِ رَسُولاً ــ في النساء ــ فإنه يُشاكِلُ ما قبلَه وهو حَدِيثاً، وما بعدَهُ وهو: شَهِيداً. ولم يَعدَّهُ أحد.

ومن ذلك: أفَحُكْمَ الجاهليةِ يَبْغُون ــ في المائدة ــ فإنه يشاكلُ ما قبلَه وهو لفاسِقون، وما بعدَه وهو: يوقِنون، ولم يَعُدَّه أحد.

ومن ذلك: إنما يَستَجِيبُ الذين يَسْمَعُون ــ في الأنعام ــ فإنه يشاكل ما قبلَهُ وهو: الجاهلين، وما بعدَهُ؛ وهو: يُرْجَعُون. ولم يَعُده أحد.

/ ومن ذلك: أفبِالباطِلِ يُؤْمِنُون ــ في النَّحْل ــ فإنه يشاكل ما قبلَهُ وهو: يَجْحَدُون؛ وما بعدَهُ وهو: يكفرون. ولم يعده أحد. [١٧٠]

ومن ذلك: هل يَسْتَوُون. في السُّورةِ المذكورة ــ فإنه يشاكل ما قبلَهُ وهو: لا تَعْلَمُون؛ وما بعدَهُ وهو: لا يَعْلَمُون. ولم يَعدَّه أحد.

ومَنْ وفَّى هذه المباحثَ حقها من النظر، لم يخف عليه في الغالب السرُّ في عَدِّ ما عَدُّوه، وفي عدمِ عَدِّ ما لم يعدّوه.

المبحثُ السادسُ

قد اختَلَفَ عدَدُ آيِ القرآنِ على حسَبِ اختلافِ العادِّين. والعدَدُ منسوبٌ إلى خمسةِ بلدان. وهي مكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، والشام.

فعدَدُ المكيِّ منسوبٌ إلى عبدِ الله بن كَثِير، أحدِ السبعة، وهو يروي ذلك عن مُجاهد، عن ابنِ عباس، عن أُبَيِّ بن كعب.

وعدَدُ المدني على ضربين: عَدَدُ المدنيِّ الأوَّلُ، وعَدَدُ المدنيِّ الأخيرُ، فعدَدُ المدنيِّ الأولُ غيرُ منسوب إلى أحدٍ بعينه، وإنما نقله أهلُ الكوفة عن أهل المدينة مُرسَلاً، ولم يُسمُّوا في ذلك أحداً، وكانوا يأخذون به وإن كان لهم عدَدٌ مخصوصٌ بهم.

وعَـدَدُ المدني الأخيـرُ منسوبٌ إلى أبـي جعفـر يـزيـدَ بنِ القَعْقـاع، أحَـدِ العَشَرة، وشيبةَ بنِ نِصَاح، وقد رواه عنهما إسماعيلُ بن جعفر بن أبـي كَثِير الأنصاريُّ، بواسطةِ سليمانَ بنِ جُمَّاز. وقد وَهِمَ مَنْ نَسَب عدَدَ المدنيِّ الأولَ إلى أبـي جعفر وشيبة، وعدَدَ المدنيِّ الأخيرَ إلى إسماعيلَ بنِ جعفر.

وكان الذي أوقعه في ذلك ما ذُكِرَ في بعض الكتب، من أنَّ نافعاً رَوَى عنهما عَدَدَ المدنيِّ / الأول، وأنَّ أبا عَمْرو عَرَض العدَدَ المذكورَ على أبـي جعفر، فإنَّ روايةَ ذلك عنهما لا تقتضي نسبتَهُ إليها. [١٧١]

وأما نسبةُ عدد المدني الأخير إليهما فهو مما لاريب فيه. وذَكَر بعضُهم أنَّ سبَبَ نسبته إليهما، أنهما اختارَا فيه مِن عَدَدِ الماضِينَ كما اختارَا من الحروف، وقد وَقَع بينهما خلافٌ في سِتِّ آيات. وهي: مما تُحبُّون. وإن كانوا لَيَقُولون. وقَدْ جاءَنا نذير. وإلى طعامِهِ. وفأَيْنَ تَذْهَبُون. فهذه خمسُ آيات عدَّها شيبة، ولم يَعُدَّها أبوجعفر. والآيةُ السادسةُ: مَقامُ إبراهيم. عَدَّها أبوجعفر. ولم يَعُدَّها شيبة.

وعَدَدُ الكوفي منسوبٌ إلى أبـي عبد الرحمن السُّلَمي، قال حمزةُ بن حبيبٍ الزيَّات أحَدُ السبعة: أخبرنا بهذا العَدَدِ ابنُ أبـي لَيْلَى، عن أبـي عبد الرحمن السُّلَمِي، عن علي بن أبـي طالب.

وعَدَدُ البصري منسوبٌ إلى عاصم بن العَجَّاج الجَحْدَرِيِّ وعطاءِ بنِ يَسار، ومَدارُهُ على عاصم. ويَنْسُبُهُ أهلُ البصرة بعدَ عاصم إلى أيوبَ بنِ المتوكل، وعليه مصاحفهم.

وعَدَدُ الشامي منسوبٌ إلى عبد الله بنِ عامر اليَحْصُبِيّ، قال يحيـى بن الحارث الذِّمَارِي: هذا العَدَدُ الذي نَعُدُّهُ عددُ أهلِ الشام، مما رواه لنا المَشْيَخةُ عن الصحابة، ورواه عبدُ الله بنُ عامر اليَحصُبِيّ وغيرُه لنا عن أبـي الدرداء.

هذه هي الأعدادُ المشهورةُ في ذلك. وهي ستة، وأشهرُها العَدَدُ الكوفي.

والظاهرُ أنَّ كلَّ واحد من أئمةِ القِراءةِ كان يعتبرُ العدَدَ المنسوبَ إلى بلده.

وأما عَدَدُ آيِ القرآن، فقد اتَّفق العادُّون على أنه ستةُ آلاف ومئتا آية وكسرٌ، إلا أنَّ هذا الكَسْرَ يَختلِفُ مبلغُهُ باختلافِ أعدادِهم، فهو في عدَدِ المدني / الأول: سَبْعَ عَشْرَة، وبه قال نافع. [١٧٢]

وفي عَدَدِ المدني الأخير: أربعَ عَشْرَة عندَ شيبة، وعَشْرٌ عند أبـي جعفر. وفي عَدَدِ المكيِّ عِشرون.

وفي عَدَدِ الكوفي: سِتٌّ وثلاثون، وهو مروي، عن حمزة الزيَّات.

وفي عَدَدِ البصري: خمسٌ. وهو مرويٌّ، عن عاصم الجَحْدَرِي. وفي روايةٍ عنه أربعٌ. وبهذه الروايةِ قال أيوب بن المتوكِّل البصري. وفي روايةٍ عن البصريين أنهم قالوا: تِسْعَ عَشْرَةَ. ورُوِيَ نحوُ ذلك، عن قتادة.

وفي عَدَدِ الشامي سِتٌّ وعِشرون، وهو مروي عن يحيـى بن الحارث الذِّمَاري.

المبحثُ السابعُ

قد يُطلقون اسمَ الفواصل على الحروف الأواخِرِ منها، وذلك في مثلِ قولهم: فواصِلُ الفاتحة الميمُ والنونُ، يريدون أنَّ آخِرَ فواصلها قد يكونُ حرفَ الميم نحوُ: الرحيم، وقد يكونُ حرفَ النون نحوُ: نستعين. ومثلُ قولهم: فواصِلُ عَمَّ النونُ والميمُ والألفُ، يُريدون أن آخِرَ فواصلها قد يكونُ حرفَ النون نحوُ: يتساءلون، وقد يكونُ حرفَ الميم نحوُ: العظيم. ولم يجيء غيرُه. وقد يكونُ على حرف الألِف نحوُ: مِهَاداً.

وقد تصدَّى كثيرٌ من العلماء لبيانِ فواصِلِ جميع السور على هذا الوجه. إلا أنَّ بعضَهم رأى أن يجمَعَ ما كان منها على أكثرَ من حرفٍ في كلمةٍ أو كلمتين، فيقولَ فيما سَبَق: فواصِلُ الفاتحة من، وفواصِلُ عَمَّ منا. لأن هذا مع ما فيه من الإيجاز أقرَبُ إلى الحفظِ والاستقرارِ في الذهن.

[١٧٣] والسُّوَرُ التي جاءت فواصِلُها كلُّها على حرفٍ واحد ليسَتْ قليلةً، / فمن ذلك سُورةُ الكهفِ، والفتحِ والإنسانِ، والأعلى، والشمسِ والليلِ. فإنَّ فواصلَها كلَّها جاءت على حرفِ الألِف. ومن ذلك سُورةُ القَمرِ، والقَدْرِ، والكوثرِ، فإن فواصلها كلَّها جاءت على حرفِ الراء.

وأمَّا سُورَةُ الإسراءِ والفُرقانِ، والأحزاب، فإن فواصِلَها كلَّها وإن جاءت على الألِف، فإن كلَّ واحدةٍ منها قد جاءت فيها فاصلةٌ على غيرِ الألِف، وهي الراءُ في الإسراء، وذلك في قوله: إنه هو السميعُ البصير. واللامُ في الفُرقان، وذلك في قوله: ضَلُّوا السَّبِيلَ. واللامُ أيضاً في الأحزاب، وذلك في قوله: وهُوَ يَهدِي السَّبِيل.

ومن ذلك سُورةُ المنافقين، فإن فواصلَها كلَّها جاءت على حرفِ النون.

ومن ذلك سُورةُ الفِيل، فإنَّ فواصلَها كلَّها جاءت على حرفِ اللام.

ومن ذلك سُورةُ الناس، فإنَّ فواصلَها كلَّهَا جاءت على حرفِ السين.

وقد كَثُرَ مجيءُ الفواصل على بعضِ الأحرف، كالنونِ، وقَلَّ مجيئُها على بعضِ الأحرف، كالشين.

ومعرفةُ الفواصل بهذا المعنى تُعِينُ على معرفةِ الفواصل بالمعنى المشهور، فإنَّ من عَرَف الأحرفَ التي جاءت في فواصِل سُورة، ثم رأى فيها كلمةً تحتمِلُ أن تكون فاصلةً، غيرَ أنه لم يَعرِف أمرَها فإنه يَنظُرُ في آخِرِها، فإن لم يجد فيه حرفاً من تلك الأحرف، حَكَم بأنها ليسَتْ بفاصلة، وإن وَجَد فيه حرفاً منها، قَوِيَ عنده الظنُّ بكونها من الفواصل، لا سيَّما إن كان هناك ما يُرجِّحُ ذلك من الأَمَارات.

ومِثالُ ذلك سُورة المُلْك، فإنَّ فواصلَها مرن، وقد وُجِدَ فيها مما يَحتَمِلُ أن يكون فاصلةً طِباقاً. ونَذِيْر. في قوله: ألم يأتِكُم نَذِير. فيُحكَمُ على طِباقاً بأنها ليسَتْ من الفواصل، لكونِ آخِرَها ليس حرفاً من الأحرف المذكورة، ويُقوِّي

الظنَّ في: نَذِير، بأنه من الفواصِل، لوجودِ أحدِها وهو الراء في آخره، وهو في الواقع كذلك.

[١٧٤] / وقد رأيتُ أن أختم هذه الفائدة بمسائلِ مستطرفةٍ ترويحاً للنفس، وإن لم يتعلق كثيرٌ منها بما نحن فيه، وقد أورد كثيراً منها الزركشي في «البرهان».

سُئل ابنُ مجاهد كم في القرآن من قوله: إلا غُرُوراً. فأجاب في أربعةِ مواضع، في النساء، وسبحان، والأحزاب، وفاطر.

وسُئل الكسائيُّ كم في القرآن آيةً أوَّلُها شِين، فأجاب: أربعُ آيات: شَهْرُ رمضان. شَهِدَ الله. شاكراً لأنعمه. شَرَع لكم من الدِّين.

وسُئل كم آيةً آخِرُها شين. فأجاب آيتانِ: كالعِهْنِ المنفوش، لإِيلَفِ قُرَيْش.

وسُئل آخَرُ كم حَكِيمٌ عليم. قال: خمسة، ثلاثةٌ في الأنعام. وفي الحجِّ واحدٌ. وفي النَّمْل واحدٌ.

أكثَرُ ما اجتَمع في كتاب الله تعالى من الحروفِ المتحركةِ ثمانيةٌ. وذلك في موضعين من سُورةِ يوسف، أحدُهما قوله: إني رأيتُ أحَدَ عشَرَ كوكباً. فبين واوِ كوكبٍ وتاءِ رأيتُ ثمانيةُ أحرُف. كلُّهُن متحرك. والثاني قولُهُ: حتى يأذَنَ لِيَ أبِـيَ أو يَحكُمَ الله لِيَ. على قراءة من حَرَّكَ الياءَ في قولِهِ: لي وأبـي ومثلُ هذين الموضعينِ قولُه: سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بأخيك.

وسُورةٌ كلُّ آيةٍ منها فيها اسمُهُ تعالى، وهي سُورة المُجادِلة.

وفي الحج سِتُّ آياتٍ متواليات، في آخر كل واحدة منهن اسمانِ من أسماء الله تعالى. وهي من قوله تعالى: لَيُدْخِلَنَّهم مُدْخلاً يَرْضَوْنَهُ.

وفي القرآنِ آياتٌ أوَّلُها: قُلْ يا أيُّها ثلاثٌ: قُلْ يا أيها الناسُ إنْ كنتُم في شك مِن دِيني. قُلْ يا أيُّها الذين هَادُوا إنْ زعمتم. قُلْ يا أيها الكافرون.

وفيه: يا أيها الإنسان. اثنان: يا أيها الإنسانُ ما غَرَّكَ بربك الكريم. يا أيها الإنسان إنكَ كادحٌ إلى ربك كَدْحاً.

[١٧٥] / سُورةٌ تَزيدُ على مئة آية، ليس فيها ذكرُ جنةٍ ولا نار، وهي سُورةُ يُوسُف.

آيةٌ فيها ذِكرُ الجنة مرتين: لا يستوِي أصحابُ النارِ وأصحابُ الجنة، أصحابُ الجنةِ هم الفائزون.

ثلاثُ آياتٍ متوالياتٍ، الواحدةُ رَدٌّ على المشبِّهة. والأُخرَى رَدٌّ على المُجْبِرة. والأخرى رَدٌّ على المُرْجِئَة: قولُه: إذْ نُسَوِّيكُم بربِّ العَالَمِين. ردٌّ على المشبِّهة. وما أضلَّنا إلا المُجْرِمون. رَدٌّ على المُجْبِرة: فما لَنَا مِن شافِعِين. رَدٌّ على المُرْجِئَة.

ليس في القرآن حاءٌ بعد حاءٍ بلا حاجز بينهما إلّا في موضعين: عُقدةُ النكاح حَتى. لا أبرحُ حتى. ولا كافانِ كذلك إلا مَناسِكَكُم. وما سلكَكُم. ولا غَيْنانِ كذلك إلا ومن يَبتغِ غَيرَ الإسلام.

ووُجِدَ بخط الحافظ ابن حجر: في القرآنِ أَربعُ شَدَّاتٍ متوالية. قولُه: نَسِيّاً رَبُّ السَّمَوات. في بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَّغْشاه مَوْج. قَوْلاً مِّن رَّبٍّ رَّحِيم. ولقد زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنيا. وفي القرآنِ آيتانِ جَمَعَتْ كلُّ واحدةٍ منهما حُروفَ المُعجَم: ثم أَنزَلَ عليكم مِن بَعْدِ الغَمِّ أَمَنَةً الآية. محمدٌ رسولُ الله. الآية.

إن قيل: أيُّ سُورةٍ تزيدُ على خمسين آيةً، وليس فيها اسمُ الله الذي هو الله؟ قيل: هي سُورةُ القَمَر، والرحمَن، والواقعة. إن قِيل: أيُّ آيةٍ اجتمع فيها سِتَّ عَشَرَ مِيماً؟ قيل: يا نُوحُ آهبِطْ بسَلاَمٍ الآية. وقد اجتَمَع في أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَك. ثمانُ ميماتٍ متواليات.

المبحثُ الثامنُ

قد يُظَنُّ أن معرفةَ الآيِ وعَدَدِها وفواصِلِها مما لا يُحتاجُ إليه. وليس الأمرُ كذلك، فإنَّه يُحتاجُ إلى معرفتها في أمرِ الصلاة. ففي النسائي أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقرأ في صلاةِ الغَدَاةِ ما بين السِّتين إلى المِئة. وصلاةُ الغَداةِ هي صلاةُ الصُّبح، وقد ذُكِرَ في كتب الفقه في باب ما يُقرأُ في الصلاةِ / ما يقتضي ذلك. [١٧٦]

ويُحتاجُ إلى معرفة الفواصل في أمرِ تلاوة القرآن. إلا أنَّ الاحتياجَ إلى ذلك يَختَصُّ بمن يَرى أنَّ الوقفَ على الفواصل سُنَّةٌ، بناءً على الحديثِ الذي يَستدل به قوم على ذلك، فيَحتاجُ إلى معرفةِ الفواصلِ كلِّها ليقِفَ عليها حينَ التلاوة، رعايةً لأمرِ السُّنَّة. أو بمن يقرأُ بروايةِ وَرْش، عن نافع، أو بقراءةِ أبـي عَمْرو في روايةِ الإمالة، فيَحتاجُ إلى معرفة الفواصل في إحدى عَشْرَةَ سُورة، ليُميلَ منها ما فيه ألِفٌ على الوجهِ المقرَّرِ في الفن.

وهذه السُّوَرُ الإحدى عَشْرَةَ هي سورة طه، والنجم، وسأَلَ، والقيامة، والنازعات، وعَبَس، وسَبِّح، والشَّمْسِ، والضُّحَى، والليل، والعَلَق.

والمعتبَرُ عند ورش في أمر الفواصل هو عَدَدُ المَدَنيِّ الأخير. وعند أبـي عَمْرٍو هو عددُ البصري. قال ذلك الأستاذ المالَقِيُّ في «شرح التيسير» والمحقِّقُ ابنُ الجَزَري في «النشر» ولم يَحكِ غيرَه.

وقال الحافظُ الدَّاني: إنَّ المعتَبَر في ذلك عندَهما هو عدَدُ المدنيِّ الأول، لأن عامة المصريين رووه، عن وَرْش، عن نافع، وعَرَضَهُ البصريُّ على أبـي جعفر. وقد تَبِعَهُ على ذلك الجَعْبَرِيُّ وغيرُهُ، والخطبُ في ذلك سهل.

والحديثُ الذي استَدلَّ به قومٌ على أن الوقفَ على الفواصل سنة، هو ما أخرجه الترمذي عن أمِّ المؤمنين أم سَلَمة رضي الله عنها أنها قالت: كان رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يُقَطِّعُ قراءتَهُ يقول: الحمدُ لله ربِّ العالمين. ثم

يَقِف. الرحمٰنِ الرحيم. ثم يقِف.

قال بعضُ العلماء: وفي الاستدلالِ به على ما ذُكِرَ نظر، وذلك لأنه حديثٌ غريبٌ غيرُ متصِلِ الإسناد، رواه يحيى بنُ سعيد الأُمَوِيُّ وغيرُه، عن ابن جُرَيج، عن ابن أبي مُلَيْكة، عن أم سَلَمة.

والأصحُّ ما رواه الليثُ، عن ابن أبي مُليكة، عن يَعْلَى بن مالك أنه سأل أمَّ سلمة عن قراءةِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وصلاتِه، فقالت: ما لكم وصلاتَهُ؟! ثم نعتَتْ قراءةً مفسَّرةً حرفاً / حَرْفاً. ذَكَر ذلك الترمذي. [١٧٧]

وقال الهُذَليّ في «الكامل»: اعلم أنَّ قوماً جَهِلوا العَدَدَ وما فيه من الفوائد، حتى قال الزعفراني: العَدَدُ ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضُهم لِيُرَوِّجَ به سُوقَه. وليس كذلك، ففيه من الفوائد معرفةُ الوقف، ولأنَّ الإجماعَ انعقد أنَّ الصلاة لا تصِحُّ بنصفِ آية. وقال جمعٌ من العلماء: تُجزِىءُ بآية. وآخرون بثلاثِ آيات. وآخرون لا بدَّ من سَبْع. والإعجازُ لا يقَعُ بدونِ آية. فللعدَدِ فائدةٌ عظيمة في ذلك.

تنبيه

قد وقع إطلاقُ اسم الآية على بعضِها، وذلك مثلُ قول ابن عباس: أرْجَى آيةٍ في القرآن: وإنَّ رَبَّك لذو مغفرة للناس على ظُلْمِهم. فإنَّ هذا بعضُ آية باتفاق. ومثلُ ذلك كثيرٌ في كلام السلفِ والخلف. ووقع إطلاقُ اسم الآيةِ على أكثرَ من آية. وذلك مثلُ قول ابن مسعود: أحْكَمُ آيةٍ: فمَنْ يَعْمَلْ مِثقالَ ذرةٍ خيراً يَرَهْ. ومَنْ يَعمَلْ مِثقالَ ذرةٍ شرّاً يَرَهْ. وهذا آيتانِ باتفاق، فينبغي الانتباه لذلك. والله أعلم.

المبحثُ التاسعُ

جَرَتْ عادةُ كثيرٍ من كُتَّابِ المصاحف أن يضعوا ثلاثَ نُقَط عند آخِرِ كلِّ فاصلةٍ من فواصل الآيات، وأن يكتبوا لفظَ: خَمْس، عند انقضاء خمسِ آيات

من السورة، ولفظَ عَشْر، عند انقضاءِ عشرِ آياتٍ منها. فإذا انقضَتْ خمسٌ أخرى أعادوا كتابةَ لفظِ: خَمْس، فإذا صارت عشراً أعادوا كتابة لفظِ: عشر. ولا يزال الحال هكذا إلى آخر السورة.

ولا يَخفى ما يَحصُلُ بذلك من اليُسر في معرفة عَدَدِ الآياتِ وفواصلِها. وقد التزموا أن يكتبوا ذلك بخطٍّ يُخالفُ خَطَّ المصحف، وبمِدادٍ يُخالفُ مدادَهُ، لكونِ ذلك أبعَدَ عن اللَّبْس. وهذا أمرٌ قديمُ / العهد. [١٧٨]

قال قتادة: بدؤوا فنقَّطُوا، ثم خمَّسوا، ثم عشَّروا. وقال غيرُه: أوَّلَ ما أحدثوا النَّقْطَ عند آخرِ الآي. ثم الفواتح والخواتم. وقال يحيى بن أبي كَثِير: ما كانوا يَعرفون شيئاً مما أُحدِثَ في المصاحف إلا النُّقَطَ الثلاث على رؤوسِ الآي. أخرجه ابنُ أبي داود.

وأخرَج أبو عُبَيد وغيرُه، عن ابن مسعود أنه قال: جَرِّدوا القرآن، ولا تَخْلِطُوه بشيء. وأخرَج، عن النَّخْعِيّ أنه كَرِه نَقْطَ المصاحف. وعن ابن سِيرِين أنه كَرِهَ النَّقْطَ والفواتحَ والخواتم. وعن ابن مسعود ومجاهدٍ أنهما كَرِها التعشير.

وأخرج ابنُ أبِي داود، عن النخعي أنه كان يَكرَهُ العواشرَ والفواتحَ وتصغيرَ المصحف، وأن يُكتَبَ فيه سُورَةُ كذا وكذا، وأخرج عنه أنه أُتِيَ بمُصحفٍ مكتوب فيه سُورةُ كَذَا: كَذَا آية، فقال: آمْحُ هذا، فإن ابن مسعود كان يكرهه.

وأخرج عن أبي العالية أنه كان يَكرهُ الجُمَّلَ في المصحف وفاتحةَ سُورةِ كذا وخاتمةَ سُورةِ كذا.

وقال مالك: لا بأسَ بالنَّقْطِ في المصاحف التي تتعلَّمُ فيها الغِلمان، أما الأُمَّهاتُ فلا. وقال الحَلِيميُّ: تُكرَهُ كتابةُ الأعشارِ والأخماسِ وأسماءِ السور وعَدَدِ الآيات فيه، لقوله جَرِّدُوا القرآن، وأما النَّقْطُ، فيجوزُ لأنه ليس له صُورةٌ

فيُتوَهَّمَ لأجلِها ما ليس بقرآنٍ قرآناً، وإنما هي دلالاتٌ على هيئةِ المقروء، فلا يَضُرُّ إثباتُها لمن يَحتاجُ إليها.

وأخرج ابن أبـي داود، عن الحسن وابن سِيرين أنهما قالا: لا بأسَ بنَقْطِ المصاحف. وأخـرَج عن رَبِيعَة بن عبد الرحمن أنه قال: لا بأسَ بشكله.

وقد أَطبَقَ الناسُ بعدَ ذلك على كتابةِ فواتح السُّوَر، ووضعِ علائم الأخماس والأعشار وفواصل الآي في المصاحف، كما أَطبَقُوا على نَقْطِها وشكلِها.

وأما كتابتُهُ على ما أَحدَث الناسُ من الهجاءِ، فقد جَرَى عليها أهلُ المشرِق بناءً على كونها أبعَدَ من اللَّبْس، وتحاماها أهلُ المغرب بناءً على قولِ [١٧٩] / الإمام مالكٍ وقد سُئل هل يُكتَبُ المصحفُ على ما أَحدَث الناسُ من الهِجاء: لا إلّا على الكِتْبَةِ الأُولَى.

قال في «البرهان» قلتُ: وهذا كان في الصدرِ الأولِ والعِلمُ حَيٌّ غَضٌّ. وأمَّا الآن فقد يُخشَى الالتباس، ولهذا قال الشيخُ عز الدين بنُ عبد السلام: لا تَجُوزُ كتابةُ المصحف الآن على المرسوم الأول باصطلاح الأئمة، لئلا يُوقِعَ في تغيير من الجُهَّال، ولكن لا ينبغي إجراءُ هذا على إطلاقه، لئلا يؤدي إلى دُروسِ العلم، وشيءٌ أحكمَتْهُ القدماء لا يُترَكُ مراعاةً لجهل الجاهلين، ولن تخلوَ الأرضُ من قائمٍ لله بالحجة. اهـ.

وقد حافظ أهل المغرب في أمر كتابة المصاحف على الكِتبة الأولى، إلَّا أنهم لمَّا رأوا أن ذلك قد يُفضي في بعض المواضع إلى حصولِ اللَّبس، وضعوا علائِمَ لإزالتِه فتَمَّ لهم ذلك على أحسنِ وجه. وقد نشأ عن ذلك قِلَّةٌ في كُتَّابِ المصاحف عندَهم، لتوقِف أمرِ كتابتها على البراعة في أمورٍ يُستغنَى عنها في كتابةِ غيرِها.

وأما أهلُ المشرق، فقد كَثُرَ عندهم كُتَّابُ المصاحف جداً، لعدم توقفِ أمرِ كتابتها على غير المعتادِ في أمرِ الكتابة، وبَرَع كثيرٌ منهم في ذلك وتفننوا

فيه، حتى إنَّ كثيراً مما كتبوا مما يَوَدُّ الناظرُ أن لا يَرفعَ عنه طَرْفَهُ، مع ما في بعضها من الصنائع الغريبة.

هذا، وقد رأى بعضُ الكُتَّاب أن يَكتُبَ في موضع الأخماس رأسَ الخاء، بدلاً من لفظِ: خَمْس. وفي موضع الأعشار رأسَ العَيْن، بدلاً من لفظِ: عشر. وهذا هو الأولى، لأنه أبعَدُ من اللَّبْس. ورأى بعضُهم أن يضعَ في موضع الفواصل دارةً، بدلاً من النُّقَطِ الثلاث. وكأنَّ الداعيَ لذلك كثرةُ احتمالِها للنَّقْش، ولذلك تَرى الداراتِ في الغالب محلاَّةً بنُقوشٍ بديعةٍ لا سيما في مواضع الأعشار.

ثم إنَّ علائمَ الفواصل في المصاحف المَشْرِقية جاريةٌ في الغالب على /طريقة الكوفيين، لأنَّ غالبَها مكتوبٌ على روايةِ حفصٍ، عن عاصم، وهما من الكوفيين. إلَّا أنَّ بعضَ الكتّاب أراد أن يُشيرَ مع ذلك إلى الفواصل على طريقة البصريين، فاضْطُرَّ إلى أن يضعَ رُمُوزاً للفريقين، رَفْعاً للاشتباه. وقد بيَّنا ذلك في «تدريب اللسان على تجويد البيان». ورأينا إعادتَهُ هنا. وها هو ذلك: [١٨٠]

رُمُوزُ الكوفيين:

لب = هذه علامةٌ على أنَّ ذلك الموضعَ رأسُ آية عند الكوفيين.

هـ[١]= هذه علامةٌ على أنه قد مضَتْ خمسُ آيات عندَهم.

عـ = هذه علامةٌ على أنه قد مضَتْ عشرُ آيات عندَهم.

ى = وهذه كذلك، لأن الياءَ بعشرة في حساب الجُمَّل.

رُمُوزُ البصريين:

تب = هذه علامةٌ على أنَّ ذلك الموضعَ رأسُ آية عندَ البصريين.

خب = هذه علامةٌ على أنه قد مضَتْ خمسُ آيات عندَهم.

عب = هذه علامةٌ على أنه قد مضَتْ عشرُ آيات عندَهم.

---

(١) هكذا أُثبِتَ بالأصل المطبوع، والسياقُ يقتضي إثبات خـ، لأنها اختزال من الخَمْس. فتأمل.

وقد يُستشكَلُ جعلُ: لب، من رموز الكوفيين، ويُحَلُّ ذلك بما قاله بعضُ الباحثين وهو أنَّ اللامَ فيه مأخوذةٌ من لفظِ: ليس، والباءَ من لفظِ: البصريين، فيكونُ المعنى على ذلك ليس هذا الموضعُ رأسَ آية عند البصريين، ويكونُ المقصودُ منه الإشارةَ إلى أنه رأسُ آية عند الكوفيين.

وأما تب، فالتاءُ فيه مأخوذة من لفظِ: آية، والباءُ من لفظِ: البصريين.

وهنا طريقةٌ أخرى، وهي أن يُجعَلَ للكوفيين رأسُ الفاءِ والخاءِ والعينِ، وللبصريين الباءُ والهاءُ والياءُ، فرأسُ الفاءِ للدلالة على أن ذلك الموضعَ رأسُ آية عند الكوفيين، ورأسُ الخاءِ للدلالة على أنه موضعُ خَمْسٍ عندَهم، ورأسُ العين للدلالة / على أنه موضعُ عَشْر عندَهم، والباءُ للدلالة على أنه موضعُ آيةٍ عندَ البصريين، والهاءُ للدلالة على أنه موضعُ خَمْس عندهم. والياءُ للدلالة على أنه موضعُ عَشْر عندهم. هذه صورتها: فـ خـ عـ ب هـ ى. وهذه الطريقة أقرب مَسْلكاً ومُدْرَكاً، وفيها التخلُّصُ مِن الرمز بمثل خب وتب. [١٨١]

ولا مانعَ من أن تُجعَلَ الهاءُ علامةً على الخمس، والياءُ علامةً على العَشْر عندَ الفريقـين، وذلك لأن لكل واحدةٍ منهما صُورتَيْن، فتُجعَلُ هاءُ الكوفيين وياؤُهم هكذا هـ ى، وهاءُ البصريين وياؤهم هكذا ﻫ ے، فإذا اتَّفق الفريقان على خَمْسٍ من الأخماس أو عَشْر من الأعشار وَضَعْتَ العلامتين معاً، ولك أن تُتِمَّ الخاءَ للدلالة على الخَمْسِ المتفقِ عليه، والعينَ للدلالة على العَشْرِ المتفق عليه.

فإن قيل: هل يُمكِنُ الجمعُ بين الطُّرُقِ الستة؟ قيل: يُمكِنُ، وذلك بأن يُجعَلَ لكل واحدةٍ منها رَمْز، كأن يُجعَلَ للمكيِّ الميمُ. وللمدنيِّ الأولِ رأسُ النونِ إذا كان منقوطاً، وللمدنيِّ الأخيرِ رأسُ النون إذا كان غيرَ منقوط، وللكوفيِّ رأسُ الفاء، وللبصري رأسُ الباء، وللشاميِّ رأسُ الشين، وهذه صُورَتُها: مـ نـ ـ فـ بـ شـ. فإذا اتَّفقُوا في موضع وُضِعَتْ رموزُهم جميعُها فوقَ الدارة التي وُضِعَتْ هناك، للدلالة على أنه موضعُ فاصلة.

ويَسُوغُ أن يوضَعَ بدَلُها رقمُ الستة، أو رأسُ القاف، إشارةً إلى أنه من المواضع المتفَقِ عليها.

وإذا اختلفوا في موضع وُضِعَتْ رُمُوزُ من وافَقَ دُونَ من خَالَفَ. ويَحسُنُ هنا أن يُجعَلَ رقمُ الاثنينِ للدلالة على اتفاقِ المدنيَّينِ، ورقمُ الثلاثةِ للدلالة على اتفاقهما مع المكيِّ، ورقمُ الأربعة للدلالة على اتفاقِهما مع المكيِّ والكوفيِّ. ورقمُ الخمسة للدلالة على اتفاقِ هؤلاء الأربعةِ مع البصري. وهنا طريقةٌ أخرى؛ / وهي أن يوضَعَ حولَ الدارة سِتُّ دوائرَ صغيرة، أربعٌ منها في الأعلى، وثنتانِ منها في الأسفل. [١٨٢]

فتُجعَلُ الدائرةُ الأولى من الدوائر التي في الأعلى للمكي، والثانيةُ للمدنيِّ الأول، والثالثةُ للمدنيِّ الأخير، والرابعةُ للكوفي. وتُجعَلُ الدائرةُ الأولى من الدوائر التي في الأسفل للبصري، والثانيةُ للشاميّ، فإذا اتفقوا في موضع وُضِعَ فوق كلِّ دائرة منها نُقطة، وإذا اختلفوا في موضع وُضِعَتْ نقطةٌ فوق دائرة من وافَقَ في ذلك الموضع دون من خالَفَ. وهي طريقةٌ قريبةُ المأخذ، وفيها غَنَاءٌ مِن دُونِ عَنَاء.

وأما الجمعُ بين القراءات، فهو مشكِل، لتعسُّرِ الجمع بينها في الكتابة في كثير من المواضع، مثلُ يُسيِّرُكم في قوله تعالى: هو الذي يُسيِّرُكم في البَرِّ والبَحْر. فإنَّ ابنَ عامر قرأه يَنْشُرُكم. ولا سبيلَ إلى الجمع بينهما بدون حدوث إشكال إلَّا بوضع أحدِهما في حاشيةِ المصحف، مع الإشارة إليه، بخلافِ نحوِ يَعْمَلُون وتَعْمَلون، فإنه يُمكن أن يُكتَبَا في موضعٍ واحدٍ بصورة واحدة، ويُنقَطَ بالوجهين.

ولِمَا ذُكِرَ رأى الدانيُّ: المَنْعَ منه. وقد أشار إلى ذلك حيث قال: لا أستجيزُ النَّقْطَ بالسواد، لما فيه من التغييرِ لصورة الرَّسْم، ولا أستجيزُ جَمْعَ قراءاتٍ شَتَّى في مصحفٍ واحدٍ، بألوانٍ مختلِفة، لأنه من أعظم التخليطِ والتغييرِ للمرسوم، وأَرى أن تكونَ الحركاتُ والتنوينُ والتشديدُ والسكونُ والمَدُّ

بالحمرةِ، والهَمَزاتُ بالصُّفرة؛ وقد أَحجَم الكُتَّابُ عنه، إلا قليلاً منهم، فإنه أقدَم عليه، إمَّا لأنه آنَسَ في نفسِه قوةً على القيام بأمرِهِ على وجهٍ حَسَن، أو لأنه ممن شَغَفَهُ حُبُّ التفويفِ[١]، فأذهله عما يَنشأ عنه مِن الإشكال.

[١٨٣] / وكان عندَ الكاتبِ البارِعِ في النثرِ والنظمِ وحُسنِ الخط: محمودٍ المعروفِ بكُشَاجِم مصحفٌ بديعٌ جامع لقراءاتٍ شتى، وقد تصدَّى لوصفه في قصيدةٍ بديعة، وقد رأينا أن نوردَها هنا وهي هذه:

من يَتُبْ خشيةَ العِقابِ فإنّي تُبْتُ أُنْساً بهذِه الأجزاءِ
بَعَثَتْنِي على القراءةِ والنُّسْـ ـكِ وما خِلْتُني مِنَ القُرَّاءِ
حين جاءت تَرُوقُني باعتدالٍ مِن قُدُودٍ وصَنْعةٍ واستِواءِ
سَبْعةٌ شُبِّهَتْ بها الأنجُمُ السَّبْـ ـعَةُ ذاتُ الأنوارِ والأضواءِ
كُسِيَتْ من أَدِيمِها الحالِكِ الجَوْ نِ غِشاءً أكرِمْ به من غِشاءِ[٢]
مُشْبِهاً صِبْغَةَ الشَّبابِ ولِمَّـــاتِ العَذَارَى ولِبسةَ الخُطَباءِ[٣]
ورأت أنها تَحْسُنُ بالضِـــدِّ فتاهَتْ بحُلَّةٍ بيضاءِ
فهْيَ مُسْوَدَّةُ الظهورِ وفيها نُورُ حَقٍّ يجلو دُجَا الظَّلْماءِ

---

(١) قال بعضُ أهل البيان: التَّفْوِيفُ التوشِيَةُ: والبُرْدُ المفوَّفُ هو الذي تكونُ فيه ألوانٌ مختلفة. والكلامُ المفوَّفُ والشِّعرُ المفوَّف هو الذي تكونُ فيه التزاماتٌ لا تَلزَم، تُكتَبُ بأصباغٍ مختلِفة حتى يُفطَنَ لها. وقد وقع التفويفُ في القرآنِ في مواضعِ فواصِلهِ وأخماسِهِ وأعشاره، ونحوِ ذلك، فإنها كُتِبَتْ بألوان، مختلِفة، فأشبهَتْ البُرْدَ المُفوَّف وإن كانت هي أحسَنَ وأبهى. (المؤلف).

(٢) الأدِيمُ: الجلد المدبوغ. والحالِكُ: الشديدُ السواد. والجَوْنِ كذلك. والغِشاء الغِطاء. (المؤلف).

(٣) اللِّمَّاتُ: جَمْعُ لِمَّة بالكسر، وهو الشَّعْرُ الذي يجاوز شحمةَ الأُذُن. واللِّبْسَةُ بالكسر هيئة اللباس. وكان الخطباء في ذلك العصر يلبسون السوادَ حين الخطبة، لكونه كان شعاراً لبني العباس. (المؤلف).

مُطبقاتٌ على صفائحَ كالرَّيْـ ـطِ تُخيِّرْنَ من مُتُونِ الظِّباءِ[١]
وكأنَّ الخطوطَ فيها رياضٌ شاكِراتٌ لِصنعةِ الأنواءِ
وكأنَّ البَيَاضَ والنُّقطَ السُّوْ دَ عَبيرٌ رَشَشْتَهُ في ماءِ[٢]
وكأنَّ السُّطورَ والذهَبَ السا طِعَ فيها، كواكبٌ في سَماءِ
وهْيَ مشكولةٌ بِعِدَّةِ أَشْكا لٍ ومقروءةٌ على أنحاءِ
/وإذا شِئتَ كان حمزةُ فيها وإذا شِئتَ كان فيها الكِسائيّ [١٨٤]
خُضْرةٌ في خِلالٍ صُفْرٍ وحُمْرٍ بين تلك الأضعافِ والأثناءِ
مِثلُ ما أثَّر الدَّبِيبُ من الذرْ رِ على جلدِ غَضَّةٍ غَيْدَاءِ[٣]
ضُمِّنَتْ مُحكمَ الكتابِ كتابِ الـلَّـه ذي المكرماتِ والآلاءِ
فحقيقٌ عليَّ أن أتلوَ القُرْ آنَ فيهن مُصْبَحِي ومَسَائِي

وأما مجرَّدُ بيانِ القراءاتِ في المصحف، فالخَطْبُ فيه أيسَرُ، لا سيما إن كان ذلك في الحواشي، لا بَيْنَ السُّطُور، وقد جَرَى على ذلك كثيرٌ من الكُتَّاب، وإن كان أكثَرُ أهلِ العلم لا يَرَوْنَ ذلك، لاستحبابهم تجريدَ المُصْحَفِ عما سِوى القُرآن.

المبحثُ العاشرُ

قد ذُكِرَ عدَدُ آيِ سُوَرِ القرآن في كثير من الكتب. وقد أَفرَدَ ذلك بعضُهم بالتصنيف، منهم أبو عبد الله المَوْصِلي. وقد أفردنا هذا المبحثَ لذلك قال في «الإتقان» قال المَوْصِلي: ثم سُوَرُ القرآن على ثلاثةِ أقسام:

قسمٌ لم يُختلَف فيه لا في إجمالٍ ولا في تفصيل.

---

(١) الرَّيْطُ: جمعُ رَيْطَة، وهي كلُّ مُلاءةٍ ليسَتْ لِفْقَينِ، أي: قِطعتينِ. (المؤلف).

(٢) العَبيرُ أخلاطٌ تُجمَعُ من الطيب. (المؤلف).

(٣) الذَّرُّ: صِغار النَّمل. والغَضَّةُ: من النساء الرقيقةُ الجِلد الظاهرةُ الدَّم. والغَيْداء: الفتاةُ الناعِمَةُ الليِّنة. (المؤلف).

وقسمٌ اختُلِفَ فيه تفصيلاً لا إجمالاً.

وقسمٌ اختُلِفَ فيه إجمالاً وتفصيلاً.

فالأولُ أربعون سُورة: سُورةُ يُوسُف مئةٌ وإحْدَى عَشْرَة. الحِجْر تِسعٌ وتِسعون. النَّحْلُ مئة وثمانيةٌ وعشرون. الفُرقان سَبْعٌ وسبعون. الأحزابُ ثلاثٌ وسبعون. الفتح تسعٌ وعِشرون. / الحُجُراتُ والتَّغابُنُ ثمانَ عَشْرَة. قٓ خمسٌ [١٨٥] وأربعون. الذَّارِيات ستون. القَمَر خمسٌ وخمسون. الحَشْر أربعٌ وعِشرون. المُمتحِنَة ثلاثَ عَشْرَة.

الصَّفُّ أربعَ عَشْرَة. الجمعةُ والمنافقون والضُّحى والعادياتُ إحدى عَشْرَة. التحريمُ اثنتا عشرة. نٓ اثنتانِ وخمسون. الإنسانُ إحدى وثلاثون. المرسَلاتُ خمسون. التكويرُ تِسعٌ وعشرون.

الانفطار وسَبِّحْ تِسعَ عَشْرَة. التطفيفُ سِتٌ وثلاثون. البُرُوج اثنتانِ وعشرون. الغاشِيَة ست وعشرون. البَلَد عِشرون. الليلُ إحدى وعشرون. أَلَمْ نشرح والتينُ وأَلْهَاكُم ثمانٍ. الهُمَزة تسع. الفِيْلُ والفَلَقُ وتَبَّتْ خمسٌ. الكافرون ست. الكَوْثَر والنصرُ ثلاث.

والقسمُ الثاني أربعُ سُوَر: القَصَصُ ثمانٍ وثمانون. عَدَّ أهلُ الكوفة: طٰسٓمٓ. والباقون بدَلَها: أُمَّةً من الناس يَسقُون.

العنكبوت تسعٌ وستون. عدَّ أهلُ الكوفة: الٓمٓ. والبصرة بدَلَها. مُخلِصِين له الدين. والشام: وتَقْطَعُون السبيلَ.

الجنُّ ثمانٍ وعشرون. عَدَّ المكيُّ: لَنْ يُجِيرَني مِن اللَّهِ أَحَدٌ. والباقون بدَلَها: ولَنْ أجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحداً.

والعَصْرِ ثلاثٌ. عَدَّ المدنيُّ الأخير. وتَوَاصَوْا بالحَقِّ، دُونَ: والعصرِ، وعَكَس الباقون.

والقسمُ الثالثُ سبعون سورة:

وقد أوردَهَا هنا، إلا أنه سَلَك في الإبانةِ عنها مسلكَ الإجمال، وقد رأينا أن نُوردَ ذلك هنا مبسوطاً بعضَ البسط. وها هو ذلك:

ذكرُ عَددِ آياتِ السُّوَرِ على الترتيب

/ سُورة الفاتحة. سبعُ آيات بلا خلاف في جملتها. واختُلِفَ فيها في [١٨٦] موضعين:

١ ــ بسم الله الرحمن الرحيم. عدَّه المكيّ والكوفيّ آيةً منها. والآيةُ السابعةُ عندهم: صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم، إلى آخر السورة، ولم يَعُدَّه غيرُهما.

٢ ــ صِراطَ الذين أنعمتَ عليهم. عدَّه المدنيانِ والبصريُّ والشاميُّ آية. والآيةُ السابعةُ عندهم: غيرِ المغضوب عليهم ولا الضَّالين. ولم يَعُدَّه المكيُّ والكوفي آية.

سُورةُ البقرة: مئتانِ وخمسٌ وثمانون آية في عَدَدِ المكي والمدني والشامي. وسِتٌّ في عَدَد الكوفي. وسبعٌ في عَدَد البصري. وقد اختلفوا في أحَدَ عشَرَ موضعاً:

١ ــ الٓمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ ولَهُمْ عذابٌ أليم. عدَّه الشامي.

٣ ــ إنما نحن مُصْلِحون. عدَّه غيرُ الشامي.

٤ ــ إن يَدْخُلُوها إلا خائفين. عدَّه البصري.

٥ ــ واتَّقُونِ يا أولي الألباب. عدَّه غيرُ المكي والمدني الأول.

٦ ــ وما لَهُ في الآخرةِ مِن خَلاَق. عدَّه غيرُ المدني الأخير.

٧ ــ ويسألونكَ ماذا يُنفقون. عدَّه المكي والمدني الأول.

٨ ــ لعلكم تتفكرون. الأول. عدَّه المدني الأخير والكوفي والشامي.

٩ ــ إلَّا أن تقولوا قولاً معروفاً، عدَّه البصري.

١٠ ــ الحيُّ القَيُّوم. عدَّه المكي والمدني الأخير والبصري.

[١٨٧] / ١١ ــ يُخْرِجُهم من الظلماتِ إلى النور. عدَّه المدني الأول.

سُورة آلِ عِمران: مئتا آية بلا خلاف في جملتها. واختلفوا في سبعِ مواضع منها:

١ ــ آلٓمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ وأَنزَل التوراةَ والإنجيل. عدَّه غيرُ الشامي.

٣ ــ وأَنزَل الفُرقان. عدَّه غيرُ الكوفي.

٤ ــ ويُعَلِّمُهُ الكتابَ والحِكمةَ والتوراةَ والإنجيل. عدَّه غيرُ الكوفي.

٥ ــ ورَسُولاً إلى بني إسرائيل. عدَّه البصري.

٦ ــ حتى تُنفِقُوا مما تحبون. عدَّه المكي والمدني الأول وشيبةُ من المدني الأخير والشامي.

٧ ــ مَقامُ إبراهيم. عدَّه أبو جعفر من المدني الأخير والشاميّ.

سُورة النساء: مئتانِ وخمسٌ وسبعون آية في عَدَدِ المكي والمدني والبصري. وسِتٌّ في عَدَد الكوفي. وسبعٌ في عَدَد الشامي. واختلفوا فيها في موضعين:

١ ــ أنْ تَضِلُّوا السبيل. عدَّه الشامي والكوفي.

٢ ــ فيُعَذِّبُهم عذاباً أليماً. الأخير وهو الرابع عدَّه الشامي.

وأما الثلاثة التي قبله فإنها رؤوسُ آيات باتفاق. وفيها أربعُ آيات طِوال:
الأولى: يُوصِيكم الله في أولادكم. إلى ــ حكيماً.

الثانية: ولكم نِصفُ. إلى ــ حليم. وهما آيتا المواريث.

الثالثة: يا أيها الذين آمنوا. إلى ــ غفوراً. وهي آية التيمم.

الرابعة: وما كان لمؤمن. إلى ــ عليماً حكيماً. وهي آية الدِّيَة.

سُورة المائدة: مئةٌ وعشرون آية في عَدَد الكوفي. واثنتان وعشرون في / عَدَد المكي والمدني. وعشرون في عَدَد البصري. [١٨٨]

واختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ بالعُقُود. } عدَّهما غيرُ الكوفي.
٢ ــ ويَعْفُو عن كَثِير. }

٣ ــ فإنكم غالِبُون. عدَّه البصري.

وفيها سِتُّ آيات طِوال:

الأولى: حُرِّمَتْ عليكم الميتةُ. إلى ــ غفورٌ رحيم.

الثانية: يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم. إلى ــ لعلكم تشكرون.

الثالثة: يا أيها الرسولُ لا يَحزُنك الذين. إلى ــ عذابٌ عظيم.

الرابعة: يا أيها الذين آمنوا لا تَقْتُلُوا الصيدَ. إلى ــ عزيزٌ ذونتقام.

الخامسة: يا أيها الذين آمنوا شهادَةُ بينِكم. إلى ــ لَمِنَ الآثِمِين.

السادسة: إذْ قال الله يا عيسى. إلى ــ سِحْرٌ مُبِين.

سُورة الأنعام: مئة وخمس وستون آية في عَدَد الكوفي. وستٌّ في عَدَد البصري والشامي. وسبعٌ في عَدَد المكي والمدني.

وقد اختلفوا فيها في أربعة مواضع:

١ ــ وجَعَل الظلماتِ والنور. عدَّه المكي والمدني.

٢ ــ قُلْ لَستُ عليكم بوكيل. عدَّه الكوفي.

٣ ــ كُنْ فيَكونُ.
٤ ــ هَدَاني رَبِّي إلى صِراطٍ مستقيم.
} عدَّهما غيرُ الكوفي.

سُورة الأعراف: مئتانِ وخمسُ آيات في عَدَد البصري والشامي. وستٌّ في عَدَدِ المكي والمدني والكوفي.

[١٨٩] / وقد اختلفوا فيها في خمسة مواضع:

١ ــ المّص. عدَّه الكوفي.

٢ ــ مُخْلِصين له الدين. عدَّه البصري والشامي.

٣ ــ كما بَدَأكُم تَعُودُون. عدَّه الكوفي.

٤ ــ ضِعْفاً مِن النَّار.
٥ ــ الحُسْنَى على بني إسرائيل.
} عدَّهما المكي والمدني.

سُورةُ الأنفال: خمسٌ وسبعون في عَدَد الكوفي. وستٌّ في عَدَد المكي والمدني والبصري. وسبعٌ في عَدَد الشامي.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ ثُمَّ يُغْلَبُون. عدَّه البصري والشامي.

٢ ــ وَلٰكِنْ لِيَقْضِيَ الله أمراً كان مفعولاً. عدَّه غير الكوفي.

٣ ــ هو الذي أيَّدَكَ بنصرِهِ وبالمؤمنين. عدَّه غيرُ البصري.

سُورة التوبة: مئة وتسع وعشرون آية في عَدَد الكوفي. وثلاثون في عَدَد غير الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ إنَّ الله بَرِيء من المشركين. عدَّه البصري.

٢ ــ إلَّا تَنْفِرُوا يُعذِّبْكُم عذاباً أليماً. عدَّه الشامي.

٣ ـ قَوْمِ نُوحٍ وعادٍ وثمودَ. عدَّه المكي والمدني.

سُورة يونس: مئة وتسع آيات في عَدَد غيرِ الشامي وعَشَرَة في عَدَد الشامي.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

[١٩٠] / ١ ـ مُخلِصين له الدين. } عدَّهما الشامي.
٢ ـ وشِفَاءٌ لِمَا في الصدور. }

٣ ـ لَنكُونَنَّ من الشاكرين. عدَّه غير الشامي.

سُورة هُود: مئة وإحدى وعشرون آية في عَدَد المكي والمدني الأخير والبصري. واثنتان وعشرون في عَدَد المدني الأول الشامي. وثلاثٌ وعشرون في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في سبعة مواضع

١ ـ واشْهَدُوا أَني بَرِيءٌ مما تُشركون. عدَّه الكوفي.

٢ ـ في قومِ لُوطٍ. عدَّه غير البصري.

٣ ـ مِن سِجِّيل. عدَّه المكي والمدني الأخير.

٤ ـ منضود } عدَّهما غير المكي والمدني الأخير.
٥ ـ إنَّا عاملون. في آخِر السورة. }

٦ ـ إن كنتم مؤمنين. عدَّه المكي والمدنيان.

٧ ـ ولا يَزالون مختلِفِين. عدَّه الكوفي والبصري والشامي.

سورة يوسف: مئةٌ وإحدى عشرة آية في عَدَد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سُورة الرَّعْد: ثلاثٌ وأربعون آية في عَدَد الكوفي. وأربعٌ في عَدَد المكي

والمدني. وخمسٌ في عَدَد البصري. وسبعٌ في عَدَد الشامي.

وقد اختلفوا فيها في خمسة مواضع:

١ ـ لَفِي خَلْقٍ جديدٍ. } عدَّهما غير الكوفي.
٢ ـ أم هل تستوي الظُّلُماتُ والنُّور. }

[١٩١] / ٣ ـ قُلْ هل يستوي الأعمى والبصير. } عدَّهما الشامي.
٤ ـ أولئك لهم سُوءُ الحِساب. }

٥ ـ والملائكةُ يَدخلون عليهم من كل باب. عدَّه الكوفي والبصري والشامي.

سُورةُ إبراهيم: إحدى وخمسون آية في عَدَد البصري. واثنتان وخمسون في عَدَد الكوفي. وأربعٌ وخمسون في عَدَد المكي والمدني. وخمس وخمسون في عَدَد الشامي.

وقد اختلفوا فيها في سبعة مواضع:

١ ـ لِتُخرِجَ الناسَ من الظلمات إلى النور } عدَّهما المكي والمدني والشامي.
٢ ـ أَنْ أَخرِجْ قومَك من الظلمات إلى النور. }

٣ ـ قَوْمِ نُوحٍ وعادٍ وثمود. عدَّه المكي والمدني والبصري.

٤ ـ ويأتِ بخلْقٍ جديد. عدَّه المدني الأول والكوفي والشامي.

٥ ـ وفَرْعُها في السماء. عدَّه غير المدني الأول والبصري.

٦ ـ وسَخَّرَ لكم الليلَ والنهار. عدَّه غير البصري.

٧ ـ عما يَعمَلُ الظالمون. عدَّه الشامي.

سورة الحِجْر: تسعٌ وتسعون آية في عَدَد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورة النحل: مئةٌ وثمان وعشرون في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سُورةُ بني إسرائيل: مئة وإحدى عشرة آية في عَدَد الكوفيّ. ومئة وعشرة في عدد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد.

وهو: يَخِرّون للأذقانِ سُجَّداً. عدَّه الكوفيّ.

/ سورة الكهف: مئةٌ وخمسُ آيات في عَدَد المكي والمدني. وسِتٌّ في [١٩٣] عَدَد الشاميّ. وعشْرٌ في عَدَد الكوفي. وإحدى عَشْرة في عَدَد البصريّ.

واختلفوا فيها في أحَدَ عَشَرَ موضعاً:

١ ــ وزِدْناهم هُدَى. عدَّه الشاميّ.

٢ ــ ما يَعْلَمُهم إلاَّ قليل. عدَّه المدني الأخير.

٣ ــ إني فاعلٌ ذلك غداً. عدَّه غيرُ المدني الأخير.

٤ ــ وجعلنا بينهما زَرْعاً. عدَّه غيرُ المكيّ والمدني الأول.

٥ ــ ما أظُنُّ أن تَبِيدَ هذه أبداً. عدَّه غير المكيّ والمدني الأخير.

٦ ــ وآتيناهُ من كلِّ شيء سَبَباً. عدَّه غير المكي والمدني الأول.

٧ ــ فأَتْبَعَ سَبَباً.

٨ ــ ثم أتبَعَ سَبَباً.

٩ ــ ثم أتبَعَ سبباً. هذه الثلاثة عدَّها الكوفي والبصري.

١٠ ــ ووَجَد عندَها قوماً. عدَّه غير المدني الأخير والكوفي.

١١ ــ هل ننبئكم بالأخسَرِين أعمالاً. عدَّه غيرَ المدني الأول والأخير.

سُورةُ مريم: ثمانٍ وتسعون آية في عَدَد المدني الأول والكوفي والبصري والشامي. وتسعٌ وتسعون في عَدَد المكي والمدني الأخير.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ كٓهيعٓصٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ وٱذْكُر في الكتاب إبراهيمَ. عدَّه المكي والمدني الأخير.

٣ ــ فلْيَمْدُدْ له الرحمن مَدّاً. عدَّه غير الكوفي.

سُورة طٰهٰ: مئة واثنتان وثلاثون آية في عَدَد البصري. وأربعٌ في عَدَد [١٩٤] / المكي والمدني. وخمسٌ في عَدَد الكوفي. وأربعون في عَدَد الشامي.

وقد اختلفوا فيها في أحدٍ وعشرين موضعاً:

١ ــ طٰهٰ. عَدَّه الكوفيّ.

٢ ــ كي نُسَبِّحَكَ كثيراً.
٣ ــ ونَذْكُرَكَ كثيراً. } عدَّهما غير البصري.

٤ ــ وألقيتُ عليك محبةً مني. عدَّه المكي والمدني والشامي.

٥ ــ كي تَقَرَّ عينُها ولا تَحْزَنَ. عدَّه الشامي.

٦ ــ وفَتَنَّاكَ فُتُوناً. عدَّه البصري والشامي.

٧ ــ فلَبِثْتَ سِنينَ في أهلِ مَديَنَ. عدَّه الشامي.

٨ ــ واصطنعتُكَ لِنفسي. عدَّه الكوفي والشامي.

٩ ــ فأرْسِلْ مَعَنا بني إسرائيل. عدَّه الشامي.

١٠ ــ ولقد أوْحَيْنا إلى موسى. عدَّه الشامي.

١١ ــ فغَشِيَهم من اليَمِّ ما غَشيَهم. عدَّه الكوفي.

١٢ ــ غَضْبَانَ أسِفاً. عدَّه المكي والمدني الأول.

١٣ ــ وَعْداً حَسَناً. عدَّه المدني الأخير.

١٤ ــ فكذلك أَلْقَى السامِريُّ. عدَّه غير المدني الأخير.

١٥ ــ هذا إِلٰهُكُم وإِلٰهُ مُوْسَى. عدَّه المكي والمدني الأول.

١٦ ــ فنَسِيَ. عدَّه غير المكي والمدني الأول وهذه الكلمةُ وحدَها عندهما آية.

١٧ ــ ألاَّ يَرجِعُ إليهم قولاً. عدَّه المدنيّ الأخير.

١٨ ــ إذْ رأيتَهم ضَلُّوا. عدَّه الكوفي.

١٩ ــ قَاعاً صَفْصَفاً. عدَّه الكوفي والبصري والشامي.

/ ٢٠ ــ فإمَّا يأتينَّكم مني هُدَىً. عدَّه غير الكوفي. [١٩٥]

٢١ ــ زَهْرَةَ الحياةِ الدنيا. عدَّه غير الكوفي أيضاً.

سُورةُ الأنبياء: مئةٌ وإحدى عَشْرَة آية في عَدَدِ غير الكوفيّ واثنتا عَشْرَة آية في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

ما لا يَنفَعُكم شيئاً ولا يَضُرُّكم. عدَّه الكوفي.

سُورة الحَجّ: أربعٌ وسبعون آية في عَدَد الشامي وخمسٌ في عَدَد البصري. وستٌّ في عَدَد المدني وسبعٌ في عدد المكي وثمانٍ في عدد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في خمسة مواضع:

١ ــ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُؤوسِهِمُ الحميمُ. } عدَّهما الكوفي.
٢ ــ يُصْهَرُ به ما في بُطونِهم والجُلودُ. }

٣ ــ قَوْمُ نُوحٍ وعادٌ وثمودُ. عدَّه غير الشامي.

٤ ــ وقومُ لوطٍ. عدَّه غير البصري والشامي.

٥ ــ هو سَمَّاكم المسلمينَ. عدَّه المكي في إحدى الروايتين عنه.

سورة المؤمنون: مئةٌ وثمانَ عَشْرَة آية في عَدَد الكوفي، وتِسْعَ عَشْرَة في عدد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

ثم أَرْسَلْنا موسى وأخاهُ هارون. عدَّه غير الكوفي.

سُورةُ النُّور: اثنتان وستون آية في عَدَد المكي والمدني. وأربعٌ في عَدَد الباقين.

واختلفوا فيها في موضعين:

[١٩٦] / ١ ــ يُسبِّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ. ⎫

٢ ــ يَكادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذهَبُ بالأبصار. ⎭ عدَّهما غير المكي والمدني.

وفي هذه السورة خمسُ آيات طِوال.

الأولى: الخبيثاتُ للخبيثين إلى ــ لهم مغفرةٌ ورزقٌ كريم.

الثانية: وقُلْ للمؤمناتِ يَغْضُضْنَ من أبصارهنّ. إلى ــ لعلكم تَعْلَمون.

الثالثة: اللَّهُ نُورُ السموات والأرض. إلى ــ واللَّهُ بكل شيء عليم.

الرابعة: أو كظُلُماتٍ في بحرٍ لجيّ. إلى ــ فما له من نُور.

الخامسة: ليس على الأعْمَى حَرَج. إلى ــ لعلكم تعقِلون.

سُورَةُ الفُرقان: سبعٌ وستون آيةً في عَدَد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الشعراء: مئتانِ وسِتٌّ وعشرون آية في عَدَد المكي والمدني الأخير والبصري. وسبعٌ في عَدَد المدني الأول والكوفي والشامي.

وقد اختلفوا فيها في أربعة مواضع:

١ ــ طسٓمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ فلَسَوْف تَعْلَمُون. عدَّه غير الكوفي.

٣ ــ أينَ ما كُنتم تَعْبُدون. عدَّه غير البصري.

٤ ــ وما تَنزَّلَتْ به الشياطينُ. عدَّه غير المكي والمدني الأخير.

سُورة النَّمْل: ثلاثٌ وتسعون آية في عدد الكوفي. وأربعٌ في عَدَد البصري والشامي. وخمسٌ في عَدَد المكي والمدني.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ـ وأُولو بأسٍ شديد. عدَّه المكي والمدني.

/ ٢ ـ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ من قَوَارِيرَ. عدَّه غير الكوفي. [١٩٧]

سُورةُ القَصَص: اثنتان وثمانون آية اتفاقاً.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ـ طسٓمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ـ وَجَدَ عليه أُمَّةً من الناسِ يَسْقُون. عدَّه غير الكوفي.

سُورةُ العنكبوت: تسع وستون آية اتفاقاً.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ـ الٓمٓ: عدَّهُ الكوفي.

٢ ـ وَتقْطَعُون السبيل. عدَّه المكي والمدني.

٣ ـ مُخْلِصين له الدِّينَ. عدَّه البصري والشامي.

سُورةُ الرُّوْم: تسع وخمسون آية في عَدَد المكي والمدني الأخير وستون في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في أربعة مواضع:

١ ـ الٓمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ـ غُلِبَتْ الرُّومُ. عدَّه غير المكي والمدني الأخير.

٣ ـ في بِضْع سِنِين. عدَّه غير المدني الأول والكوفي.

٤ ـ يُقْسِمُ المُجْرِمون. عدَّه المدني الأول.

سُورةُ لُقمان: ثلاث وثلاثون آية في عَدَد المكي والمدني. وأربعٌ في عدد الباقين.

واختلفوا فيها في موضعين:

١ ـ الٓمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ مُخْلِصين له الدِّين. عدَّه البصري والشامي.

سُورةُ السَّجدَةِ: تسعٌ وعشرون آية في عَدَد البصري. وثلاثون في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ــ الٓمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جديد. عدَّه غير البصري والكوفي.

سورةُ الأحزاب: ثلاث وسبعون آية في عَدَد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ سبأ: أربعٌ وخمسون في عَدَد غير الشامي. وخمسٌ وخمسون في عدد الشامي.

وقد اختُلِفَ فيها في موضع واحد، وهو:

جَنَّتانِ عن يمينٍ وشِمال. عدَّه الشامي.

سُورةُ فاطر: خمسٌ وأربعون آية في عَدَد غير المدني الأخير والشامي.

وستٌّ في عَدَد المدني الأخير والشامي.

وقد اختلفوا فيها في سبعة مواضع:

١ ــ لَهُمْ عذابٌ شديدٌ. عدَّه البصري والشامي.

٢ ــ ويأتِ بخَلْقٍ جديد
٣ ــ وما يَستوي الأعمَى والبصيرُ. } عدَّ هذه الثلاثةَ غير البصري.
٤ ــ ولا الظُّلَماتُ ولا النُّورُ.

٥ ــ وما أنتَ بمُسْمِعٍ مَنْ في القبور. عدَّه غير الشامي.

٦ ــ إن الله يُمسِكُ السمواتِ والأرضَ أن تَزُولا. عدَّه البصري.

[١٩٨] / ٧ ــ فلن تَجِدَ لِسُنَّةِ الله تبديلاً. عدَّه المدني الأخير والبصري والشامي.

سورةُ يسٓ: اثنتانِ وثمانون آية في عَدَد غير الكوفي. وثلاثٌ في عدد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

يسٓ. عدَّه الكوفي.

سُورةُ والصَّافَّاتِ: مئةٌ وإحدى وثمانون آية في عدد أبـي جعفر المدني والبصري. واثنتانِ وثمانون في عَدَد غيرهما.

وقد اختُلِفَ فيها في موضعين:

١ ــ وما كانوا يَعْبُدون. عدَّه غير البصري.

٢ ــ وإن كانوا لَيقولون. عدَّه غير أبـي جعفر المدني.

سورةُ صٓ: ستٌّ وثمانون في عَدَد المكي والمدني والبصري والشامي. وثمانٍ في عدد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ ذِي الذِّكر. عدَّه الكوفي.

٢ ــ كُلَّ بنّاءٍ وغَوَّاص. عدَّه غير البصريّ.

٣ ــ والحَقَّ أقولُ. عدَّه الكوفي والبصري.

سُورَةُ الزُّمَر: اثنتان وسبعون آية في عَدَد المكي والمدني والبصري. وثلاثٌ في عدد الشاميّ. وخمسٌ في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في سبعة مواضع:

١ ــ فِي مَا هُمْ فيه يَختلفون. عدَّه غير الكوفي.

٢ ــ مُخْلِصاً له الدينَ. عدَّه الكوفيّ والشاميّ.

٣ ــ مُخْلِصاً له دِيني. عدَّه الكوفي.

/ ٤ ــ فبَشِّرْ عِبَادِ. عدَّه غير المكي والمدني الأول. [١٩٩]

٥ ــ تَجرِي مِن تحتِها الأنهار. عدَّه المكي والمدني الأول.

٦ ــ فما له من هَادٍ. في الموضع الثاني. عدَّه الكوفي، وأما الموضع

الأول فقد اتفقوا على عده.

٧ ـ إني عاملٌ فسوف تَعْلَمون. عدَّه الكوفي.

سورةُ المُؤْمِن: اثنتانِ وثمانون في عَدَد البصري. وأربعٌ في عَدَد المكي والمدني. وخمسٌ في عَدَد الكوفي. وستٌّ في عَدَد الشامي.

وقد اختُلِف فيها في تسعة مواضع:

١ ـ حمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ـ يومَ التلاقِ. عدَّه غير الشامي.

٣ ـ يومَ هُمْ بارزون. عدَّه الشامي.

٤ ـ إذْ القُلوبُ لدى الحَناجرِ كاظِمين. عدَّه غير الكوفي.

٥ ـ وأورثْنا بَنِي إسرائيلَ الكتابَ. عدَّه غير المدني الأخير والبصري.

٦ ـ وما يَستوي الأعمى والبصير. عدَّه المدني الأخير والشامي.

٧ ـ إذْ الأغلالُ في أعناقِهم والسَّلاسِلُ يُسحَبون. عدَّه المدني الأخير والكوفي والشامي.

٨ ـ في الحَمِيم. عدَّه المكي والمدني الأول.

٩ ـ أينَ ما كنتم تُشرِكون. عدَّه الكوفي والشامي.

سورةُ السَّجْدَة: ـ فُصِّلَتْ ـ اثنتانِ وخمسون آية في عَدَد البصري والشامي. وثلاثٌ في عَدَد المكي والمدني. وأربعٌ في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

[٢٠٠] / ١ ـ حمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ـ مِثلَ صاعِقةِ عادٍ وثمود. عدَّه غير البصري والشامي.

سُورةُ الشورى: خمسون آية في عَدَد غير الكوفي. وثلاثٌ وخمسون في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ حمٓ.
٢ ــ عٓسٓقٓ. } عدَّ هذه الثلاثة الكوفي.
٣ ــ كالأَعلام.

سُورةُ الزُّخْرُف: ثمانٍ وثمانون آية في عَدَد الشامي. وتسعٌ في عدد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ــ حمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ هُوَ مَهِينٌ. عدَّه غير الكوفي والشامي.

سورةُ الدُّخَان: ست وخمسون آية في عَدَد المكي والمدني والشامي. وسبعٌ في عَدَد البصري. وتسعٌ في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في أربعة مواضع:

١ ــ حمٓ. عدَّه الكوفي.

٢ ــ إنَّ هؤلاء لَيَقُولون. عدَّه الكوفي أيضاً.

٣ ــ إنَّ شَجَرةَ الزَّقُّوم. عدَّه غير المكي والمدني الأخير.

٤ ــ كالمُهْلِ يَغْلِي في البُطُون. عدَّه غير المدني الأول والشامي.

سورةُ الجاثية: ستٌّ وثلاثون آية في عَدَد غير الكوفي وسبعٌ في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

[٢٠١] / حمٓ. عدَّه الكوفي.

سورةُ الأحقاف: أربعٌ وثلاثون آية في عَدَد غير الكوفي. وخمسٌ في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

حمٓ. عدَّه الكوفي.

سورةُ محمد: ثمانٍ وثلاثون آية في عَدَد الكوفي. وتسعٌ في عدد المكي والمدني والشامي. وأربعون في عَدَد البصري.

سورةُ الفتح: تسعٌ وعشرون آية في عَدَد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الحُجُرات: ثمانَ عَشْرَة آية في عَدَد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ قٓ: خمسٌ وأربعون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الذاريات: ستون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ والطُّورِ: سبعٌ وأربعون آية في عَدَد المكي والمدني. وثمانٍ وأربعون في عَدَد البصري. وتسعٌ في عَدَد الكوفي والشامي.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ــ والطُّورِ. عدَّه الكوفي والبصري والشامي.

٢ ــ دَعًّا. عدَّه الكوفي والشامي.

سُورةُ والنجم: إحدى وستون آية في عَدَد غير الكوفي. واثنتانِ في عدد الكوفي.

[٢٠٢] / وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ وإنَّ الظنَّ لا يُغني من الحقِّ شيئاً. عدَّه الكوفي.

٢ ــ فأَعرِضْ عن من تولَّى. عدَّه الشامي.

٣ ــ ولم يُرِد إلا الحياةَ الدُّنْيا. عدَّه غير الشامي.

سورةُ القَمَر: خمس وخمسون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الرحمن: ستٌّ وسبعون آية في عَدَد البصري وسبعٌ في عَدَد المكي والمدني وثمانٍ في عَدَد الكوفي والشامي.

وقد اختُلِف فيها في خمسة مواضع:

١ ــ الرحمن. عدَّه الكوفي والشامي.

٢ ــ خَلَق الإنسان. الأول. عدَّه غير المكي.

٣ ــ وَضَعَها للأنام. عدَّه غير المكي.

٤ ــ شُواظٌ مِن نار. عدَّه المكي والمدني.

٥ ــ يُكَذِّبُ بها المجرمون. عدَّه غير البصري.

سورةُ الواقعة: ست وتسعون آية في عَدَد الكوفي وسبعٌ في عدد البصري. وتسعٌ في عدد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في أربعة عشر موضعاً:

١ ــ فأصحابُ المَيْمَنة. } عدَّهما غير الكوفي.
٢ ــ وأصحابُ المَشْئَمَة. }

٣ ــ على سُرُرٍ مَوْضُونةٍ. عدَّه غير البصريّ والشامي.

٤ ــ بأكوابٍ وأباريقَ. عدَّه المكي والمدني الأخير.

/ ٥ ــ وحُورٌ عِين. عدَّه المدنيّ الأول والكوفي. [٢٠٣]

٦ ــ ولا تأثيماً. عدَّه غير المكي والمدني الأول.

٧ ــ وأصحابُ اليمين. عدَّه غير المدني الأخير والكوفي.

٨ ــ إنَّا أنشأناهُنَّ إنشاءً. عدَّه غير البصري.

٩ ــ وأصحابُ الشِّمَال. عدَّه غير الكوفي.

١٠ ــ في سَمُومٍ وحَمِيم. عدَّه غير المكي.

١١ ــ وكانوا يقولون. عدَّه المكي.

١٢ ــ قل إنَّ الأوَّلين والآخِرين. عدَّه غير المدني الأخير والشامي.

١٣ ــ لَمجموعون. عدَّه المدني الأخير والشامي.

١٤ ــ فَرَوْحٌ ورَيْحان. عدَّه الشامي.

سورةُ الحديد: ثمان وعشرون آية في عَدَد المكي والمدني والشامي وتسعٌ في عَدَد الكوفي والبصري.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ــ مِن قِبَلِهِ العذابُ. عدَّه الكوفيّ.

٢ ــ وآتيناهُ الإنجيلَ. عدَّه البصري.

سورةُ المُجادِلَة: إحدى وعِشرون آية في عَدَد المكي والمدني الأخير، واثنتانِ في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

أولئك في الأَذَلِّينَ. عدَّه غير المكي والمدني الأخير.

سورة الحشر: أربع وعشرون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

[٢٠٤] / سورةُ المُمْتَحِنة: ثلاثَ عشرةَ آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الصَّفّ: أربع عشرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الجمعة: إحدى عشرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ المُنافقين: إحدى عشرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ التَّغابُن: ثمان عشرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الطلاق: إحدى عَشْرَة آية في عَدَد البصري واثنتا عَشْرَة آية في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:
١ ــ واليومِ الآخِرِ. عدَّه الشامي.
٢ ــ يَجْعَلْ له مَخْرَجاً. عدَّه المكي والمدني الأخير والكوفي.
٣ ــ فاتَّقُوا الله يا أولي الألباب. عدَّه المدني الأول.

سورةُ التحريم: اثنتا عشرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ المُلْكِ: ثلاثون آية في عَدَد المدني الأول والكوفي والبصريّ والشامي وأبـي جعفر من المدني الأخير. وإحْدَى وثلاثون آية في عَدَد المكي وشيبة من المدني الأخير.

/ وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو: [٢٠٥]
قد جاءَنا نَذِير. عدَّه المكي وشيبة.

سُورة نٓ: اثنتان وخمسون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الحاقَّة: إحدى وخمسون آية في عَدَد البصري والشاميّ. واثنتانِ وخمسون في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا في موضعين:
١ ــ الحاقَّةُ. عدَّه الكوفي.
٢ ــ وأمَّا مَنْ أُوتِيَ كتابَه بشِمالِه. عدَّه المكي والمدني.

سورةُ المَعَارِج: ثلاثٌ وأربعون آية في عَدَد الشامي. وأربعٌ وأربعون عند غيره.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:
كان مِقْدارُهُ خمسين ألْفَ سَنَة. عدَّه غير الشامي.

سورةُ نُوح: ثمان وعشرون آية في عَدَد الكوفي. وتسعٌ في عَدَد البصري. وثلاثون في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في أربعة مواضع:

١ ـ ولا سُوَاعاً. عدَّه غير الكوفي.

٢ ـ ونَسْراً. عدَّه المدني الأخير والكوفي.

٣ ـ أضَلُّوا كثيراً. عدَّه المكي والمدني الأول.

٤ ـ فأُدخِلوا ناراً. عدَّه غير الكوفي.

سورةُ الجن: ثمان وعشرون آية اتفاقاً.

[٢٠٦] / وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ـ لَنْ يُجيرَني مِن اللّهِ أحَدٌ. عدَّهُ المكي.

٢ ـ ولن أجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَداً. عدَّه غير المكي.

سورةُ المُزَّمِّل: ثمانِ عَشْرَة آية في عَدَد المدني الأخير. وتِسْعَ عشرة في عدد البصري. وعِشرون في عَدَد المكي والمدني الأول والكوفي والشامي. وقد اختلفوا فيها في أربعة مواضع:

١ ـ يا أيُّها المُزَّمِّل. عدَّه المدني الأول والكوفي والشامي.

٢ ـ إنا أرْسَلْنَا إليكم رَسُولاً. عدَّه المكي.

٣ ـ كما أرسلنا إلى فرعون رَسُولاً. عدَّه غير المكي.

٤ ـ يَجْعَلُ الوِلْدَانَ شِيْباً. عدَّه غير المدني الأخير.

سورةُ المُدَّثِر: خمسٌ وخمسون آية في عَدَد المكي والمدني الأخير والشامي. وستٌّ في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ـ يَتَساءَلون. عدَّه غير المدني الأخير.

٢ ـ عن المُجْرِمين. عدَّه المدني والكوفي والبصري.

سورةُ القيامة: تسعٌ وثلاثون آية في عَدَد غير الكوفي. وأربعون في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

لِتَعْجَلَ بِهِ. عدَّه الكوفي.

سورةُ الإنسان: إحدى وثلاثون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

/ سورةُ والمُرْسَلاتِ: خمسون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها. [٢٠٧]

سورةُ النبأ: أربعون آية في عَدَد غير المكي والبصري. وإحدى وأربعون في عَدَد المكي والبصري.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

إنَّا أنذرناكم عذاباً قريباً. عدَّه المكي والبصري.

سورةُ النَّازِعات: خمسٌ وأربعون آية في عدد غير الكوفي. وستٌّ في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ـ مَتاعاً لكم ولأنعامكم. عدَّه المكي والمدني والكوفي.

٢ ـ فأمَّا مَنْ طَغَى. عدَّه الكوفي والبصري والشامي.

سُورةُ عَبَس: أربعون آية في عَدَد الشامي. وإحدى وأربعون في عَدَد أبـي جعفر من المدني الأخير والبصري. واثنتانِ وأربعون في عَدَد المكي والمدني الأول وشيبة من المدني الأخير.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ـ فلْيَنظُر الإنسانُ إلى طعامِهِ. عدَّه غير أبـي جعفر.

٢ ـ مَتاعاً لكم ولأنعامِكم. عدَّه غير البصري والشامي.

٣ ـ فإذا جاءَتْ الصَّاخَّةُ. عدَّه غير الشامي.

سورةُ التكوير: ثمانٍ وعشرون آية في عَدَد أبـي جعفر. وتسعٌ في عَدَد الباقين.

وقد اختُلِفَ فيها في موضع واحد، وهو:

فأين تَذْهَبُون. عدَّه غير أبـي جعفر.

[٢٠٨] / سورةُ الانفطار: تسعَ عشرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ المطفِّفين: ست وثلاثون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الانشقاقِ: ثلاثٌ وعشرون آية في عَدَد البصري والشامي وخمسٌ في عَدَد الباقين.

وقد اختُلِفَ فيها في موضعين:

١ ــ فأمَّا مَنْ أُوتِيَ كتابَهُ بيمينِهِ.
٢ ــ وأمَّا مَن أُوتِيَ كتابَهُ وراءَ ظهرِه.
} عدَّهما غير البصري والشامي.

سورةُ البُروج: اثنتان وعشرون آية في قول الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الطارق: ستَّ عَشْرة آية في عَدَد المدني الأول، وسَبْعَ عَشْرة في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

إنَّهم يَكيدون كيداً. عدَّه غير المدني الأول.

سورةُ الأعلى: تِسعَ عَشْرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الغاشية: ست وعشرون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الفَجْر: تسعٌ وعشرون آية في عَدَد البصري وثلاثون في عَدَد الكوفي والشامي واثنتانِ وثلاثون في عَدَد المكي والمدني.

[٢٠٩]

/ وقد اختلفوا فيها في أربعة مواضع:

١ ـ فأَكْرَمَهُ ونَعَّمه.
٢ ـ فقَدَرَ عليه رِزْقَهُ. } عدَّهما المكي والمدني.

٣ ـ وجِيْءَ يومَئذٍ بجهنم. عدَّه المكي والمدني والشامي.

٤ ـ فٱدْخُلي في عِبادي. عدَّه الكوفي.

سورةُ البلد: عشرون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ والشمسِ: خَمْسَ عشرة آية في عَدَد غير المكي والمدني الأول. وسِتَّ عَشْرة في عَدَد المكي والمدني الأول.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

فكذَّبُوه فعَقَرُوها. عدَّه المكي والمدني الأول.

سورةُ والليلِ: إحدى وعشرون آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ والضُّحَى: إحدى عشرة آية في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ ألَمْ نشرح: ثمان آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ التين: ثمان آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ العَلَق: ثمانَ عشرة آية في عدد الشامي وتسعَ عشرة في عَدَد الكوفي والبصري. وعشرون في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضعين:

١ ـ أرأيتَ الذي يَنْهَى. عدَّه غير الشامي.

٢ ـ كلَّا لَئِن لم يَنْتَهِ. عدَّه المكي والمدني.

[٢١٠] / سُورة القَدْر: خمسُ آيات في عَدَد المدني والكوفي والبصري وستٌّ في عَدَد المكي والشامي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

ليلةُ القَدْر. الثالثة. عدَّه المكي والشامي.

سُورةُ لَمْ يَكُن: ثمانِ آيات في عَدَد غير البصري والشامي وتسعُ آيات في عَدَد البصري والشامي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

مُخْلِصين له الدِّين. عدَّه البصري والشامي.

سُورةُ الزلزلة: ثمانِ آياتٍ في عَدَد المدني الأول والكوفي وتسعُ آياتً في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

يَومَئذٍ يَصْدُرُ الناسُ أشتاتاً. عدَّه غير المدني والكوفي.

سورةُ العاديات: إحدى عَشْرَة آية في عَدَد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ القارعة: ثمانِ آياتٍ في عَدَد البصري والشامي. وعَشْرٌ في عَدَد المكي والمدني. وإحْدى عَشْرَة في عَدَد الكوفي.

وقد اختلفوا فيها في ثلاثة مواضع:

١ ــ القارعةُ: الأولَى. عدَّه الكوفي.

٢ ــ ثَقُلَتْ مَوازِينُه. } عدَّهما غير البصري والشامي.

٣ ــ خَفَّتْ مَوازِينُه. }

سورةُ التكاثر: ثمانِ آياتٍ في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

/ سُورةُ والعَصْر: ثلاثُ آيات اتفاقاً.

وقد اختلفوا في موضعين منها:

١ ــ والعصرِ. عدَّه غير المدني الأخير.

٢ ــ وتواصَوْا بالحقِّ. عدَّه المدني الأخير.

سُورةُ الهُمَزَة: تسعُ آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سُورة الفِيل: خمس آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سُورةُ قريش: أربعُ آياتٍ في عَدَد الكوفي والبصري والشامي. وخمسٌ في عَدَد الباقين.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

الذي أَطعَمَهم من جُوع. عدَّه المكي والمدني.

سورةُ أرأيتَ: سِتُّ آيات في عَدَد غير الكوفي والبصري. وسَبْعُ آياتٍ في عَدَد الكوفي والبصري.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

الذين هُمْ يُراؤن. عدَّه الكوفي والبصري.

سورةُ الكَوْثَر: ثلاثُ آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الكافرون: ست آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ النصر: ثلاث آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ تَبَّتْ: خمس آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الإخلاص: أربع آيات في عَدَد غير المكي والشامي. وخمسُ آيات في عَدَد المكي والشامي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

[٢١٢] / لم يَلِد. عدَّه المكي والشامي.

سورةُ الفَلَق: خمسُ آيات في عدد الجميع بلا خلاف بينهم في شيء منها.

سورةُ الناس: سِتُّ آيات في عَدَد غير المكي والشامي. وسبعُ آيات في عَدَد المكي والشامي.

وقد اختلفوا فيها في موضع واحد، وهو:

الوَسْوَاسِ. عدَّه المكي والشامي.

***

الفصلُ الحادي عَشَرَ
وهو في فواصل الآي وما يتعلق بذلك

الفاصلةُ هي الكلمةُ التي تكونُ آخِرَ الآية. وهي كقافيةِ الشعر وقرينةِ السَّجْع. وقال بعضُ القراء: الفاصلة هي الكلمةُ التي تكون آخر الجملة. ففرَّقَ بين الفواصلِ ورؤوسِ الآي، وجَعَل الفواصل أعمَّ منها، فيكون كلُّ رأس آية فاصلة، ولا يكون كلُّ فاصلةٍ رأسَ آية، واستَدلَّ على ذلك بأنَّ سيبويه ذَكَر في تمثيل الفواصل: يومَ يأتِ. وما كُنَّا نَبْغِ. وليسا رأسَ آية بإجماع، مع: إذا يَسْـرِ. وهو رأسُ آية باتفاق.

وأُورِدَ عليه أنَّ ذلك مخالفٌ لمصطلح القراء. ولا دليلَ له في تمثيل سيبويه بيومَ يأتِ. وما كُنَّا نَبْغِ. وليسا رأسَ آية؛ لأنَّ مرادَهُ الفواصلُ في مصطلح النحويين. وهي عندهم تَعُمُّ النوعين.

وقد ذكرنا فيما مَضَى مباحثَ تتعلق بالفواصل، وهنا نذكر مباحثَ تتعلق بها إتماماً لأمرِها.

المبحثُ الأول

/ الكلامُ عند العرب نوعانِ: منظوم، ومنثور. [٢١٣]

فالمنظومُ ويقال له: النظمُ والشعرُ: هو الكلامُ الموزونُ المقفًى، نحو قولِ الشاعر:

صَبِّرِ النَّفْسَ عِندَ كُلِّ مُلِمٍّ إنَّ في الصبرِ حيلةَ المُحتالِ
لا تَضِيقَنَّ في الأُمورِ فقد تُكـــشَفُ غَمَّاؤُها بغيرِ احتيالِ

رُبَّما تَكرَهُ النفوسُ من الأمرِ لَهُ فُرجَةٌ كحَلِّ العِقالِ

فهذا منظوم، لأنه كلامٌ موزون مجزَّء إلى أجزاءٍ متساوية، ذاتِ قوافي.

والقوافِي هي الكلماتُ المتوافِقَةُ في الحَرْفِ الأخيرِ منها، الواقعةُ في آخِرِ الأجزاء. وهي هنا: المُحتالِ والاحتيالِ والعِقالِ، فإنها متوافقة في الجزء الأخير منها، وهي اللام، وواقعةٌ في آخِرِ الأجزاء، ويقال لها: الأبياتُ.

فالقافيَةُ إذاً هي الكلمةُ التي تكونُ في آخر البيتِ وهي موافِقَةٌ لأخواتها في الحرفِ الأخير منها. ويقال لهذا الحرفِ الأخيرِ: الرَّوِيُّ، وقد يُطلَقُ عليه اسمُ القافية أيضاً، يقال: هذه قصيدةٌ على قافيةِ اللام أي على رَوِيّ اللام.

ثم إنَّ القافية أنواع: منها المُرْدَفَةُ، وهي التي يكون قبلَ رَوِيِّها من غيرِ فصلٍ: ألِفٌ، أو واو، أو ياء، إذا كانَتَا حَرْفَيْ مَدٍّ أو لِينٍ. ويقالُ لهذه الأحرف الثلاثةِ: الرِّدْفُ. فمِثالُ القافيةِ المُرْدَفةِ بالألِف: المُحتالِ، واحتيالِ والعِقالِ المذكورةِ في الأبيات السابقة. ومثالُ القافيةِ المُرْدَفةِ بالواو: سَؤُولِ ونَقُولِ المذكورين في قول الشاعر:

ولستُ بمُبْدٍ للرجالِ سَريرَتي ولا أنا عن أَسرارِهم بسَؤولِ
ولا أنا يوماً للحديثِ سَمِعتُهُ إلى ها هنا من ها هنا بنَقُولِ

ومثال القافيةِ المُرْدَفةِ بالياء: نَصِيحاً وصَحِيحاً المذكورين في قول الشاعر:

فلا تُفْشِ سِرَّك إلا إليكَ فإن لكلِّ نصيحٍ نَصِيحَا
[٢١٤] /وإني رأيتُ غُوَاةَ الرجا لِ لا يتركون أَدِيماً صَحِيحا

وكثيراً ما توجَدُ القافيةُ المُرْدَفَةُ بالواو مع القافيةِ المُرْدَفةِ بالياء في موضع واحد، بخلاف القافيةِ المُرْدَفةِ بالألف، فإنها لا توجَدُ مع غيرهـا، مثالُ ذلك: تَنُوبُ ويُصيبُ المذكورين في قول الشاعر:

ولا خيرَ فيمن لا يُوطِّنُ نَفْسَه على نائباتِ الدهرِ حِينَ تَنُوبُ
وفي الشَّكِّ تفريطٌ وفي الحَزْمِ قوةٌ ويُخْطِىءُ في الحَدْسِ الفتى ويُصِيبُ

وسائرُ أنواع القافية وما يتعلق بها مذكور في كتب العَرُوض.

وسُمِّيَتْ القافيةُ قافيةً لأنها تقفو أخوَاتِها. وقيل: إنَّ القافية بمعنى مَقْفُوَّة مثل: عِيْشَةٍ راضِيَـةٍ بمعنى مَرْضِيَّة، فكأنَّ الشاعر يَقْفُوها أي يَتْبَعُها. وعلى كلا القولين فلا تتحقَّقُ القافيةُ في البيتِ الواحدِ الذي ليس له قرين، وإنما تتحقَّقُ في البيتينِ فصاعداً.

ومن ثَمَّ ذهب أكثرُ أهلِ العربية إلى أنَّ البيتَ الواحدَ لا يُسمَّى شِعراً، وإنما يُسَمَّى شِعراً ما كان بيتينِ فصاعداً، إذا اتَّفق فيه الرويُّ والقافيةُ.

والخِلافُ في البيتِ الواحدِ هل يُسمَّى شِعراً أو لا يُسمَّى شِعراً، إنما هو فيما كان موزوناً قَصْداً، وأمَّا ما اتَّفقَ فيه الوزنُ فإنه لا يُسمَّى شِعراً باتفاق، وإلا لَزِمَ أن يكون كلُّ متكلم شاعراً. وذلك لأنَّ كل متكلم لا ينفكُّ من أن يَعرِضَ في جملةِ كلامٍ كثيرٍ يَقُولُهُ ما قد يَتَّزِنُ بوَزْنِ الشعر. ومن تتبَّع ذلك في كلام الناس وَجَد منه شيئاً كثيراً. وقد وقع شيء من ذلك في الكتابِ العزيز، مِثلُ: واللَّهُ يَهدِي مَنْ يَشاءُ إلى صراطٍ مستقيم.

والمنثور ويقال له: النَّثْرُ: هو الكلامُ الذي ليس بموزون. وهو نوعان: مُرْسَل، ومُسَجَّع.

فالمرسَلُ: هو الكلامُ الذي لا يُجزَّأ أجزاءً بل يُرسَلُ إرْسَالاً من غيرِ تقييدٍ / بقافية ولا غيرها. وهو جُلُّ كلام الناس. وإذا أُطلِقَ الكلامُ لم يَتَبادَر إلى الذهن غيرُه؛ ويُستعمَلُ في الخُطَب والمُحاوراتِ وغيرِ ذلك؛ ومثالُهُ قولُ الحسن البصريّ: لِسانُ العاقِلِ مِن وراءِ قلبِه، فإذا أراد الكلامَ تفكَّر، فإن كان له قَالَ، وإن كـان عليـه سَكَت؛ وقلبُ الجاهل مِن وراءِ لسانِهِ، فإن هَمَّ بالكلام تكلَّم؛ كان له أو عليه! [٢١٥]

وأكثَرُ الأحاديث من هذا النوع؛ فمن ذلك قول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: مَثَلُ المؤمِنِ الذي يَقرأ القُرآنَ مَثَـلُ الأُتْرُجَّة، رِيْحُها طيِّب، وطَعْمُها

طيِّب، ومَثَلُ المؤمِنِ الذي لا يَقرأُ القرآن مَثَلُ التَّمْرَة؛ طعمُها طيِّب، ولا ريحَ لها، ومَثَلُ الفاجِرِ الذي يَقرأُ القرآن كمَثَلِ الرَّيْحانَةِ، ريحُها طيِّب، وطَعْمُها مُرٌّ، ومَثَلُ الفاجر الذي لا يَقرأُ القرآنَ كمَثَلِ الحنظلة، طعمُها مُرٌّ؛ ولا ريحَ لها. أخرجه الخمسة عن أبي موسى ــ الأشعري ــ.

والمُسَجَّعُ ويقال له السَّجْعُ: هو الكلامُ الذي يُجزَّأ أجزاءً، يُجعَلُ لكل جزئين منها قافية واحدة مثل: حُسْنُ البيان؛ حِليَةُ الإنسان، ولولاه لكان كصورةٍ مُمَثَّلَة؛ أو بهيمةٍ مُهْمَلة.

ويقال لكل جزءٍ من الأجزاء المذكورة: فِقْرة، ولكل قافيةٍ من قوافيهِ فاصِلة. ويقالُ لكل جزئين متوافقين في الفاصلة: سَجْعَة. وقد تطلق السجعة على كل واحد منهما مجازاً. ويقال لكل واحد من الجزئين المذكورين بالنظر إلى الآخر: قرينة.

ثم إنَّ السَّجْعَ كما يُطلَقُ على نفسِ الكلام المذكور، يُطلَقُ على الإتيانِ به، وعلى تواطؤ الفاصلتينِ على حرفٍ واحد. وهو مأخوذ مِن سَجْعِ الحمامة، قال علماء اللغة: يقالُ: سَجَعَتْ الحمامةُ إذا والَتْ صوتَها على طريقٍ واحد. وسَجَعَ الرجلُ وسَجَّعَ إذا تكلَّم بكلامٍ مقفًّى غيرِ موزون. ويقال: سَجَع الكلامَ وسَجَعَ به إذا أتى به على هذه الهيئة.

[٢١٦] وقد / قَسَم بعضُ أهل البديع السجعَ إلى خمسةِ أقسام: مُتَوازٍ، ومُطَرَّف، ومُتَوازِن، ومُرَصَّع، ومُتَماثِل.

فالسَّجْعُ المتوازي هو ما اتَّفَق فيه الفاصلتانِ في الوزن والقافية، وذلك مثلُ قوله تعالى: فيها سُرُرٌ مَرْفوعة. وأكوابٌ مَوْضُوعَة. فإنَّ مرفوعةً وموضوعةً متفقتانِ في الوزن والقافية. والمرادُ بالقافية هنا الحرفُ الأخيرُ.

والسَّجْعُ المطرَّف هو ما اتَّفَق فيه الفاصلتانِ في القافيةِ دون الوزن. وذلك مثلُ قوله تعالى: ما لكم لا تَرْجُون للَّه وَقاراً. وقَدْ خَلَقَكُم أطواراً. فإنَّ وقاراً

وأطواراً متفقتانِ في القافيةِ دون الوزن.

والسَّجعُ المتوازِن هو ما اتفق فيه الفاصلتان في الوزن دون القافية. وذلك مثل قوله تعالى: ونَمارِقُ مصفوفة. وزَرَابِيُّ مبثوثة. فإنَّ مصفوفةً ومبثوثةً متفقتانِ في الوزن دون القافية.

والسَّجعُ المرصَّع هو ما كان ما في إحدى القرينتين، مثلُ ما يقابله من القرينةِ الأخرى في الوزن والقافية. وذلك مثلُ قول القائل: قَوِّمْ أوَدَ أولادِك؛ تُعظِمْ كَمَدَ أندادِك. فإن تُعظِم يقابلُ قَوِّم؛ وكمَدَ يقابل أوَدَ، وأندادِك يُقابِلَ أولادِك. وكل منها موافق لما قابله في الوزن والقافية.

وقد وقع للحريري من ذلك قولُهُ في «المقامات»: فهو يَطْبَعُ الأسجاع بجواهِرِ لفظه؛ وَيقرَعُ الأسماع بزواجِرِ وَعْظِه.

وقد أكثَرَ منه خطيبُ الخطباء عبدُ الرحيم بنُ نُباتة، فمن ذلك قولُهُ في خُطبة: أيها الناسُ أَسِيمُوا القلوبَ في رياضِ الحِكَم. وأدِيموا النحيبَ على ابيضاض اللِّمَم. وأطِيلوا الاعتبارَ بانتقاضِ النِّعَم. وأجِيلوا الأفكارَ في انقراضِ الأُمَـم. ومن ذلك قولُهُ في خطبة: الحمدُ للَّهِ مُبدِع أصنافِ البدائع. ومُوسِعِ ألطافِ الصنائع. الذي أوزَع شُكرَ نِعَمِهِ كلَّ منيب طائع. وأودَعَ نُورَ حِكَمِه قلبَ اللبيب الخاشع..

وهذا النوعُ لا يتأتى في الغالب إلا مع فـرطِ التكلف، ولم يجيء منه في الكتاب العزيز شيء. وقال بعضهم: قد جاء منه قوله تعالى: إنَّ الأبرارَ لفي نعيم. وإنَّ الفُجَّارَ لفي جحيم. / وتُعقِّبَ ذلك بأن لفظةَ إنَّ ولَفِي قد ورَدَتْ في [٢١٧] كلٍّ من القرينتين. وشرطُ الترصيع أن تختلف الكلماتُ فيهما جميعاً. وأُجِيبَ بأنَّ مثلَ ذلك غيرُ ضائر، وإلا لَزِم أن تكون أكثَرُ الأمثلة التي مثَّلوا بها ليست من الترصيع. ألا تَرى أنَّ: يا أيها الناس. الواقعةَ في القرينةِ المذكورةِ ليس لها مقابل أصلاً في القرينة التي تقابلها. وكذلك. الحمدُ للَّه. ومن قبيل ما ذكر قوله تعالى إنَّ إلينا أيابَهم. ثم إنَّ علينا حسابَهم.

وقد وقع الترصيعُ في شعر المُحْدَثين مثلُ قول بعضهم:

فمكارِمٌ أُوليتَها متبرعًا وجَرائمٌ ألغيتَها متورِّعَا

وهو قليل جداً. ومَوْقِعُهُ في الشعر دون موقعِهِ في النثر. وقد وقع في شعر ذِي الرُّمَّة بيتٌ شطرُهُ الأولُ مرصَّع. وهو:

كَحْلاءُ في بَرَجٍ صَفْرَاءُ في دَعَجٍ كأنها فِضَّةٌ قد مَسَّها ذَهَبُ

والسَّجْعُ المتماثِل هو ما كان ما في إحدى القرينتين مثلُ ما يُقابِلُه من القرينةِ الأخرى في الوزنِ دون القافية، وذلك مثلُ قوله تعالى: وآتيناهُمَا الكتابَ المستبِينَ. وهَدَيْناهُمَا الصراطَ المستقيمَ. فإن هَدَيْنَاهُمَا يقابل آتيناهُمَا. والصراطَ يقابل الكتابَ. والمستقيمَ يقابلُ المستبينَ. وكلٌّ منها موافِقٌ لما يُقابله في الوزن دون القافية إلَّا الأول منها، فإنه مُخالِفٌ لما يقابله، غيرَ أنه موافقٌ له في القافية. وهو كالترصيع يُكتَفَى فيه بالموافقة في الأكثر.

وقد اقتَصَر كثيرٌ من علماء البيان من الأقسام المذكورة على ثلاثةٍ فقط، وهي المتوازي، والمطرَّف، والمرصَّع. ولم يَعُدوا ما عدا ذلك من قبيل السَّجع لعدم اتفاق الفاصلتين فيه في القافية، ولا من قَبِيل الكلامِ المرسَلِ، لعدم إرسالِ الكلامِ فيه إرسالاً من غير تقييد بشيء. وهو عندهم نوعٌ مستقلٌّ بنفسه؛ فيكون المنثور عندهم ثلاثةَ أنواع: مُرسَل، ومُسَجَّع، ومتوسِّطٌ بينهما.

المبحثُ الثاني

[٢١٨] / اختَلَف أربابُ البيان في السَّجْع، فذهب بعضُهم إلى ترجيح الكلام المرسَلِ عليه إلَّا أن يأتيَ عفواً. وذهب بعضُهم إلى ترجيح السجع على الكلام المرسَل، إلا أنهم قالوا: إنما نُرجِّحُ السجعَ عليه إذا اجتمعَتْ فيه ثلاثةُ أوصاف، وهي أن يكون خالياً من التكلف، وأن يكون اللفظُ فيه تابعاً للمعنى، وأن يكون فيه اعتدال. ولنذكر شيئاً مما ذكره أهلُ صِناعةِ البيان في ذلك، قال بعضهم:

السَّجْعُ هو تواطؤ الفواصِلِ في الكلامِ المنثورِ على حرفٍ واحد. وليس مذموماً على الإطلاق كما زعمه بعضُ أرباب هذه الصِّناعة، فإنه قد جاء في القرآنِ كثيراً، حتى إنه لم تَخْلُ منه سُورة من السُّوَر. وقد جاءَتْ بعضُ السُّوَر مسجـوعةً كلُّها، كسُورةِ الرحمنِ، والقمرِ. وإنما المذمومُ من السجع ما لم يَستوفِ الأوصافَ المطلوبةَ فيه، فإن المرادَ بالسجع ليس مجرَّدَ تواطؤ الفواصلِ على حرفٍ واحد، إذ لو كان الأمرُ كذلك، لكان كلُّ أديب ولو شَدَا شيئاً يسيراً من الأدب يُمكنه أن يأتي بالسَّجعِ في كلامِه.

والأوصافُ المطلوبةُ في الكلامِ المسجوع أربعةٌ:

الأولُ أن تكون الألفاظُ فيه متخيَّرةً.

الثاني أن يكون تركيبُها جارياً على وَجْهٍ حسن.

الثالث أن يكون اللفظُ فيه تابعاً للمعنى.

الرابع أن يكون معتدلاً. والاعتدالُ فيه بأن لا تزيد كلُّ فِقرة منه على نحوِ عشرين كلمة، وأن تكون كلماتُ القرينةِ الثانيةِ مساويةً لكلمات القرينة الأولى في المقدار، أو زائدةً عليها زيادةً قليلة. فإن كانت السجعةُ مؤلفةً من ثلاثِ فِقَر، ساغ أن تُجعلَ الثالثةُ أزيدَ منهما معاً، لِحسبانِ الأولى والثانية بمنزلةِ فِقرةٍ واحدة، إلا أنَّ التساوي فيها أولى. وذلك مثلُ قوله تعالى: والعادِيَاتِ / ضَبْحَاً. [٢١٩] فالمُورِياتِ قَدْحاً. فالمُغِيراتِ صُبْحاً.

فإذا استوفى السجعُ الصفاتِ المطلوبةَ فيه جاء في غايةِ الحُسنِ، وكان أعلى درجاتِ الكلام. فإذا تهيَّأ للكاتب أن يأتيَ به في كتابتِهِ كلِّها على هذه الشريطةِ فليفعل.

فإن قيل: إذا كان السجعُ على الوجه المذكور أعلى درجاتِ الكلام، كان ينبغي أن يأتيَ القرآنُ كلُّه مسجوعاً؛ وليس الأمرُ كذلك، فإن فيه المسجوعَ وغيرَ المسجوع.

فالجوابُ أنَّ أكثرَ القرآن مسجوع، حتى إنَّ بعض سُوَرِهِ جاءت كلُّها مسجوعة، وإنما تُرِكَ السجعُ فيه في بعض المواضع، لأنه سَلَكَ مسلكَ الإيجازِ والاختصار. والسَّجْعُ لا يُواتِي في كل موضع من الكلام على حَدِّ الإيجازِ والاختصار، فتُرِكَ السجعُ في تلك المواضع رعايةً لأمرِهما.

وهنا وجهٌ آخَرُ هو أقوى من الأول، وهو أن يقال: إنما جاء في القرآن غيرُ المسجوعِ أيضاً مع أنَّ المسجوعَ أفضَلُ من غيره، لأنَّ ورودَ غيرِ المسجوع مُعجِزاً أبلَغُ في بابِ الإعجاز من ورودِ المسجوع، فلذلك تضمَّنَ القسمينِ جميعاً.

واعلم أنَّ للكلام المسجوع سراً إن خلا منه لم يُعتَدَّ به أصلاً. وهذا شيء لم يُنبِّه عليه أحدٌ غيري، وهو أن تكون كلُّ واحدةٍ من السجعتينِ المزدوجتينِ مشتملةً على معنى غيرِ المعنى الذي اشتملَتْ عليه أختُها. فإن كان المعنى فيهما سواءً فذلك هو التطويلُ بعينه. وجُلُّ كلامِ الناسِ المسجوعِ جارٍ على ذلك.

فمن ذلك قولُ بعضِ الكَتَبَةِ المُفْلِقين: لا بُدَّ من اتفاقِ أشرافِ كلِّ قُطرٍ وأفاضِلِه. وأعيانِ كلِّ صقْع وأماثِلِه. فإنَّ المعنى الذي في إحدى السجعتين هو عينُ المعنى الذي في السجعة الأخرى. ومثلُ ذلك قوله: يُسافر رأيُه وهو دَانٍ لم يَنزَح. ويسيرُ تدبيرُهُ وهو ثاوٍ لم يَبرَحْ.

وبقي مما يتعلق بالسجع ما أنا ذاكرُهُ هاهنا، وهو:

[٢٢٠] / ثم إنَّ السجعَ قسمان: قصيرٌ، وطويل.

فالقصيرُ منه ما كانت الفِقرة فيه لا تزيدُ على عشرِ كلمات. فمن ذلك قوله تعالى: وأصحابُ اليَمينِ. ما أصحابُ اليَمين. في سِدْرٍ مخضود. وطَلْعٍ منضود. وظِل ممدود. فإنَّ هذه الفِقَرات مؤلفةٌ من كلمتين كلمتين.

ومِثلُ ذلك قوله تعالى: والمُرسَلاتِ عُرفاً. فالعاصِفاتِ عَصْفاً. وقولُه

تعالى: يا أيها المُدَّثِر. قُمْ فأَنْذِر. ورَبَّك فكَبِّر. وثيابَكَ فطَهِّر. والرِّجْزَ فاهْجُر. ومن ذلك قوله تعالى: وقالوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولَدَاً. لقد جِئتم شيئاً إِدَّاً. تـكـادُ السمواتُ يَتَفَطَّرنَ منه وتَنْشَقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجِبالُ هَـدًّا. فإن الفِقرة الأولى منه مؤلفة من ثمان كلمات، والثانية من تسع.

والطويلُ منه ما كانت الفِقرةُ فيه تزيدُ على عشرِ كلمات. ومما بلغَتْ الفِقرةُ فيه نحوَ عشرين كلمةً قولُه تعالى: إِذْ يُريكَهُمُ الله في منامِكَ قليـلاً ولو أراكَهُمْ كثيراً لفَشِلتُم ولَتنازَعْتُم في الأمـر ولكنَّ الله سَلَّـم إنه عليمٌ بذاتِ الصـدور. وإِذْ يُريكُمُوهم إِذِ التقيتُم في أعينِكم قليلاً ويُقَلِّلُكم في أعينِهـم لِيَقضِيَ اللَّهُ أمراً كان مفعولاً وإلى اللَّهِ تُرجعُ الأمور.

وأما التصريعُ في الشعر فهو بمنزلة السجع في النثر، وفائدتُهُ في الشعر أن تُعلَمَ قافيةُ القصيدة قبلَ كمال البيت الأولِ منها، وقد فَعَل ذلك القدماءُ والمُحْدَثون، وذلك كقولِ امرىء القيس في مطلع لاميته المشهورة:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبيب ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وكقوله في أثنائها:

ألا أَيُّها الليلُ الطويلُ ألا آنجَلِ بصُبْحٍ وما الإِصباحُ منكَ بأمثَلِ

وهذه الأصنافُ من التصريع، والترصيع، والتجنيس، ونحوِها، إنما يَحسُنُ منها في الكلام ما قَلَّ وجَرَى مَجرى الغُرَّة من الوَجْه. فأمَّا إذا كَثُرَتْ فإنها / لا تكون مَرْضِيَّةً لما فيها من أماراتِ الكُلْفَة. [٢٢١]

وأما لزومُ ما لا يَلزَمُ فهو أن يلتزم المتكلِّمُ في فاصِلَتَيْ السَّجْع، أو في قوافي الشعر، ما لا يَلزَمُهُ في ذلك.

ولنوضح ذلك فنقول: إنَّ اللازمَ في السجعِ أن تتواطأ الفاصلتانِ في الحرفِ الأخير منهما، فإن زاد المتكلمُ على ذلك وجعَلَهما متواطئتين في الحرفِ الذي قبلَه أيضاً، كان هذا من قَبِيلِ لزومِ ما لا يلزم في السَّجع. واللازمُ في

الشعر أن تتواطأ القوافي في الحرف الأخير منها، فإن زاد على ذلك وجعَلَها متواطئةً في الحرف الذي قبلَه أيضاً، كان هذا من قَبِيل لزومِ ما لا يلزم في الشعر.

وقد ورد في القرآن الكريم شيءٌ من اللزومِ إلا أنه قليل جداً. فمن ذلك قولُه تعالى: اقرَأْ باسْمِ ربِّك الذي خَلَق. خَلَقَ الإنسانَ مِن عَلَق. فالفاصلتان هنا خَلَق، وعَلَق، والحرفُ الأخير منهما هو القاف. وقد التزَمَ قبله اللامَ فيهما.

ومن ذلك قولُه تعالى: والطُّورِ، وكتابٍ مَسْطُور. فالفاصلتانِ هنا الطُّور، ومسطور، والحرفُ الأخيرُ منهما هو الراء. وقد التزَمَ قبلَه الطاءَ فيهما.

وقد أدخل بعضُهم في ذلك قولَهُ تعالى: إنَّ المتقين في جَنَّاتٍ ونعيم. فاكِهينَ بما آتاهم رَبُّهم. ووَقَاهم ربُّهم عذابَ الجحيم. وليس الأمرُ كذلك، لأن الياءَ هنا من حروفِ المَدِّ واللِّين، فهي رِدْف، والرِّدْفُ لازم. بل هذا من قَبِيلِ السَّجْعِ المُطْلَق، وقد ورد في أشعار المتقدمين شيءٌ من هذا النوع، إلا أنه قليل، فمن ذلك قولُ طَرَفَة بن العَبْد البَكْري:

ألم تَرَ أنَّ المالَ يَكسِبُ أهلَهُ ... فُضُوحاً إذا لم يُعطَ منه مُناسِبُهْ

أَرى كلَّ مالٍ لا محالةَ ذاهباً ... وأفضلُهُ ما ورَّثَ الحمدَ كاسِبُهْ

وينبغي لمؤلِّف الكلامِ أن لا يَستعمل من هذا النوعِ أو غيره إلا ما كان غيرَ متكلَّف. والمتكلَّفُ من ذلك هو ما يأتي بالفِكرِ والرويَّة، وذلك بأن / يُنضِيَ الخاطِرَ في طلبِهِ واقتصاصِ أثره، وغيرُ المتكلَّف من ذلك هو ما يأتيهِ عَفْواً بأن يَسنحَ له وهو ينظِمُ قصيدةً أو يُنشىءُ خُطبة أو رسالةً شيءٌ من هذه الأنواع بطريق الاتفاق. [٢٢٢]

وأما المُوازنَةُ، فهي في الكلام المنثور تُساوي الفاصلتينِ في الوزنِ دون القافية، وفي الكلام المنظوم تساوي صَدْرَ البيتِ وعَجُزَه في ذلك. وللكلام بذلك طَلاوةٌ ورَوْنَق، لأن مقاطعَ الكلام إذا تعادلَتْ وقعَتْ من النفس موقعَ الاستحسان، وهذا النوعُ هو أخو السجع.

فمن ذلك قولُه تعالى: واتَّخذُوا مِن دُونِ الله آلهةً ليكونوا لهم عـزّاً. كلاَّ سيَكفُرون بعبادتِهم ويكونونَ عليهم ضِدّاً. فضِدٌّ وعِزٌّ متساويانِ في الوزنِ فقط. وأمثالُ هذا في القرآن كثير، بل معظَمُ آياتِهِ جارية على هذا النهج. ولقد تصفَّحتُه فوجدتُه لا يكاد يَخرجُ منه شيء عن السَّجْع، أو المُوازنة. هذا مُلَخَّصُ ما ذكرَه ابن الأثير في «المَثَل السائر» في أمر السجع[1]. وقدوقع في كلامِهِ أمورٌ ثلاثةٌ يمكن تعقُّبُها.

الأمرُ الأول: ذَكَر في شرائط قبولِ السجع أن تكون كلُّ واحدةٍ من الفِقرتين المسجوعتينِ دالَّةً على معنىً غيرِ المعنى الذي دلَّتْ عليه أختُها، وذَكَر أنَّ هذا الشرطَ لم يُنبِّه عليه أحدٌ غيرُه، وأنَّ الكُتَّابَ المُفْلِقين قد أخلُّوا به في أكثر المواضع.

وهذا الشرطُ الذي انفرد بزيادته، ليس مسلَّماً على الإطلاق، فإن من المقاماتِ ما يقتضي إعادةَ الألفاظِ المترادفةِ على المعنى الواحِدِ بعينه، حتى يَظهرَ لمن لم يَفهمه ويتوكَّدَ عند مَنْ فَهِمَهُ. ولكل مقام مقالٌ لا يَصلُح فيه غيرُه.

الأمرُ الثاني: ذَكَر أن السجعَ أعلى درجاتِ الكلام، ثم حثَّ الكاتبَ على أن يأتيَ به في كتابته كلِّها إذا تهيأ له ذلك من غير إخلال بشيء من شروطه، مع أنَّ السجعَ لا يُطلَبُ في جميع المواضع، وإنما يُطلَبُ في بعض المواضع، لا سِيَّما / المواضعُ التي يكونُ الكلام فيها مما يُرادُ حِفظُه، فإنَّ للسجع مَدْخلاً في سُرعة الحِفظِ وقلَّةِ التفلُّتِ. [٢٢٣]

قال الجاحظُ في «البيان والتبيين»: قيل لعبد الصَّمَدِ بن الفضل بن عيسى الرَّقَاشِي: لِمَ تُؤثرُ السجعَ؟ قال: إنَّ كلامي لو كنتُ لا آمُلُ فيه إلاّ سماعَ الشاهِد، لقَلَّ خلافي عليه، ولكني أُريدُ الغائبَ والحاضرَ، والراهنَ والغابر. فالحفظُ إليه أسرع، والآذانُ لسماعِهِ أنشَطُ؛ وهو أحقُّ بالتقييد وبقلةِ التفلُّت.

وما تكلَّمَتْ به العربُ من جَيِّدِ المنثور أكثَرُ مما تكلَّمَتْ به من جيِّدِ

---

(١) لم يشر المؤلف إلى أول كلام ابن الأثير، وهذا تقصيرٌ شديد!

الموزون، فلم يُحفَظ من المنثور عِشرُه، ولا ضاع من الموزونِ عِشرُه. ومن استَعمَل السجعَ في غير موضعِه كان جديراً بأن يُنكَر عليه ألَّا يأتيَ ذلك بغير تكلُّف. وذلك كقول الأعرابي حين شكا إلى عامِلِ الماء: حُلِّئَتْ ركابي[1]، وخُرِقَتْ ثيابي، وضُرِبَتْ صِحَابي، ومُنِعَتْ إبلي من الماءِ والكلأ. فقال له العاملُ: أوَسَجْعٌ أيضاً؟! فقال الأعرابي: فكيف أقولُ؟

فانظر إلى هذا السجع، فإنه قد أتَى بغير تكلُّف، ولو أراد تَرْكَهُ لاحتاج في ذلك إلى التكلُّف، ولذلك أنكَر على العامل إنكارَ السَّجع، حتى قال: فكيف أقولُ؟! قال الجاحظُ: لأنه لو قال حُلِّئَتْ إبِلِي أو جِمَالي أو نُوْقي أو بُعْراني أو صِرْمَتِي، لكان لم يُعبِّر عن حَقِّ معناه، وإنما حُلِّئَتْ رِكابُهُ، فكيف يَدَعُ الركابَ إلى غيرِ الرِّكاب؟ وكذلك قولُهُ: وخُرِقَتْ ثيابي، وضُرِبَتْ صِحابِي.

وقد اختَلَفَتْ مناهجُ الكُتَّاب في السَّجْع، فمنهم من كان يُكثِرُ منه، ومنهم من كان يُقِلُّ منه، ومنهم من كان يَستعمِلُه تارةً ويَرفِضُه أخرى. وأما عبدُ الحميدِ بنُ يحيى، وعبدُ اللَّهِ بن المُقفَّع، وأبو عثمان الجاحظُ، وأحمدُ بنُ يوسف، وأبو مُسْلِم محمد بن بَحْر، وأشباهُهُم، فإنَّ السَّجْعَ في كلامهم قليل، لكنهم لا يُخِلُّون بالمناسبةِ بين الألفاظ في الفصول والمقاطع إلا في اليسيرِ من المواضع.

[٢٢٤] / الأمرُ الثالثُ: ذَكَر أنه تصفَّح الكتابَ العزيز، فوجده لا يكادُ يَخرُجُ منه شيء عن السجع أو الموازنة. وما ذَكَر لا يخلو من شيءٍ عند إمعانِ النظر؛ وسيأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى.

المبحثُ الثالثُ

اختلَفَ العلماء في أنه هل يقال: إنَّ في القرآن سَجْعاً أم لا؟ فذهب بعضُهم إلى أنه يقال: إنَّ فيه سجعاً، وذهب بعضُهم إلى أنه لا يقال: إنَّ فيه

---

(١) التحلئةُ: مَنْعُ الماشية أن تَرِدَ الماء. والكَلأ: العُشْبُ. (المؤلف).

ذلك، وهي مسألة غامضة لا ينجلي الأمرُ فيها إلا بعدَ الوقوف على أمورٍ ــ عَشَرَة ــ:

الأمرُ الأول: السَّجْعُ أشبَهُ بالشعرِ منه بالكلام المرسَل، وهو أخو الشعر، إلا أنَّ الشعر لا يكون إلَّا موزوناً والسجعُ لا يكون إلا غيرَ موزون، وهذا هو المشهور. وذهب بعض العلماء إلى أن السجعَ قد يكون موزوناً.

وهؤلاء هم الذين قالوا: إنَّ مشطورَ الرَّجزِ ومَنْهُوكَهُ ليسا من قَبِيل الشعر، بل هما من قَبِيل السجع، والرَّجَزُ بحرٌ من بحُورِ الشعر، يتركَّبُ كلُّ بيت منه في الأصل من مُسْتَفْعِلُنْ سِتَّ مرات والمرادُ بمشطورِهِ ما ذَهَب منه شَطْرٌ وبقِيَ منه شطر، أعني ثلاثةَ أجزاء. وذلك مثلُ قول الراجز

إنَّ تميماً أُعطِيَتْ تماما ... وأُعطِيَتْ مآثِراً عِظامَا

وعَدَداً وحَسَباً قَمْقَامَا ... وباذِخاً من عِزِّها قُدَامَا[1]

والمرادُ بمَنهُوكِهِ ما ذَهَب منه ثلثاه وبقي منه ثُلثٌ، أعني جزئينِ، وذلك مثلُ قول دُرَيد بن الصِّمَّة في يوم هَوَازن:

يا ليتني فيها جَذَعْ ... أخُبُّ فيها وأضَعْ[2]

وقد جاء في الرَّجَزِ ما هو على جزءٍ واحد، وذلك مثلُ قول بعضِهم في قصيدةٍ يَمدَحُ بها:

/ وكَمْ قَدْرٍ ثُمَّ غَفْرٍ عدَّلَ السَّيْرَ باقِي الأَثَر [٢٢٥]

إلا أنَّ مِثلَ هذا إنما وقع في كلام المُحْدَثين من الشعراء.

والرَّجَزُ من الأوزانِ السهلةِ التي لها موقعٌ في النفس، والمشطورُ منه أكثَرُ من المنهوكِ جداً، لأنَّ العرب كانوا يَترنَّمون به في عَمَلِهم، ويَحْدُون به، وقد عُنِيَ

---

(١) القَمْقَامُ الكثير. والباذخُ الطويل. والقُدَام القديمُ والمتقدم. (المؤلف).

(٢) الجَذَعُ الشابُّ. والخَبُّ: نوعٌ من السير، وكذلك الوَضْعُ. (المؤلف).

به جُلُّ العلماء الذين تَصدَّوْا لنظمِ العلوم، فجعلوا أكثرَ ما نَظَمُوهُ منها منه، إلا أنهم جَعَلُوه مُزْدَوِجاً؛ وجعلوا كلَّ زوجينِ منه بمنزلةِ بيتٍ واحد؛ ولذلك عُدَّتْ الألفيَّةُ في النحوِ أو غيرِهِ ألفَ بيت لا ألفَيْنِ.

وقد ذَكَر بعضُ من أَلَّفَ في الشعر أنَّ الرواةَ زعموا أن الشعرَ كلَّه إنما كان رَجَزاً وقِطَعاً، وأنه إنما قُصِّدَ قبلَ مجيء الإسلام بنحو مئةٍ ونيف وخمسين سنـة. والقِطَعُ جمعُ قِطْعَة، وهي ما لم يَبلُغ سَبْعَ أبيات. والقصيدةُ ما بَلَغ سبعَ أبياتٍ فأكثر.

واشتراطُ الوزن والقافية في الشعر هو مذهبُ العربِ ومن نحا نحوَهم من الأُمَم كالسُّرْيانيين والفُرس. وأما الأُمَم الأخرى، فإنهم لا يشترطون الوزن في الشعر..

وأما القافيةُ، فقد اختلفوا في أمرها، فمنهم من يشترطها، ومنهم من لا يشترطها، ومن اشترطها منهم لم يشترط أن تكون للقصيدةِ كلِّها قافيةٌ واحدة، بل يَكتفي بأن يكون لكل شطرينِ منها ذلك، فيكون الشعرُ عندهم مشابهاً لمشطورِ الرَّجَزِ المزدوِج عندنا من جهة القافية، وسبَبُ ما ذكر عدَمُ مساعدة لغاتِهم على غير ذلك.

الأمرُ الثاني: أن الكلام إذا التُزِمَ فيه أن يُجزَّأ إلى أجزاءٍ ذاتِ فواصل، ولم يُلتزَم فيه غيرُ ذلك.

لا يُعَدُّ من قَبِيل الكلام المرسَل، لأن الكلام المرسَل لا يُلتزَمُ فيه شيء. وهذا قد التُزِمَ فيه ما ذكر.

ولا مِن قَبيلِ الكلام المسجَّع، لأن الكلام المسجَّع يُلتزَمُ فيه أن يجزَّأ إلى جزئينِ جزئينِ، يُجعَلُ لكل جزءٍ منهما / فاصلةٌ تُوافِقُ فاصلَة الجزءِ الآخَرِ في القافية، وهذا لم يُلتزَم فيه ذلك. [٢٢٦]

ولا مِن قَبيلِ الكلام المتوازِن، لأنَّ الكلامَ المتوازِنَ يُلتزَمُ فيه أن يُجزَّأ إلى جزئينِ جزئين، يُجعَلُ لكل جزء منهما فاصلةٌ، توافق فاصلةُ الوزنِ الجزءَ الآخَرَ

في الوزن، وهذا لم يُلتزَم فيه ذلك، وهو نوعٌ مستقل بنفسه، إلا أنه قد يتفق فيه ما يكون على صورةِ الكلام المسجَّع أو الكلام المتوازِن.

وقد جاء القرآن على هذا الأُسلوب، وهو أُسلوب لم يُعهَد قبلَ ذلك. وينبغي أن يُسمَّى هذا النوعُ بالكلام المُفَصَّل، قال في «لسان العرب»: وأواخِرُ الآياتِ في كتابِ الله فواصلُ بمنزلةِ قوافي الشعر، جَلَّ كتابُ الله عَزَّ وجل. وقولُهُ: كتابٌ فصَّلناهُ. له معنيانِ: أحدُهما تفصيلُ آياته بالفواصل. والمعنى الثاني في فصَّلناه: بيَّنَّاهُ.

الأمرُ الثالث: أنَّ الذين مَنَعوا من إطلاق لفظِ السجع على ما جاء في القرآنِ على صورةِ السجع: فريقانِ، فريقٌ منهم مَنَع من ذلك بناءً على عدم انطباق حَدِّ السجع عندَهم عليه. وفريقٌ منهم مَنَعَ من ذلك إمَّا بناءً على توهمهم أنَّ في لفظ السجع ما يُوهم نقصاً لكونه مأخوذاً من سَجْعِ الحمام. أو بناءً على عدمِ ورود الإذنِ مِن قِبَل الشرع بذلك.

الأمرُ الرابع: أنَّ الذين قالوا: إنَّ في القرآن سجعاً، قد تجاوَزَ أكثرُهم الحدَّ في ذلك، فادَّعَوْا وجودَ السجع في مواضعَ لا يَظهرُ أمرُ السجع فيها.

فمن ذلك ادِّعاؤُهم وجودَ السجع فيما طالَ فيه الجزآنِ كثيراً؛ مثلُ ما اشتمَلَ كلٌّ منهما على نحوِ عِشرينَ كلمة، ومثلُ ما اشتَمَل كلٌّ منهما على ما يَقرُبُ من ذلك؛ مثلُ قولِهِ تعالى: لَقَدْ جاءَكم رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكم عَزِيزٌ عليه ما عَنِتُّم حريصٌ عليكم بالمؤمنينَ رَؤوفٌ رحيم. فإن تَوَلَّوْا فقُلْ: حِسبِيَ اللَّهُ لا إلَه إلا هو عليه توكلتُ وهو ربُّ العرشِ العظيم.

فإنَّ الجزءَ الأولَ منه يشتمِلُ على أربعَ عَشْرَةَ / كلمة، والجزءَ الثانيَ منه [٢٢٧] يشتمل على خَمْسَ عَشْرَةَ كلمة، فإنَّ مثلَ هذا غيرُ معهود في السجع عند العرب، إنما المعهودُ عندهم أن يكون كلٌّ منهما أقلَّ من ذلك، رعايةً لأمرِ الاعتدال.

والاعتدالُ في السجع عندَهم يكونُ بأمرين: أحدُهما أن يكون الجزآنِ المزدوجانِ فيه متعادلين، وذلك بأن لا يزيد أحدُهما على الآخَرِ زيادةً كثيرة. وثانيهما أن يكون كلٌّ منهما غيرَ مُفْرِطٍ في الطول؛ وهذا هو الذي نبحثُ عنه الآن.

وطريقُ معرفة المُفْرِطِ في الطُّول من غيرِهِ أن يُنظرَ في السجع، فإن أمكن أن يوقف فيه على آخرِ كلِ جزء من جزئيهِ بدونِ أن ينقطع النَّفَسُ في أثناء ذلك، فهو من غيرِ المُفْرِطِ في الطُّول.

وهذا مما يَظهر فيه الغرضُ المطلوبُ من السجع، وهو حصولُ المُزاوجَةِ فيه بين الجزئين، فإنه إذا وُقِفَ فيه على آخرِ الجزء الأول، ثم على آخرِ الجزء الثاني وهو موافقٌ له في أمر القافية، ظَهَر أمرُ المزاوجة بينهما بغير توقف. والوقوفُ هنا متعين لا يسوغُ تركُه.

قال بعضُ أرباب البيان: إنَّ مبنى الفواصل على أن تكون موقوفاً عليها، ولهذا ساغ مقابلةُ المرفوع بالمجرورِ ونحوِ ذلك، ومنه قولُه تعالى: مِن طِينٍ لازِب. مع تقدم قوله: عَذَابٌ واصِبٌ. وشهابٌ ثاقبٌ. وكذا: بماءٍ مُنْهَمِر. وأمرٍ قد قُدِر. وكذا: وما لَكُم مِن دُونِهِ من وال. مع: ويُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقال.

وقال بعضهم: إنَّ كلماتِ الأسجاع موضوعةٌ على أن تكون ساكنةَ الأعجاز، موقوفاً عليها، لأن الغرض من السجع هو المزاوجةُ بين القرائن، والمزاوجةُ بينها لا تتم في كثيرٍ من المواضع إلا بالوقف. ألا تَرى إلى قولهم: ما أبعَدَ ما فات؛ وما أقرَبَ ما هُوَ آت، فإنه إذا لم يُوقَف فيه على فات، وآت، تكونُ التاءُ مفتوحةً في الأول، ومكسورةً منونةً في الثاني، فلا تتم المزاوجةُ فيه، فإذا وُقِفَ فيه عليهما / صارت التاءُ ساكنة في الموضعين، فتمَّت المزاوجةُ بذلك. [٢٢٨]

وإن لم يمكن أن يُوقفَ فيه على آخِرِ كل جزءٍ من جزئيه، بدون أن ينقطع النَّفَسُ في أثناء ذلك، فهو من المُفرِطِ في الطول. وهذا مما لا يظهرُ فيه الغَرَضُ

المطلوبُ من السجع، وهو حصولُ المزاوجةِ فيه بين الجزئين، لأنه يُحتاجُ فيه إلى أن يوقف في أثناء كل جزءٍ منهما للاضطرارِ إلى ذلك؛ وفي آخرِهما لتعيُّنِ ذلك للوقف؛ فإذا وَصَلَ إلى الفاصلة الثانية، يكونُ السامع ربما ذَهِلَ عن أمرِ الفاصلة الأولى بسبب ما وقع من الفصل، فيَخْفَى بذلك أمرُ المزاوجة، والمطلوبُ فيه أن يكون واضحاً غيرَ خفي.

والإشكالُ هنا إنما ورد بناءً على عَدِّ ذلك من قبيلِ السجع، لأنه يكون من السجع الذي أُخِلَّ فيه بالغرض، فإن عُدَّ مِن غير قبيلِ السجع بل من قبيلِ الكلامِ المجزَّء إلى أجزاءٍ ذاتِ فواصِل، لم يَرِد في ذلك إشكال، لأنه لا تُشترَطُ فيه المُزاوجة، بل يُنظَرُ فيه إلى كل جزء على حِدَة، بحيث يَسوغُ أن يُفرَدَ عما قبلَهُ وعما بعدَه، إلَّا لمانع يَمنعُ من ذلك، سواءٌ كان من جهةِ اللفظ، أو من جهةِ المعنى.

وينبغي أن يُعرَف أنَّ الجزئينِ المزدوجينِ في السجع، هما بمنزلةِ البيتِ في الشعر، وأنَّ الجزءَ الأولَ منه بمنزلةِ الشطرِ الأول، والجزءَ الثاني بمنزلة الشطرِ الثاني منه، ولذلك استُحِبَّ أن يُجعلَ في آخِرِ كل واحد منهما علامةً تُميِّزُه عن الآخر في الكتابة، لئلا يَلتَبِسَ على القارىء الأمرُ في ذلك.

ومما ظنوا فيه وجودَ السجع مع عدمِ ظهورِ أمرِ السجع فيه: ما بُني على الألِفِ المبدلةِ من التنوين، وذلك مثلُ جُلِّ سُورةِ النساء، وسُورةِ الكهف، فإنَّ جُلَّ فواصل الأولى جاء على نحوِ: رَقيباً. كَبيراً. مَرِيْئاً. معروفاً. حَسيباً. مفروضاً. وجُلَّ فواصلِ الثانيةِ جاء على نحوِ: عِوَجَا. حَسَنا. أبَدَا. وَلَدَا. / كَذِبَا. أسَفَا. [٢٢٩]

والألِفُ المبدلةُ من التنوين لا تقعُ رَوِيّـاً بالاتفاق، وإنما الألِفُ التي تقع رَوِيّاً هي الألِفُ التي تكون في نحوِ الأعلى. وفَسَوَّى. ويَغْشَى. وتجلَّى. إلا أن يقال: إنهم أرادوا بالسجع هنا ما يشمَلُ الموازنَةَ، فإنهم كثيراً ما يُطلقون لفظَ السجع على ما يَشمل ذلك.

الأمرُ الخامس: أنَّ الذين ذهبوا إلى أنه لا يقال: إنَّ في القرآن سجعاً قد فرَّق بعضُهم بين السجعِ والفواصل: بأنَّ السجعَ يُقصَدُ في نفسِه، ثم يُحالُ المعنى عليه. والفواصلَ تَتْبَعُ المعانيَ، ولا تكونُ مقصودة في نفسِها. وعلى ذلك يكون السجعُ عَيباً والفواصلُ بلاغةً.

ويَرِدُ عليه أنَّ كلاً منهما يَحتملُ الأمرين جميعاً، فما كان منهما غيرَ مقصود في نفسه، وإنما كان تابعاً للمعنى كان بلاغة، سواءٌ كان من قبيلِ السجع أو من قبيلِ الفواصل، وما كان منهما مقصوداً في نفسه وكان المعنى تابعاً له كان عيباً، سواءٌ كان من قبيلِ السجع أو من قبيلِ الفواصل.

فليس من لوازم السجع أن يكون المعنى فيه تابعاً للفظ، كما أنه ليس من لوازم الفواصل أن يكون اللفظُ فيها تابعاً للمعنى كما ظنه صاحبُ الفَرْقِ المذكور. نعم، يَغلِبُ في السجع ما ذُكِر؛ ولذلك حَثَّ أهلُ البيان على تركِهِ إلا أن يأتي عفواً.

وقد وقع في كلام العرب كثيرٌ من السجع الذي يَتْبَعُ فيه اللفظُ المعنى مع استيفاء سائر الأوصافِ المطلوبةِ فيه؛ ويكفيك النظرُ في حديثِ أمِّ زَرْع، فإن فيه أعظمَ شاهد على ذلك[1].

الأمرُ السادس: قد تكون السجعةُ مؤلفةً من فِقرتين فقط، وهذا هو الغالب. وقد تكون مؤلفةً من ثلاثِ فِقَر، وذلك مثلُ قوله تعالى: والعادياتِ ضَبْحاً. فالمورِياتِ قَدْحاً. فالمُغيراتِ صُبْحاً. وقد تكون مؤلفةً من أربع فِقَر، وذلك مثلُ قوله تعالى: فلا أُقسِمُ بالشَّفَق. والليل وما وَسَق. والقمرِ إذا / اتَّسَق. [٢٣٠] لتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عن طَبَـق. وقد توهَّم بعضُهم أنَّ فيه لزومَ ما لا يلزم، وذلك لاقتصارِه على الآية الثانيةِ، والثالثة، وظنِّهِ أن السجعة تتم بهما، وليس الأمرُ كذلك، فينبغي الانتباه لمثل هذا.

---

(١) وسيأتي ذكرُه في الصفحة ٢٧٦.

وقد وقع لزومُ ما لا يَلْزَمُ في مواضع من القرآن، من ذلك قولُه تعالى: اقرأْ باسم رَبِّك الذي خَلَق. خَلَقَ الإنسانَ مِن عَلَق. ومن ذلك قولُه تعالى: وتأكُلُون التُّراثَ أكلاً لَمَّاً. وتُحِبُّونَ المالَ حُبّاً جَمّاً. وقد وقع شيءٌ من ذلك في كلام المتقدمين من العرب، أمَّا في النثر ففي مثل قولِ بعضِهم: زُرْ غِبًّا؛ تَزْدَدْ حُبًّا. وقولِ بعضِهم: التجلُّد؛ ولا التبلُّـد. والمَنِيَّة، ولا الدَّنِيَّة. وأما في النَّظْمِ ففي مثلِ قصيدة النابغة التي مَطْلَعُها:

عَرَفتُ مَنازِلًا بعُرَيتِنَاتٍ فأعلى الجَزْعِ للحَيِّ المُبِنِّ

فإنه لَزِمَ في جميع أبياتها تشديدُ الرويّ، وهو هنا النون، وأكثرُ العربِ لا يلتزمُ مثلَ ذلك، قال المُقَنَّعُ الكِنْدي:

وإنَّ الذي بيني وبين بني أبـي وبين بني عَمِّي لَمختَلِفٌ جِدّا
إذا أكلوا لَحْمِي وَفَرْتُ لحُومَهُم وإنْ هَدَمُوا مجدي بَنَيْتُ لهم مَجْدَا

فشدَّد الرويَّ في البيتِ الأول، وتركَهُ في الذي بعدَه.

وهنا أمر، وهو أن من نظر في قصائدهم يجدُ في كثير منها أبياتاً متوالية، وهي متوافقةٌ في الحرفِ الذي قبل الرويِّ أيضاً، فإذا أُفرِدَتْ وحدَها، ووَقَفَ على ذلك مَنْ لم يَعرف حقيقة الحال، يَخالُ أنها من قبيل لزومِ ما لا يلزم، وأنهم قصدوا إلى ذلك، والحالُ أنَّ ذلك إنما وقع ثَمَّ بطريقِ الاتفاق.

الأمرُ السابع: زَعَم بعضُ من مَنَع أن يقال: إنَّ في القرآنِ سجعاً أنه قد وَرَد في الحديثِ ما يدل على ذمِّ السجعِ وإنكاره، فقد رُوِيَ أنَّ امرأةً ضَرَبَتْها / أخرى، فسَقَط جَنِينُها ميتاً، فقَضَى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في جنينها [٢٣١] بغُرَّةٍ: عبدٍ أو أَمَة على عاقلة الضاربة؛ فقال رجل منهم: كيف نَدِي من لا شَرِبَ ولا أَكَل، ولا نَطَقَ ولا استَهَلَّ؟ فمِثْلُ ذلك يُطَلّ. فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: إنما هذا مِن إخوانِ الكُهَّان. من أجلِ سجعِهِ الذي سَجَع، وفي رواية: أسجعٌ كسَجْع الكُهَّان. وهي المشهورة عند أهل البيان. وقد أخرج النسائي نحوه في «سننه» الصغرى.

وقال مخالفوهم: إنَّ هذا الحديثَ لا يَدلُّ على ذم السجع مطلقاً، وإنما يدل على ذمّ السجع الذي يكونُ مِثلَ سجع الكُهَّان، فإنهم كانوا يُروِّجون أقاويلَهم الباطلَة بأسجاعٍ تَرُوقُ السامعين ليميلوا إليها، وكيف يَذُمُّ السجعَ مطلقاً وقد وَرَدَ في كلامه كثيرٌ منه.

فمن ذلك قولُه عليه السلام: إنَّ الرِّفقَ لا يكونُ في شيء إلَّا زانَه، ولا يُنزَعُ من شيء إلَّا شانَه. أخرجه مسلم وأبو داود.

ومن ذلك قولُه عليه السلام: المُؤْمِنُ غِرٌّ كريم؛ والفاجِرُ خِبٌّ لئيم[1]. أخرجه أبو داود والترمذي.

ومن ذلك قولُه عليه السلام: يقولُ ابنُ آدَمَ: مالي مالي، وهل لك مِن مالِكَ إلَّا ما أكلتَ فأفنَيت؛ أو لَبِستَ فأَبْلَيْت؛ أو تصدَّقتَ فأمْضَيت. أخرجه مسلم والترمذي والنسائي.

ومن ذلك قولُه عليه السلام: ما مِن يومٍ يُصبحُ فيه العِبادُ، إلا ومَلَكانِ يَنزلانِ من السماء، يقولُ أحدُهما: اللهمَّ أعْطِ مُنْفِقاً خَلَفاً، ويقولُ الآخَرُ: اللهم أعطِ مُمْسِكاً تَلَفاً. أخرجه الشيخان.

ومن ذلك قوله عليه السلام: تعوَّذوا بالله من جُهد البلاء، ودَرْكِ الشقاء، [٢٣٢] / وسُوءِ القضاء، وشماتةِ الأعداء[2]. أخرجه الشيخان والنسائي.

ومن ذلك قولُه عليه السلام: اللهم إني أعوذُ بك من الشِّقاقِ والنفاق، وسُوءِ الأخلاق. أخرجه أبو داود والنسائي.

ومن ذلك قولُه عليه السلام: كلمتانِ خفيفتانِ على اللسان، ثقيلتانِ في

---

(١) الغِرُّ ضِدُّ الخِبِّ، والغَرارَةُ قلةُ الفطنة للشر، وتَرْكُ البحثِ عنه كَرَماً. من المؤلف.

(٢) جملةُ (وشماتة الأعداء) ليست من الحديث، وإنما هي مدرجة فيه من كلام سفيان بن عيينة راوي الحديث أدرجها فيه، كما بُيِّن ذلك في «فتح الباري» ١١: ١٤٧.

الميزان، حبيبتانِ إلى الرحمن، سُبحانَ اللَّهِ وبحَمْدِه، سُبحانَ اللَّهِ العظيم. أخرجه الشيخان والترمذي.

الأمرُ الثامن: أنَّ مِن أعظم المانعين أن يقال: إن في القرآن سجعاً إمامَ المتكلمين من الأشاعرة أبَا بكْرٍ الباقِلّانيَّ، وقد رأيتُ أن أوردَ هنا نُبَذاً مما ذَكَره في ذلك في كتاب «إعجاز القرآن». قال فيه:

فَصْلٌ في نفي السجع من القرآن: ذهب أصحابُنا كلُّهم إلى نفيِ السجع من القرآن، وذكره أبو الحسن الأشعري في غير موضعٍ من كتبه. وذهب كثيرٌ ممن يُخالفهم إلى إثباتِ السجع في القرآن، وزعموا أنَّ ذلك مما يَبِينُ به فَضْلُ الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع بها التفاضُلُ في البيانِ والفصاحة، كالتجنيسِ والالتفاتِ وما أشبَه ذلك من الوجوه التي تُعرَفُ بها الفصاحة.

وأقوى ما يَستدلون به عليه اتفاقُ الكل على أنَّ موسى أفضَلُ من هارون عليهما السلام، ولمكانِ السجع قيل في موضعٍ: هارون وموسى. ولما كانت الفواصلُ في موضع أخرَ بالواو والنون قيل: مُوسى وهارون. قالوا: وما جاء في القرآن كثيراً لا يَصِحُّ أن يَتَّفِقَ كلُّه غيرَ مقصودٍ إليه. وبَنَوْا الأمرَ في ذلك على تحديدِ معنى السجع، قال أهلُ اللغة: هو مُوالاة الكلام على وزنٍ واحد. وقال ابن دُرَيد: سَجَعَتْ الحمامةُ معناه رَدَّدَتْ صوتَها.

وهذا الذي يزعمونه غيرُ صحيح. وكيف والسجعُ مما يألفهُ الكُهَّانُ من العرب، ونَفْيُهُ من القرآنِ أجدَرُ / بأن يكون حُجَّةً من نفي الشعر، لأنَّ الكِهانَةَ [٢٣٣] تنافي النُّبوَّات، والشعرَ ليس كذلك. وقد رُوي أن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم قال للذين كلَّموه في شأن الجَنين، وقالوا: كيف نَدِي مَنْ لا شَرِبَ ولا أَكَل، ولا صاحَ فاسْتَهَلّ، أليس دَمُهُ يُطَلّ؟ قال لهم: أَسَجاعةً كسجاعةِ الجاهلية. وفي بعض الروايات: أَسَجْعاً كسَجع الكُهَّان. فرأى ذلك مذموماً.

والذي يُقدِّرونه أنه سجعٌ فهو وَهَمٌ، لأنه قد يكون الكلامُ على مثالِ

السَّجْعِ وإن لم يكن سجعاً، لأنَّ ما يكونُ به الكلامُ سجعاً يَختصُّ ببعضِ الوجوه دون بعض، لأنَّ السجعَ من الكلامِ يَتْبَعُ المَعْنَى فيه اللفظَ الذي يؤدِّي السجع. وليس كذلك ما اتَّفَقَ مما هو في تقدير السجع من القرآن، لأن اللفظ وقع فيه تابعاً للمعنى.

فإن قيل: فقد يَتَّفِقَ في القرآن ما يكون من القَبِيلينِ جميعاً، فيجب أن تُسمُّوا أحدَهما سجعاً. قيل الكلامُ في تفصيل هذا خارجٌ عن غرضِ كتابنا؛ وإلا كنا نأتي على فصلٍ فصلٍ من أولِ القرآن إلى آخرِه، ونُبيِّنُ في الموضع الذي يَدَّعـون الاستغناءَ فيه عن السجع،من الفوائد ما لا يَخفى، ولكنه خارج عن غرضِ كتابنا.

وهذا القَدْرُ يُحقِّقُ الفَرْقَ بين الموضعين. وللسجع منهجٌ محفوظ، وطريقٌ مضبوط، متى أَخَلَّ به المتكلِّمُ وقع الخلَل في كلامه، ونُسِبَ إلى الخروج عن الفصاحة، كما أنَّ الشاعـر إذا خرج عن الوزنِ المعهودِ كان مخطئاً، وكان شعره رديئاً، وربما أخرجه ذلك عن كونه شعراً.

وقد علمنا أنَّ فيما يدَّعون أنه سَجْعٌ ما يكونُ بعضه متقاربَ الفواصِل، متدانيَ المقاطع، وبعضُه مما يَمتَدُّ حتى يتضاعَفَ طُولُه عليه، وتَرِدُ الفاصلةُ على ذلك الوزنِ الأولِ بعدَ كلامٍ كثير. وهذا في السجع غيرُ مرضي.

فإن قيل: متى خَرَجَ السجعُ المعتدلُ إلى نحو ما ذكرتموه، خرج عن أن يكون سجعاً، وليس على المتكلم أن يلتزم أن يكون / كلامُه كلُّه سجعاً، بل يأتي به طَوراً ثم يَعدِلُ عنه إلى غيره، ثم قد يَرجِعُ إليه. [٢٣٤]

قيل: متى وقع أَحَدُ مِصراعَيْ البيت مخالفاً للآخَرِ كان تخليطاً وخَبْطاً. وكذلك متى اضطَرَب أَحَدُ مِصراعَيْ الكلام المسجَّع وتفاوَتَ كان خَبْطاً، وقد يتفقُ في الشعر كلامٌ على مناهج السَّجْع وليس بسجع عندَهم. وذلك نحوُ قولِ البُحتُري:

قريبُ المَدَى حتى يكونَ إلى النَّدَى عَدُوَّ البُنَى حتى تكونَ مَعالي

ورأيتُ بعضَهم يرتكبُ هذا فيزعم أنه سجعٌ مُداخَل، ونظيرُهُ من القرآن قولُه تعالى: أَمَرْنا مُتْرَفِيها. ففَسَقُوا فيها. وقولُه تعالى: التوراةَ والإنجيلَ. ورسولاً إلى بني إسرائيل. وقولُه تعالى: إني، وَهَنَ العظمُ مني. ولو كان ذلك عندَهم سجعاً لم يتحيروا فيه ذلك التحيُّر، حتى سَمَّاه بعضُهم سِحراً، وتَصرَّفوا فيما كانوا يُسمُّونه به ويَصرفونه إليه.

وهم في الجملة عارفون بالعجز عن طريقه[1]، وليسوا بعاجزين عن تلك الأساليب المعتادةِ عندهم، المألوفةِ لديهم. ومِن جنسِ السجع المعتادِ عندهم. أنبَتَك الله منبِتاً طابَتْ أَرُومَتُه. وعَزَّتْ جُرْثُومته. وثَبَتَ أصلُه. وبَسَقَ فَرْعُه. ونَبَتَ زَرْعُه. في أكرمِ مَوْطِن. وأطيبِ مَعْدِن[2]. وما يَجري هذا المجرى من الكلام. والقرآنُ مخالفٌ لنحو هذه الطريقة مخالفتَهُ للشعر.

ولا معنى لقولهم: إنَّ ذلك مشتقٌّ من ترديدِ الحمامة صوتَها على نَسَقٍ واحد ورَوِيٍّ غيرِ مختلِف، لأنَّ ما جَرى هذا المجرى لا يُبنَى على الاشتقاقِ وحده؛ ولو بُني عليه لكان الشعرُ سَجْعاً لأنَّ رويَّهُ يتفقُ ولا يختلِف، وتتردَّدُ القوافي على طريقةٍ واحدة.

وأما الأُمورُ التي يستريحُ إليها الكلامُ فإنها تختلف، فربما كان ذلك يسمَّى قافيةً، وذلك إنما يكون في الشعر. وربما كان ما ينفصِلُ عنده الكلامانِ يسمَّى مقاطعَ السَّجْع، وربما سُمِّي ذلك فواصِل. والفواصلُ / هي من الأمور التي [٢٣٥] اختَصَّ بها القرآن، ولم يَشركه فيها غيرُه من الكلام.

---

(١) في «إعجاز القرآن» ص ٦٠ من طبعة دار المعارف: (عارفون بعجزهم...).

(٢) الأَرُومة بالفتح. والجُرثومة بالضم، وهما بمعنى الأصل. وبَسَق بمعنى طالَ. وهو من كلام عبد المطلب بن هاشم قاله لسيف بن ذِي يَزَن. (المؤلف).

وأما ما ذكروه من تقديم مُوسَى على هارون عليهما السلام في موضع، وتأخيرِهِ عنه في موضع، لمكانِ السجع، ولتساوي مقاطعِ الكلام، فليس بصحيح، لأنَّ الفائدة عندنا غيرُ ما ذكروه، وهي أنَّ إعادَة ذكرِ القصةِ الواحدةِ بألفاظٍ مختلفةٍ تؤدِّي معنى واحداً: من الأمر الصعب الذي تَظهرُ فيه الفصاحةُ، وتتبيَّنُ فيه البلاغة. وأُعِيدَ كثيرٌ من القِصَص في مواضِعَ مختلِفة على ترتيبات متفاوتة، ونُبِّهُوا بذلك على عجزِهم عن الإتيان بمثلِه مبتدَأً به ومكرَّراً.

ولو كان فيهم تمكُّنٌ من المُعارضةِ لقصدوا تلك القِصَّةَ، فعبروا عنها بألفاظٍ لهم تؤدِّي تلك المعانيَ وتحويها، وجعلوها بإزاء ما جاء به، وتوصَّلوا بذلك إلى تكذيبِه، وإلى مُساواتِهِ فيما جاء به. كيف وقد قال لهم: فليأتُوا بحديثٍ مثلِهِ إن كانوا صادقين.

فَعلَى هذا يكون المقصِدُ بتقديمِ بعضِ الكلمات وتأخيرِها إظهارَ الإعجاز على الطريقين جميعاً، دون التسجيع الذي توهموه.

فإن قال قائل: إنَّ القرآن منتظِمٌ من أنواعٍ مختلِفة من أنواع كلام العرب، لا يَخرج عنها، ولكنه أُبدِعَ فيه ضربٌ من الإبداع. قيل: لو كان الأمرُ كذلك لوجَبَ أن لا يتحيروا في أمورِهم، ولكانوا يُسرعون إلى المُعارضة.

فبان بما قلنا أنَّ الحروف التي وقعَتْ في الفواصل متناسِبةً، لا تُدخِلُها في باب السجع. وقد بيَّنا أنهم يذمون كلَّ سجع خَرَج عن اعتدالِ الأجزاء، فكان بعضُ مصاريعه كلمتينِ وبعضُها يَبلغُ كلماتٍ، ولا يرون ذلك فصاحة بل يرونه عجزاً، فلو رأوا أنَّ ما تُـلـيَ عليهم من ذلك سَجْعٌ لقالوا: نحن نُعارضُهُ بسجع معتدل، فنزيدُ في الفصاحة على طريقةِ القرآن.

ولا بدَّ لمن جَوَّز السجعَ فيه، وسَلَك ما سلكوه من أن يُسلِّم ما ذَهَب إليه النَّظَّامُ وعَبَّادُ بنُ سليمان وهشام الغُوَطِيُّ، مِن / أنه ليس في نظمِ القرآن وتأليفِهِ [٢٣٦] إعجاز، وأنه تُمكِنُ معارضتُه، وإنما صُرِفوا عنه ضَرْباً من الصَّرْف. انتهى ما ذكره القاضي في كتاب «إعجاز القرآن» ملخصاً.

ونُقِلَ عنه أنه ذَكَر في كتاب «الانتصار» الخلافَ في جواز تسميةِ بعض فواصل القرآن سَجْعاً، وأنه رجَّح فيه جوازَ تسميتها بذلك.

الأمرُ التاسع: الظاهر أنَّ ما ذُكِرَ في منعِ أن يقال: إنَّ في القرآن سجعاً يُمكنُ تعقُّبُه.

وأما ما ذُكِرَ من أن القول بذلك، يؤدّي إلى أن يكون أسلوبُ القرآنِ غيرَ خارج عن أساليب كلام العرب، وهو يؤدي إلى أن يكون القرآن غيرَ مُـعجِزٍ في نفسه، فهو مبنيٌّ على الوَهَم، لأنَّ كون القرآن معجزاً في نفسِهِ لا يتوقَّفُ على أن يكون أسلوبُهُ مخالفاً لأساليب كلامهم.

وأما قولُ النَّظَّام فهو مما لا يقولُ به أحدٌ ممن أَعطَى هذه المسألةَ حقَّها من النظر. وهو من أعظم زلاتِه الكُبَر. وهي مذكورة في كتب الكلام.

وأما ما ذُكِرَ من الانتقادِ على من أَدخَل في السجع ما جاء في القرآن متوافِقَ الفواصِل في الحرفِ الأخيرِ منها، مع تفاوتِ الأجزاءِ فيه في الطُّولِ والقِصَر، فهو مُسَلَّم؛ فيجبُ إخراجُ مثلِ ذلك من باب السَّجع؛ والاقتصارُ فيه على ما لا يَرِدُ عليه شيء، وإلاَّ لَزِمَ أن يقال: إنَّ في القرآن سجعاً يُخالِفُ قانونَ السجع عند أرباب الفصاحة، وهو أمرٌ غيرُ معقول.

وأما ما ذُكِرَ من أنَّ في لفظ السجع ما يُوهم نقصاً، لكونه مأخوذاً من سَجعِ الحمام، فهو من قَبِيل الوَهَم، ألا ترى أنَّ العرب تُسمِّي السيِّدَ المعظَّمَ من الرجالِ قِرْماً. والقِرْمُ في الأصل هو البَعِيرُ المكرَّم الذي لا يُحمَلُ عليه، ولا يُذلَّلُ، ولكن يكون للفِحْلة. ولو وقعَتْ المُضايقَةُ في مِثلِ ذلك يَضيقُ أمرُ اللغة.

على أنَّ سَجْعَ / الحمام ليس فيه ما يُنكَر والألفاظُ العُرفية في ذلك [٢٣٧] كالألفاظِ اللغوية، ولذلك أَنكَر المحققون على من أَنكَر على النحاةِ إطلاقَ لفظِ الزائد على مِثلِ ما في قولِهِ تعالى: وإذا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُون. وإن كان لفظُ الزائد في الأصل قد يُوهِمُ ما يقتضي نقصاً في ذلك.

وقد سلك بعضُ العلماء في ذلك مسلكاً حسناً، وهو إطلاقُ لفظِ السجعِ على ما ذُكِر حينَ تدعو الحاجةُ إليه، وذلك في مثل ِ عِلم البيان، وتَرْكُ إطلاقِ هذا اللفظِ، والاقتصارُ على ذكرِ اللفظِ الأعمِّ وهو الفواصلُ حينَ لا تدعو الحاجةُ إلى ذلك، وذلك في مثلِ علم التفسير، فيقول في مثل: قالوا آمَنَّا بربِّ هارون وموسى: وقُدِّمَ هارون رعايةً للفاصلة. وهذا هو الأولى.

وأما ما ذُكِرَ من كونِ ما ادَّعَوْه من السجع في القرآن يُخالفُ المعتادَ من السجع عند العرب، فهو في الغالب كذلك، وهو مما قد يُوجب التوقفَ في الأمر، إلا أنه لا يُستبعَدُ أن يقال: إنَّ كونَهُ مخالفاً للمعتاد من السجع عندهم، لا يمنع أن يُعدَّ من قَبِيل السجع.

ويَظهرُ لك ذلك مما نذكُرُه، وهو أنَّ أوزانَ الشعرِ المعروفةَ لم تَظهر عند العرب دَفعةً واحدة، بل كان يَظهرُ في كل مُدةٍ منها شيء، يكونُ بعضُ شعرائهم قد انتبَه له ونَظَم فيه، فإذا أُلِفَ ذلك وتتابَعَ النظمُ فيه، صار من قبيل المعتادِ.

ثم إنَّ هذا الذي نُظِمَ في أول الأمرِ يُسمَّى عندَهم شعراً، لانطباقِ حَدِّ الشعر عليه وإن لم يكن معتاداً عندهم. ونهايةُ الأمرِ فيه أن يقال: إنه شعرٌ جَرَى على نَسَقٍ لم يُعهَد مِن قَبْلُ.

وكذلك ما ذُكِرَ من السجع، فإنه يسمَّى سجعاً، لانطباقِ حدِّ السجع عليه، وإن لم يكن معتاداً عندهم. ونهايةُ الأمر فيه أن يقال: إنه سجعٌ جَرَى على نَسَقٍ لم يُعهَد من قبلُ.

على أن في القرآن ما هو جارٍ على نَسَقِ السجع المعتادِ عندَهم. وهذا لا بُدَّ من تسميتِهِ سَجْعاً، فيكون السجعُ ثابتاً في القرآنِ، على كل حال.

[٢٣٨] وقال المانعون من ذلك: / إنَّ هذا قليلٌ جداً، وهو مغمورٌ في غيرِه، وقد وقع السجعُ فيه اتفاقاً، من غيرِ قصدٍ إليه، فلا يسمَّى سجعاً وإن كان على هيئة السجع، كما لا يسمَّى ما وقع في النثر مما اتَّفَقَ فيه الوزنُ من غيرِ قصدٍ إليه: شعراً، وإن كان على هيئةِ الشعر.

الأمرُ العاشر: المعتادُ عند العرب في السجع أن يُزاوِجُوا فيه بين جزئين جزئين. وهذا هو الغالبُ، وقد يزاوجون فيه بين ثلاثةِ أجزاءٍ أو أربع، وقلَّما يتجاوَزُون ذلك. وقد اقتَفى أثَرهم في ذلك جُلُّ أهلِ البيان، فمما وقعَتْ المزاوجةُ فيه بين جزئينِ قولُ الحريري في خطبة «المقامات»: اللهمَّ إنا نحمَدُك على ما علَّمتَ من البيان، وألهمتَ من التِّبْيان، كما نحمَدُك على ما أسبَغْتَ من العطاء، وأسبَلْتَ من الغِطاء، ونعوذُ بك من شِرَّةِ اللَّسَن، وفُضُول الهذَر، كما نعوذُ بك من مَعرَّةِ اللَّكَن، وفُضُوحِ الحَصَر[1].

ومن ذلك قولُه تعالى: إنَّ عذابَ ربك لواقع. ماله من دافع. يومَ تمورُ السماءُ موراً. وتَسِيرُ الجبالُ سَيْراً. وقولُه تعالى: والسماءِ ذاتِ الرَّجْع. والأرضِ ذاتِ الصَّدْع. إنه لقولٌ فَصْل. وما هُوَ بالهَزْل.

ومما وقعَتْ فيه المُزاوجَةُ بين ثلاثةِ أجزاء قولُ الحريري: لَبِثْتُ فيها مُدَّه. أُكابِدُ شِدَّه. وأُزَجِّي أياماً مُسْوَدَّه[2].

ومن ذلك قولُهُ تعالى: إنَّ الإنسانَ لِربِّه لَكَنُود. وإنه على ذلك لَشَهيد. وإنه لِحُبِّ الخيرِ لشديد. وقولُهُ تعالى: إنَّ الإنسانَ خُلِقَ هَلُوعاً. إذا مَسَّهُ الشرُّ جَزُوعاً. وإذا مَسَّهُ الخيرُ مَنُوعا. ومن ذلك سُورةُ الكوثر.

ومما وقعَتْ فيه المُزاوجة بين أربعةِ أجزاء قولُ الحريري: نَظَمَنِي وأخداناً / لي نَاد؛ لم يخِبْ فيه مُناد؛ ولا كَبَا قَدْحُ زناد؛ ولا ذَكَتْ نارُ عِناد[3]. [٢٣٩]

ومن ذلك قولُه تعالى: فلا أُقسِمُ بالخُنَّسِ. الجَوَارِ الكُنَّس. والليلِ إذا عَسْعَسَ. والصُّبح إذا تَنَفَّس. ويظهر أن بعض أهل البيان يجعل هذا غيرَ خارج

---

(١) الشِّرَّة: الحِدَّةُ والنشاط والشر. واللَّسَنُ: الفصاحة. والحَصَرُ: العَجْز عن الكلام. (المؤلف).

(٢) تزجيةُ الشيء: دفعُهُ برفق، يقال: كيف تُزَجِّي الأيام أي: كيف تُدافعها. (المؤلف).

(٣) كَبَا الزَّنْدُ: لم يُورِ ناراً. وذَكَتْ النارُ: اتَّقَدَتْ. (المؤلف).

عن المزاوجَة بين جزئين جزئين، فكأنه يَجعلُ الجزءَ الأولَ والثانيَ قسماً على حدة، والجزءَ الثالثَ والرابعَ قسماً على حدة، وحينئذٍ تكون المُزاوجَةُ في قول القائل: فلانٌ عظيمُ القَدْر، واسعُ الصَّدْر، طيِّبُ النشر؛ وافِرُ البِشْر. مِثلَ المُزاوجَةِ في قولِ القائل: فلانٌ كريمُ النِّجْر؛ وافي الحِجْر؛ سديدُ المقال؛ وافِرُ النَّوال.

وأما المزاوَجَةُ بين أكثرَ من أربعةِ أجزاء فقلَّما وقعَتْ في كلامِ العرب، وقد زاوَجَ الحريريُّ بين خمسةِ أجزاءٍ في قوله: وعليكَ بصَبْرِ أولي العزم، ورِفقِ ذوي الحَزْمِ، وجانِبْ خُرْقَ المُشْتَط، وتخلَّقْ بالخلُقِ السَّبْط؛ وقيِّد الدرهمَ بالرَّبْط، وشُبِ البذلَ بالضَّبْط[1]، ولا تجعل يدَك مغلولةً إلى عنقك ولا تَبْسُطْها كلَّ البَسْط. والجزءُ الخامسُ منها مُقْتَبَسٌ من القرآن.

وأما القرآن، فإنه كثرت فيه المُزاوجةُ بين أكثرَ من أربعةِ أجزاء، فمن ذلك قولُه تعالى: والفَجْر. وليالٍ عَشْر. والشَّفْع والوَتْر. والليلِ إذا يَسْر. هَلْ في ذلك قَسَمٌ لِذي حِجْر. فإنَّ فيه مُزاوجةً بين خمسةِ أجزاء. ومن ذلك قولُهُ تعالى فيما بعدَه: ألم تَرَ كيف فَعَل ربُّك بعاد. إلى قوله: إنَّ رَبَّك لبالمِرصاد. فإنَّ فيه مزاوجةً بين أكثرَ من ذلك، ومن ذلك قولُه تعالى: يا أيها المدَّثِّر. إلى قوله: ولِرَبِّكَ فاصْبِر. ومثلُ ذلك كثير.

وقد وقعَتْ المزاوجَةُ في بعض المواضع بين أجزاءِ السورة كلِّها قلَّتْ أو كَثُرَتْ، فمن ذلك سُورة الفِيل، فإنه قد وقعَتْ المزاوجةُ فيها بين أجزائِها، كلِّها، وهي خمسة، وقد جاءت الفواصلُ فيها على نحوِ / الفِيل. ومن ذلك [٢٤٠] سُورةُ الأعلَى، فإنه قد وقعَتْ المزاوجةُ فيها بين أجزائِها كلِّها، وهي تسعةَ عَشَر، وقد جاءت الفواصِلُ فيها على نحو الأعلَى. ومن ذلك سُورةُ القَمَر، فإنه قد وقعَتْ المزاوجَةُ فيها بين أجزائها كلِّها، وهي خمسةٌ وخمسون، وقد جاءت الفواصلُ فيها على نحوِ القَمَر.

---

(١) الخُرق بالضم ضِدُّ الرفق. والمشتط: المجاوز للحد، والسَّبْط السهل. والشَّوبُ الخَلْط. (المؤلف).

وهنا أمر، وهو أن المزاوجة بين جزئين تقتضي أن لا يُوقَفَ على فاصلةِ الجزءِ الأول وقوفاً طويلاً، وإن كان مستقلاً بنفسِه، كما هو الحالُ في قولهم: ما أبعَدَ ما فات، وما أقرَبَ ما هو آت. وذلك لئلا يُذهَلَ عن أمرِ المُزاوَجَة.

ومثلُ الجزئين الأجزاءُ، فإذا وقعت المزاوجَةُ بين أجزاءٍ لم يَسُغ أن يُوقَفَ قبلَ الجزء الأخير منها وقوفاً طويلاً؛ وعلى ذلك يقع الإشكال في أمرِ الوقف، في مثل سورة القَمَر، فإن فيها مواضعَ يُعدُّ الوقفُ عليها تامّاً، ويُوقَفُ عليها كما يُوقَفُ على الوقف التام. ومـا ذُكِرَ يقتضِي أن لا يُوقَفَ عليها كذلك، فضلاً عن أن يُقطَعَ عندها القراءة. وهذا يُقوِّي رأيَ الذين أنكروا وجودَ السجعِ في مثلِ ذلك، وقالوا: إن الأمر هنا مبني على الفواصل، وهي لا تقتضي ما ذُكِر.

تنبيه

الازدواجُ الأمرُ الناشىءُ عن المُزاوجَة، تقول: زاوَجْتُ بين الشيئين فتزاوَجَا وازدَوَجَا. وللتلازم بين ذلك قال بعضُهم: المُزاوَجَةُ والتزاوُجُ والازْدِوَاجُ بمعنى واحد. والازدواجُ غير خاص بأمْرِ السجع بل قد يكون في غيره؛ فمن ذلك قولُ علماء اللغة: حَدَثَ الشيءُ بالفتح فإذا قُرِنَ بقَدُمَ ضُمّ للازدواج، تقول: أَخَذَني من ذلك ما قَدُم وحَدُثَ. ولا يُضَمُّ في غيرِ هذا الموضع.

ومن ذلك قولُ علماء الوقف: ينبغي في الوقفِ مراعاةُ أمرِ الازدواج، فيُوصَلُ ما يُوقَفُ على نظيرِهِ مما يوجد التمام عليه، نحو قوله تعالى: يُولِجُ الليلَ في/ النَّهارِ، ويُولِجُ النهارَ في اللَّيْل. ونحو قوله تعالى: مَنْ عَمِلَ صالحاً فلِنَفْسِهِ [٢٤١] ومَنْ أساء فعَلَيْها. وقد رأيتُ أن أُورِدَ هنا حديثَ أمِّ زرع، فإنَّ فيه نَموذجاً لأبْدَع ما عندَ العرب من السجع.

أخرج البخاريُّ ــ في كتاب النكاح ــ في (باب حُسْنِ المُعاشَرَة مع الأهل) ــ عن هشام بن عُرْوَة، عن عبدِ الله بن عُرْوَة ــ عن عُروةَ بنِ الزُّبَيْر، عن أم المؤمنين عائشة أنها قالت: جَلَس إحْدَى عَشْرَةَ امْرأةً، فتعاهَدْنَ وتعاقَدْنَ أن لا يَكتُمْنَ من أخبارِ أزواجِهنَّ شيئاً.

قالت الأُولى: زَوْجِي لَحْمُ جَمَل، غَثٌّ على رأسِ جَبَل؛ لا سَهْلٌ فيُرتَقى، ولا سمينٌ فيُنْتَقَل(١).

قالت الثانيةُ. زَوْجِي لا أَبُثُّ خَبَرَه، إنِّي أخافُ أَنْ لا أَذَرَه، إن أَذْكُرْهُ أذكُرْ عُجَرَهُ وبُجَرَه(٢).

قالت الثالثةُ: زَوْجِي العَشَنَّق، إنْ أنطِقْ أُطلَّق، وإنْ أَسْكُت أُعلَّق(٣).

قالت الرابعةُ: زَوْجِي كَلَيْلِ تِهامَة، لا حَرَّ ولا قَرَّ ولا مَخافةَ ولا سَآمَة(٤).

قالت الخامسةُ: زَوْجِي إنْ دَخَل فَهِد، وإنْ خَرَج أَسِد، ولا يَسأَلُ عما عَهِد(٥).

---

(١) الغَثُّ المهزول. والجَبَلُ معروف، وفي روايةٍ على رأسِ جبلٍ وَعْث. والوَعْثُ المكانُ الليِّنُ السهل تَغيبُ فيه الأقدام. وقد وازنَتْ في هذه السجعةِ لَحْم في الفقرة الأولى برَأْس في الثانية، وجَمَل بجَبَل، وغَثّ بوَعْث، ومعنى يُنْتَقَلَ يُنْقَل. وفي روايةٍ: فيُنْتَقى، فيكونُ فيها بين يُرتَقى ويُنتَقى لزومُ ما لا يلزم. (المؤلف).

(٢) العُجَرُ جَمْعُ عُجْرَة. والبُجَرُ جَمْعُ بُجْرَة. وأصلُ العُجْرَة نفخةٌ في الظهر، والبُجْرَةُ نفخةٌ في السُّرَّة، ثم نُقِلَتَا إلى ما يَكتُمُه الإنسانُ ويُخفيه عن غيرِه. وأرادت بذلك عيوبَه الظاهرة، وأسرارَهُ الكامنة. (المؤلف).

(٣) العَشَنَّقُ الطويلُ الذي ليس بضَخْم. وتعليقُ المرأة أنْ لا يُحسِنَ إليها زوجُها ولا يُخليَ سبيلَها. وفي روايةِ ابن السِّكِّيتِ زيادةٌ على ذلك وهي: على حَدِّ السِّنانِ المُذَلَّق. والسِّنانُ هو سِنانُ الرمح. والمُذَلَّق بتشديد اللام المحدد. فيكون التعليقُ بمعنىً آخَرَ وهو ظاهر. (المؤلف).

(٤) تِهامةُ: مكّةُ وما حولها من الأغوار. والقُرُّ بالضم ــ والفتح ــ البَرْدُ.

قال عبد الفتاح: ضبطه المؤلف بضم القاف فقط، وأضفتُ إليه الفتحَ، قال الزَّبيديُّ في «تاج العروس» في (قر) تعليقاً على قول صاحب القاموس: (القُرُّ بالضمِّ: البَرْد): «وحكى ابنُ قتيبة فيه التثليثَ، وحكى اللِّحيانيُّ الفتح في «نوادره»، ومع قَرْنِهِ بلفظِ الحَرِّ أوجبوا فتحَ القاف لأجل المشاركة، قلتُ ــ القائل الزبيدي ــ: يعني به ما جاء في حديثِ أمِّ زَرْع: لا حَرَّ ولا قَرَّ». انتهى بتصرف يسير.

(٥) فَهِدَ بكسر الهاء صار كالفهد، والفهدُ موصوف بكثرة النوم، حتى قيل في =

قال السادسةُ: زَوْجِي إنْ أَكَل لَفّ، وإنْ شَرِبَ آشتفّ، وإن آضطَجَعَ التَفّ، ولا يُولِجُ الكَفَّ، لِيَعْلَم البَثَّ(١).

قالت السابعةُ: زَوْجِي غَيَايَاءُ ــ أو ــ عَيَايَاءُ، طَبَاقَاءُ، كلُّ دَاءٍ له داء، شَجَّكِ أو فَلَّكِ، أو جَمَعَ كُلًّا لكِ(٢).

قالت الثامنةُ: زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أرْنَب، والرِّيحُ رِيحُ زَرْنَب(٣).

قالت التاسعةُ: زَوْجِي رَفِيعُ العِمَاد، عَظِيمُ الرماد، طَوِيلُ النِّجَاد، قَرِيبُ البيتِ من النَّاد(٤).

= المثل: فلانٌ / أنوَمُ من الفهد. وهو كنايةٌ عن تغافُلِهِ في الأمورِ كَرَماً وحِلماً. وأَسِدَ بكسر السين صار كالأسد يُرهَبُ أمرُه. (المؤلف). [٢٤٢]

(١) لَفَّ أكثَرَ من الطعام وخَلَط بين أصنافه. واشتَفَّ استوعَب ما في الإناء من الشراب. والبَثُّ الحُزْن. (المؤلف).

(٢) العَيَاياء من الإبِل: الذي لا يَضْرِبُ ولا يُلقِح، وكذلك هو من الرجال. والغَيَاياء بالغين المعجمة: الذي لا يهتدي إلى مَسْلكٍ يَسلكُهُ لمصالحه. وأنكر أبو عُبَيد وغيرُهُ: المُعْجَمة، وقالوا: الصواب العَيَاياءُ بالعينِ المهملة. وأتَى البخاريُّ هنا بأوْ إشارةً إلى شَكِّ أحَدِ الرواةِ في ذلك. والطَّبَاقَاءُ هو الأحمَقُ الفَدْمُ. وهو الذي تَنطَبِقُ عليه أمورُه وتَنْبَهِمُ. وقيل: هو الذي يَعجِزُ عن الكلام، فتنطَبِقُ شَفَتَاه. والشَّجُّ جَرْحُ الرأس. والفَلُّ الكَسْرُ والضَّرْبُ. (المؤلف).

(٣) وصَفَتْهُ بلينِ الخُلُقِ وطِيبِ الرِّيح أو طِيبِ الثناءِ بين الناس. والزَّرْنَبُ ضَرْبٌ من النَّباتِ طيبُ الرائحة، وقيل: هو الزعفران، وجاء بعدَ ذلك في بعضِ الروايات: وأنَا أغلِبُهُ والناسَ يَغْلِب. (المؤلف).

(٤) العِمَادُ العُمُدُ التي تقومُ عليها البُيوت. والنِّجَادُ حَمَائلُ السيف. والنَّادِ مجلسُ القوم، وأصلُهُ النادِي وحُذِفَتْ ياؤُه رعايةً للازدواج، وعلى ذلك جاء قَوْلُهُ تعالى: سَوَاءً العَاكِفُ فيه والبَادِ. كَنَتْ عن ارتفاع بيتِهِ برِفْعَةِ عِمادِهِ، وعن طولِ قامتِهِ بطُولِ نِجادِهِ، وعن إكثارِهِ من القِرَى بعِظَمِ رَمَادِه. وأما جَعْلُ بيتِهِ قريباً من مجلسِ القوم فللدلالةِ على تسهيلِ أمرِ الوصولِ إليه، على ما جَرَتْ به عادةُ أهل الكَرَم. (المؤلف).

قالت العاشرةُ: زَوْجِي مَالِك، وما مالِك، مالِكٌ خيرُ من ذلك، له إبِلٌ كثيراتُ المَبَارِك، قليلاتُ المَسَارِح، وإذا سَمِعْنَ صَوْتَ المِزْهَرِ أيْقَنَّ أنهنَّ هَوَالك(١).

قالت الحاديَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أبو زَرْع، فما أبو زرع، أَنَاسَ من حُلِيٍّ أُذُنَيّ، ومَلأَ من شَحْمٍ عَضُدَيّ، وبَجَّحَنِي فبَجِحَتْ إليَّ نَفْسِي. وَجَدَنِي في أهلِ غُنيمةٍ بِشَقّ، فجعلني في أهل صَهِيلٍ وأطِيْطٍ ودائِسٍ ومُنَقّ، فعندَهُ أقولُ فلا أُقبَّح، وأرقُدُ فأتَصبَّح، وأشرَبُ فأتَقَمَّح(٢).

أمُّ أبي زَرْع، فما أُمُّ أبـي زَرْع، عُكُومُها رَداح، وبَيْتُها فَسَاح(٣).

---

(١) الاستفهامُ في: وما مالك، للتعظيمِ والتفخيم، كقوله تعالى: الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ. والمَبَارِكُ جَمْعُ / مَبْرَك، وهو الموضعُ الذي تُناخُ فيه الإبل. والمِزْهَرُ بالكسر: آلةٌ من آلاتِ اللهو. أرادت أنَّ زوجَها خيرٌ مما تَصِفُه، له إبِلٌ كثيرةٌ باركةٌ بِفِناءِ دارِه لا يُسرِّحُها إلَّا قليلاً، فإذا نَزَل به الضيفُ نَحَرَها لهم، فإذا سَمِعَتْ إبِلُهُ صَوْتَ المِزْهَرِ عَلِمْنَ أنه قد جاءَهُ الضِّيفانُ، وأنهنَّ مَنْحُورَاتٌ. وقد تَرَكَتْ السجعَ في قولِها: قليلاتُ المَسارِح، لعدم مؤاتاتِهِ فيه إلا بتكلُّف، ثم عادَتْ إليه. وهذه هي عادَةُ البلغاءِ، وهي تركُ السجعِ في أثناءِ السَّجْع إذا أدَّى إلى تكلُّف، ثم العودُ إليه إذا تأتَّى بغيرِ ذلك. (المؤلف). [٢٤٣]

(٢) النَّوْسُ تحرُّكُ الشيءِ متدلِّياً، وأناسَهُ حرَّكه. وبَجَّحَني فَرَّحَني. وغُنَيْمة تصغيرُ غَنَم، تقولُ: إنَّ أهلَها أصحابُ غَنَم لا أصحابُ خيل وإبل. والشَّقُّ بالفتح الناحيةُ من الجَبَل، وبالكسر: المَشَقَّةُ. والصَّهِيلُ صوتُ الخَيْل. والأطِيطُ صوتُ الإبل، ودائِس وهو الذي يَدُوسُ الزَّرْعَ في بَيْدَرِه. ومُنَقّ بفتح النون هو الذي يُنَقِّي الطعامَ أي يُخرِجُه من تِبْنِه. وأتَصبَّحُ: أنامُ الصُّبْحَة وهو ما بعدَ الصُّبح. وأتقمَّحُ: أرْوَى وأدَعُه. وفي رواية: أتَقَنَّحُ بالنون أي أشرَبُ فوقَ الرِّيّ. (المؤلف).

(٣) العُكُومُ جَمْعُ عِكْم بالكسر، وهو العِدْلُ إذا كان فيه مَتَاع، وقيل: هو سَفَطٌ تَجعَلُ فيه النِّساءُ ذخائرها. والرَّداحُ العَظِيمةُ الثقيلةُ. وتُوصَفُ به المرأة فيقال: امرأةٌ رَدَاح إذا كانت عَظِيمَةَ الكَفَل. والفَسَاحُ كالفَسِيح بمعنى: الواسع. (المؤلف).

ابنُ أبـي زَرْع، فما ابنُ أبـي زَرْع، مَضْجَعُه كمَسَلِّ شَطْبَـة. ويُشبِعُه ذِرَاعُ الجَفْرَة(١).

بِنْتُ أبـي زَرْع، فما بِنْتُ أبـي زَرْع، طَوْعُ أبيها، وطَوْعُ أُمِّها، ومِلءُ كِسائِها، وغَيْظُ جارتها(٢).

/ جَارِيةُ أبـي زَرْع، فما جارِيةُ أبـي زَرْع، لا تَبُثُّ حَدِيثَنا تَبْثِيثاً، ولا تُنَقِّثُ مِيرتَنا تَنْقِيثاً، ولا تَملأُ بيتَنا تَعْشِيشاً(٣). [٢٤٤]

قالت: خَرجَ أبو زَرْعٍ والأوْطَابُ تُمْخَض، فلقِيَ امرأةً لها وَلَدانِ مَعَها كالفَهْدَيْن، يَلعبانِ مِن تَحْتِ خَصْرِها برُمَّانَتَيْن، فطلَّقَني ونَكَحَها(٤).

فنَكَحْتُ بعدَهُ رجلاً سَرِيّاً، رَكِبَ شَرِيّاً، وأخَذَ خَطِّيّاً، وأراحَ عَلَيَّ نَعَماً ثَرِيّاً. وأعطاني مِن كلِّ رائحةٍ زَوْجاً، وقال: كُلِي أمَّ زَرْع ومِيرِي أهْلَكِ. قالت:

---

(١) الشَّطْبَةُ: السيفُ، وقيل: السَّعْفَةُ وهي جَرِيدةُ النَّخْلِ الخضراءُ. والمَسَلُّ بمعنى السَّل، أُقِيمَ مُقامَ المَسلول، تُريدُ أنه كسَيْفٍ سُلَّ من غِمْدِه. والجَفْرَةُ الأُنْثى من أولادِ المَعْز، وقيل من الضَّأن، وهي ما بلغَتْ أربعةَ أشهر وفُصِلَتْ عن أمها، تُريدُ أنه قليلُ الأكلِ، والعَرَبُ تَمدَحُ بذلك. (المؤلف).

(٢) تُريد بكونها مِلءَ كِسائِها أنها ممتلِئةُ الجسم، وبكونها غَيْظَ جارتها أنها ذاتُ جمالٍ وكمال. وقد تَركَتْ السجعَ هنا. (المؤلف).

(٣) البَثُّ والتبثيثُ النشرُ والإذاعة. والمِيرةُ الطعامُ المجلوب. والنَّقْثُ والتَّنقِيثُ: النَّقلُ. والتعشيش في الأصل مَصْدَرُ عَشَّشَ الطائرُ إذا اتَّخذَ عُشّاً. وأرادَتْ بما ذُكِرَ هنا أنها لا تَتْرُكُ الكُناسَةَ والقُمَامَةَ في البيتِ حتى يكون عُشَّ طائر. (المؤلف).

(٤) الأوْطابُ زِقاقُ اللَّبَن، واحِدُها وَطْبٌ على وَزْن فَلْس. ومَخْضُ اللَّبَنِ استخراجُ زُبْدِهِ بوَضْعِ الماءِ فيه وتحريكِه. والخَصْرُ من الإنسان وَسَطُه وهو المُسْتدَقُّ فوقَ الوَرِكَيْن. واللَّعِبُ مِن تحتِهِ بمثلِ الرُّمَّانةِ ممكِنٌ حين الاتكاء على أَحَدِ الشِّقَّين، على وَجْهٍ يَتجافَى فيه الخَصْرُ عن الأرض، لا سيما إن كان ما يُحاذِيه منها فيه انخفاضٌ، وقد أشكَلَ ذلك على بعضِ الباحثين حتى أنكره. (المؤلف).

فلو جَمَعتُ كلَّ شيءٍ أعطانِيهِ ما بَلَغ أصغَرَ آنيَةِ أبـي زَرْع. قالت عائشةُ: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: كنتُ لكِ كأبـي زَرْع لأمِّ زَرْع[١].

قال سعيدُ بنُ سَلَمة عن هشام: ولا تُعَشِّشُ بيتَنا تَعْشِيشاً، قال أبو عبد الله: وقال بعضُهم: فأتقَمَّحُ بالميم، وهذا أصح. اهـ[٢].

المبحثُ الرابعُ في الأمور التي تَحدُثُ لأجلِ مراعاةِ الفواصل

[٢٤٥] / اعلم أنَّ المناسبة أمرٌ مطلوب في اللغة العربية، يُرتكَبُ لها أمورٌ تخالف الأصل. وقد تتبع الشيخُ شمسُ الدين بن الصائغ الحنفي الأُمورَ التي وقعَتْ في آخِرِ الآي مُراعاةً للمناسبة، فَعَثَر منها على نيِّفٍ وأربعين أمراً، وقد ذَكَر ذلك في كتاب «إحكام الرَّاي في أحكامِ الآي» وقد رأينا أن نُوردَ تلك الأمورَ هنا، فإنها مما ينبغي الوقوفُ عليه.

الأولُ منها: تقديمُ المعمول، إمَّا على العامل نحوُ: أهؤلاءِ إيَّاكُم كانوا يَعبُدون، أو على معمول آخر أصلُهُ التقديم، ومنه تقديمُ المفعول على الفاعل نحو: جاءَ آلَ فرعونَ النُّذُرُ.

الثاني: تقديمُ ما هو متأخر في الزمان، نحو: فللَّهِ الآخِرَةُ والأُولى. ولولا مُراعاةُ الفواصِل لقُدِّمَتْ الأُولَى كقولِهِ: له الحمدُ في الأُولَى والآخِرة.

الثالثُ: تقديمُ الفاضل على الأفضل، نحو: برَبِّ هرونَ ومُوسَى.

---

(١) السَّرِيُّ السَّخِيُّ ذُو المُرُوءة. والشَّرِيُّ الفَرَسُ الذي يَشْرِي في عَدْوِه. أي يَلِجُّ ويَتَمادَى فيه. والخَطِّيُّ الرُّمْحُ. والثَّرِيُّ الكثيرُ، وأرادَتْ بكلِّ رائحةٍ: كلَّ ما يأتيه من صنوفِ الأموالِ في وقتِ الرَّوَاح. والآنِيَةُ الوِعاء. (المؤلف).

(٢) وهذا موافِقٌ لقولِ أبـي عُبَيد: أتقمَّحُ أي أرْوَى حتى لا أُحِبَّ الشربَ، قال: وأما النونُ فلا أعرفُهُ ولا أَراه محفوظاً إلَّا بالميم. والمرادُ بأبـي عبد الله هو البُخاريُّ نفسُه، وقد أُفرِدَ هذا الحديث بالشرح. (المؤلف).

الرابعُ: تقديمُ الضميرِ على ما يفسره، نحوُ: فأوجَسَ في نفسِهِ خيفةً موسى.

الخامسُ: تقديمُ الصِّفَةِ الجملةِ على الصفةِ المُفْرَدة، نحوُ: ونُخرِجُ له يومَ القيامةِ كتاباً يلقاه منشوراً.

السادسُ: حَذْفُ ياء المنقوص المعرَّف، نحوُ الكبيرُ المُتَعال. يومَ التَّنَادِ.

السابعُ: حَذْفُ ياءِ الفعلِ غيرِ المجزوم، نحو: والليلِ إذا يَسْرِ.

الثامنُ: حَذْفُ ياءِ الإضافةِ، نحوُ: فكيفَ كان عَذَابِي ونُذُرِ. فكيفَ كانَ عِقابَ.

التاسعُ: زيادةُ حرفِ المدّ، نحوُ الظُّنُونَا. والرَّسُولا. والسَّبِيلا. ومنه إبقاؤُهُ مع الجازم، نحوُ لا تَخافُ دَركاً ولا تَخْشَى. سنُقرِئُك فلا تَنْسَى. على القولِ بأنه نَهْي.

/ العاشرُ: صَرْفُ ما لا ينصرف، نحوُ قَوَارِيرا. قَوَارِيرَ. [٢٤٦]

الحادي عَشَرَ: إيثارُ تذكيرِ اسم الجنس كقوله: أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِر.

الثاني عَشَرَ: إيثارُ تأنيثِهِ، نحوُ أعجازُ نخلٍ خاوِيَة. ونظيرُ هذين قولُهُ في القَمَرَ: وكلُّ صغيرٍ وكبيرٍ مُسْتَطَر. وفي الكهف: لا يُغَادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها.

الثالثَ عَشَرَ: الاقتصارُ على أحدِ الوجهينِ الجائزينِ اللذينِ قُرىء بهما في السَّبْع في غير ذلك كقوله تعالى: فأولئك تَحَرَّوْا رَشَداً. ولم يجيء رُشْداً في السَّبْع. وكذا وهَيِّىءْ لنا من أمرنا رَشَداً، لأنَّ الفواصلَ في السُّورتينِ بحركةِ الوسَطَ. وقد جاء: وإن يَرَوْا سبيلَ الرُّشْد. وبهذا يَبْطُل ترجيحُ الفارسيِّ قراءةَ التحريك بالإجماع عليه فيما تقدم. ونظيرُ ذلك تبَّتْ يَدَا أبـي لَهْبٍ. بفتح الهاءِ وسكونِها، ولم يُقرأ سيَصلى ناراً ذاتَ لَهَب، إلا بالفتح، لمراعاةِ الفاصلة.

الرابعَ عَشَرَ: إيرادُ الجملةِ التي رُدَّ بها ما قبلَها على غيرِ وجهِ المُطابَقَةِ في الاسمِيَّةِ والفِعلية، كقوله تعالى: ومِنَ الناسِ مَنْ يقولُ آمَنَّا باللَّهِ وباليومِ الآخِرِ وما هُم بمؤمنين. لم يُطابِق بين قولِهِ: آمَنَّا وبين ما رُدَّ به فيقولَ: ولم يؤمنوا. أو وما آمَنُوا لذلك.

الخامِسَ عَشَرَ: إيرادُ أحَدِ القسمين غيرَ مُطابِقٍ للآخَر كذلك، نحو: فلَيَعْلمَنَّ اللَّهُ الذين صَدَقُوا. ولَيَعْلَمَنَّ الكاذِبِينَ. ولم يقل الذين كَذَبُوا.

السادسَ عَشَرَ: إيرادُ أحدِ جُزْئَي الجملتينِ على غيرِ الوجه الذي أُورِدَ نظيرُها من الجملةِ الأخرى، نحوُ: أولئك الذين صَدَقُوا وأولئك هُمُ المُتَّقُون.

السابعَ عَشَرَ: إيثارُ أغربِ اللفظينِ نحوُ: قِسْمةٌ ضِيْزَى. ولم يَقُل: جائرة. ولَيُنْبَذَنَّ في الحُطَمَة. ولم يَقُل: جَهَنَّمَ أو النارِ. وقال في المُدَّثِر: سأُصلِيهِ سَقَر. [٢٤٧] / وفي سأل: إنها لَظَى. وفي القارعة: فأُمُّهُ هاوِيَة. لمراعاةِ فواصِلِ كلِّ سورة.

الثامنَ عَشَرَ: اختصاصُ كلٍّ من المشتركينِ بموضع، نحو: ولِيَذَّكَرَ أُولُو الألباب. وفي سورة طَه: إنَّ في ذلك لآياتٍ لأُولِي النُّهَى.

التاسعَ عَشَرَ: حَذْفُ المفعول، نحوُ: فأمَّا مَنْ أَعطَى واتَّقَى. ما وَدَّعَكَ ربُّك وما قَلَى. ومنه حَذْفُ متعلَّقِ أفعَلِ التفضيل، نحوُ: يَعْلَمُ السِّرَّ وأخفَى. خيرٌ وأبقَى.

العِشرون: الاستغناءُ بالإفراد عن التثنية، نحوُ: فلا يُخرِجَنَّكُما من الجنةِ فتَشْقَى.

الحادِي والعِشرون: الاستغناءُ به عن الجَمْع، نحوُ: واجْعَلْنا للمتَّقِين إماماً. ولم يَقُل: أئمة، كما قال: وجعَلْناهُم أئمةً يَهدُون. إنَّ المتقين في جناتٍ ونَهَر. أي أنهار.

الثاني والعِشرون: الاستغناءُ بالتثنيةِ عن الإفراد، نحوُ: ولِمَنْ خافَ مقامَ رَبِّه جنتانِ.

قال بعضُ العلماء: أراد جنةً. وهذا جارٍ على مذهبِ العربِ في تثنيةِ البُقعةِ الواحدةِ وجَمْعِها، وفي ذلك إشعارٌ بأنك إذا دخلتَها ونظرتَ إليها يميناً وشِمالاً رأيتَ في كلتا الناحيتينِ ما يَملأُ عينَك قُرَّةً، وصَدْرَك مسَرَّة، لأجلِ الفاصلة، رعايةً للتي قبلَها، والتي بعدَها.

وقد أَنكَرَ بعضُهم هذا القول: إنكاراً شديداً، لأن الذي يَجوزُ لأجلِ رعايةِ الفواصل إنما هو زيادةُ هاءٍ أو ألفٍ، أو حَذْفُ حرفٍ، أو صَرْفُ ما لا ينصرف، ونحوُ ذلك، وأما جعلُ الجنةِ جنتينِ، ونحوُ ذلك فلا يجوزُ أصلاً. وأما قولُه تعالى: وأمَّا مَنْ خاف مَقامَ ربه ونَهى النفسَ عن الهَوَى. فإنَّ الجنَّةَ هي المأوى. فليس فيه ما يقتضي ما ذُكِرَ. على أنَّ فيما يتلو الآيةَ السابقةَ ما يؤيِّدُ أنَّ المرادَ بجنتينِ هو ما يَدلُّ عليه ظاهرُ اللفظ.

الثالثُ والعِشرون: الاستغناءُ بالتثنية عن الجَمْع، وذلك كما في الآيةِ المذكورة، فإن بعضهم قال فيها: أراد بجنتينِ جَنَّاتٍ، فأطلَق الاثنينِ على الجمع، رعايةً للفاصلة. والخَطْبُ في هذا القولِ أيسَرُ من الخطبِ في القولِ الذي قبلَه.

[٢٤٨] / الرابعُ والعشرون: الاستغناءُ بالجمع عن الإفراد، نحوُ: لا بَيْعٌ فيه ولا خِلال. أي ولا خُلَّة كما في الآية الأخرى. وجُمِعَ رعايةً للفاصلة.

الخامس والعشرون: إجراءُ غيرِ العاقل مُجرى العاقل، نحو: رأيتُهم لي ساجِدين. كلٌّ في فَلَكٍ يَسبحون.

السادسُ والعشرون: إمالَةُ ما لا يُمال، كآيِ طٰه، والنَّجْم.

السابعُ والعشرون: الإتيانُ بصيغةِ المبالغةِ كقدير وعليم، مع تركِ ذلك في نحوِ: هو القادِر. وعالمُ الغيبِ. ومنه: وما كان رَبُّك نَسِيّاً.

الثامنُ والعشرون: إيثارُ بعض أوصافِ المبالغةِ على بعضٍ، نحو: إنَّ هذا لشيءٌ عُجَاب. أُوثر على عَجِيب، لذلك.

التاسعُ والعشرون: الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، نحوُ: ولولا كلمةٌ سَبَقَتْ من ربِّك لكان لِزاماً وأجَلٌ مسمًّى.

الثلاثون: إيقاعُ الظاهرِ مَوقِعَ المضمَر، نحوُ: والذين يُمَسِّكونَ بالكِتابِ وأقاموا الصلاةَ إنا لا نُضيعُ أجرَ المُصْلِحِين. وكذا آية الكهف.

الحادي والثلاثون: وقوعُ مفعولٍ موقع فاعلٍ، كقوله: حِجاباً مستوراً. كان وَعْدُه مأتِيّاً. أي ساتراً، وآتياً.

الثاني والثلاثون: وقوعُ فاعلٍ موقعَ مفعولٍ، نحو: عِيشةٍ راضِيَة. مَاءٍ دافق.

الثالثُ والثلاثون: الفصلُ بين الموصوفِ والصفةِ، نحو: أَخْرَجَ المَرْعَى فجعلَهُ غُثَاءً أحْوَى. إن أُعرِبَ أحْوَى صفةً للمَرْعى أي حالاً.

الرابعُ والثلاثون: إيقاعُ حرفٍ مكانَ غيرِه، نحوُ: بأنَّ ربَّك أوحَى لها. والأصلُ: إليها.

الخامسُ والثلاثون: تأخيرُ الوصفِ غيرِ الأبلغ عن الأبلغ، ومنه: الرحمَنُ / الرحيم. رؤوفٌ رحيم. لأنَّ الرأفةَ أبلَغُ من الرحمة. [٢٤٩]

السادسُ والثلاثون: حَذْفُ الفاعلِ وإنابةُ المفعولِ، نحوُ: وما لأحَدٍ عنده مِن نِعمةٍ تُجزَى.

السابعُ والثلاثون: إثباتُ هاءِ السكت، نحوُ: مالِيَهْ. سُلْطَانِيَهْ. ماهِيَهْ.

الثامنُ والثلاثون: الجمعُ بين المجرورات، نحوُ: ثم لا تجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنا تَبِيعاً. فإنَّ الأحسَنَ الفصل بينها، إلَّا أنَّ مراعاةَ الفاصلةِ اقتضَتْ عدمَهُ وتأخيرَ تَبِيعاً.

التاسعُ والثلاثون: العُدولُ عن صيغةِ المُضِي إلى صيغةِ الاستقبال، نحوُ: فريقاً كَذَّبتُم وفريقاً تَقْتُلُون.

الأربعون: تغييرُ بُنيةِ الكلمةِ نحوُ: طُوْرِ سِيْنين. والأصل سِيْنَا.

تنبيه

قال ابنُ الصائغ: لا يمتنعُ في توجيه الخروج عن الأصل في الآيات المذكورة أمورٌ أخرى، مَعَ وجهِ المناسبة، فإنَّ القرآن العظيم ـ كما جاء في الأثَر ـ بَحْرٌ لا تَنْقَضِي عجائبُه.

المبحثُ الخامسُ

فيما يتعلَّقُ بالفاصلةِ من أمرِ البديع

قال ابنُ أبـي الإصبع: لا تَخرُجُ فواصلُ القرآنِ عن أحدِ أربعةِ أشياء: التمكين، والتصديرُ، والتوشيح، والإيغال.

فأما التمكينُ: ويسمَّى ائتلافَ القافية: أن يُمهِّدَ الناثرُ للفاصلة، أو الشاعرُ للقافية تمهيداً تأتي به الفاصلةُ أو القافيةُ متمكِّنةً في مكانها، مستقرةً في قرارها، مطمئنةً في موضعها، غيرَ نافرةٍ ولا قَلِقة، متعلِّقاً معناها بمعنى الكلام كلِّه تعلُّقاً تامًّا، بحيث لو طُرِحَتْ لاختَلَّ المعنى واضطَرب الفهمُ، وبحيث لو سَكَتَ عنها / لكَمَّلَه السامعُ بطبعه. [٢٥٠]

ومن أمثلة ذلك قولُه تعالى: أوَلَمْ يَهدِ لهم كم أهلكنا مِنْ قَبْلِهِمْ مِن القُرونِ يَمْشُون في مَسَاكِنهم إنَّ في ذلك لآياتٍ أفلا يَسـمعـون. أو لم يَرَوْا أنَّا نَسُوقَ الماءَ إلى الأرضِ الجُرُزِ فنُخرِجُ به زَرْعاً تأكلُ منه أنعامُهم وأنفسُهم أفلا يبصرون. فأتى في الآيةِ الأولى بيَهْدِ لهم، وخَتَمها بيَسمعون، لأنَّ الموعظةَ فيها مسموعةٌ، وهي أخبارُ القرون. وفي الثانيةِ بيَرَوْا، وخَتَمَها بيُبصِرون، لأنَّ الموعظةَ فيها مَرْئيةٌ، وهي سَوْقُ الماءِ إلى الأرض الجُرُز.

وأما التصديرُ: فهو النوعُ المشهورُ بردِّ العَجُزِ على الصدر. وهو يكونُ في النثر، ويكونُ في النظم، فالتصديرُ في النثر أن تكون الفاصلةُ قد تقدَّمَتْ هي أو ما يُشبهها في أوائِل الكلام. وهو ثلاثةُ أقسام:

الأولُ: أن توافِقَ الفاصلةُ آخِرَ كلمةٍ في صدر الكلام. ومن ذلك قولُه تعالى: أنزَلَهُ بعِلمِه والملائكةُ يَشهدون وكَفَى باللَّهِ شهيداً. وقولُه تعالى: خُلِقَ

الإنسانُ من عَجَلٍ سأُرِيكم آياتي فلا تستعجلون.

الثاني: أن تُوافِقَ الفاصلةُ أولَ كلمة في صدر الكلام. ومن ذلك قولُه تعالى: وهَبْ لنا مِنْ لَدُنْكَ رحمة إنك أنت الوهاب. وقولُه تعالى: قال إني لعملِكم مِن القالِين.

الثالث: أن توافِقَ الفاصلةُ كلمةً تكون في أثناء صدر الكلام. ومن ذلك قولُه تعالى: انظُرْ كيف فضَّلنا بعضَهم على بعض ولَلآخِرةُ أكبَرُ درجاتٍ وأكبَرُ تفضيلاً. قال لهم موسى لا تَفْتَرُوا على اللّهِ كذِباً فيُسحِتَكم بعذابٍ وقد خاب من افتَرَى.

والتصديرُ في النظم: أن تكون إحدى الكلمتين المتماثلتين أو المتشابهتين في آخر البيت، والأخرى في أول الشطرِ الأول، أو حَشْوَه، أو آخِرَه، أو صدرَ الشطر الثاني.

مثالُ القِسم الأول قولُ الشاعر:

سَرِيعٌ إلى ابنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ... وليسَ إلى داعي النَّدَى بسَرِيعِ

[٢٥١] / ومثالُ القسم الثاني قولُ امرىء القيس:

إذا المرءُ لم يَخزُنْ عليهِ لسانَهُ ... فليس على شيءٍ سِواهُ بخَزَّانِ

ومثالُ القسم الثالث قولُ الحريري:

فمشغوفٌ بآياتِ المَثَانِي ... ومفتونٌ برَنَّاتِ المَثَانِي

ومثالُ القسم الرابع قولُ الأرَّجَاني:

أمَّلْتهُمْ ثم تأمَّلْتهُمْ ... فلاحَ لي أنْ ليسَ فيهم فَلاَحْ

وأما التوشيحُ: فهو أن يكون في أولِ الكلامِ ما يدل على لفظِ آخِره. والفرقُ بينه وبين التصدير أنَّ التصديرَ دلالتُه لفظية، وهذا دلالتُه معنوية.

مثالُ ذلك قولُه تعالى: وآيةٌ لهم الليلُ نَسْلَخُ منه النهارَ فإذا هم

مُظْلِمون. فإنَّ من سَمِعَ صدرَ هذه الآية عَرَف أن الفاصلة فيها مُظلِمون، لأنَّ مَنْ انسَلَخَ النهارُ عن ليله أظلَمَ أي دَخَلَ في الظُّلمة. وقولُهُ تعالى: إنَّ الله اصطَفَى آدَمَ ونُوحاً وآلَ إبراهيمَ وآلَ عِمران على العالمين. فإنَّ مَنْ سَمِعَ هذه الآيَةَ إلى ما قبلَ الفاصلة، يعلمُ، أنَّ الفاصلةَ هنا العالَمِين، لدلالةِ معنى اصطفاءِ هؤلاءِ على ذلك، لكونهم من جنسِهم. ومن الأمثلةِ الشعريةِ قولُ عُمَر بن أبـي رَبيعة:

تَشُطُّ غداً دارُ جِيرَانِنا وَلَلدَّارُ بَعْدَ غدٍ أبعَدُ!

وقد جَعَل أبو هِلالٍ العسكريُّ اسمَ التوشيح يَشمَلُ النوعين، فقال في «كتاب الصناعتين»، بعدَ أن ذَكَرَ أنَّ التوشيحَ هو أن يكونَ مبدأُ الكلام يُنبىءُ عن مَقطعِه، وأوَّلُهُ يُخبر بآخِرِه: فمما في كتابِ الله عز وجل مِن هذا النوع قولُهُ تعالى: وما كان الناسُ إلا أُمَّةً واحدةً فـاختَلَفُوا ولولا كلمةٌ سَبَقَتْ مِن رَبِّك لَقُضِيَ بينهم فِيما فِيهِ يَختلِفون. فإذا وقفتَ على قولِهِ تعالى: فيما، عَرَف فيه السامعُ أنَّ بعدَه يَختلفون، لما تقدَّم من الدلالة عليه. وكذا قولُه تعالى: قُلِ اللَّهُ أسْرَعُ / مَكْـراً إنَّ رُسُلَنا يَكتُبُون ما تَمْكُرون. إذا وُقِفَ على يكتبون عُرِفَ أنَّ بعدَه ما يمكرون. لِمَا تقدَّم من ذكر المكر. [٢٥٢]

وضَرْبٌ منه آخرُ، وهو أن يَعرِف السامعُ مقطعَ الكلام، وإن لم يَجرِ ذكرُهُ فيما تقدَّم. وهو كقوله تعالى: ثم جعلناكم خَلائِفَ في الأرضِ مِن بعدِهم لِنَنظُرَ كيف تَعملون. فإذا وُقِفَ على قوله: لِنَنْظُرَ مع ما تقدَّم من قوله جَعَلْناكُمْ خلائِفَ في الأرض؛ عُلِمَ أنَّ بعدَهُ تَعْمَلون، لأن المعنى يقتضِيه. اهـ.

وقد اعتَرَض بعضُهم على أبـي هلال في تسميتِهِ ما ذُكِرَ بالتوشيح، وقال: الأولَى تسميتُهُ بالإرصاد، لدلالةِ هذا الاسم فيه على المسمَّى، وأما التوشيحُ، فإنه نوعٌ آخر مِن عِلمِ البيان؛ وهو أن يَبنِيَ الشاعرُ أبياتَهُ على قافيتين، بحيث إذا وَقَف على أيِّتهما شاء كان شعراً مستقيماً. وقد يقعُ التوشيحُ في النثر، وذلك بأنْ يَبنِيَ الناثرُ كلَّ فِقرة من سَجعِه على فاصلتين.

وأما الإيغالُ: فهو خَتْمُ الكلامِ بما يُفيدُ نُكتةً يَتِمُّ المعنى بدونها. وليس بخاصٍّ بالشعر كما قد تُوهِّمَ، فإنه قد وقع في القرآنِ العظيم. ومن ذلك قولُهُ تعالى: يا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُـرسَلِـين. اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسألُكم أجراً وهُمْ مُهْتَدُون. فقولُه: وهُم مهتدون. إيغالٌ، لأنه يَتِمُّ المعنى بدونه، لأنَّ الرسولَ مهتدٍ لا مَحالة، لكنْ فيه زيادةُ مُبالغةٍ في الحثِّ على اتِّباعِ الرُّسُل، والترغيبِ فيه.

ومِن ذلك قولُهُ تعالى: إنه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنكم تَنْطِقُون. فقولُهُ: مِثْلَ ما أنكم تَنْطِقون. إيغالٌ زائدٌ على المعنى، أُتِيَ به لزيادةِ تحقيقِ هذا الوعد. ومن ذلك قولُه تعالى: أفحُكْمَ الجاهليةِ يَبْغُون. ومن أحسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكماً لِقَوْمٍ يُوقِنُون. فإنَّ الكلام تَمَّ عند قوله: ومَنْ أحسَنُ مِن اللَّهِ حُكماً. فلما احتِيجَ إلى فاصلةٍ تُناسِبُ ما قبلَها أُتِيَ بما أفادَ معنىً زائداً عليه.

ومِن أمثلةِ ذلك في الشعر قولُ الأعشَى:

[٢٥٣] / كناطحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَها   فَلَمْ يَضِرْها وأوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

فإنَّ كلامه تَمَّ عندَ قولِه: فلم يَضِرْها. فلما احتاجَ إلى القافيةِ قال: وأوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ. فزادَ المعنى. وأصلُ الإيغالِ مِن قولهم: أوغَلَ في الأمر إذا أبعَدَ الذهابَ فيه

ومما يناسَب ما ذُكر التذييلُ: وهو تعقيبُ الجملةِ بجملةٍ أخرى تشتمِلُ على معناها للتـوكيد. وهو ضربانِ: ضَرْبٌ أُخرِجَ مُخْرَجَ المَثَل، نحو قولِهِ تعالى: وقُلْ جاءَ الحَقُّ وزَهَقَ الباطِلُ، إنَّ الباطلَ كان زَهوقاً. فالجملةُ الأخيرةُ تذييلٌ خَرج مَخرَجَ المَثَل. وضَرْبٌ لم يُخْرَج مُخرَجَ المثَل، نحوُ قوله تعالى: ذلك جَزَيناهُم بما كَفَرُوا، وهل يُجازَى إلَّا الكَفُورُ[١]. فالجملةُ الأخيرة تذييلٌ لم يَخرج مَخرجَ المَثَل. والمعنى وهل يُجازَى بمثلِ هذا الجزاءِ إلا الكَفُورُ.

---

(١) كذا في الأصل المطبوع: (وهل يُجازَى إلا الكفورُ)، وهي قراءة الأكثر. وقراءةُ حفص وحمزة والكسائي: (وهل نُجازي إلا الكَفُورَ).

ومن أمثلته في الشعر قولُ النابغة الذُّبْيَاني:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ على شَعَثٍ أَيُّ الرِّجالِ المُهذَّبُ (١)

فقوله: أيُّ الرجال المهذَّبُ تذييلٌ خَرَجَ مَخْرَجَ المَثَل.

وأما قولُ طَرَفَةَ:

لَعَمْرُكَ إن الموتَ ما أخطأَ الفَتَى لكالطِوَلِ المُرْخى وثِنْيَاهُ باليَدِ (٢)

فلا تذييل فيه كما قد تُوهِّم.

المبحثُ السادسُ

لا بُدَّ من وقوع المناسبةِ بين مَطالع الكلام ومقاطعِه، إلا أنه قد يَخفَى ذلك في بعض المواضع على من لم يكن بارعاً في علم البيان. وذلك مِثلُ قوله / تعالى: فإنْ كَذَّبُوك فقُلْ ربُّكم ذو رحمةٍ واسعة ولا يُرَدُّ بأسُهُ عن القَومِ المُجْرِمِين. فإنَّ الظاهرَ أن يقال: ذو عُقوبةٍ شديدة، وإنما قال: ذو رحمةٍ واسعة، نفياً للاغترارِ بسعةِ رحمةِ الله تعالى في الاجتراءِ على معصيتِه، وذلك أبلَغُ في التهديد. ومعناه: لا تَغتَرُّوا بسعةِ رحمةِ الله تعالى، فإنه مَعَ ذلك لا يَرُدُّ عذابَهُ عن مِثلكم من المُجرمين. [٢٥٤]

ومن بديع هذا النوع اختلافُ الفاصلتينِ في موضعين، والمحدَّثُ عنه واحد. وذلك مثلُ قوله تعالى في سُورة إبراهيم: وإنْ تَعُدُّوا نِعمةَ الله لا تُحصُوها، إنَّ الإنسانَ لَظَلُومٌ كَفَّار. وقولُهُ تعالى في سُورة النَّحْل: وإن تَعُدُّوا نِعمةَ اللَّهِ لا تُحصُوها. إنَّ الله لغفورٌ رحيم.

---

(١) الشَّعَثُ: انتشارُ الأمر وخلَلُه. واللَّمُّ الجمعُ والإصلاحُ. يُريدُ أنك لا تَستبقي أخاً لا تحتملُهُ على ما فيه من خَلَل. (المؤلف).

(٢) الطِّوَلُ: بالكسر حَبْلٌ طويل تُشَدُّ به قائمةُ الدابة. وثِنْيَا الحَبْلِ بالكسر طَرَفاهُ. يُريد أنَّ الموتَ وإن أخطأ الفتَى فإنَّ مصيرَهُ إليه، كما أنَّ الفَرَسَ وإن أُرخِيَ له طِوَلُهُ فإنَّ مصيرَهُ إلى أن يَثنِيَه صاحبُه إذْ طَرَفُهُ بيده. (المؤلف).

كأنه تعالى يقول: إذا حَصَلَتْ النِّعَمُ الكثيرةُ التي أُعطِيها للإنسان، يَحصُلُ له عند أخذِها وصفانِ، وهما كونُهُ ظلوماً، وكونُهُ كفَّاراً. ولي عند إعطائِها وصفانِ، وهما: أني غَفُورٌ رحيم، أُقابِلُ ظُلمَهُ بغُفراني، وكُفْرَهُ برحمتي.

وإنما خَصَّ آيةَ إبراهيم بوصف المُنْعَم عليه، وآيةَ النَّحْل بوصف المُنْعِم، لأنَّ مساقَ الآيةِ في سورةِ إبراهيم في وصفِ الإنسانِ وما جُبِلَ عليه، فناسَبَ ذكرَ ذلك عقِبَ وصفِه. ومَساقَ آيةِ النَّحْلِ في وصفِ الله تعالى، فناسَبَ ذكرَ ذلك عقِبَ وَصْفِهِ تعالى.

وقد يقعُ عكسُ ذلك، وهو اتفاقُ الفاصلتينِ والمحدَّثُ عنه مختلِف. وذلك مثلُ قوله تعالى في سُورةِ النُّوْر: يا أيها الذين آمنوا لِيَسْتأذِنْكم الذين مَلَكَتْ أيمانُكم ــ إلى قوله ــ كذلك يُبيِّنُ اللَّهُ لكم الآياتِ واللَّهُ عليمٌ حكيم. ثم قال: وإذا بَلَغَ الأطفالُ منكم الحُلُمَ، فلْيَستأذِنُوا كما استأذَنَ الذين مِن قبلِهم، كذلك يُبيِّنُ الله لكم آياتِه، واللَّهُ عليم حكيم.

ومِثلُ قوله تعالى في سُورةِ والذارياتِ: ففِرُّوا إلى الله، إني لكم منه نذيرٌ مُـبِيـن. ولا تجعلوا مع الله إلَهاً آخَرَ، إني لكم منه نذيرٌ مبين. / [٢٥٥] قال العلاّمة أبو عبد الله محمدُ الخطيب الإسكافي في «دُرَّة التنزيل وغُرَّة التأويل»: للسائل أن يَسأل عن تكرارِ قولِهِ إني لكم منه نذيرٌ مبين، وعن موضع الإنذارِ مرةً بعدَ أخرى في آيتينِ متواليتينِ.

والجوابُ أنَّ النِّذارةَ الأُولَى متعلِّقةٌ بتركِ الطاعة إلى المعصية. والثانيةَ متعلقةٌ بالشِّرْكِ الذي هو أعظَمُ المعاصي. وإذا كانت متعلقةً بغيرِ ما تعلَّقَتْ به الأُولى، لم يكن ذلك تكراراً. هذا ملخَّصُ ما ذكره في الجواب.

وقد وقع في الكتابِ المذكورِ بعضُ نُبَذ تتعلَّقُ بأمر الفواصلِ، وقد رأينا أن نذكُرَ شيئاً منها على طريق التلخيص.

فمن ذلك قولُهُ تعالى: كَذَّبَتْ قبلَهم قومُ نوحٍ وعادٌ وفرعونُ ذُو الأوتـاد. وثَمودُ وقومُ لُوطٍ وأصحابُ الأيكةِ أولئك الأحـزاب. إنْ كُلٌّ إلا كَذَّب الرُّسُلَ

فحَقَّ عِقابِ. وقولُه تعالى في سورة قٓ: كذَّبَتْ قبلَهم قومُ نُوحٍ وأصحابُ الرَسِّ وثَمُودُ. وعادٌ وفِرْعَونُ وإخوانُ لُوط. وأصحابُ الأيْكَةِ وقومُ تُبَّع، كلٌّ كذَّبَ الرُّسُلَ فحَقَّ وَعِيدِ.

للسائل أن يَسأل عن اختلافِ ترتيبِ هاتينِ الآيتين، وعن قولِهِ في خاتمتهما: فحَقَّ عِقاب في سُورةِ صٓ، وقولِهِ: فحَقَّ وَعِيْدِ. في سورة قٓ.

والجوابُ أن يقال: إنَّ سورةَ قٓ مبنيةٌ فواصِلُها على أن يُردَفَ آخِرُ حرفٍ منها بالياءِ أو بالواو، وعلى ذلك جميع آياتها. وسورةَ صٓ بُنِيَتْ فواصِلُها على أن تُردَف أواخِرُها بالألِف، فكانت الآيةُ التي من هذا العَشْرِ مختومةَ الفاصلةِ بوصف فِرعَونَ بذي الأوتاد. وبعدَها: أُولئك الأحزَاب. فحَقَّ عِقابِ. وجاء بإزاءِ ذلك في سُورة قٓ: وأصحابُ الرَّسِّ وثمودُ. ومكانَ: فحَقَ عِقابِ، فحَقَّ وَعِيدِ.

وكذلك في هذه السُّورة: وعندَهم قاصِراتُ الطَّرْفِ أتْرابٌ. وفي سُورة والصَّافَّاتِ: وعندَهم قاصِراتُ الطَّرْفِ عِيْنٌ. كأنهُنَّ بَيْضٌ مكنونٌ. لأنَّ فواصلَ الآياتِ التي مِن سُورةِ: والصافات مُرْدَفةٌ أواخِرُها بالياءِ أو بالواو. والقصدُ / التوفيقُ بين الألفاظِ مع صحة المعاني، كما في: قالوا آمنَّا برَبِّ العالَمِين. [٢٥٦] رَبِّ مُوسَى وهٰرون في الشُّعَراء. وفي طٰه: برَبِّ هٰرون ومُوسَى. فاعرِف ذلك، فإنه مما يَكثُرُ.

ومن ذلك قولُه تعالى في سورةِ الحَشْر: لأنتم أشَدُّ رهبةً في صُدورِهِمْ من الله. ذلك بأنهم قومٌ لا يفقهون. وقولُهُ تعالى بعدَه: تَحسَبُهم جميعاً وقلوبُهُم شَتَّى ذلك بأنهم قومٌ لا يَعقِلون.

للسائل أن يسأل عن اختصاص خاتمةِ الأولى بقوله: لا يفقَهون واختصاصِ الثانيةِ بقوله: لا يعقِلون.

والجوابُ أنَّ هؤلاء لما رَهِبوا غيرَ الله أكثَرَ من رَهبَتِهم من الله عزَّ وجل،

صاروا كمن يَعرِفُ ما يَشهدُه، ويَجهَلُ ما يَغِيبُ عنه. وهو من عدمِ الفقه، ولذلك وصفهم بأنهم قومٌ لا يفقهون.

وأما قولُه: ذلك بأنهم قومٌ لا يَعقِلون. فإنه جاء بعدَ قوله: بأسُهُم بينَهم شديد. تحسَبُهم جميعاً وقلوبُهم شتى. وذلك من عدمِ العقل، فظَهَر أنَّ كُلًّا من الآيتين خُتِمَ بما يقتضِيه الحال

ومن ذلك قولُه تعالى في سورةِ الحاقَّة: وما هُوَ بقولِ شاعِرٍ. قليلاً ما تؤمنون. ولا بقولِ كاهِنٍ. قليلاً ما تَذَكَّرون.

للسائلِ أن يَسأل عن مجيء، قولِهِ: قليلاً ما تُؤمِنُون، عقِيبَ شاعِر. وقولِهِ: قليلاً ما تَذَكَّرون عقيبَ كاهِن.

والجوابُ أن يقال: مَنْ نَسَبَ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى أنه شاعر، وأن ما أَتَى به شِعر، فهو جاحِدٌ كافر، لأنه يَعلم أنَّ القرآنَ ليس بشعرٍ، لا في أوزانِ آياتِه، ولا في تشاكُلِ مَقَاطِعِه، إذ منه آيةٌ طويلةٌ، وأخرى إلى جنبها قصيرة، / كآية الدَّينِ في طولها، والآيةِ التي قبلَها في قِصَرِها. وهي: واتَّقُوا يوماً تُرجَعُون فيه إلى اللَّه ثُمَّ تُوفَّى كلُّ نَفْسٍ ما كَسَبَتْ وهم لايُظلَمون. [٢٥٧]

وأمَّا اختلافُ المقاطع، فإنه يُنبىءُ العربَ أيضاً شاعِرَها ومُفْحَمَها أنه ليس بشعر، فمن نَسَبَهُ إلى أنه شاعر فهو لقلةِ إيمانِه. وأمَّا من قال: إنه كاهِن، فلأنَّ كلامَ الكَهَنةِ نَثْرٌ غيرُ نَظْم، وفيه سَجْعٌ وهو مخالِفٌ للشعر أيضاً، فمن قال: إنه ككلام الكُهَّانِ، فإنه ذاهلٌ عن تذكُّرِ ما بُنِيَ عليه كلامُهم من السَّجعِ الذي يَتَّبِعُون به معانيَ ألفاظِهم.

وحَقُّ اللفظِ في البلاغة أن يكون تابعاً للمعنى وهو ما عليه القرآن، كقوله عز وجل: أمَّنْ جَعَل الأرضَ قراراً. وجَعَل خِلالَها أنهاراً. وجَعَل لها رواسِيَ. وجَعَل بين البحرينِ حاجزاً. فلو تذكَّر قائلُ هذا القولِ أنَّ هذا النثرَ مخالِفٌ لكلامِ الكَهَنةِ فيما ذكرنا، لما قال: إنه قولُ كاهِن. فلذلك عقبه بقوله: قليلاً ما تذكَّرون.

تنبيهات أربعة في الفواصل

التنبيهُ الأول: قد تكون الفاصلةُ لا نظيرَ لها في القرآن، كقولِهِ تعالى في سورةِ النُّور عقِبَ الأمْرِ بغَضِّ الأبصار: إن الله خبيرٌ بما يصنعون. وقولِهِ في سورة البقرة عقِبَ الأمرِ بالاستجابةِ لَهُ والإيمانِ به: لعلَّهم يَرْشُدُون.

التنبيهُ الثاني: قال الزمخشري في «كشَّافه» القديم: لا تَحسُنُ المُحافظةُ على الفواصل لمجرَّدِها، إلا مع بقاءِ المعاني على سَرْدِها، على المنهج الذي يقتضيه حُسنُ النظم والتآمه. فأمَّا أن تُهمَلَ المعاني ويُهتمَّ بتحسينِ اللفظِ وحدَه، غيرَ منظور فيه إلى مؤدَّاهُ، فليس من قَبِيل البلاغة. وبَنَى على ذلك أنَّ التقديمَ في: وبالآخِرةِ هُمْ يُوقِنون. ليس لمجرَّدِ الفاصلة، بل لرعايةِ الاختصاص.

التنبيهُ الثالثُ: قد كثُرَ في القرآنِ الكريم خَتْمُ الفواصلِ بحروفِ المدِّ / واللِّين، وهي الواوُ والياءُ والألِفُ، وإلحاقُ النون، وذلك نحوُ: المُتَّقُون، [٢٥٨] والمُتَّقِين. والمِيزان. والحِكمةُ فيه التمكينُ من مَدِّ الصوتِ والترنُّم.

التنبيهُ الرابعُ: قد وَقَع التضمينُ والإيطاءُ في الفواصل.

فالتضمينُ فيها هو أن يكون ما بعدَ الفاصلة متعلِّقاً بها، كقوله تعالى: وإنَّكم لَتَمُرُّون عليهم مُصْبِحين. وباللَّيلِ. وهو مَعِيبٌ في النَّظْمِ دُونَ النثر.

والإيطاءُ فيها هو تكرُّرُ الفاصلةِ بلفظِها، كقوله تعالى في سورةِ البَلَد: لا أُقسِمُ بهذا البلد. وأنتَ حِلٌّ بهذا البَلَد. وهو مَعِيبٌ في النظمِ والنثرِ المبنيِّ على السَّجْع دون غيرِهما، فإنه غيرُ مَعِيبٍ فيه، لا سيَّما إن كان التكرارُ في ذلك الموضع مما يقتضيه المقامُ، فإنَّ التكرارَ فيه يكون أرجَحَ من عدمِه. ومبحَثُ التكرارِ من أهم مباحث البيان، وقد اعتَنَى به الأئمة وهو جديرٌ بالعناية.

***

الفصلُ الثاني عَشَرَ
في معرفةِ المُناسَبَاتِ بين الآياتِ وما يَتعلَّقُ بذلك

المُناسبَةُ في اللغة المُقارَبَة، يقال: فلان يُناسِبُ فلاناً، أي: يُقارِبُه ويشاكِلُه. ومنه النَّسِيبُ الذي هو القَرِيبُ المتصلُ بغيره، كالأخِ وابنِ العم. وعلمُ المناسباتِ عِلمٌ شريف يُسبَرُ به غورُ العقول، ويُعرَفُ به قَدْرُ المقول.

وقد قلَّ تعرُّضُ المفسرين لذكر المناسَبَاتِ لدقة الأمر فيها. وقد أكثر من ذلك الإمامُ فخرُ الدين الرازي في «تفسيره»، وقال فيه: وأكثَرُ لطائفِ القرآنِ مودعةٌ في الترتيبات والروابط. وقال فيه في أثناء تفسير سُورةِ البقرة: ومن تأمَّل في لطائفِ نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها عَلِمَ أنَّ القرآن كما أنه مُعْجِزُ بحسَبِ فصاحةِ ألفاظِهِ / وشَرفِ معانيه، فهو معجِزٌ أيضاً بسبب ترتيبِه ونظم آياته. [٢٥٩]

ولعل الذين قالوا: إنه معجِزٌ بسبب أسلوبه، أرادوا ذلك إلّا أني رأيتُ جمهورَ المفسرين مُعْرِضين عن هذه اللطائفِ، غيرَ منتبِهين لهذه الأسرار. وليس الأمرُ في هذا البابِ إلَّا كما قيل:

والنَّجْمُ تَسْتَصْغِرُ الأَبصارُ صُورَتَهُ　　　والذَّنْبُ للطَّرْفِ لا للنَّجمِ في الصِّغَرِ

ومَرْجِعُ المناسَبَةِ هو المعنى الذي يَربِطُ بين المتناسِبَيْن، سواءٌ كان حِسِّيّاً أو عقلياً أو غيرَ ذلك. وفائدتُها جعلُ أجزاءِ الكلام آخِذاً بعضُها بأعناقِ بعض، حتى يصيرَ حالُهُ كحال البناءِ المُحْكَم المتلائمِ الأجزاء. قال بعضُ الأئمة: مِن مَحاسِنِ الكلام أن يَرتبِطَ بعضُهُ ببعض، حتى يكونَ كالكلمةِ الواحدة، منسَّقَةَ المعاني، منتظِمةَ المباني. ولنذكُرْ شيئاً مما يتعلق بذلك، فنقول:

إذا وردَتْ جملةٌ بعدَ جملة:

فإن كانت الثانيةُ متمِّمة للأولى، كأن تكونَ مؤكِّدةً لها، أو مفسِّرةً لها، أو مُبْدَلةً منها، فالأمرُ في ذلك ظاهر.

وإن كانت مستقلةً عما قبلَها، فإن كانت معطوفةً عليه، فلا بُدَّ أن يكون بينهما جامع، نحو قولِهِ تعالى: يَعْلَمُ ما يَلِجُ في الأرضِ، وما يَخرُجُ منها، وما يَنزِلُ من السماءِ، وما يَعرِجُ فيها. وقولِهِ: واللَّهُ يَقْبِضُ ويَبْسُط، وإليه تُرجَعُون. وأنواعُ الجوامع كثيرة. والجامعُ هنا التضادُّ.

وإن كانت غيرَ معطوفةٍ على ما قبلَها، لم يَلزَم أن يكونَ بينهما جامعٌ، لورودِهَا حينئذٍ على طريقِ الاقتضاب. وذلك نحوُ قولِهِ تعالى: كلَّا إنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى. أن رآهُ استغنَى.

وقال كثيرٌ من العلماء: يَلزمُ هنا أيضاً أن يكون بينهما جامع. وعلى ذلك جَرَى بعضُ المفسِّرين حيث قال: يقولُ تعالى: ما هكذا ينبغي أن يكونَ الإنسانُ أن يُنعِمَ عليه رَبُّه بتسويةِ خَلقِهِ وتعليمِهِ ما لم يكن يَعلَمُ، ثم يَكفُرُ بربِّهِ، الذي فَعَل به ذلك، ويطغَى عليه أن رآه استغنَى.

وها هنا مباحثُ:

المبحث الأول

/ للعربِ في الانتقال من أمرٍ إلى أمرٍ آخَرَ طريقانِ: أحدُهما الاقتضابُ، والآخَرُ التخلُّص. [٢٦٠]

أما الاقتضابُ، فهو الانتقالُ من أمرٍ إلى أمرٍ أخَرَ بغتةً، من غيرِ أن يُمهِّدَ له تمهيداً يَجعلُهُ كأنه من تتمةِ الأمرِ الأول.

وهذا هو مذهبُ العربِ ومن يليهم من المُخَضْرَمِين. وذلك نحوُ قولِهِ تعالى: كذَّبَتْ ثَمودُ بالنُّذُر. وقولِهِ تعالى: يا أيها الذين آمَنُوا هل أدُلُّكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ أليم.

وقد يقع في الاقتضابِ لفظٌ يدل على الانتقالِ من أمرٍ إلى أمرٍ آخر، وذلك مثلُ هذا في قوله تعالى: هَذَا. وإنَّ للطاغِين لَشَرَّ مآب. جهنَّمَ يَصْلَوْنَها فبِئْسَ المِهاد. فإنَّ هذا، ورَدَ بعدَ وصفِ جَنَّاتِ عَدْن، وبيانِ ما فيها مما تشتهيه الأنفُسُ وتَلَذُّ الأعينُ.

وأما التخلُّصُ، فهو الانتقالُ من أمرٍ إلى أمرٍ آخرَ، من بعدِ أن يُمهِّدَ له تمهيداً يَجعَلُه كأنه من تتمةِ الأمرِ الأول. وقد وقع التخلُّصُ في القرآن الكريم. وقد أنكَر ذلك أبو العلاء محمدُ بن غانم المعروفُ بالغَانِمِي، فقال: إنه لم يقع منه في القرآن شيء، لما فيه من التكلُّف، وإنما وَرَد على الاقتضاب الذي هو طريقةُ العرب، من الانتقالِ إلى غيرِ مُلائم.

وليس الأمرُ كذلك، فإنه قد وقع في القرآن التخلُّصُ، إلا أنه بغير تكلُّف. وذلك مثلُ قوله تعالى: واْتْلُ عليهم نبأَ إبراهيم. إذْ قال لأبيهِ وقومِهِ ما تعبُدون. الآيات، فإنَّ في قوله: فإنهم عَدُوٌّ لي إلاّ رَبَّ العالمين. تخلُّصاً من ذكر الأصنام إلى ذكرِ الله تعالى. ثم أَجرَى عليه تلك الصفاتِ الدالةَ على عِظَمِ شأنِه ووفورِ إحسانِه، لينبههم على أنَّ من كان كذلك فهو الجديرُ بأن يُعبَد.

والفرقُ بين التخلُّصِ والاستطرادِ أن الاستطرادَ يُشترَطُ فيه الرجوعُ إلى الكلام الأول، أو قطعُ الكلام حتى يكون المستطرَدُ به آخِرَ / الكلام. وهذانِ [٢٦١] الأمرانِ معدومانِ في التخلُّص، فإنه لا يُرجَعُ فيه إلى الأول، ولا يُقطَعُ فيه الكلامُ، بل يَستمِرُّ فيه على ما تخلَّص إليه.

والاستطرادُ هو أن يأخُذَ المتكلِّمُ في معنى، فبينا يَمُرُّ فيه يأخُذُ في معنى آخَرَ وقد جَعَل الأولَ سبباً إليه.

وذلك كقوله تعالى: ومِن آياتِهِ أنك تَرَى الأرضَ خاشِعةً، فإذا أَنزلنا عليها الماءَ اهتَزَّتْ ورَبَتْ. إنَّ الذي أحياها لمُحيِـي الموتى. فإن الله سبحانه بَيْنَا يذكُرُ إنزالَهُ الغيثَ، واهتزازَ الأرضِ بعدَ خشوعِها بسببه، ذَكَرَ أنَّ الذي أحيا الأرض قادرٌ على إحياءِ الموتى، وإعادتِها بعدَ بِلاَها.

وكقوله تعالى: ألاَ بُعْداً لِمدْيَنَ كما بَعُدَتْ ثمودُ. وكقوله تعالى: فإِنْ أعرَضُوا فقُلْ أنذرتُكم صاعقةً مِثلَ صاعقةِ عادٍ وثَمود.

المبحثُ الثاني

إذا أتَتْ جملةٌ بعدَ جملة، وكانت معطوفةً عليها، وجَبَ أن يكون بينهما نوعُ تناسُب، فإن لم يكن بينهما ذلك، لم يكن لذلك الكلامِ وَقْعٌ في النفوس عند العَرَب، فإن لهم عنايةً بذلك هنا، بخلافِ كثيرٍ من الأُمَمِ، فإنهم لا يُعنَوْن بهذا الأمر على ما ذكره بعضُ الباحثين في ذلك.

وإذا أتَى كلامٌ بعدَ كلام، وكان كلٌّ منهما مستقلاً من كل وجه، لم يَجِب أن يكون بينهما تناسُب، بل يُورَدُ أحدُهما بعدَ الآخر، إمَّا بطريقِ الاقتضاب، وهو الجادَّةُ المعروفة، أو بطريقِ التخلُّص إن أمكن ذلك من غير تكلُّف. ولذلك لم يشتغل المتقدمون بعِلْم المُناسَبات، لأنَّ ما تجبُ فيه المناسبَةُ قد تصدَّى أهلُ البيانِ لبيانِهِ على أكملِ وجه، وما لا تجبُ فيه المناسبةُ يكون البحثُ في أمْرِ المناسبة مِن قَبِيلِ التكلُّف[١]. ورأوا أنَّ الاشتغالَ بغير ذلك من أسرار القرآن الذي لا تنقضِي عجائبُه أولَى.

وقد خالَفَهم في ذلك كثيرٌ من المتأخرين، فرأوا أنَّ الاشتغالَ به من الأمورِ المهمة.

وأوَّلُ من أظهرَ علمَ المناسبةِ ببغداد الشيخُ أبو بكر النيسابوريُّ. وكان غَزيرَ / العلمِ في الشريعةِ والأدب، وكان يقولُ على الكُرْسِيِّ إذا قُرِىءَ عليه: لم جُعِلَتْ هذه الآيةُ إلى جنبِ هذه الآية؟ وما الحكمةُ في جعل هذه السورة إلى جنبِ هذه السورة؟ وكان يُزرِي على علماءِ بغداد لعدمِ علمِهم بالمناسَبَة. [٢٦٢]

وقد تكلَّم في هذا العلم أناسٌ ليسوا من أهله، فأتَوْا بما تنبو عنه الأسماع،

---

(١) جاء في الأصل المطبوع: (يكونُ البحثُ فيه أمر المناسبة من قبيل التكلُّف). فأثبتُه كما ترى.

وقد أنكَر ذلك بعضُ العلماء الأعلام إنكاراً شديداً، حتى إنَّ بعضَهم رأى وجوبَ تركِ البحث في ذلك، قال العلّامة عِزُّ الدين بنَ عبد السلام في كتابه الذي أَلَّفَهُ في «مجاز القرآن»:

إنَّ مِن محاسنِ الكلام أن يَرْتبطَ بعضُهُ ببعض، ويَتَشَبَّثَ بعضُهُ ببعض، ولكن يُشتَرَطُ ذلك إذا وقع الكلامُ في أمرٍ متحد، فيرتَبِطُ أوَّلُه بآخِره، فإن وقع على أسبابٍ مختلِفة، لم يُشتَرط فيه ارتباطُ أحدِ الكلامين بالآخَر، ومن رَبَط ذلك فهو متكلِّفٌ بما لا يُقدَرُ عليه إلا بربطٍ ركيكٍ يُصان عن مثلِهِ حَسَنُ الحديث فضلاً عن أحْسَنِه. فإنَّ القرآن نَزَل على الرسولِ عليه السلام في نيِّفٍ وعشرين سنة، في أحكامٍ مختلِفة، شُرِعَتْ لأسبابٍ مختلِفة، غيرِ مؤتلِفة. وما كان كذلك لا يتأتَّى ربطُ بعضِه ببعض.

وقد تعقَّبه بعض العلماء فقال: قد وَهِمَ من قال: لا يُطلَبُ للآي الكريمةِ مناسَبةٌ، لأنها على حسَبِ الوقائعِ المتفرقة. وفَصْلُ الخِطاب: أنها على حسَبِ الوقائع تنزيلاً، وعلى حسَبِ الحِكمةِ ترتيباً. قال: والذي ينبغي في كل آيةٍ أن يُبحَثَ أوَّلَ كلِّ شيء عن كونِها مكمِّلةً لما قَبْلَها، أو مستقلةً. ثم المستقلةُ ما وَجْهُ مناسَبتِها لما قبلَها، ففي ذلك عِلمٌ جَمٌّ. وهكذا في السُّورِ يُطلَبُ وجهُ اتصالِها بما قبلَها وما سِيقَتْ له.

وقال العلّامة عِزُّ الدين بنُ أبـي الحَدِيد في «الفَلَك الدائر على المَثَلِ السائر»، بعدَ أن ذَكَر ما قاله صاحبُ المَثَل، وهو: قال تعالى: مَثَلُهم كمَثَلِ الذي استَوقَدَ ناراً فلمَّا أضاءَتْ ما حولَهُ ذهَبَ اللَّهُ بنورِهم. ولم يَقُل بضوئِهم، لأنَّ الضوءَ / نُورٌ وزيادة. فلو قال: بضوئهم، لكان المعنى يُعطِي ذهابَ تلك الزيادةِ وبقاءَ ما يُسمَّى نُوراً، لأنَّ الإضاءة هي فَرْطُ الإنارة، ولذلك قال تعالى: هو الذي جعَلَ الشمسَ ضِياءً والقمَرَ نُوراً. فكلُّ ضَوْءٍ نُور، وليس كلُّ نُور ضوءاً، فقال سبحانه: ذَهَب الله بنورِهم، لأنه إذا أزال النورَ فقد أزالَ الضوءَ أصلاً. [٢٦٣]

أقولُ: إنَّ هذا الرجلَ قد شَحَن كتابَهُ بأمثالِ هذه التُّرَّهاتِ، وأطال فيها وأسهَب، وأُعجِبَ بها، وظَنَّ أنه أتَى بغَرِيب. وهذه المعاني قد صُنِّفَتْ فيها الكتُب الكثيرة، وتكلَّفَ الناسُ مِن قَبلِه في استنباطِ أمثالِ هذه الوجوهِ الغامضة، والمعاني الخفيَّةِ من القرآنِ العزيز، وأنه لِمَ أتَى بهذه اللفظةِ دون تلك[1]؟ ولِمَ قدَّم هذا وأخَّرَ هذا؟

وقد قيل في هذا الفن أقوالٌ طويلةٌ عريضة، أكثَرُها باردٌ غَثّ، ومنها ما يَشهَدُ العقلُ وقرائنُ الأحوالِ أنه مُراد.

وقد وَرَد إلينا إلى مدينةِ السلام في سنة اثنتينِ وثلاثين وستِّ مئة رجلٌ من وراءِ النهر، كأن يتعَاطَى هذا، ويُحاوِلُ إظهارَ وجوهٍ نظريةٍ في هذه الأمور في جميع آيات الكتاب العزيز، نحو أن يقول في قوله تعالى: ما يأتِيهم مِن ذِكْرٍ مِن رَبِّهم مُحْدَثٍ إلا استمعوه وهُمْ يَلعبون. لمَ قال: ما، ولم يقل: لا. ولمَ قال: يأتيهم، ولم يقل: يجيئهم. ولمَ قال: مِن ذِكرٍ، ولم يقل: مِن كتابٍ. ولمَ قال: مِن ربِّهم، ولم يقل: مِن إلٰههم. ولأيِّ حال قال في موضعٍ آخَر: مِن الرحمنِ.

وما وجهُ المناسبةِ في تلك الآيةِ بين لفظِها وسياقِها وبين لفظةِ الرحمن. وما وجهُ المناسبة بين هذه الآيةِ وسياقِها وبين لفظةِ ربِّهم. وعلى هذا القياس.

وكذلك كان يتكلَّفُ تعليلَ كل ما في القرآن من الحروفِ التي تَسْقُطُ في موضع وتَثبُتُ في موضع، نحوُ قولِه تعالى: أوَلَمْ يَرَوْا إلى الطَّيْرِ فَوْقَهم. وقولِه: ألَمْ يَرَوْا إلى ما خَلَق الله. لمَ أثبتَ الواوَ هناك، وأسقَطَها ها هنا. ونحوُ قوله: ومَن يُشاقِقِ الرسولَ مِن بَعْدِ ما تبيَّنَ له الهُدَى. وقوله: ومن يُشاقِّ اللَّهَ. لِمَ فَكَّ / الإدغامَ في موضع، ولم يَفُكَّه في موضعٍ آخَر. وكنا نَعجَبُ منه ونستطرفُه، [٢٦٤] حتى وَصَل إلينا هذا الكتابُ فقلنا: وفوقَ كلِّ ذي عِلم عليم. اهـ.

---

(١) وقع في الأصل المطبوع: (وأنه لما أتى بهذه اللفظة دون تلك).

ولا يَخفى أن المسائلَ المذكورةَ من متعلّقاتِ العلم المسمَّى بعلم المتشابِه من القرآن. وهو علمٌ جليل الشأن، له اتصالٌ بعلم المناسبات. وقد أُلِّفَ فيه كثيرٌ من العلماء الأعلام فأجادوا، إلَّا إنه كغيره من العلوم قد تكلَّم فيه كثيرٌ ممن ليس لهم بَراعةٌ فيه، فخبطوا خَبْطَ عَشْواء، في ليلةٍ ظلماء إلَّا أنَّ ذلك لا يُؤثِّرُ في نفسِ العلمِ شيأً، ولا يَحُطُّ من قَدْرِه، ولا يُوجِبُ الإعراضَ عنه.

وشأنُ العالم المحقِّقِ الواقفِ على ذلك أن يُكثر سَوادَ المُحْسِنين فيه إن ساعده الحال، أو يُشيرَ إليهم ويَدُلَّ المسترشِدَ عليهم. والله الموفِّق.

المبحثُ الثالث

عِلمُ مناسباتِ القرآن: عِلمٌ يُعرَفُ منه عِلَلُ ترتيبِ أجزائهِ. وقد تصدَّى لبيان ذلك بعضُ المفسرين في تفاسيرهم، منهم العالمُ الربَّانيّ أبو الحسن عليٌّ التُّجيبِيُّ الحَرَالِّيُّ المَغْرِبيّ الصُّوفيّ نزيلُ حَمَاة من بلاد الشام، فإنه عُنِيَ في تفسيره بذكر المناسبات، وهو مما لا نظيرَ له في ذلك.

ومنهم العلامة ابن النَّقِيب الحنفي، فإنه تصدَّى في تفسيره إلى ذكر المناسبات، بالنسبة إلى الآياتِ لا جُمَلِها، وإلى القِصَصِ لا جميعِ آياتِها، وهو في نحو ستين مجلداً.

وقد أفرده بالتصنيف العلّامة أبو جعفر أحمد بن الزبير الثقفي الأندلسي، وسمَّى كتابه «البرهان في ترتيب سُوَر القرآن»، إلا أنه اقتَصَر فيه على ذكر المناسباتِ بين السُّوَر، ولم يتعرض فيه لذكر المناسباتِ بين الآيات. ذَكَرَ ذلك الحافظ برهان الدين إبراهيم البِقَاعيُّ في أول كتاب «نَظْم الدُّرر في تناسُبِ / الآياتِ والسُّوَر»، وهو أشهرُ كتاب في هذا العلم. [٢٦٥]

والقاعدةُ التي يُبنى عليها ما ذكره بعدَ ذلك حيث قال: قال شيخُنا الإمامُ المحقق أبو الفضل محمد بنُ العلَّامةِ القُدوةِ أبـي عبد الله محمد بنِ العلّامة القُدوةِ أبـي القاسم محمد المَشَذَّالي المغربـي البِجَائـي المالكي علّامة الزمان،

سَقَى الله عهده سحائبَ الرضوان. وأسكنه أعلى الجنان:

الأمرُ الكُلِّيُّ المفيدُ لعِرفانِ مناسباتِ الآيات في جميع القرآن، هو أنك تَنظُرُ الغرضَ الذي سِيقَتْ له السُّورة، وتَنظرُ ما يحتاجُ إليه ذلك الغرضُ من المقدمات، وتنظرُ إلى مراتبِ تلك المقدمات في القُربِ والبُعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما تستتبعُه من استشرافِ نَفْسِ السامع إلى الأحكامِ واللوازِم التابعةِ له، التي تقتضي البلاغةُ شِفاءَ الغَلِيل بدفع عَناءِ الاستشراف إلى الوقوف عليها.

فهذا هو الأمرُ الكلي المهيمنُ على حُكم الربطِ بين جميعِ أجزاء القرآن، فإذا فعلتَهُ تبيَّن لك إن شاء الله تعالى وَجْهُ النَّظْمِ مفصَّلاً بين كلِّ آيةٍ وآية، في كل سُورةٍ سُورة. والله الهادي. اهـ.

وممن عُنِيَ بأمر المناسبات الإمامُ الأوحدُ شرف الدين محمد بن عبد الله المُرْسِي[1]، فقد ذَكَر مترجموه أنَّ له تفسيراً قَصَد فيه ارتباطَ الآيِ بعضِها ببعض. والمرادُ بذلك تفسيرُهُ الكبير، وهو يزيدُ على عشرين جزءاً، وله تفسيرٌ أوسَطُ في عشرة أجزاء، وتفسيرٌ صغير في ثلاثة أجزاء.

تنبيه

ذكروا أنه ينبغي لمن أراد أن يَبحث في هذا العلم، أن يَعرف المقصودَ من كل سُورة، وأنَّ ذلك يُعرَفُ غالباً من اسمها، فإنَّ اسمَ كل سورة يدلُّ غالباً على المقصود منها.



---

(١) كان ميلادُه سنة ٥٦٩، ووفاته سنة ٦٥٥. تُوفِّي بين العَرِيش والزعقة وهو متوجهٌ إلى دمشق. (المؤلف).

فوائدُ شَتّى تتعلَّقُ بالمُناسَبَات

الفائدةُ الأُولى

[٢٦٦] / من المهم معرفةُ التناسُبِ بين فواتِحِ السُّوَر وخواتِمها. وقد أفرَدَ ذلك بالتأليف الحافظُ جلال الدين السيوطي في رسالة سماها «مَراصد المُطالع، في تناسُب المَقاطع والمَطالع».

وانظر إلى سُورة القَصَص كيف بُدِئتْ بأمرِ موسى ووَعْدِ أُمِّه بأن يُردَّ إليها، وقولِهِ: فَلَنْ أكونَ ظهيراً للمُجْرِمين. وخُروجِهِ من وطنه، وخُتِمَتْ بأمرِ النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بأن لا يكونَ ظهيراً للكافرين، وتسليتِهِ عن إخراجه من مكة ووَعْدِهِ بالعَوْدِ إليها.

وانظر إلى سُورةِ المؤمنون، فإنَّ فاتِحتَها: قد أَفلَح المؤمنون. وقد جاء في خاتمتها: إنه لا يُفلِحُ الكافرون. وانظر إلى سُورة صَ، فإنَّ فاتحتَها: صَ والقرآنِ ذي الذِّكْر. وقد جاء في خاتمتها: إنْ هُوَ إلَّا ذِكر للعالَمِين. وكما وقع التناسُبُ بين فاتحةِ كل سورة وخاتمتها، وقع التناسبُ بين فاتحة كل سورة وخاتمةِ ما قبلها.

قال بعض العلماء: إذا اعتَبرتَ افتتاحَ كل سورة، وجدتَه في غاية المناسبةِ لما خُتِمَتْ به السورةُ قبلَها. ثم هو يَخفى تارةً ويَظهر أخرى.

وذلك مِثلُ فاتحةِ سُورة البقرة. وهي: آلَمَ. ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه. هُدَىً للمتقين. فإنها مُناسِبَةٌ لما جاء في خاتمة ما قبلَها، وهو: آهْدِنا الصراط المستقيم. كأنهم لما سألوا الهدايةَ إلى الصراط المستقيم، قيل لهم: ذلك الصراط

الذي سألتم الهدايةَ إليه، هو ذلك الكتابُ. وهذا معنىً حسن يَظهَرُ فيه ارتباطُ سُورةِ البقرة بالفاتحة. ومِثلُ فاتحةِ سورة الأنعام. وهي: الحمدُ لله الذي خَلَق السمواتِ والأرضَ. فإنها / مُناسِبةٌ لخاتمةِ المائدة، وهي في فَصْلِ القضاء، [٢٦٧] وهو من مواضع الحمد، قال الله تعالى: وقُضِيَ بينهم بالحقِّ وقِيلَ الحمدُ لله رَبِّ العالمين. ومثلُ فاتحةِ سُورة الحديد، وهي سَبَّحَ لله ما في السمواتِ والأرض. فإنها مُناسبة لخاتمةِ سُورةِ الواقعة وهي: فسَبِّحْ باسم رَبِّكَ العظيم.

الفائدة الثانية

قال بعض العلماء: لترتيبِ وضع السُّوَر في المصحف أسبابٌ تُطلِعُ على أنه توقيفيّ، صادرٌ عن حكيم.

أحدُها بحسَبِ الحروف، كما في الحواميم.

الثاني لموافقةِ أولِ السورة لآخرِ ما قبلَها، كآخرِ الحمد في المعنى وأولِ البقرة.

الثالث للتوازنِ في اللفظ، كآخرِ تَبَّتْ وأولِ الإخلاصِ.

الرابع لمشابَهَةِ جملةِ السورةِ لجملةِ الأخرى، كالضُّحَى وألَمْ نشرح.

ومن لطائفِ سُورة الكوثر أنها كالمُقابَلةِ للتي قبلَها، لأن السابقةَ وَصَفَ اللّهُ تعالى فيها المنافقَ بثلاثةِ أمور: تركِ الصلاة، والرِّياءِ فيها، ومنعِ الزكاة. فذكَرَ فيها في مُقابَلةِ تركِ الصلاة: فصَلِّ. أي دُمْ على الصلاة. وفي مُقابَلة الرياء: لِرَبِّك. أي لرضاه لا للناس. وفي مقابَلةِ مَنْعِ الماعون: وانْحَرْ. وأراد به التصدُّقَ بلحم الأضاحي. وإنما وُضِعَتْ سُورةُ القَدْر عقبَ سُورة اقرأْ، لأن الهاءَ في إنَّا أنزلناهُ في ليلةِ القدر تعود إلى قولِهِ اقرأ.

الفائدة الثالثة

ذكروا أنه قد أَشكَل أمرُ المناسبة في مواضع. منها قولُه تعالى: يَسألونك عن الأهلة، قُلْ هي مَواقِيتُ للناسِ والحجِّ، ولَيْسَ البِرُّ بأن تأتُوا البُيوتَ / من [٢٦٨] ظهورها، ولكن البرَّ من اتَّقَى، وأتوا البيوت من أبوابها واتَّقُوا الله لعلكم

تفلحون. فقد يقال: أيُّ رابطٍ بين حُكم الأهلةِ وبين حُكم إتيانِ البيوتِ من ظهورها.

والجوابُ عن ذلك أنَّ ذِكرَ حُكمِ الأمرِ الثاني من باب الاستطراد، فإنه لما ذَكَر عن الأهلة أنها مواقيتُ للحجّ، وكــان هذا من أفعالهم في الحجِّ كما ثَبَت في سبب نزولها؛ ذُكِرَ معه من باب الزيادة في الجواب على ما في السؤال. وقد وقع نظيرُ ذلك في الحديث، فإن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم سُئل عن ماءِ البحر، فقال: هو الطَّهُورُ ماؤُه الحِلُّ مَيْتَتُه.

ومن ذلك قولُه تعالى في سورةِ النساء: إنَّ الله يـأمُرُكم أن تُؤدُّوا الأماناتِ إلى أهلها. فقد يقال: أيُّ رابطٍ بينه وبين ما قبلَه.

والجوابُ عن ذلك أنَّ ما قبلَه وهو قوله تعالى: ألم تَرَ إلى الذين أُوتُوا نصيباً من الكتاب يُؤمِنُون بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ. الآيات. قد نَزَلَ في كعب بن الأشرفِ ونحوِه من أحبارِ اليهود، فإنهم لما قَدِموا مكةَ وحرَّضوا المشركين على الأخذِ بثأرِهم يومَ بَدْر، سألهم المشركون: مَنْ أهدَى سبيلاً محمدٌ وأصحابُهُ أم نحنُ؟ فقالوا: أنتم، مع علمِهم بما في كتابهم من نعتِ النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم المنطبِق عليه، وأخذِ الميثاق عليهم أن يبينوهُ للناس، فكان ذلك أمانةً عندَهم يجبُ عليهم أداؤُها، وهم لم يؤدوها، فناسَبَ ذلك قولُهُ تعالى: إنَّ الله يأمُركم أن تؤدُّوا الأماناتِ إلى أهلها.

قال بعض العلماء: ولا يَرِدُ تأخرُ نزولِ آية الأماناتِ عن التي قبلَها بنحو ست سنين، لأنَّ الزمان إنما يُشتَرَطُ في سببِ النزول لا في المناسبة، لأنَّ المقصودَ منها وضعُ آيةٍ في موضعٍ يُناسبها، والآياتُ كلُّها كانت تنزِلُ على أسبابها، وكان النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يأمُرُ بوضعها في المواضع التي عَلِمَ من الله أنها مواضعُها.

تنبيه

[٢٦٩] / يَظهَرُ أنَّ أكثرَ ما استُشكِلَ من ذلك غيرُ مُشكِل، وإنما المُشكِلُ فيه عَدَّةُ

مُشْكِلاً، والتصدِّي للجوابِ عنه، فإن الإجابة عن غير المُشْكِل لا تخلو عن إشكال. والسبب في ذلك أنَّ كثيراً من السائلين قد اتَّسَعَتْ عندهم دائرةُ الخيالِ فصاروا يَرَوْنَ في كلٍّ ما عَرَض لهم إشكالاً. فينبغي الانتباهُ لذلك، فإنه يُفيد كثيراً. وهذا غيرُ خاص بهذا الأمر، بل هو شاملٌ لغيرِهِ من الأمور، والله الموفق.

الفائدة الرابعة

لا خلاف بين العلماء في وجودِ الوقفِ التامِّ في القرآن، وأنَّ أواخرَ السُّوَرِ من أبيَنِ مَواضِعه. وقد زعم بعضُ من خاض في غَمْرةِ المناسَباتِ أن لا وَقْفَ تامٌّ في القرآن، ولا على آخِرِ سُورةِ الناس، بل هي متصلةٌ مع كونِها آخِرَ القرآنِ بالفاتحةِ التي هي أوَّلُه، كاتصالِها بما قبلَها بل أشَدّ.

والذي دعاه إلى هذا القولِ الغريب، أنه تغلغل في هذا الأمر، فلاحَ له أنَّ بين الآياتِ من التناسُبِ ما يَجعلُ الارتباطَ بينهما شديداً، وأنَّ ذلك يقتضِي أن يكونَ الوقفُ هنالك غيرَ تامّ آلبَتَّةَ. وليس الأمرُ كذلك.

والوقفُ التامُّ هو الذي لا يتعلَّقُ بشيء مما بعدَه لا مِن جهةِ اللفظِ ولا من جهةِ المعنى. فيَحسُن الوقفُ عليه، والابتداءُ بما بعدَه. وأكثرُ ما يُوجَدُ عند رؤوس الآيِ غالباً، نحو: وأولئك هُم المُفلِحون. وقد يُوجَدُ في أثنائها نحوُ: لقد أضلَّني عن الذِّكْر بعدَ إذْ جاءني. هنا التمامُ لانقضاءِ كلام الظالم، ثم قال تعالى: وكان الشيطانُ للإنسان خَذُولاً.

ويُوجَدُ التامُّ عند آخِرِ كلِّ سُورة، وعندَ آخِرِ كلِّ قصة، وقَبْلَ ياءِ النداء، ونحوِ ذلك. وقد يتفاضَلُ التامُّ في التَّمَام، مثلُ الوقفِ على ـ جاءني ـ فيما سَبَق، فإنه / تام، والوقفُ على: خَذُولاً. أتمُّ لتعلقه به تعلقاً خفياً، ولأنه آخِرُ الآية. [٢٧٠]

وقد سَمَّى بعضُهم هذا النوعَ وهو التامُّ الذي يليه ما هو أتَمُّ منه: بالشبيهِ بالتام. وقد جَعَل بعضهم علامةَ التامِّ التاءَ المفردة. وهي ت، وعلامةَ الأتم لفظَ أتَمّ.

وغيرُ التام هو الذي يتعلَّقُ بما بعدَه، سواءٌ كان التعلُّقُ من جهةِ اللفظ، أو من جهةِ المعنى. وهو ثلاثةُ أقسام: كافٍ، وحَسَنٌ، وقَبِيحٌ.

فالوقفُ الكافي هو الذي يتعلَّقُ بما بعدَه تعلُّقاً لا يَمنع من حُسنِ الوقفِ عليه، ولا مِن حُسنِ الابتداءِ بما بعدَه، والفَرْقُ بينه وبين التامِّ أنَّ التامَّ لا يتعلَّقُ بما بعدَه أصلاً، وهذا يتعلَّقُ بما بعدَهُ من جهةِ المعنى فقط.

وسُمِّي بالكافي للاكتفاءِ به. ويكونُ في رؤوس الآيِ وغيرِها، نحوُ: ومِمَّا رزقناهم يُنفقون. ونحوُ: أولئك على هُدًى مِن رَبِّهم. وكذلك: يُخادِعُون اللَّهَ والذينَ آمَنُوا. وكذا: إلَّا أنْفُسَهم. وكذا: إنَّما نحنُ مُصْلِحون. فإنَّ هذا كله كلامٌ مفهوم، والذي بعدَه كلامٌ مستَغْنٍ عما قبلَهُ لفظاً وإن اتصل به معنى.

وقد يتفاضَلُ الكافي في الكفايةِ، كما يتفاضَلُ التامُّ في التمام. نحوُ: في قُلوبِهم مَرَضٌ. كاف. فزادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً. أكْفَى منه. بِمَا كانوا يَكذِبون. أكْفَى منهما، وهو هنا وقفٌ تامٌّ. وعلامةُ الوقف الكافي: الكافُ المفردة. وهي هذه: كـــ .

والوقفُ الحَسَنُ هو الذي يتعلَّقُ بما بعدَه تعلُّقاً لا يَمنعُ من حُسنِ الوقفِ عليه، ولكن يَمنعُ من حُسنِ الابتداء بما بعدَه.

وسُمِّيَ بالحَسَن لِحُسنِ الوقفِ عليه. ويسمَّى أيضاً بالصَّالح لِصُلوح الوقفِ عليه. وذلك نحو الوقف على: الحمدُ لله. فإنه حَسَن، ولكن لا يَحسُنُ الابتداءُ بما بعده، فلا بدَّ من إعادةِ ما قبلَه كلِّهِ أو بعضِه، ليتَّسِقَ بذلك الكلامُ. ونحوُ الوقفِ على: رَبِّ العالمين. فإنه حَسَن، ولكن لا يَحسُنُ الابتداءُ بما بعدَه إلَّا عند من استَحبَّ الوقفَ على رؤوسِ الآي مطلقاً، وهي مسألةٌ مختلَفٌ فيها.

[٢٧١] فذهب بعض العلماء إلى استحباب / الوقف على رؤوسِ الآيِ مطلقاً، سواءٌ تعلَّقَتْ بما بعدَها أم لا، وبَنَوْا هذا الأمرَ على حديثٍ يُروَى في ذلك(١).

---

(١) تقدم نصُّه في ص ١٨٢ وص ٢١٢. وسيأتي قريباً ص ٣٠٨.

ويَرِدُ على هؤلاء مثـلُ: فويلٌ للمصلين. الذين هم عن صلاتهم ساهون. فإنه لا يمكن أن يقال بجواز الوقف فيه على المصلين، وإن كان آخِرَ آية، لإبهامِهِ خلافَ المرادِ من ذلك.

وذهب أكثرُ أربابِ الوقوفِ كالسَّجَاوَنْدِيّ وغيرِه، إلى أنَّ رؤوسَ الآيِ وغيرَها في حُكم واحدٍ، من جهةِ تعلُّق ما بعدَهُ بما قبلَه وعدَم تعلقِه، ولذلك كتبوا: لا. ونحوَها عند رؤوسِ الآيِ كما كتبوها عندَ غيرِها، إلا أنَّه لا خلافَ بينهم في أنَّ الوقفَ على رؤوسِ الآيِ إن لم يُوجَد مانعَ من ذلـك أولَى، وذلك لأنَّ مبنَى الفواصلِ على الوقف، فلا يُترَكُ ذلك إلَّا لمانع.

وقد حَمَلَ بعضُهم الحديثَ الواردَ في ذلك على بيانِ الجواز، وعلى تعليمِ الفواصل. وهذا الحديثُ هو ما أخرجه الترمذي عن أم سَلَمة أنها قالت: كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يُقَطِّعُ قراءَتَهُ، يقول: الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمين. ثم يقف. الرحمن الرحيم. ثم يقف. اهـ.

وقد ذكرنا في الفصل العاشر أنه حديثٌ غريبٌ غيرُ متصل الإسناد.

وحمل بعضُهم الوقفَ في الحديثِ المذكور، على السكتِ فقال: إنه يجوزُ فـي رؤوسِ الآيِ مطلقاً حالةَ الوصل، لقصدِ البيان.

والسَّكْتُ أن يُوقَفَ وقفةٌ خفيفة من غير تنفس؛ وهو عندهم مقيَّدٌ بالسماعِ والنقلِ على الصحيح، فلا يجوز إلَّا فيما صَحَّتْ به الرواية، لمعنى مقصودٍ بذاته. وقد وقع لحفصٍ سَكْتَتَان: إحداهما على: ولم يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً. في الكهف، لئلا يُتوهَّمُ أنَّ قيِّماً صفةٌ لِعِوَجاً. وثانيهما على: مَنْ بعَثَنا مِن مَرْقَدِنا. في يسّ، لئلا يُتوهَّم أنَّ: هذا. إشارةٌ إلى مرقدِنا.

وعلامةُ الوقفِ الحَسَنِ الحاءُ المفردة. وهي هذه: ح. ومن سَمَّاه بالوقفِ الصالح جَعَل علامتَهُ الصادَ المفردة وهي هذه: ص.

/ والوقفُ القبيحُ هو الذي يتعلَّقُ بما بعدَه تعلقاً يَمنعُ من حُسنِ الوقف

عليه، ومن حُسنِ الابتداء بما بعدَه، وهو الوقفُ على ما لا يُفهَمُ منه المرادُ، أو يُفهَمُ منه خلافُ المراد. وذلك نحوُ الوقفِ على: الحَمْدُ. لعدم فهم المرادِ منه. ونحو الوقفِ على: إنما يَستَجِيبُ الذين يَسمعونَ والمَوْتَى. لإيهامِهِ أنَّ الموتَى يَستجيبونَ مع الذين يَسمعون، فلا بُدَّ من وصلِ الموتَى بقوله: يَبعثُهم اللّهُ.

ومن القبيح أن يَقِفَ على وما لِي. ثم يَبتدىءَ بما بعدَهُ. وهو: لا أعبُدُ الذي فَطَرني. ولا يسوغُ للقارى أن يقف على مثلِ ذلك إلاَّ اضطراراً بسببِ انقطاعِ النَّفَس، فإذا وقع له ذلك وأرادَ أن يَبتدىء ابتداً بمستقلٍّ بالمعنى، وافٍ بالمقصود، لأنَّ الابتداءَ لا يكون إلا اختيارياً، لأنه ليس كالوقفِ قد تدعو إليه الضرورة.

وينقسمُ الابتداءُ مثلَ الوقف إلى أربعةِ أقسامٍ: ابتداءٌ تام. وابتداءٌ كاف. وابتداءٌ حَسَن. وابتداءٌ قبيح.

هذا هو الطريقُ المشهورُ في أمر الوقفِ والابتداءِ بين الناس قديماً. وقد سَلَكَ السَّجَاوَنْدِيُّ في ذلك طريقاً آخَرَ، فقَسَمَ الوقفَ إلى خمسةِ أقسام، وهي اللازِمُ، والمطلَقُ، والجائزُ، والمجوَّز لوجه؛ والمرخَّصُ فيه للضرورة. وجَعَلَ لكل قسم علامةً تُكتَبُ بالمِداد الأحمر، وتُوضَعُ فوقَ موضِعها. وقد شاعَ طريقُهُ في جُلِّ البلاد المَشْرِقية، وجرى أكثرُ كَتَبَةِ المصاحف عليها. وقد رأينا أن نذكُرَ ذلك هنا.

طريقُ الإمام السَّجَاوَنْدِي في الوقف

الوقفُ اللازمُ عنده هو ما قد يُوهِمُ خلافَ المراد إذا وُصِلَ بما بعدَه. وذلك نحو قوله تعالى في صفةِ المنافقين: وما هُمْ بمؤمنين. فإنه إذا وُصِلَ بقوله: يخادعون الله والذين آمنوا. قد يُتوهَّمُ أنَّ هذه الجملةَ صفةٌ لقوله: بمؤمنين. فينتفي بذلك الخِداعُ عنهم ويَثْبُتُ لهم الإيمان خالصاً عن الخداع،

كما تقول: ما هو / بمؤمنٍ مُخادِع. والمرادُ من الآية نفيُ الإيمانِ عنهم، وإثباتُ الخداع لهم. [٢٧٣]

ونحوُ قوله تعالى: ولا يَحزُنكَ قولُهم. فإنه إذا وُصِلَ بقوله: إنا نَعلَمُ ما يُسرُّون وما يُعلنون. فإنه قد يُتوهَّمُ أنَّ هذا مقولٌ لهم، وليس كذلك، بل هو جملةٌ مستأنفة، وردَتْ تسليةً للنبـي صلَّى الله عليه وسلَّم عما قالوه في حقِّه أو في حقِ القرآنِ مما لا ينبغي أن يقال. وعلامةُ الوقفِ اللازم: الميمُ.

والوقفُ المطلَقُ هو ما يَحسُنُ الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعدَه. وذلك في مثلِ ما إذا كان بعدَه الاسمُ المبتدَأُ به نحوُ: اللَّهُ يَجتبِي إليه مَن يشاء. أو الفعلُ المستأنَفُ المقرونُ بالسين، نحوُ: سيقولُ السفهاءُ مِن الناس. أو النفيُ نحوُ: لا إكراهَ في الدِّيْن. أو نحوُ ذلك، ما لم يكن مقولاً لقولٍ سابق، وعلامةُ الوقفِ المطلق: الطاء.

والوقفُ الجائزُ هو مايَتساوَى فيه أمرُ الوصلِ والفصل، وذلك مثلُ الوقف على آمَنُوا في قوله تعالى: يُخادِعُونَ اللَّهَ والذين آمنوا، وما يَخْدَعون إلَّا أنفسَهم، وما يَشعُرون. وكذلك الوقفُ على: أنفُسَهم. إلَّا أنَّ الوصلَ فيه أَولَى من وجهٍ آخر وهو قربُهُ من الفاصلة، وهي: وما يَشعُرون. ليكون الوقفُ عليها، فإن الوقفَ عليها أرجَحُ من وجهين: أحدُهما كونُها فاصلة، وثانيهما كونُ الوقفِ عليها هنا تاماً. وعلامَةُ الوقفِ الجائزِ: الجيمُ.

والوقفُ المجوَّزُ لوجهٍ عنده: هو ما كان فيه الوصلُ أولَى من الوقف. وذلك نحو: أولئك الذين اشتَرَوْا الحياةَ الدُّنْيَا بالآخِرة، فإن الفاءَ في قوله بعدَه: فلا يُخفَّفُ عنهم العذابُ. تقتضِي الوصلَ لإشعارِها بالسبب ومجيءُ الفعلِ على هذه الهيئةِ يجعلُ للفصلِ وجهاً، وعلامةُ الوقفِ المجوَّز: الزايُ.

والوقفُ المرخَّصُ فيه للضرورة: هو ما لا يَستغنِي ما بعدَه عما قبلَه، إلا أنه يكونُ مفهوماً في الجملة، فيُرخَّصُ الوقفُ فيه، لطولِ الكلام، أو لانقطاعِ

النَّفَس، غيرَ أنه إذا وُقِفَ عليه ابتُدِىءَ بما بعدَه من غيرِ عَوْدٍ إلى ما قبلَه، وذلك نحوُ قوله تعالى: والسَّماءَ بِناءً. / فإنَّ ما بعدَهُ وهو: وأَنزَل من السماءِ ماءً. وإن كان غيرَ مستقلٍ لوجودِ ضميرٍ فيه يعودُ إلى ماقبلَه، إلا أنه جملةٌ مفهومة. ونحوُ كلٍّ مِن فواصِلِ: قد أفلَحَ المؤمنون ـ إلى قوله ـ هم فيها خالدون. وعلامَةُ الوقفِ المرخَّصِ فيه: الصادُ [٢٧٤]

وأما الوقفُ القبيح فهو الوقفُ في موضع لم يَتم فيه الكلامُ. وذلك كالوقفِ على الشرطِ دونَ جزائِه، وعلى المبتدأ دونَ خبرِه، ونحوِ ذلك. وعلامتُهُ: لا. وعلامةُ الآية دائرةٌ صغيرة هكذا: ○.

وقد عُلِمَ بما ذُكِرَ أنَّ السَّجَاوَنْدِيَّ لم يَجعل للوقف التامِّ والكافي اسماً ولا وَسْماً، وإنما أدخلَهُما في الأقسامِ المذكورة، إلا أنه لا ينبغي أن يُغفَلَ أمرُهما. وقد ذَكَر في كتابه في الوقفِ والابتداءِ: مواقعَ الفصلِ والوصل في جميع القرآن، مع عِلَلِ ذلك.

وقد أورد بعضُ المفسرين جميعَ ما ذَكَرَ في تفسيرِه، وقال في ذلك: وإنما التزمنا إيرادَ هذه الوقوفِ لدقةِ مسلكِها، وبلوغِها في الغموضِ إلى حيثُ قَصَرُوا البلاغةَ على معرفةِ الفصلِ والوصلِ. إلّا أنَّ ذلك بحسَب الصِّياغة. وما نحن فيه بطريقِ الصناعة. وكلٌّ منهما تابع لارتباطِ المعنى بالمعنى، وانفصالِهِ عنه بالكلِّ أو بالبعض. وسيُتلَى عليك تفاصيلُها، وبالله التوفيق.

نَمُوذَجٌ من ذلك في الفاتحة

العالمين ـ لا ـ لاتصالِ الصفةِ بالموصوف ـ الرحيم ـ لا ـ لذلك ـ الدِّيْن ـ ط ـ للعدول عن الغَيْبة إلى الخِطاب ـ نستعين ـ ط ـ للابتداءِ بالدعاء المستقيم ـ لا ـ لاتصالِ البدلِ بالمبدَل منه ـ أنعمتَ عليهم ـ لا ـ لاتصالِ البدلِ بالمبدَلِ منه، أو الصفةِ بالموصوف ـ الضَّالين ـ ○ .

وقد أَلَّفَ في الوقفِ والابتداءِ كثيرٌ من العلماء الأعلام، منهم أحمدُ بن يحيى المعروفُ بثَعْلَب، وأبو جعفر النَّحَّاسُ. وأبو بكر محمدُ بن القاسم

الأنباريّ، وأبو سعيد الحسَنُ / السِّيرَافي، وأبو عَمْرو عثمانُ الدَّانِيّ، والعُمَاني، [٢٧٥]
وأبو عبد السلام محمدُ الزَّواوِيّ، وغيرُهم.

وأوَّلُ من أَلَّفَ فيه محمدُ بن الحسن الرُّؤَاسِيّ، ابنُ أخي مُعاذٍ الهَرَّاء. وقيل له: الرُّؤَاسي لأنه كان كبيرَ الرأس، وكان رجلًا صالحاً، وقد أخذَ عنه الكسائي والفراء، وهو أولُ من وَضَعَ من الكوفيين كتاباً في النحو.

وقد رُوِي عنه أنه قال: بَعَثَ الخليلُ إليَّ يطلب كتابي، فبعثتُهُ إليه، فقرأه. وقد نَقَل عنه سيبويه، فكلُّ ما في «كتاب» سيبويه من قولِهِ: (وقال الكوفيُّ)، فإنما عَنَى به الرُّؤاسيَّ هذا. ويقال لكتابه هذا: الفَيْصَل. وله من الكتب كتابُ «معاني القرآن»، «كتابُ التصغير»، «كتابُ الوقفِ والابتداءِ الكبير»، «كتابُ الوقف والابتداء الصغير».

وذكره أبو عَمْرو الدَّاني في طبقاتِ القُرَّاء، وقال: رَوَى الحروفَ، عن أبي عَمْرو، وهو معدود في المُقِلِّين عنه، وسَمِعَ الأعمش، وهو من جملةِ الكوفيين، وله اختيارٌ في القراءة. وقال الزُّبَيْدِيُّ: كان أستاذَ أهلِ الكوفة في النحو، وأخَذَ، عن عيسى بن عُمَر.

تنبيهات خمسة

التنبيه الأولُ: كان كُتَّاب المصاحف يَفصِلون بين كل آيتين بثلاث نُقَطٍ توضع بينهما، وكان كُتَّابُ الحديثِ يَفصِلون بين كل حديثين بدارةٍ توضع بينهما. وكان بعضُهم يجعلُ بقية السطر إن لم تقع الدارة في آخره خالياً من الكتابة، ليكون ذلك البياضُ مؤكِّداً للفصلِ بينهما.

وأما كُتَّابُ كتب الأدبِ ونحوِها، فقد اختلفت مناهِجُهم في الفصلِ بين الكلامين، وكان بعضُهم يقتصِرُ على جعلِ بياضٍ بينهما، فإنَّ البياض من جملةِ علائم الفَصْل إلا أنَّ منهم من يجعلُ مقدارَ البياض في جميع المواضع واحداً، ومنهم من يجعلُه مختلِفاً باختلافِ المواضع، مُراعياً فيها ما يقتضِيه

أمرُها. وقد أشار إلى ذلك ابنُ السِّيْد في «الاقتضاب» حيث قال:

والفَصلُ إنما يكونُ بعد تمام الكلام الذي ابتُدِىءَ به واستئنافِ كلامٍ غيرِه. وسعَةُ الفصولِ وضِيقُها على مقدارِ تناسُبِ الكلام. فإن كان القولُ / المستأنَفُ مُشاكِلاً للقولِ الأول، أو متعلِّقاً بمعنى منه، جُعِلَ الفصلُ صغيراً، [٢٧٦] وإن كان مُبايناً له بالكليةِ جُعِلَ الفصلُ أكبرَ من ذلك. فأمَّا الفصلُ قبلَ تمام القولِ فهو من أعيَبِ العيوب على الكاتبِ والوَرَّاقِ جميعاً. وتَرْكُ الفصولِ عند تمام الكلام عيبٌ أيضاً، إلَّا أنه دُونَ الأول.

وقد أورد صاحبُ «الصناعتين» كثيراً مما قِيلَ في الفصلِ والوصلِ، وقد رأيتُ أن أُورِدَ من ذلك شيأ، ليَعلمَ المُعْرِضون عن مُراعاتِهما ما كان لهما قديماً من حُسنِ الرعاية، قال:

قيل للفارسي: ما البلاغةُ؟ فقال: معرفةُ الفَصْلِ من الوصل.

وقال المأمون لبعضهم: من أبلَغُ الناس؟ فقال: من قَرَّبَ الأمرَ البعيدَ المتناوَل الصعبَ الدَّرك، بالألفاظِ اليسيرة، فقال: ما عَدَل سهمُك عن الغَرَض، ولكنَّ البليغَ من كان كلامُهُ في مقدارِ حاجته، ولا يُجيل الفِكر في اجتلابِ ما صَعُبَ إليه من الألفاظ، ولا يُكرِهُ المعانيَ على إنزالها في غير مَنازِلها، ولا يتعمَّدُ الغريبَ الوَحْشيَّ، ولا الساقطَ السُّوقيَّ. وإنَّ البلاغةَ إذا اعتزلَتْها المعرفةُ بمواضع الفَصْلِ والوصلِ كانت كاللآلىء بلا نِظام.

وكان أكثَمُ بنُ صَيْفيّ إذا كاتبَ ملوكَ الجاهلية يقول لكُتَّابه: آفصِلوا بين منقضي كلِّ معنى، وصِلوا إذا كان الكلامُ معجوناً بعضُه ببعض.

وكان الحارثُ بن شِمْر الغَسَّاني يقول لكاتبه المرقِّش: إذا نَزَع بك الكلامُ إلى الابتداءِ بمعنى غيرِ ما أنت فيه، فافصِل بينه وبين تبيعتِه من الألفاظ، فإنك إن مَذَقْتَ ألفاظكَ بغيرِ ما يَحسُنُ أن تمذقَ به، نَفَرَتْ القلوبُ عن وعيه، وملَّتْهُ الأسماع، واستثقلته الرُّواة.

وكان صالحُ بنُ عبد الرحمن التميميُّ الكاتبُ يفصِل بين الآياتِ كلِّها وبين

تَبِيعتِها من الكتاب كيف وقعَتْ.

وفصَل المأمونُ عندَ حَتَّى كيف وقعَتْ، وأمَر كُتَّابَه بذلك، وكان يأمُرُ كُتَّابَهُ بالفصلِ بين بَلْ، وبَلَى، ولَيْسَ. وقال المأمون: ما أتفحصُ من رجلٍ شيأً كتفحُّصِي عن الوصلِ والفصلِ في كتابه. وأَمْرُ / الفَصْلِ والوصلِ في الكلامِ والكتابةِ أمرٌ ذو بال. [٢٧٧]

التنبيهُ الثاني: ينبغي للقارىء أن يُراعِيَ أمرَ المَدَّة في الوقف، فإذا وقف في موضع يكونُ الارتباطُ فيه بين الكلامينِ ضعيفاً، وقَفَ فيه كثيراً، وإذا وَقَفَ في موضع يكونُ الارتباطُ فيه أقوَى من ذلك، وَقَفَ فيه أقلَّ. ولا يزالُ الأمرُ كذلك إلى أن يصيرَ الوقفُ فيه من قَبِيلِ السَّكْت، وهو أمرٌ مُهِمٌّ جداً يُحتاجُ فيه إلى رياضةٍ شديدة في أول الأمر.

وقد أدركنا أُناساً من القُرَّاءِ كانوا يُحسِنون ذلك، وكانوا قد تلقَّوْه عمن قبلَهم، وهم مع ذلك كانوا واقفين على معاني الكتابِ العزيز، وكان للناس وَلُوعٌ بسماعِ حُسنِ قراءتِهم. وكان كثيرٌ من السامعين يفهمون معانيَ أكثرِ ما تُـلِـيَ عليهم بسبب حُسنِ أدائِهم، فحيَّا اللّٰهُ من أحيَا فَنَّ القراءاتِ وما يتعلَّق بها، وأعاده إلى ما كان عليه في العهدِ الأول.

التنبيه الثالثُ: يُغتَفَرُ في طُولِ الفواصلِ والقِصَص والجُمَلِ المعترضةِ ونحوِ ذلك ما لا يُغتَفَرُ في غيرِه، فربما أُجيز الوقفُ والابتداءُ لبعض ما ذُكِر، ولولا ذلك لم يَجُز. وهذا هو الذي يُسمِّيه السَّجَاوَنْدِي: المرخَّصَ فيه للضرورة.

وذلك نحوُ الوقفِ على: المغربِ في آيةِ: ليس البِرَّ أَنْ تُولّوا وجوهَكم قِبَلَ المَشْرِق والمَغْرِب. وعلى: النَّبِيِّين. وعلى: وآتَى الزكاةَ. وعلى: عاهَدُوا.

ونحوُ الوقف على فواصِل: والشمسِ وضُحَاها ـ إلى ـ قَدْ أفلَحَ مَنْ زَكَّاها.

فإن لم تَطُل الفواصِلُ لم يَحسُن ذلك وإن لم يكُن ثَمَّ تعلُّقٌ لفظِي، ومن

ثمَّ لم يذكروا الوقفَ على: وآتَيْنا عِيسَى ابنَ مريمَ البينات. لقُربِ الوقفِ على: القُدُس. وعلى: بالرُّسُل. ولم يَذكروا الوقفَ على: قلِ اللَّهمَّ مالِكَ المُلكِ. لقُربِ الوقفِ على قوله: تُؤتي المُلْكَ مَن تشاء. ولم يَذكُر كثيرٌ منهم الوقفَ عليه لقُربِه مِن: وتَنزِعُ المُلْكَ ممن تَشاء. ولم يُجِز كثيرٌ منهم الوقفَ على: وتُعِزُّ مَنْ تشاء. لقُربِه من: وتُـذِلُّ مَنْ تشاء. مع وجودِ / الازدواج بين الجملتين. وهو [٢٧٨] وحدَهُ كافٍ في تأكيدِ الوصل. ومن ثَمَّ قالوا: إنه ينبغي الوصلُ في نحو: مَنْ عَمِلَ صالحاً فَلِنَفسِهِ ومَنْ أساءَ فعليها. وذلك لوجود الازدواج فيه.

التنبيهُ الرابعُ: أورد الحافظُ ابنُ الجَزري في «النشر» في مبحث الوقفِ والابتداء عَشْرَ تنبيهاتٍ مهمة، قال في الرابع منها: قولُ أئمة الوقف: لا يُوقَفُ على كذا. معناهُ أنه لا يُبتدأُ بما بعدَه، إذ كلُّ ما أجازوا الوقفَ عليه أجازوا الابتداء بما بعده.

وقد أكثر السَّجَاوَنْدي من هذا القسم وبالَغَ في كتابة: لا، والمعنى عنده لا تقِف. وكثيرٌ منه يجوزُ الابتداءُ بما بعدُه. وأكثرُهُ يجوزُ الوقفُ عليه.

وقد توهَّم من لا معرفَة له من مقلِّدي السَّجَاوَنْدِي أنَّ مَنْعَهُ من الوقفِ على ذلك، يقتضِي أنَّ الوقفَ عليه قبيح، أيْ: لا يَحسُن الوقفُ عليه، ولا الابتداءُ بما بعدَه. فصاروا إذا اضطرَّهم ضيقُ النَّفس يتركون الوقفَ على الحَسَنِ الجائز، ويتعمَّدون الوقفَ على القبيح الممنوع.

فتراهم يقولون: صِراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم. غير. ثُمَّ يبتدئون ويقولون: غيرِ المغضوبِ عليهم. ويقولون: هُدًى للمتقين. الذين. ثُمَّ يَبتدئون ويقولون: الذين يُؤمِنون بالغَيْب؛ فيتركون الوقفَ على: عليهم وعلى: المتقين. الجائزينِ قطعاً، ويقفون على غير. والذين. اللَّذينِ يقبُحُ تعمُّدُ الوقفِ عليهما بالإجماع، لأن الأولَ مضاف، والثانيَ موصول. وكلاهُما ممنوعٌ تعمُّد الوقفِ عليه. وحُجَّتُهم في ذلك قولُ السجاوندي: لا.

قلتُ: ليت شِعري إذ منَعَ الوقفَ عليه هل أجاز الوقفَ على غير.

أو الذين؟ فليُعلَمْ أنَّ مرادَ السجاوندي بقوله: لا، أي: لا يُوقَفُ عليه، على أن يُبتدَأَ بما بعدَه، كغيرِهِ من الأوقاف.

ثم ذَكَر بعضَ وقوف انتقدها عليه، ثم قال: ومِثْلُ ذلك كثيرٌ في وقوفِ السَّجاوندي، فلا يُغترَّ بكلٍّ ما فيه، بل يُتَّبَعُ فيه الأصوَبُ، ويُختار منه الأقرب.

التنبيهُ الخامسُ: كلُّ كلمةٍ تعلَّقت بما بعدَها، وكان ما بعدَها من تمامِها: لا / يوقف عليها. ومن ثَمَّ قالوا: لا يجوزُ الوقفُ على المضافِ دون المضافِ إليه، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على الفعلِ دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، إلى غير ذلك. [٢٧٩]

فإن اضطُرَّ القارئُ إلى الوقفِ على ذلك لانقطاع النَّفَس، عاد إلى الكلمةِ التي وقَفَ عليها إن حَسُنَ الابتداء بها، أو إلى ما قبلَها، وذلك نحو قوله تعالى: وما لِيَ لا أعبُدُ الذي فَطَرَني. ونحوُ قوله تعالى: وقال الكافِرون هذا ساحِرٌ كذَّاب. أجعَلَ الآلِهةَ إلٰهاً واحداً إنَّ هذا لشَيءٌ عُجَاب.

فإنه إذا وَقَفَ على مالي أو على الكافرون، لم يَجُز له أن يَبتدىء بما بعدَه، بل يجبُ عليه أن يبتدىءَ بما لي في الأول. ويُقال: الكافرون في الثاني. وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل الفن. وهو أمر ظاهر.

وقد خالف في ذلك بعضُ من لم يُمعن النظرَ، وظَنَّ أن القُرَّاء قالوا بذلك مجازفةً! فزعَمَ أن الوقفَ قبلَ تمام الكلام جائز مطلقاً؛ وأنَّ الواقف إذا وَقَفَ في موضع أيِّ موضع كان، ابتَدأ بما بعدَه، ولم يَلزمه الرجوعُ إلى ما قبلَهُ في حالٍ من الأحوال. وبَنَى ذلك على أنَّ المواقفَ التي يَذكُرها القراءُ ليست مرويةً عن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، وأنَّهم إنما ذكروها لتعليم الطلبةِ المعانيَ، حتى إذا عَلِموها وقَفُوا حيث شاؤوا، وأنَّ الرجوعَ إلى ما قَبْلُ لا دليلَ لهم عليه، إلَّا أنه مع ذلك رَأى أنَّ الأولَى الوقفُ على التمام، كراهيَةَ الخروج عنهم. اهـ.

إنما نبَّهنا على ذلك، لئلا يَراه راءٍ فيَظنَّ أنه قولٌ نشأ عن تدبُّر، فيغترَّ به

ويصيرَ من الواقِفِينَ في المواضع التي لا يجوزُ الوقفُ عليها، والمبتدِئينَ بالمواضع التي لا يجوزُ الابتداءُ بها، وهي كثيرة جداً. وهذا من أعظم الزلّات، وهي تعد من القواصِمِ، فانتبِه لذلك ولما شاكَلَه.

وأما الوقفُ على المعطوفِ عليه دون المعطوف، وعلى الموصوفِ دون / الصفة، فإنه لا يُمنَعُ على الإطلاق، بل يجوزُ في بعض المواضع، لا سيما إن وقع شيءٌ من ذلك في رُؤوس الآي. [٢٨٠]

وأما الوقفُ على المستثنَى منه دون المستثنى، فممنوعٌ إن كان الاستثناءُ متصلاً، وإن كان منقطعاً، ففيه ثلاثةُ أقوال:

الجوازُ مطلقاً، لأنه في معنى مبتدإٍ حُذِفَ خبرُه للدلالة عليه.

والمنعُ مطلقاً لاحتياجِه إلى ما قبلَه لفظاً ومعنىً. أمَّا لفظاً، فلأنه لم يُعهَد استعمال إلا وما في معناها إلا متصلةً بما قبلَها. وأمَّا معنىً فلأنّ ما قبلَها مشعِرٌ بتمام الكلام في المعنى، إذ قولُك: ما في الدار أَحَدٌ. هو الذي صَحَّح أن تقولَ بعدَه إلا الفَرَسُ. فلو قلتَ: إلا الفَرَس، على انفرادِه كان خَطأً.

والقولُ الثالثُ: الجوازُ إن صُرِّح بالخبر لاستقلالِ الجملة واستغنائِها عما قبلَها. والمنعُ إن لم يُصرَّح به، لافتقارها إليه.

ومباحثُ الوقفِ والابتداءِ كثيرةٌ جداً. وقد ذَكَرنَا قسماً منها في «تدريب اللسان على تجويد البيان»؛ إلاّ أنَّ من عَرَف ما تُبنَى عليه سَهُلَ عليه الخطبُ في ذلك. والذي تُبنَى عليه هو عِلمُ النحوِ والمَعاني والبَيانِ والقراءاتِ والتفسيرِ. والله الموفق.

وقد رأينا أن نختِمَ الكلامَ هنا حامدين لله سبحانه على جزيلِ نعمائه، مصلين على خاتم أنبيائِه، وعلى آله وصحبه.

قال مؤلِّفُه طاهرُ بنُ صالح بنِ أحمد الجزائريُّ وفَّقه الله تعالى لما يُحبُّ ويَرضَى: وكان الفراغُ من تأليفِه في شَهْرِ جُمَادَى الأولى سنةَ خمسٍ وثلاثين وثلاثِ مئة وألف. وذلك في مدينة مِصر القاهرة لا زالَتْ عامرة

***

يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الفتاح بن محمد أبو غدة ــ تاب الله عليه وغَفَر له ولمشايخه ولوالديه ــ: فرَغتُ من خدمة هذا الكتاب والاعتناءِ به في ١٢ من شوال عام ١٤١٠ بمدينة الرياض، راجياً من الله تعالى أن يَنفع به كلَّ مستفيد، وأن يَتقبَّلَهُ عملاً صالحاً في خدمة القرآن الكريم وعلومه، وتمَّ الفراغ من طبعه في شعبان سنة ١٤١٢، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمدُ لله رب العالمين.

المحتوى

ملاحظة: لم أصْنَع محتوى للآيات القرآنية، لأنها ذُكِرَتْ من وجهة زمن نزولها، وعناوينُ المباحث تضمنت الدلالة عليها في ذلك، ولم أصنع محتوى للمصادر لدخولها في محتوى (الكتب ومؤلفوها). وحرف (ت) بعد الرقم يشير إلى أن الإحالة في ذاك الرقم الذي قبلَهُ فقط: للتعليق، وحرف (ت) بآخر الجملة العنوانية يشير إلى أن ما قبله وارد في التعليق أيضاً.

١ ـ الأحاديث النبوية

الصفحة

***

٢ ـ الآثار

الصفحة

***

٣ ـ الأشعار

المُقنَّع الكِنْدِي:

وإنَّ الذي بيني وبين بني أبـي   وبين بني عَمِّي لَمختلِفٌ جِدّا

إذا أكلوا لَحْمِي وَفَرْتُ لحومَهُم   وإن هَدَموا مَجْدِي بنَيْتُ لهم مَجْدا   ٢٦٥

دَعانيَ من نَجْدٍ فإنَّ سنِينهُ   لَعِبْنَ بِنَا شيباً وشيَّبْنَنا مُرْداً   ١٧٣

طَرَفة بن العبد:

لَعَمْرُكَ إن الموتَ ما أخطأ الفَتَى   لكالطِّوَلِ المُرْخَى وثِنْيَاه باليدِ   ٢٨٩

وكم قَدْرٍ ثم غَفْرٍ عدَّلَ السَّيْرَ باقِي الأَثَر   ٢٥٩

ابن الحَصَّار:

وليس كلُّ خلافٍ جاء معتَبَراً   إلَّا خِلافٌ له حَظٌّ من النَّظَرِ   ٣٨

والنَّجْمُ تَسْتَصغِرُ الأبصارُ صُورَتَهُ   والذَّنْبُ للطَّرْفِ لا للنَّجْمِ في الصِّغَرِ   ٢٩٤

الشاطبـي:

وليست رؤوسُ الآي خافيةً على   ذَكِيٍّ بها يَهْتَمُّ في غالبِ الأمْرِ   ٢٠٣

فمكارِمٌ أوليتَها متبرِّعاً   وجَرائمٌ ألغيتَها متورِّعا   ٢٥٢

سَرِيعٌ إلى ابن العَمِّ يَلْطِمُ وجْهَهُ   وليسَ إلى داعي النَّدَى بسَرِيعِ   ٢٨٦

دُرَيْد بن الصِّمَّةَ:

يا ليتني فيها جَذَعْ   أخُبُّ فيها وأضَعْ   ٢٥٩

بُرْج بن مُسْهِر الطائي:

خَرَجْنا من النَّقْبَيْنِ لا حَيَّ مِثْلُنا   بآيَتِنا نُزْجِي اللِّقَاحَ المَطَافِلَا   ١٩٥

عبد العزيز الدَّيْريني:

وما نَزَلَتْ كلَّا بِيَثْرِبَ فاعْلَمَنْ   ولم تأتِ في القرانِ في نِصفِهِ الأعلى   ٣٦

صَبِّرِ النَّفْسَ عِندَ كُلِّ مُلِمٍّ   إنَّ في الصبرِ حيلةَ المُحتالِ

لا تضيعَنَّ في الأمورِ فقد تُكشَفُ   غَمَّاؤُها بغير احتيالِ

رُبَّما تَكرَهُ النفوسُ من الأمر   لَهُ فُرجَةٌ كحَلِّ العِقالِ   ٢٤٨

البحتري :

قريبُ المَدَى حتى يكونَ إلى النَّدى	عَدُوُّ البُنَى حتى تكونَ مَعَالي	٢٦٩

امرؤ القيس :

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ	بِسَقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	٢٥٥
ألا أَيُّها الليلُ الطويلُ ألا انجَلِ	بصُبْحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثَلِ	٢٥٥
ولستُ بمُبْدٍ للرجالِ سَرِيرَتي	ولا أنا عن أسرارِهم بسَؤولِ	
ولا أنا يوماً للحديث سَمِعتُهُ	إلى ها هنا من ها هنا بنَقُولِ	٢٤٨
إنَّ تميماً أُعطِيَتْ تَمَامَا	وأُعطِيَتْ مآثِراً عِظامَا	
وعَدَداً وحَسَباً قَمْقَامَا	وباذِخاً من غيرِها قُدَامَا	٢٥٩
أو كُتُباً بُيِّنَّ مِنْ حَامِيمَا	قد عَلِمَتْ أبناءُ إبراهيما	١٧٠

النابغة الذُّبْيَاني :

عَرَفتُ مَنَازِلاً بعُرَيتِنَاتٍ	فأعلى الجَزْعِ للحَيِّ المُبِنِّ	٢٦٥

امرؤُ القَيْس :

إذا المرءُ لم يخزَنْ عليه لسانَهُ	فليس على شيءٍ سِواهُ بخزَّانِ	٢٨٦

الحريري :

فمشغوفٌ بآياتِ المَثَاني	ومفتونٌ برَنَّاتِ المَثَاني	٢٨٦

***

٤ ــ الكتب ومؤلفوها

***

٥ ــ الأعلام

أبـو

الألف

ب

ث

ج

ح

خ

ش

ص

ض

ط

ع

غ

ف

ق

***

٦ ـ الموضوعات

خمسُ فوائد شتى تتعلق بهذا الفصل

تـم الكتـاب

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
المحققات والمؤلفات للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة:

١ ــ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي، الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.

٢ ــ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث للكنوي، الطبعة الثانية.

٣ ــ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام اللكنوي أيضاً، الطبعة الثانية.

٤ ــ رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصوف النقي، نفدت الطبعة السابعة، وستصدر الطبعة الثامنة محققة ومزيدة كثيراً عما قبلها.

٥ ــ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة الخامسة.

٦ ــ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للفقيه المالكي الإمام شهاب الدين أبي العباس القرافي، تصدر الطبعة الثانية مزيدة ومحققة.

٧ ــ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري الجزء الأول.

٨ ــ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن قيم الجوزية، صدرت الطبعة الخامسة.

٩ ــ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة الثالثة.

١٠ ــ فقه أهل العراق وحديثهم للإمام المحقق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية.

١١ ــ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد.

١٢ ــ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي، خير كتب الرجال المختصرة بتقدمة واسعة وترجمةٍ لمحشِّيه للأستاذ أبو غدة، الطبعة الرابعة.

١٣ ــ صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة، تصدر الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.

١٤ ــ قواعد في علوم الحديث للعلامة ظَفَر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة السادسة.

١٥ ــ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، بقلم الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية، وهي رَدٌّ على أباطيل وافتراءات ناصر الألباني وصاحبه سابقاً زهير الشاويش ومؤازِرِيهما.

١٦ ــ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي، الطبعة الخامسة.

١٧ ــ المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة الرابعة.
١٨ ــ ذكرُ من يُعتمَدُ قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي، الطبعة الرابعة.
١٩ ــ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للأستاذ أبو غدة، الطبعة الثالثة.
٢٠ ــ قيمة الزمن عند العلماء، بقلم الأستاذ أبو غدة، الطبعة السادسة، مزيدة جداً ومحققة.
٢١ ــ قصيدة «عنوان الحكم» لأبي الفتح البستي، بتعليق الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثالثة.
٢٢ ــ الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ الذهبي، تصدر الطبعة الثانية منقّحة.
٢٣ ــ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية.
٢٤ ــ من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٢٥ ــ الباهر في حكم النبي ﷺ في الباطن والظاهر للإمام السيوطي قدَّم له الأستاذ أبو غدة.
٢٦ ــ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء للحافظ ابن عبد البر، طبعة محققة.
٢٧ ــ ترتيب «تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي» صَنَعه الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٢٨ ــ الجمع والترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، صَنَعه أيضاً الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٢٩ ــ سنن النسائي، اعتنى به ورقَّمه وصَنَع فهارسه الأستاذ أبو غدة، الطبعة الثانية.
٣٠ ــ الترقيم وعلاماته في اللغة العربية للعلامة أحمد زكي باشا قدَّم له الأستاذ أبو غدة.
٣١ ــ سِبَاحة الفكر في الجهر بالذكر للإمام اللكنوي أيضاً اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٢ ــ قفو الأثر في صفو علوم الأثر لابن الحنبلي الحنفي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٣ ــ بُلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب للحافظ المرتضى الزبيدي اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٤ ــ جواب الحافظ عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل اعتنى به الأستاذ أبو غدة.
٣٥ ــ أُمراءُ المؤمنين في الحديث، رسالة لطيفة فيها مباحث هامة، تأليف الأستاذ أبو غدة.
٣٦ ــ تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار صلَّى الله عليه وسلَّم للإمام اللكنوي.
٣٧ ــ نخبة الأنظار على تحفة الأخيار للإمام محمد عبد الحي اللكنوي أيضاً.
٣٨ ــ التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للإمام المحقق الشيخ طاهر الجزائري.
٣٩ ــ توجيه النظر إلى أصول الأثر للإمام طاهر الجزائري أيضاً حققه الأستاذ أبو غدة.
٤٠ ــ صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٤١ ــ الإسناد من الدين. رسالة تبين فضل الإسناد وأهميته والعلوم التي يتعين فيها، له أيضاً.
٤٢ ــ السنة النبوية وبيانُ مدلولها الشرعي، والتعريف بحال سنن الدارقطني للأستاذ أبو غدة أيضاً.
٤٣ ــ تحقيقُ اسمَيْ الصحيحين واسمِ جامع الترمذي للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة أيضاً.
٤٤ ــ منهج السلف في السؤال عن العلم وفي تعلم ما يقع وما لم يقع، له أيضاً.
٤٥ ــ من أدب الإسلام، رسالة توجيهية سلوكية تتصل بحياة المسلم أوثق اتصال، له أيضاً.

٤٦ ــ ظَفَر الأماني في شرح مختصر السيد الجُرجاني من أوسع كتب المصطلح المحققة للكنوي.
٤٧ ــ تصحيح الكتب وصُنعُ الفهارس المُعْجَمة وسبقُ المسلمين الإفرنجَ فيها للعلامة أحمد شاكر.
٤٨ ــ تحفة النُّسَّاك في فضل السواك للعلامة الفقيه عبد الغني الغُنَيمي الميداني الدمشقي.
٤٩ ــ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس للعلامة الغُنَيمي أيضاً.
٥٠ ــ رسالة ابن أبي زيد القيرواني في العقيدة الإسلامية التي يُنشَّأُ عليها الصغار.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً
بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة:

١ ــ نماذج من رسائل الأئمة وأدبهم العلمي. جمعها وحققها الأستاذ أبو غدة.
٢ ــ الرسول المعلِّم صلَّى الله عليه وسلَّم وأساليبه في التعليم للأستاذ أبو غدة أيضاً.
٣ ــ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية للإمام علي القاري المكي، الجزء الثاني.

تُطلَبُ كتب الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة من المكتبات التالية: السعودية ــ الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة الرشد، مكتبة العُبَيْكان، مكتبة الحرمين. مكة المكرمة: مكتبة المنارة، مكتبة الاستقامة، مكتبة الباز. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان. جُدَّة: مكتبة المجتمع. القاهرة: دار السلام. لبنان ــ بيروت: دار البشائر الإسلامية، الشركة المتحدة للتوزيع. دمشق: دار القلم. الأردن ــ عمَّان: دار البشير، دارَ عَمَّار. الزرقاء: مكتبة المنار... وغيرها من المكتبات.